جـــامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

(دراسة قياسية للفترة 1980-2013)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبة: دليلة طالب

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور: محمد بن بوزيان

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور شعيب بونوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
الأستاذ الدكتور محمد بن بوزيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
الأستاذ الدكتور نصر الدين شريف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
الأستاذ الدكتور نصر الدين عشوي	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عين تموشنت	مناقشا
الأستاذ الدكتور رشيد يوسفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا
الدكتور دياب زقاي	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية 2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

أشكر المولى عز وجل على نعمه التي أنعم علي، فالحمد والشكر لك ربي عدد ما كان وعدد ما يكون وعدد الحركات والسكون.

بعد الشكر الله على ماوهبنا من عقل وحسن تدبير لايفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل والمساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، ونتقدم إليهم بالامتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا ونذكر من هؤلاء :

- الأستاذ المشرف البروفسور: بن بوزيان محمد على توجيهاته القيمة.

- كما لا يفوتني إلا أن أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ زغودي أحمد حبيب لما قدّمه لنا من دعم و مساعدة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء اللجنة على منحهم لنا جزء من وقتهم الثمين لمناقشة هذه الأطروحة وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

شكراً لكل من قدم لنا العون والنصح، شكراً من حفزنا على العمل،

والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق.

الفهرس I
قائمة الجداول والأشكال XIII
المقدمة ..... أ

الفصل الأول: التجارة الدولية في أدبيات الفكر الاقتصادي 1
تمهيد 1
المبحث الأول:النظرية الكلاسيكية 2
المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في فكر التجاريينMercantilistes 2
الفرع الأول: أفكار التجاريين في التجارة الخارجية 2
الفرع الثاني: أفكار دافيد هيوم في التوازن التلقائي 3
المطلب الثاني: نظرية النفقات المطلقة 5
الفرع الأول: عرض النظرية 5
الفرع الثاني: تحليل قانون النفقات المطلقة 6
الفرع الثالث: قصور نظرية النفقات المطلقة 7
المطلب الثالث: نظرية النفقات النسبية 9
الفرع الأول: تفسير دافيد ريكاردو للنظرية 9
الفرع الثاني: تقييم النظرية 10
الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية 11
الفرع الرابع: التحولات الجديدة لنظرية النفقات النسبية 11
المطلب الرابع: نظرية القيم الدولية 12
الفرع الأول: عرض النظرية 12
الفرع الثاني: محددات معدل التبادل 12
الفرع الثالث: حدود النظرية 13
الفرع الرابع: التحولات الجديدة لنظرية القيم الدولية 13
المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية 17
المطلب الأول: نظرية نفقة الاختيار 17
الفرع الأول: إيطار تحليل نفقة الاختيار 17
الفرع الثاني: عرض لنظرية نفقة الاختيار 18

الفرع الثالث: انتقادات نفقة الاختيار 18
المطلب الثاني: نظرية الميزة النسبية لعوامل الانتاج 19
الفرع الأول: سبب اختلاف تكاليف الفرصة البديلة 19
الفرع الثاني: مفهوم النظرية النسبية لعوامل الانتاج 19
الفرع الثالث: تقييم النظرية 21
المطلب الثالث: التوسعات في نظرية الميزة النسبية لعوامل الانتاج 22
الفرع الأول: التجارة الدولية للسلع وعوامل الانتاج 22
الفرع الثاني: نمو أحد عوامل الانتاج 24
الفرع الثالث: اختبار ليونتيف لنظرية الميزة النسبية لعوامل الانتاج 25
المبحث الثالث: الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية 28
المطلب الأول: الفارق التكنولوجي 28
الفرع الأول: تحليل بوسنر 28
الفرع الثاني: تحليل نموذج بوسنر ونظرية ريكاردو 29
الفرع الثالث: نمذجة تحليل بوسنر 29
الفرع الرابع: نموذج جونز 30
أولا- معطيات النموذج 30
ثانيا- تحليل النموذج 30
المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتوج 31
الفرع الأول: تحليل فرنون 31
الفرع الثاني: مراحل تطور المنتوج و التجارة الدولية 31
أولا- مرحلة الظهور 31
ثانيا- مرحلة النمو 32
ثالثا- مرحلة النضج 32
رابعا – مرحلة الانخفاض 33
الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتوج 33
الفرع الرابع: التحليل الجديد لعوامل الانتاج 33
أولا- نظرية نسب عوامل الانتاج الجديدة 33
ثانيا- نموذج عوامل الانتاج الخاصة 34

ثالثا- قصور التحليل الجديد لعوامل الانتاج..... 35
المطلب الثالث: التبادل الدولي واقتصاديات الحجم..... 35
الفرع الأول: نظرية تشابه الأذواق..... 36
الفرع الثاني: وفورات الانتاج الخارجية والتبادل الدولي..... 37
الفرع الثالث: وفورات الانتاج الداخلية والتبادل الدولي..... 37
أولا- الحالة الأولى: الاحتكار والسوق المتنازع فيه..... 38
ثانيا- الحالة الثانية: احتكار الأقلية..... 39
المطلب الرابع: التبادل الدولي تنوع المنتوجات والشركات متعددة الجنسيات..... 39
الفرع الأول: التبادل الدولي و التنوع العمودي للمنتوجات..... 39
أولا- النماذج المرتبطة بنموذج كروجمان..... 40
1- نموذج دولار..... 40
2- نموذج سيجرستوم وديتوبولس..... 41
3- نموذج سوتا وسيمولي..... 41
ثانيا- تقييم نموذج كروجمان والنماذج المكملة..... 41
الفرع الثاني: التبادل الدولي والتنوع الأفقي للمنتوجات..... 41
الفرع الثالث: تقييم لنموذج المنافسة الاحتكارية (تنوع المنتوجات)..... 42
الفرع الرابع: الشركات متعددة الجنسيات والتحليل الحمائي في التبادل الدولي..... 42
أولا- الشركات متعددة الجنسيات والتبادل الدولي..... 43
ثانيا- التحليل الحمائي..... 44
ثالثا- تقييم كل من نموذج الشركات متعددة الجنسيات والتحليل الحمائي..... 45
خلاصة..... 47

الفصل الثاني: نماذج النمو الاقتصادي..... 49
تمهيد..... 49
المبحث الأول: النمو و التنمية الاقتصادية..... 50
المطلب الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي..... 50
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي..... 50
الفرع الثاني: عوامل النمو الاقتصادي..... 52
أولا- التقسيم الأول..... 52

ثانيا- التقسيم الثاني 54
الفرع الثالث: قياس النمو وأنواعه 56
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية 57
الفرع الأول: تعريف التنمية 57
الفرع الثاني: قياس التنمية 58
المطلب الثالث: أنماط التنمية واستراتيجياتها 59
الفرع الأول: استراتيجيات النمو المتوازن 59
أولا- دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية 59
ثانيا- الطبيعة المكملة للطلب 60
الفرع الثاني: استراتيجيات النمو غير المتوازن 60
المبحث الثاني: نظريات النمو 62
المطلب الأول: نظريات النمو قبل سولو 62
الفرع الأول:النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي 62
أولا- مفهوم أدم سميث 62
ثانيا- مفهوم دافيد ريكاردو 63
ثالثا- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية 64
الفرع الثاني: نظرية شومبتر في النمو الاقتصادي 64
أولا- دور الابتكارات التكنولوجية 64
ثانيا- التدمير الخلاق 65
ثالثا- تقييم نظرية شومبتر 66
الفرع الثاني: نموذج هارود- دومار 66
أولا- تحليل النموذج 66
ثانيا- تحليل هارود 67
1- معدل النمو الفعلي 67
2- معدل النمو المضمون 67
3- معدل النمو الطبيعي 68
ثالثا- تقييم النموذج 69
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو 70

الفرع الأول: نموذج سولو 70
أولا- عرض النموذج 70
1- دالة الانتاج 70
2- فرضيات النموذج 71
ثانيا- القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال 72
ثالثا- نتائج نموذج سولو 72
الفرع الثاني: نموذج رامسي 73
أولا- النمو الأمثلي 73
ثانيا- عرض النموذج 74
ثالثا- القاعدة الذهبية 75
الفرع الثالث: نموذج فون نيومان 76
أولا- عرض النموذج 76
ثانيا- نتائج النموذج 77
المطلب الثالث: النظريات الحديثة للنمو 77
الفرع الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد 78
أولا- نموذج AK 78
ثانيا- نموذج ذو أثر الخبرة وانتشار المعرفة 78
ثالثا- دور الدولة في النمو الاقتصادي 81
1- حجم الدولة وعلاقته بالنمو 81
2- تحديد الحجم المثالي للدولة 82
الفرع الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاعين 86
أولا- اختلاف التكنولوجيا للإنتاج والتعليم 86
ثانيا- نموذج يزاوى لوكاس 87
الفرع الثالث: التقدم التقني والنمو الداخلي 88
أولا- توسيع أنواع السلع المنتجة 88
ثانيا- تحسين نوعية المنتجات 89
المبحث الثالث: مكانة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي عبر النظريات 90
المطلب الأول: تأثير النمو الاقتصادي على المبادلات الخارجية Johnson 90

المطلب الثاني: التجارة محرك للنمو نموذجKindelberger 92
المطلب الثالث:عوامل فشل نموذج Kindelberger ونشأة نظرية التبادل المتكافئ 94
خلاصة 103

الفصل الثالث: السياسات التجارية بين الانفتاح والتقييد 105
تمهيد 105
المبحث الأول: السياسات التجارية 107
المطلب الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها 107
الفرع الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية 107
الفرع الثاني: أهداف سياسات التجارة الخارجية 108
أولا- تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات 109
ثانيا- تحقيق التنمية و النمو الاقتصادي 109
ثالثا- التشغيل الكامل 110
رابعا- استقرار الأسعار 110
خامسا- حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية 111
سادسا- الأهداف الاستراتيجية 111
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد التجارة الخارجية 112
الفرع الأول: مستوى التنمية الاقتصادية 112
الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية السائدة 113
المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية وآثارها الاقتصادية 114
الفرع الأول: أدوات السياسات التجارية 114
أولا- الأدوات التعريفية للسياسات التجارية 114
1- قياس الرسوم الجمركية على الواردات 115
2- قياس الرسوم الجمركية على الصادرات 117
ثانيا- الأدوات غيرالتعريفية للسياسات التجارية 117
1- أدوات الرقابة النقدية و المالية 118
2- أدوات الرقابة التجارية 118
3- أدوات الرقابة الإدارية 119

الفرع الثاني: الأثار الاقتصادية لسياسات التجارة الخارجية 119
أولا- الآثار الاقتصادية لضرائب الاستيراد 120
ثانيا- الآثار الاقتصادية لنظام الحصص 122
ثالثا- الآثار الاقتصادية لدعم الصادرات 123
المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية بين الحرية والحماية 126
المطلب الأول: مذهب الحماية التجارية 126
الفرع الأول:الحجج غير الاقتصادية 128
أولا- الأمن الوطني 128
ثانيا- الدفاع عن بعض الاعتبارات الاجتماعية 128
الفرع الثاني: الحجج الاقتصادية 129
أولا- حجة حماية الصناعة الناشئة 129
ثانيا- حجة الاقتصاد الوليد والناشئ 130
ثالثا- حجة محاربة البطالة 131
رابعا- حجة جلب الاستثمارات الأجنبية 131
خامسا- حجة تدهور شروط التجارة 131
سادسا- حجة العمل الرخيص والمنافسة الأجنبية 132
سابعا- حجة الاغراق السوقي 132
المطلب الثاني: مذهب الحرية التجارية 133
الفرع الأول: الحجج الاقتصادية 133
أولا- الاستفادة من منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي في الانتاج 133
ثانيا- تطوير فنون الانتاج 133
ثالثا- تحقيق مصلحة المستهلكين 134
رابعا- صعوبة قيام الاحتكارات 134
خامسا- إلغاء القيود الجمركية 134
سادسا- توازن الانتاج 134
سابعا- زيادة التنافسية 135
المطلب الثالث: تقييم كل من مذهبي الحماية والحرية التجارية 135
الفرع الأول: تقييم المذهب الحمائي 135

الفرع الثاني: تقييم المذهب الحر 138
المبحث الثالث: السياسات التجارية في ظل المنظمات الدولية 141
المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية في ظل الجات GATT 142
الفرع الأول: الايطار العام لإتفاقية GATT 144
الفرع الثاني: المفاوضات التجارية ضمن GATT 145
أولا- جولة كيندي 146
ثانيا- جولة طوكيو 147
ثالثا- جولة أورغواي 148
المطلب الثاني: سياسة التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة OMC 150
الفرع الأول: مهام المنظمة العالمية للتجارة 151
الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للمنظمة 152
الفرع الثالث: العضوية والانضمام للمنظمة 152
أولا- العضوية الأصلية 152
ثانيا- الانضمام 153
ثالثا- الانسحاب 153
الفرع الرابع: الحقوق والالتزامات للدول الأعضاء داخل المنظمة 154
المطلب الثالث: تقييم سياسة التجارة الدولية بين الجات والمنظمة العالمية للتجارة 156
خلاصة 164

الفصل الرابع: سياسة الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الدول النامية 166
تمهيد 166
المبحث الأول: سياسة الانفتاح التجاري 167
المطلب الأول: مفاهيم حول سياسة الانفتاح التجاري 167
الفرع الأول: الانفتاح نحو التجارة الخارجية 167
الفرع الثاني: تعريف الانفتاح التجاري 169
أولا- تعريف الانفتاح التجاري حسب Bhagawati & Krueger 170
ثانيا- تعريف الانفتاح التجاري حسب Papageorgiou 170
ثالثا- تعريف الانفتاح التجاري حسب نوعية الانفتاح 170

1- الانفتاح التجاري السطحي 170
2- الانفتاح التجاري العميق..... 170
المطلب الثاني: مؤشرات قياس وتقييم الانفتاح التجاري..... 172
الفرع الأول: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق..... 172
أولا- مؤشر درجة الانفتاح التجاري..... 172
ثانيا- مؤشر التركيز السلعي للصادرات..... 174
ثالثا- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية 175
رابعا- الميل المتوسط للإستيراد 177
خامسا- مؤشر التبادل الدولي..... 178
الفرع الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي 178
أولا- مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية 178
ثانيا- معدل التعريفة غير الموزون..... 179
ثالثا- معدل التعريفة الموزون 180
الفرع الثالث: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي 180
الفرع الرابع: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر المزدوج Sachs&Warner 181
الفرع الخامس: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج مؤشر المركب Edwards..... 182
المبحث الثاني: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية..... 184
المطلب الأول: أهمية و أسباب الانفتاح التجاري في الدول النامية 184
الفرع الأول: أهمية الانفتاح التجاري في الدول النامية 184
الفرع الثاني: أسباب الانفتاح التجاري في الدول النامية 187
المطلب الثاني: أثار سياسة الانفتاح التجاري على الدول النامية 189
المطلب الثالث: سياسة الانفتاح التجاري وعلاقتها بالنمو الاقتصادي..... 193
الفرع الأول: سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي..... 193
أولا- الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات..... 193
1- مكاسب ساكنة..... 194
2- مكاسب حركية..... 195
3- مكاسب تجارية من خلال تصريف فائض الانتاج 196
ثانيا- الصادرات والنمو الاقتصادي في الدول النامية..... 198

ثالثا- أهمية استراتيجية إحلال الصادرات..... 199
1- استراتيجية صادرات المواد الأولية..... 200
2- استراتيجية الصناعة الموجهة للتصدير 201
رابعا- الية تأثيراستراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي 203
1- الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية..... 204
2- الصادرات والتقدم التقني..... 204
3- الصادرات وزيادة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج 204
الفرع الثاني: استراتيجية النمو من خلال الواردات 205
أولا- مدلول ومقاييس احلال الواردات 205
1- استراتيجية احلال الواردات وحماية الصناعة الناشئة 205
2- قياس احلال الواردات..... 206
ثانيا- أسباب ومراحل تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات 208
1- أسباب تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات 208
2- مراحل إستراتيجية إحلال الواردات..... 209
المبحث الثالث: انعكاسات سياسة الانفتاح التجاري على النمو في الدول العربية 214
المطلب الأول: انعكاسات تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة على الدول العربية 214
الفرع الأول: أثار تطبيق اتفاقية التجارة في السلع 215
أولا- تحرير تجارة السلع الزراعية..... 215
ثانيا- تحرير تجارة السلع المصنعة 216
الفرع الثاني: أثار تطبيق اتفاقية التجارة في الخدمات 218
الفرع الثالث: أثار تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية..... 219
المطلب الثاني: أثار الأزمة المالية العالمية على التجارة في الدول النامية و العربية..... 220
الفرع الأول: أثار الأزمة المالية على التجارة الخارجية للدول النامية..... 220
الفرع الثاني: تأثير الأزمة على التجارة الخارجية العربية 222
المطلب الثالث: الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال العشريتين الأخيرتين..... 225
الفرع الأول: تقييم ملامح النمو الاقتصادي في الدول العربية..... 226
الفرع الثاني: ثورات الربيع العربي..... 231
أولا- أسباب نشوب ثورات الربيع العربي..... 232

ثانيا- تداعيات الربيع العربي على بلدان الثورات..... 232
1- تداعيات الربيع العربي على تونس..... 234
2- تداعيات الربيع العربي على مصر..... 234
3- تداعيات الربيع العربي على اليمن..... 235
4- تداعيات الربيع العربي على سوريا..... 236
خلاصة..... 237

الفصل الخامس: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر نمذجة قياسية..... 238
تمهيد..... 238
المبحث الأول: تطور أداء التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر..... 240
المطلب الأول: تحليل التجارة الخارجية..... 242
الفرع الأول: هيكل المبادلات الخارجية خلال سنة 2013..... 244
أولا- هيكل الصادرات..... 244
ثانيا- هيكل الواردات..... 245
الفرع الثاني: البنية الجغرافية للصادرات والواردات خلال سنة 2013..... 246
أولا- التوزيع الجغرافي للصادرات..... 246
ثانيا- التوزيع الجغرافي للواردات..... 247
المطلب الثاني: تطور أداء بعض المؤشرات الاقتصادية..... 249
الفرع الأول: تذبذب معدلات النمو الاقتصادي وأداء الناتج المحلي الإجمالي..... 250
الفرع الثاني: مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج..... 254
الفرع الثالث: تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني..... 256
الفرع الرابع: تطور معدل التبادل الدولي..... 257
المبحث الثاني: منهجية و إجراءات الدراسة القياسية..... 260
المطلب الأول: تحديد النماذج المستخدمة..... 260
المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات المكونة للنماذج..... 263
المطلب الثالث: مصادر البيانات للمتغيرات المكونة للنماذج..... 266
المطلب الرابع: المنهجية القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية..... 267
الفرع الأول: اختبار سكون السلسلة الزمنية..... 268

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك Cointegration Test 269
الفرع الثالث: نموذج تصحيح الأخطاء Error Correction Model 271
الفرع الرابع: طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS 273
الفرع الخامس: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL 275
المبحث الثالث: نتائج تقدير النماذج القياسية 278
المطلب الأول: نتائج تقدير النموذج الأول 278
الفرع الأول: نتائج اختبار الجذور الأحادية على متغيرات النموذج 278
الفرع الثاني: اختبار سكون البواقي 279
الفرع الثالث: طريقة جوهانسون للتكامل المشترك Johanson Cointegration Test . 280
المطلب الثاني: نتائج تقدير النموذج الثاني 285
الفرع الأول: نتائج اختبار الجذور الأحادية على متغيرات النموذج 285
الفرع الثاني: منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك 286
الفرع الثالث: علاقة التوازن في المدى الطويل 288
الفرع الرابع: نموذج تصحيح الخطأ ECM 290
الفرع الخامس: اختبار استقرار النموذج Stability Test 291
النتائج والخلاصة 293

الخاتمة 296
المصادر والمراجع 303
الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	معدل الانفتاح لبعض الدول	158
2-3	معدلات الحماية الجمركية	159
3-3	معدل الانفتاح في الاقتصاد العالمي	160
4-3	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي و الصادرات 1990-2009	161
1-4	نسبة الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي في أسرع الدول النامية نموا	176
2-4	البلدان التي شهدت أعلى نسبة الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي	176
3-4	صادرات وواردات للدول العربية خلال الفترة 2008 - 2010	223
4-4	التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد التونسي (%)	234
5-4	التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد المصري (%)	235
6-4	التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد اليمني (%)	235
7-4	التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد السوري (%)	236
1-5	الصادرات والواردات الجزائرية 2012-2013 (مليون دولار)	244
2-5	تطور معدل النمو الاقتصادي من 2000-2013	251
3-5	معدل النمو لأهم القطاعات (القيمة المضافة %) خلال الفترة 2000-2013	252
4-5	تطور معدل النمو خارج قطاع المحروقات من 2000-2013	253
5-5	مساهمة لأهم القطاعات (في تكوين القيمة المضافة(%)) خلال الفترة 2000-2013	255
6-5	تطور معدل النمو نصيب الفرد من الدخل الوطني من 2000-2013	256
7-5	نتائج اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية	278
8-5	نتائج اختبار سكون البواقي	279
9-5	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني	280
10-5	نتائج اختبار التكامل المشترك *Johansen*	280
11-5	نتائج تقدير الدوال	281
12-5	نتائج اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية	285
13-5	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني	286
14-5	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود	288
15-5	مقدرات معلمات الأجل الطويل (المتغير التابع Log Gdppc)	288
16-5	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (المتغير التابع ΔLog Gdppc)	290

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	إعادة توزيع الدخل عند نظرية STOPLER - SAMUELSON	23
1-2	إمكانيات إنتاج الدولة	55
2-2	العرض الكلي	56
1-3	الأثار الاقتصادية لضرائب الاستيراد	120
2-3	الأثار الاقتصادية لنظام الحصص	122
3-3	الأثار الاقتصادية الجزئية لدعم الصادرات في حالة دولة صغيرة	124
1-4	عملية إحلال الواردات	210
2-4	إمكانية الإنتاج	211
3-4	إحلال الواردات للفترة الثانية يصاحبه نمو بطئ	212
4-4	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية (2000-2009)	224
5-4	معدلات النمو الحقيقي للدول العربية وأبرز الأحداث الإقليمية والعالمية المسجلة خلال الفترة (2010-1990)	226
6-4	نتائج تحليل الاتجاه العام Trend Analysis لسلسلة معدل النمو الحقيقي للاقتصاديات العربية (1990-2010)	228
7-4	تطور أسعار النفط والنمو الحقيقي للاقتصاد العربي وقيم معامل الارتباط خلال الفترة(1990-2010)	230
8-4	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (2000-2010)	232
9-4	انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الميناء في عام 2011	233
1-5	حجم المبادلات التجارية الجزائرية خلال 2010-2011	242
2-5	حجم المبادلات التجارية الجزائرية خلال 2012-2013	243
3-5	التركيب السلعي للصادرات خلال سنة 2013	245
4-5	التركيب السلعي للواردات خلال سنة 2013	246
5-5	التوزيع الجغرافي للصادرات خلال سنة 2013	247
6-5	التوزيع الجغرافي للواردات خلال سنة 2013	248
7-5	تطور حجم معدل نمو الناتج والانتاج المحلي الإجمالي%	252
8-5	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي/ الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات من 2000-2013	253
9-5	تطور معدل التبادل الدولي والقدرة الشرائية الصادرات من 1980-2013	258
10-5	القيم الحقيقية و المقدرة و البواقي للدوال قيد الدراسة	284
11-5	اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة و مجموع التراكمي لمربعات البواقي	292

شهد الاقتصاد العالمي تغيرات جذرية، هذه التغيرات قد حولت التجارة من نطاق التجارة المحلية إلى تجارة دولية بشكل أصبح العالم بأكمله هو السوق في مفاهيم التجارة الحديثة، فالتجارة الدولية تمكن كل دولة من الاستفادة بمزايا الدول الأخرى لإشباع حاجات على نحو أكثر فعالية ذلك لأن الدول تتفاوت فيما بينها من حيث مزاياها الطبيعية والجغرافية، فهناك بلاد تجود فيها محاصيل المناطق الحارة وأخرى تتمتع بطقس معتدل أو بارد يجعلها أكثر ملائمة لأنواع أخرى من المحاصيل وهناك دول تتمتع بوفرة في المناجم كالفحم، الحديد، الفوسفات والبترول وأخرى تتمتع بوفرة في القوة البشرية أو في رؤوس الأموال، وهكذا تتنوع طاقات البلاد وقدراتها تنوعا لا حدود له مع العلم أن التبادل الدولي لا يقتصر على السلع والخدمات فقط فهناك أيضا كميات هائلة من رؤوس الأموال على شكل استثمارات مباشرة وقروض ومنح ومعونات، كما شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين دعوات وترتيبات وتحويلات باتجاه إطلاق قوى السوق و تحرير المبادلات التجارية وحركة رأس المال والمعلومات التقنية والقوى العاملة وتدويلها وإزالة تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية وافتتاحها على المنافسة الدولية.

فالدولة التي تعتمد بشدة على التجارة الدولية، يحتم عليها الأمر أن تعتمد على مصادر التمويل الأجنبية وكذا على السلع والخدمات التي يتمتع المنتجون الأجانب بميزة نسبية في إنتاجها، كما تعتمد في الوقت نفسه على السوق الدولية لتصريف ناتجها المحلي التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجه بدورها، وذلك في الوقت التي أثبت فيه تجربة كل الدول المنغلقة على العالم الخارجي حدوده وفشلها في مواصلة مسيرتها التنموية لتعذرها الحصول على السلع والخدمات التي لا تستطيع إنتاجها من جهة، و تدهور معدل تبادلها التجاري في أغلب الأحيان من جهة أخرى لذلك استوجب عليها الأمر إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية بالانفتاح على العالم الخارجي وفتح أسواقها أمام السلع والخدمات الأجنبية، لإشباع حاجياتها، وتصدير الفائض من ناتجها المحلي .

كما أن من أهم الأهداف الاقتصادية للدولة هو تحقيق نمو اقتصادي وذلك بزيادة الدخل الفردي للسنة الحالية مقابل السنة الماضية غير أن هذا ممكن تحقيقه وهو لا يعتبر نموا اقتصاديا حقيقيا إلا إذا كان مستمرا ولن يتم ذلك إلا بإشراك جميع القطاعات الصناعية والفلاحية والتجارية والخدماتية وغيرها كل حسب أهميته، والتجارة الخارجية بعملياتها الاستيراد والتصدير تحضى

بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي حيث أجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأكثر من هذا حيث اعتبروا أن الصادرات محرك النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي وتصريف الفائض من الانتاج.

وقد حضي تحرير التجارة الخارجية بقوة دفع كبيرة في الأعوام الأولى عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة للتدابير التي اتخذتها الو.م.أ مثل مشروع مارشال الخاص بإعادة بناء اقتصاديات الدول المنهارة في أوروبا وهو عبارة عن مشروع لأربع سنوات قدمته الو.م.أ متضمنا ما يسمى برنامج الإنعاش الأوروبي الذي يهدف إلى استعادة القدرة الإنتاجية للصناعة والزراعة الأوروبية، مع العلم أن تحرير التجارة حسب رؤية بعض للاقتصاديين آنذاك كان السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر على الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار[1].

وبما أن التجارة الخارجية تعتبر المتنفس الوحيد للاقتصاد الوطني والتي تسمح باقتصاد النفقات الإنتاجية وتوسيع حجم الاستهلاك ومنه زيادة المنافع الاستهلاكية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع حجم السوق الوطني حتى تضمن تصريف فائض الإنتاج نظرا لضيق وبفعل ظهور وتنامي السياسة التجارية الحمائية وتصاعدها على المستوى الدولي وبروز أنصار ومدافعين عنها في مختلف الدول خاصة من البلدان النامية التي تبنت جلها هذه السياسة وعملة بها لحماية اقتصادياتها الناشئة من خطر المتنافسة الأجنبية.

وبالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية إلى 7.6 تريليون دولار عام 1995 (في بداية عام 2002 وصلت إلى حوالي 9 تريليون دولار سنويا)، فقد ظل نصيب مجموعة البلدان المتخلفة من التجارة العالمية ثابتا خلال العقود الثلاثة الماضية حول 18% بما في ذلك نصيب الدول المصدرة للنفط، رغم أن سكان هذه المجموعة من البلدان يشكلون 75% من إجمالي سكان العالم، إلى جانب ذلك فقد تراجعت نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي العالمي من 15% عام 1965 إلى 13.4% عام1995، ومع تقبل فكرة أن الانفتاح على الأسواق العالمية مكن الدول النامية من تحقيق النمو، وزيادة مساهمتها في التجارة العالمية، (خلال عام 2003 ارتفع معدل النمو ليصل إلى 4.1% مقابل 5.3% عام 2002)، إلا أن مساهمة هذه الدول في الناتج

[1] أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، توزيع منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1993، ص 209 .

الإجمالي العالمي تبقى ضعيفة قياسا بالدول المتقدمة، (ساهمت أفريقيا (48 دولة) بحوالي3.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعالم، في حين بلغت نسبة مساهمة الاقتصاد الأمريكي لوحده21.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعالم خلال عام2003، وأما الاقتصاد الياباني فقد ساهم بحوالي 7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعالم خلال عام 2003).[1]

لذلك يمكن القول أن الانفتاح التجاري العالمي، خصوصا منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية تميز بعدم التوازن في مراعاة مصالح الدول، بحيث ظلت القواعد الاقتصادية والتجارية والنقدية العالمية ــ بل ازدادت ــ في صالح الدول المتقدمة، فخلال الخمس سنوات الأولى حقق الاقتصاد الأمريكي أفضل النتائج بفضل أداء المنظمة العالمية للتجارة، إذ يذكر تقرير الإدارة الأمريكية إلى الكونجرس، أن عدد الوظائف التي توافرت في الولايات المتحدة نتيجة دعم الصادرات قد زاد بمقدار1.4 مليون ليصل إلي 11.7 مليون وظيفة وذلك نتيجة لسلوك المنظمة خلال الخمس سنوات الأولى كما أشار نفس التقرير إلى أن الصادرات الأمريكية ازدادت بأكثر من الثلث على امتداد الفترة 1994-1999[2].

الجزائر كغيرها من الدول النامية بدأت تستشعر خطر العولمة وافرازاتها المتمثلة في توجه الكثير من الدول نحو الاندماج الاقتصادي لاحتلال مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي، ومواقع تنافسية متقدمة وفي ظل هذه الافرازات استلزم على المؤسسات الجزائرية مواجهة هذه المنافسة القوية والمنتظمة، والتي سوف تؤثر على حصصها في السوق الوطنية، ويمكن أن تحد من توسعها وتطورها إذا لم تتوفر لهذه المؤسسات قاعدة تكنولوجية جد متطورة تكون قادرة على التأقلم مع بيئة دولية متغيرة بسرعة وأمام سرعة وتيرة تحرير المبادلات التجارية على المستوى العالمي، حيث لم يعد الانفتاح يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر، بل كمعطى واقعي يوجب تبني استراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته.

وبحكم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد في تحقيق تنميته الاقتصادية على جزء كبير من مداخيل الصادرات النفطية من جهة، ومن جهة أخرى إذا اعتمدنا على مؤشر الانفتاح التجاري على الخارج لقياس درجة الانفتاح الذي يعادل قسمة الصادرات والواردات

[1] السيد أحمد عبد الخالق / أحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الكتاب الأول، الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2003/2002 ، ص33

[2] السيد أحمد عبد الخالق / د. أحمد بديع بليح، المرجع السابق ، ص34.

على الناتج الداخلي الخام، فيمكن القول أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد صغير ومنفتح تجاريا بالنسبة للاقتصاد ككل، فخلال فترة الطفرة النفطية الأولى في السبعينات كانت درجة الانفتاح مرتفعة وصلت إلى مستوى أعلى من 50% وفي سنة 2000 بلغت 42.2% ،أما في سنة 2009 ارتفعت إلى نحو 70%، ولا ريب أن ارتفاع هذه المعدلات تؤكد أن الجزائر أكثر انفتاحا على التجارة الخارجية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تأثرا بالأحوال التي تسود الاقتصاد العالمي لاسيما الاقتصاد الرأسمالي.

❖ **إشكالية الموضوع :**

شهدت العقود القليلة الماضية عددا من الدراسات التي تبحث في العلاقة القائمة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وقد اهتمت هذه الدراسات النظرية والتطبيقية بتحديد دور الانفتاح التجاري في عملية النمو الاقتصادي، ودلت نتائجها رغم الاختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة البيانات ونوعها وأساليب تحليلها على الدور الايجابي للانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي، وعليه يمكن القول أنه، على أساس النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات النظرية والتطبيقية في هذا الشأن من جهة، وأهمية معدلات الانفتاح المحققة في الجزائر من جهة ثانية، تتبادر إلينا إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها كمايلي:

هل الاعتماد على سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر تؤدي بها إلى تحقيق النمو الاقتصادي المنشود؟

وينبثق من هذه الاشكالية بعض الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماذا نعني بسياسة الانفتاح التجاري وماهي مؤشرات هذا الأخير؟

2- ماهي مزايا ومكاسب عملية الانفتاح التجاري على الدول النامية عامة والجزائر خاصة؟

3- ماهي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وكيف يتم قياسه؟

4- هل هناك علاقة تبادلية التأثير بين معدل النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري؟

5- هل تعتبر مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر من أبرز المتغيرات التي تؤثر على سلوك النمو الاقتصادي ؟

❖ **فرضيات الدراسة :**

تستند الدراسة إلى الفرضيات التالية:

- تمكن سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر من احتلال أحسن المواقع على الصعيد العالمي؛
- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- يعتبر رأس المال المادي أحد الركائز الأساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي؛

❖ **أهمية الدراسة:**

من بين أهم المواضيع التي شغلت حيزا مهما في مجال الاقتصاد الدولي، التأثير الذي يمارسه الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، إذ يرى الكثير من الاقتصاديين أن التوسع في مجال تحرير المبادلات يعتبر اليوم مصدرا أساسيا للتقارب الاقتصادي وعنصرا مهما يساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول في ميزان مدفوعاتها، كما أنه يساعد على تحسين القدرات الانتاجية للدول من خلال تعزيز المنافسة بين عوامل الانتاج، وتمكين دول الأطراف في التجارة من الحصول على التقنيات الحديثة، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الانتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أن النجاح الاقتصادي الهائل لدول جنوب وشرق آسيا أكد فعالية هذه الاستراتيجية التي أصبحت اليوم مرغوبة أكثر من أي وقت مضى، تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تقديم دراسة تحليلية تكمل الدراسات السابقة عن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وتفتح آفاقا لدراسات أخرى جديدة مكملة لها وكذا بمحاولة الإلمام بحالة الجزائر كدول عربية نامية تعرف انفتاحا على السوق العالمي.

❖ **أهداف الدراسة:**

وفقا لأهمية الدراسة المذكورة أعلاه، فإن هذه الأطروحة تهدف إلى تقدير وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك لمعرفة مدى أهمية التجارة الخارجية في نموها الاقتصادي، وتحقيقا لهذا الهدف فإن الدراسة سوف تتناول هذه العلاقة من خلال تقدير النماذج عبر سلسلة زمنية خلال الفترة (1980-2013) باستخدام مجموعة من التقنيات الإحصائية والرياضية وبالاستعانة ببعض الدراسات التطبيقية في هذا المجال.

❖ **الدراســات والأدبيات السابقة:**

هناك خلاف نظري بين الاقتصاديين حول العلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي استمر لأكثر من قرنين، قامت العديد من الدراسات الحديثة ببحث العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي، وقد جاءت نتائج أغلب هذه الدراسات لتؤكد وجود درجة عالية من الارتباط والتصاحب بين الانفتاح التجاري وبالأخص نمو الصادرات ومستوى النشاط الاقتصادي لدى عدد كبير من الدول النامية، بما يعتبر دلالة قوية على ما تتمتع به سياسات الانفتاح التجاري من أهمية كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والإسراع بعملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول، وأنه كلما زاد توجه اقتصاد ما إلى الخارج زاد معدل نموه، لكنه وجدت دراسات تعارض الآراء السابقة، وعلى العموم من بين أهم الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

- دراسة *Emery* (1980) بعنوان: « The Relation of Exports and Economic Growth » تعتبر هذه الدراسة من بين أوائل الدراسات التي بحثت العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية لخمسون دولة خلال الفترة 1953 – 1963، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات التي استخدم فيها أسلوب الانحدار الخطي البسيط بين الظاهرتين، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل الصادرات ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي ، فكلما زادت الصادرات بنسبة1% زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بنسبة 2.5 %، كما توصلت الدراسة إلى نتائج أخرى مفادها أن العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى منافع مباشرة تتمثل في زيادة القدرة الاستيرادية للدولة واتساع نطاق السوق، بما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل والاستفادة من وفرات الحجم الكبير، أما المنافع غير المباشرة، فإن تنمية الصادرات سوف يؤدي إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتقوية المنافسة الخارجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتطوير المنتجات وجلب التكنولوجيا.

- دراسة *Feder* (1983) بعنوان : « On export and Economic Growth » تعتبر هذه الدراسة الأكثر انتشارا من بين الدراسات التي تعنى بقياس أثر نمو الصادرات على معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال اعتمادها على مجموعة من الفرضيات المنطقية، وقد طبقت الدراسة

على الدول شبه الصناعية تشمل 31 دولة نامية خلال الفترة 1963-1973، وكانت النتائج ايجابية عند اختبار العلاقة بين الظاهرتين، وذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التصديرية إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.

- دراسة *Grossman & Helpman* (1991) بعنوان: « Trade, Knowledge Spillovers, and Growth » والتي ركزت على الآثار على المدى البعيد لتدخل الحكومات على مستوى التجارة، حيث اعتبروا التجديد كمصدر للنمو وأن مكاسب الانفتاح التجاري تأتي أساسا من آثار اقتصاديات الحجم المعتمدة على نشاطات البحث والتطوير.

- دراسة *Dan Ben-David* (2000) بعنوان: « Trade, Growth and Disparity Among Nations »، تهتم بدراسة أثر التجارة على النمو مع اختلاف الدخول في البلدان، ومن خلال هذه الدراسة توصل إلى وجود تناقض في الدخول بين البلدان خلال السنوات المختلفة، لكن الدول التي نجحت التجارة فيما بينها كان لديها مستوى من الدخول متقارب، إضافة إلى الدول التي تقوم بتحرير سياستها التجارية الدولية، وعلى العموم فإن ما توصلت إليه هذه الدراسة هو العلاقة الايجابية التي تربط التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

- دراسة *David Dollar* (2000) بعنوان: « Institution, Trade and Growth » والتي اهتمت بآثار نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وبتأثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، والنتيجة الأساسية التي تحصل عليها في هذه الدراسة تتمثل في أن النمو السريع والمستوى العالي للتجارة والمؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض، ولا يمكن التفرقة فيما بينها.

- دراسة *Halit Yanikkaya* (2002) بعنوان: « Trade Openness and Economic Growth: a cross-country empirical investigation »، وقد أجريت هذه الدراسة من خلال المقارنة بين عينة متكونة من مجموعة من الدول المنظمة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OCDE* وعينة من الدول لا تنتمي لهذه المنظمة خلال الفترة (1970-1997)، وباستخدام مجموعة متنوعة من مؤشرات الانفتاح، فإن من النتائج المحصل عليها وجود تأثير إيجابي لدرجة الانفتاح التجاري بمختلف مؤشراته على الناتج الإجمالي، فتكون إيجابية في معظم البلدان محل الدراسة على خلاف البلدان القليلة التي تظهر فيها العلاقة سلبية.

- دراسة *Farroukh Nouzad, Jenifer.J.Powel* (2003) بعنوان: « Openness Growth and Development: Evidence from a Panel of Developing Contries »، حيث أن هذه الدراسة اهتمت بدراسة العلاقة بين الانفتاح، النمو والتنمية في البلدان النامية، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة متكونة من مجموعة من البلدان النامية، وتوصلت إلى وجود أثر ايجابي للانفتاح على كل من النمو والتنمية وهذا خلال الفترة 1965 – 1990، بالإضافة إلى أن النمو يسهم إيجاباً في التنمية كون العكس غير محقق.

- دراسة كل من *Ronald Babula & Lill Andersen* (2008) بعنوان: « The Link Between Openness and Long-Run Economic Growth »، توصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة السببية ما بين الانفتاح والنمو تتم عبر الاستثمار، فإذا كان الانفتاح على التجارة الدولية يسمح بالنفاذ لسلع الاستثمار، فإن هذا يؤدي إلى نمو على المدى البعيد، فالدولة التي تحرر مبادلاتها تستطيع جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية، لكن مع الحذر من أن يؤدي ذلك إلى انخفاض في الاستثمارات المحلية بسبب المنافسة الكبيرة.

- دراسة كل من *Karen Horn Welch& Romain Wacziarg* (2008) بعنوان « Trade liberalization and Growth, New Evidence »، حيث أن هذه الدراسة اهتمت بأثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي، وهنا نجد أن هذه الدراسة قامت بتحليل الاقتصاد الخارجي والإصلاحات في السياسات التجارية للبلدان وأثرها على النمو الاقتصادي، وأجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من مجموعة من الدول النامية، ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو وجود أثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي وهذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية وهذه النتيجة تخص بعض الدول التي تم دراستها ضمن العينة الكلية.

- دراسة *yi Wu, li Zeng* (2008) بعنوان: « The Impact of Trade liberalization on Trade the balance in developing countries »، حيث أن هذه الدراسة اهتمت بدراسة أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري في البلدان النامية خلال الفترة (1970-2004)، وذلك من خلال تحليل كل من المؤشرات المتعلقة بالصادرات، الواردات والميزان التجاري إلى الناتج الوطني للبلد وإجراء المقارنة بين هذه المؤشرات قبل وبعد القيام بعملية التحرير للتجارة

الخارجية، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة متكونة من 37 بلدا ناميا، حيث لوحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج الإجمالي تتزايد بعد تحرير التجارة الخارجية لدى 33 بلد، على خلاف ما يحدث في الأربعة بلدان الباقية، في الوقت الذي تتزايد فيه نسبة الصادرات إلى الناتج الإجمالي لـــ 28 بلد على غرار09 بلدان الباقية التي تشهد العكس، أما نسبة الميزان التجاري إلى الناتج الإجمالي تكون أكبر قبل تحرير التجارة عنه بعدها لدى 15 بلد في حين يسجل العكس لدى 22 بلد الباقية، ومنه فإنه على العموم يمكن القول بالعلاقة القوية التي تربط بين تحرير التجارة والميزان التجاري بمختلف مؤشراته إلى الناتج الإجمالي، فتكون إيجابية في معظم البلدان محل الدراسة على خلاف البلدان القليلة التي تظهر فيها العلاقة سلبية.

- دراسة *Yalda Sadat Amini&Al* (2012) بعنوان: « The Effect of Trade Liberalization on Balance of Payment and Economic Growth in Iran An Application of ARDL Bounds Testing Approach »، من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع على الاقتصاد الايراني أظهرت النتائج أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وذو أثر موجب ومعنوي بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي ،غير أن تأثير الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات هو غير معنوي.

- دراسة *MUHAMMAD AFZAL& Al* (2013) بعنوان:« Openness, Inflation and Growth Relationships In PAKISTAN,»، من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري في الباكستان سيؤدي حتما إلى تشجيع النمو الاقتصادي إذا ما تم التحكم في معدلات التضخم .

- دراسة *Baboo M Nowbutsing* (2014) بعنوان: « The Impact of Openness on Economic Growth: Case of Indian Ocean Rim Countries, an Application of the Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) »، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة متكونة من 15 دولة خلال الفترة 1997-2011، وباستعمال ثلاثة مؤشرات للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وتوصلت الدراسة عن طريق تقدير

النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي لمؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

بالإضافة إلى هذه الدراسات هناك دراسات متعددة في هذا المجال ولكن ما يمكن ملاحظته هو أن معظم الدراسات قد توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

- **مبررات اختيار الموضوع :**

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى تزايد المخاوف من الجوانب السلبية للعولمة على الدول النامية، وزيادة الاعتقاد بأن التجارة الحرة في صالح البلدان الغنية فقط وأن الدول الأكثر تضررا من التقلب السريع لأسواق رأس المال هي الدول النامية؛ بالإضافة إلى النقاشات حول عدم المساواة في الدخل (داخل وما بين البلدان) وعلاقته بالعولمة، والتي ازدادت بالخصوص في منتصف التسعينات؛ وهذا بدون أن ننسى الأبحاث التي تشير إلى أن التوزيع غير المتساوي للدخل قد يعرقل النمو الاقتصادي.

- **منهج البحث:**

إن مصطلح المنهج يعبر عن فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون.

للإجابة عن إشكالية الدراسة، ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات الموضوعة، كان علينا اختيار المنهج التحليلي، والاستعانة ببعض الشواهد التاريخية مثل سرد نظريات التجارة الخارجية وكذا نماذج النمو الاقتصادي عند الضرورة أي اعتمدنا في بعض الأحيان على التسلسل التاريخي في طريقة سردنا لبعض المعلومات إذ تعتبر وقفات تاريخية مهمة في التطور الذي شهده العالم اليوم بينما تم استعمال المنهج التحليلي والقياسي في استخدام مجموعة من التقنيات الإحصائية والرياضية والمتمثل في تحليل المعطيات عن طريق المركبات الرئيسية، والنماذج القياسية كطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(*FMOLS*) وكذا الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (*ARDL*) .

❖ **منهجية البحـــــث:**

إتباعاً لضوابط منهجية البحث العلمي المتعارف عليها في الدراسات العلمية ولتحقيق أهداف الدراسة، فإن موضوع البحث سيتم تناوله في خمسة فصول أساسية، حيث نتطرق من خلال الفصل الأول إلى الدوافع التي تؤدي إلى القيام بالتجارة الدولية، وآثارها على الاقتصاد وهذا بالتطرق إلى مختلف النظريات التي اهتمت بالتجارة الدولية؛

وفي الفصل الثاني فسنتطرق إلى النمو الاقتصادي، المتمثل في كل من مفهوم هذا النمو وكيفية قياسه وعلاقته بالتنمية الاقتصادية وكيفية قياسها، مع إعطاء مختلف العوامل التقليدية والحديثة لتفسير النمو الاقتصادي ومحدداته وهذا بالاستناد إلى مختلف التطورات التي مر بها الفكر الاقتصادي لتفسير هذه الظاهرة، حيث أن التفسيرات الأولى تهتم بصفة أساسية بتراكم رأس المال المادي من أجل تفسير التغييرات في الإنتاج، ولكن سرعان ما تغير هذا التفكير نظرا لفشل بعض سياسات التنمية، بالإضافة إلى نجاح اقتصاديات أخرى نظراً لاعتمادها على خيارات اقتصادية مغايرة ،كما نتناول من خلال هذا الفصل العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي عبر النظريات؛

يهتم الفصل الثالث بالتعريف بالسياسات التجارية، أهدافها وآثارها الاقتصادية، ثم من خلال المبحث الثاني سنتطرق إلى مذاهب سياسات التجارة الخارجية وكل من أنصار الحماية والحرية التجارية ثم في الأخير إلى سياسات التجارة الخارجية الدولية؛

كما يهتم الفصل الرابع بتعريف سياسة الانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه وكذا أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي إضافة إلى انعكاسات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية والعربية؛

أما الفصل الخامس فهو عبارة عن نمذجة قياسية لدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر،سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل التجارة الخارجية وتطور أداء بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر كمبحث أول ثم سنقوم بفحص تأثير بعض مؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بصياغة نموذجين وذلك خلال الفترة ما بين (1980-2012) بالنسبة للنموذج الأول و(1980-2013) للنموذج الثاني،

ويمكن إرجاع السبب في اختيار عام 1980 كبداية لفترة الدّراسة إلى عدّة اعتبارات أهمها أن سنوات الثمانينات تمثل بداية نقطة التحول في الاقتصاد الجزائري وبزوغ ملامح التحول تمهيدا للانتقال وتغيير النهج الاقتصادي السابق، حيث ستعتمد الدراسة على بعض الدراسات السابقة وبالاستعانة إلى بعض النماذج القياسية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا *Fully Modified Least Squares* (FMOLS) وكذا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع *The Autoregressive Distributed Lag* (ARDL).

تمهيد:

يتعرض قطاع التجارة الخارجية بالنسبة لجميع الدول سواء كانت المتقدمة منها أو النامية لإجراءات تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الاقليمي بين مجموعة البلدان، إن فكرة التبادل الحر(تحرير التجارة الخارجية) تهدف التوصل إلى عالم المنافسة، الاستخدام التام والتوازنات النقدية، كما أن الفكرة الأساسية لنظرية التجارة الخارجية هي تواجد المزايا النسبية، كل دولة توفر على ميزة نسبية لبعض السلع، يمكنها الاستفادة من متاجرتها مقابل سلع معروضة من طرف دول أخرى.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية ، أي طبيعة المنتجات المستوردة والمصدرة من طرف مختلف البلدان، والقوى التي تدفع كل بلد إلى التخصص، والدافع من إنتاج سلع معينة بنسبة تفوق استهلاكها وإلى تلبية حاجيات بلدان أخرى، وذلك بترك جزئيا أو كليا نشاطات اقتصادية معينة، مع الحصول على إيجابيات التخصص، وبتفسير التقسيم الدولي للعمل الناتج عنها، وكذا تحديد الأسعار على المستوى الدولي، وأثار التجارة الدولية والتخصص على كل من النمو الاقتصادي، وتطور العائدات (الأجور، الأرباح...)، الاستهلاك والرفاهية لمختلف البلدان والطبقات الاجتماعية الناتجة عنها، و العلاقة الموجودة بين التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة؛ وهذا بالمرور بالنظرية الكلاسيكية عن طريق سرد كل من المفكر "آدم سميث" ،"دافيد ريكاردو" و"جون ستيوارت ميل" وآخرون؛ ثم نتطرق إلى رواد النظرية النيوكلاسيكية التي قامت بإعادة صياغة تفسير "دافيد ريكاردو" وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، والتخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل وهذا من أجل تجاوز التناقض الموجود بين الأسعار المحددة بقيم حقيقية على المستوى الداخلي والأسعار المحددة عن طريق العرض والطلب على المستوى الدولي؛ بعد التطرق إلى هذه النظريات نتطرق إلى الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية والمتمثلة في إدخال اقتصاديات الحجم ودورة حياة المنتوج والتي وضع أصولها كل من "فيرون" و"بوسنر"، بالإضافة إلى لتنوع في المنتوجات المتمثلة في كل من نموذج (*Krugman* ، *Lancaster* و *Jones*) في تفسير التجارة الخارجية وفي الأخير سوف نستعرض دور الشركات المتعددة الجنسيات في تفسير هذه الأخيرة .

المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية

قام الفكر الكلاسيكي للتجارة الخارجية في بداية القرن الثامن عشر كرد فعل لأفكار التجاريين التي سادت حتى بداية هذا القرن والتي أدت إلى مجموعة من المشاكل، حيث بدأت الأفكار الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية في التطور على أيدي مجموعة من الاقتصاديين الكلاسيك مثل دافيد هيوم وآدم سميث، فقد بدأ هؤلاء الاقتصاديون في تحدي المبادئ الأساسية التي قام عليها فكر التجاريين، ويتعلق هذا المبحث بإيضاح أفكار الاقتصاديين الكلاسيك في التجارة الدولية ولذلك سوف نبدأ أولا باستعراض فكر التجاريين ثم ننتقل إلى الأفكار الكلاسيكية.

المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في فكر التجاريين Mercantilistes

الفرع الأول: أفكار التجاريين في التجارة الخارجية

بدأت نظرية التجارة الخارجية في العصر الحديث، مع بداية المذهب التجاري الذي ساد خلال الفترة من بداية القرن 16 إلى غاية منتصف القرن 18 مع بداية الثورة الصناعية وقد تميزت هذه الفترة بتزايد أهمية طبقة التجاريين على طبقة الإقطاع المسيطرة آنذاك، وقد صاحب هذه الفكرة زيادة الاكتشافات الجغرافية وتدفق المعادن النفيسة إلى أوروبا، ولذلك فقد استهدفت السياسات الاقتصادية تحكم الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض زيادة ثروات الأمم، ويقوم الفكر المركنتالي على عدة دعائم أساسية تتمثل فيما يلي:[1]

- تقاس ثروة الدولة بما تمتلكه من معادن نفيسة تتمثل في الذهب و الفضة.
- يقوم النمو الاقتصادي على جهود طبقة التجاريين بصفة أساسية فهي الطبقة الدافعة للنمو الاقتصادي.
- إن القطاع الخارجي أو المتغيرات الخارجية تعتبر من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي.

[1] للمزيد من التوضيح :
- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص 18.
- عبد الرحمان يسري، إيمان محب زكي و آخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 16.

- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث لا يؤمن الفكر المركنتالي بالحرية الاقتصادية فلابد من تدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي.
- إن الاقتصاد يعمل دائما عند مستوى أقل من التوظيف الكامل.
- لجوء الدولة إلى التبادل التجاري مع الدول الأخرى فقط في حالة عدم كفاية ما في حوزتها من معادن نفيسة بمعنى استخدام الموارد الطبيعية فقط بغرض زيادة ما تمتلكه من معادن نفيسة ، و هو الأمر الذي لا يتحقق إلا بتفوق قيمة حصيلة الصادرات على أعباء الواردات حتى يتيح هذا الفائض تدفق المعادن النفيسة إلى الدولة، و كلما زادت قيمة التدفق الصافي إلى داخل الدولة من المعادن النفيسة كلما أصبحت الدولة أكثر ثراءا وأكثر قوة حيث يساهم ذلك التدفق في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي في ظل وجود موارد عاطلة داخل الاقتصاد.[1]

ولذلك اعتبر المذهب التجاري التجارة أهم النشاطات الاقتصادية، تليها في ذلك الصناعة نظرا لأن التجارة هي التي يتشكل فيها الفائض من خلال زيادة الصادرات على الاستيرادات، وبما يؤدي إلى حصول الدولة على المعادن النفيسة والتي اعتبرت ثروة الدولة وقوتها، وبالشكل الذي يعوضها عن افتقارها إلى مناجم المعادن الثمينة هذه، في الوقت الذي تشكل فيه الصناعة بتطورها أساس الزيادة التي يمكن أن تتحقق في الصادرات.[2]

وقد تعرضت أفكار المركنتاليين للانتقاد الشديد من جانب الكلاسيك وكان أول من قدم انتقادا لهذه الأفكار هو دافيد هيوم[3].

الفرع الثاني: أفكار دافيد هيوم في التوازن التلقائي

بنيت انتقادات الكلاسيك لأفكار التجاريين على أساس مجموعة من الافتراضات الكلاسيكية الخاصة بتحليل النشاط الاقتصادي والتي تتمثل فيما يلي:[4]

---

[1] أسامة المجدوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، مصر، 2002، ص 27.

[2] أنظر: فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن، 2004،ص 49.

[3] دافيد هيوم فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي ، عاش ما بين (1711 – 1776 م) . تخرج في جامعة "أدنبرة" . عمل بالتجارة ثم عين كاتماً للسر بالسفارة الإنجليزية في باريس ومن ثمّ وزيراً لاسكتلاندا لكنه ترك هذا المنصب بعد عام واحد ، وتفرّغ للكتابة والتأليف.من مؤلفاته : 1-"رسالة في الطبيعة البشرية" . 2- "مقالات سياسية" . 3- "محاورات في الدين الطبيعي" . 4- "تاريخ إنكلترا". 5- "بحث في العقل البشري".

[4] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، المرجع السابق، ص 23.

- سيادة حالة التوظيف الكامل دائما على مستوى الاقتصاد القومي حيث لا يعاني الاقتصاد القومي من وجود أية مواد عاطلة.
- يرتبط التغير في المستوى العام للأسعار بالتغيرات في عرض النقود ففي ظروف التوظيف الكامل وثبات الناتج القومي دائما عند مستوى إنتاج التوظيف الكامل "وبافتراض ثبات سرعة دوران النقود" حيث لا تطلب النقود إلا لتمويل المعاملات فإن أي تغير في كمية النقود سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.
- ارتباط قيم المعاملات ببعضها البعض من خلال سيادة قاعدة الذهب دوليا حيث تتحدد قيمة كل عملة بناءا على ما تحتويه من ذهب ولذلك فإن زيادة تدفق الذهب إلى داخل الدولة يعني زيادة عرض النقود و العكس صحيح.

إن تفسير دافيد هيوم يقوم على أساس أن زيادة موجودات الدولة من المعادن الثمينة عن القدر الذي يتناسب مع احتياجات نشاطاتها الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع فيها أي أكثر ارتفاعا بالمقارنة مع أسعار سلع الدول الأخرى ، الأمر الذي ينجم عنه نقص صادراتها وزيادة استيراداتها وهو ما يقود في النهاية إلى حصول عجز في ميزانها التجاري ، ويترتب عن هذا العجز انسياب الذهب و خروجه من الدولة المعينة إلى الدول الأخرى، ويحصل العكس في حالة حصول نقص في الذهب لدى الدول بالقدر الذي يقل عن احتياجات النشاطات الاقتصادية فيها مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع وبالتالي تكون سلعها أرخص سعرا بالقياس إلى أسعار الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص استيراداتها، الأمر الذي يقود في النهاية إلى تحقيق فائض في ميزانها التجاري، وما يترتب عليه بالنتيجة من تدفق الذهب إليها من الدول الأخرى.[1]

وهكذا استطاع دافيد هيوم التوصل إلى اعتماد حرية التجارة بعيدا عن القيود والإجراءات التي تعرقل قيام التجارة وأن عدم وجود هذه القيود هو الذي يضمن الوصول إلى التوازن في التجارة الخارجية، وهو ما شكل أساس النظرية التجارية الخارجية في الفكر

[1] Philippe HUGON, Economie Politique Internationale et Mondialisation, Ed Economica, Paris, 1997, p15.

الكلاسيكي، ويمكن القول أن الفكرة الأساسية التي جاء بها دافيد هيوم هي فكرة التوازن التلقائي كأساس يبرر حرية التجارة وعدم فرض إجراءات تقيد حركتها.[1]

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري، والذي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره، حيث برزت النظرية الكلاسيكية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر[2] من أجل الدفاع على حرية التبادل الدولي عكس الفكر التجاري والذي يعتمد على الحصول على فائض في ميزانها التجاري وبتدخل الدولة في تحقيق ذلك.

المطلب الثاني: نظرية النفقات المطلقة

الفرع الأول : عرض للنظرية

من رواد هذه النظرية نجد المفكر الاقتصادي آدم سميث[3]، يعتمد هذا الأخير في تفسيره على وجوب وجود التبادل الدولي من أجل عدم إعاقة تقسيم العمل، حيث أن هذا الأخير ناتج عن اتساع نطاق السوق وبالتالي يسمح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها وبالتالي تقوم بتبادل فائضها الإنتاجي الناتج عن استهلاكها مع فائض إنتاج دولة أخرى لها ميزة مطلقة؛ بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة إنتاجية العمل يسمح بزيادة وزن نمو رأس المال، والعامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقة الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة هو العمل، وأن الربح لكل دولة متبادلة غير مرتبط بالحصول على الفائض في الإنتاج[4].

وقد جاء "آدم سميث" في كتابه المشهور بعدة انتقادات لهدم آراء التجاريين فيما يتعلق بمصدر الثروة وهو الذهب و أن الوسيلة للحصول عليه هو التجارة الخارجية و بيّن أيضا أن الذهب ليس ثروة في حد ذاته وإنما قيمة تتمثل في مقدار ما يستطيع الحصول عليه من سلع وخدمات وهي تكثر أو تقل حسب سعر الذهب، وعلى ضوء نظريته في الثروة يمكن التعرّف

---

[1] فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص 55.

[2] سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1995، ص9.

[3] آدام سميث (1723-1790): اقتصادي سكوتلوندي (écossais) من أبرز كتاباته كتاب " البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776).

[4] أنظر كل من:

- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص47.

-Alain SAMUELSON, Economie International Contemporaine (Aspects réels et monétaires), Dalloz, Paris, 1993, p66.

على نظريته في التجارة الدولية حيث أن هذه الأخيرة مفيدة لا لأنها تأتي بالذهب والفضة ولكن لأنها تؤدي إلى اتساع السوق بالنسبة لصادرات الدول حيث أن اتساع السوق يؤدي إلى زيادة تقسيم العمل الذي يزيد الناتج الكلي للسلع وتزداد مقدرة البلد على ادخار جزء من هذه الزيادة لتضيفه إلى رأس مالها و هذا سيزيد من قدرتها على زيادة إنتاجها في المستقبل.[1]

ولقد أقر "آدم سميث" بأن التجارة الدولية تقوم أساسا لتفسير فائض الإنتاج المحلي وللتغلب على ضيق السوق المحلية وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير وتستفيد الدولة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل الذي تكون تأثيراته معتبرة وبصفة عملية في حالة الصناعات الصغيرة أو الخاصة التي تستجيب لحاجات ورغبات فئة قليلة من الأفراد حيث يكون عدد العمال قليل يعملون كفوج واحد من أجل إنتاج السلعة.[2]

الفرع الثاني : تحليل قانون النفقات المطلقة

يرتبط اسم آدم سميث ارتباطا وثيقا بمبدأ أو قانون النفقات المطلقة *The Principal or Law of Absolute Advantages* كأساس لقيام التجارة الخارجية بين الدول المختلفة و تحديد نمط واتجاه هذه التجارة والمكاسب الناجمة عنها، و يمكن استخلاص بعض الحقائق من خلال تحليل نظرية آدم سميث في النفقات المطلقة في مايلي:[3]

- تعتبر نظرية آدم سميث في التجارة الخارجية امتدادا لنظريته في التجارة الداخلية حيث يقر أن كلا من التجارتين تؤديان إلى اتساع دائرة السوق أمام المنتجات التي تتخصص فيها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة.
- تعود التجارة الخارجية بالفائدة على كافة الدول أطراف التبادل الدولي حيث أن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي.

---

[1] أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، توزيع منشأة المعارف، إسكندرية، 1994 ،ص 254.

[2] Adam SMITH, Recherche Sur La Nature et Les Causes De La Richesse Des Nations, nouvelle traduction par Philippe JAUDEL et Jean-Michel Servet, Ed Economica, livre5, Paris 2005 p 757.

[3] راجع في استخلاص هذه الحقائق المصدر التالي:

- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول،القاهرة،2005 ص124 وما يليها.

- زيادة كمية أحد موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الخارجية، هذا في نفس الوقت الذي يشكل أثر هذه التجارة على التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الاستخدامات المختلفة أثرا ثانويا.
- يؤدي تخصص الأفراد في دولة ما في صنع أنواع معينة من المنتجات إلى اكسابهم ميزة مطلقة أحيانا بحيث يجعل تكاليف صنع تلك المنتجات متدنية بالمقارنة مع التكاليف في البلدان الأخرى.[1]

ومن أجل تبيان الآثار الإيجابية للتبادل الحر ما بين الدول، قام"أدام سميث" بإعطاء عدة حجج من بينها أن التجارة تحفز النمو، بالرفع من الناتج الوطني وبخفض تكاليف وأسعار السلع المستهلكة، ويمكنها كذلك أن ترفع من مستوى النشاط أعلى من إشباع الاحتياجات الاستهلاكية للرأس المال، والذي بدوره يعجل بالنمو الاقتصادي[2]؛ بالإضافة إلى ذلك فقد شبه " أدم سميث" البلدان بالعائلات وذلك من أجل تدعيم التبادل الحر، حيث أنه بنفس الطريقة التي تتبعها العائلة في إنتاج جزء من السلع الضرورية لها، وبشراء السلع الأخرى عن طريق السلع التي يستطيع أن يبيعها؛ فعلى كل رب عائلة عدم إنتاج السلع التي تكلفه أقل إذا قام بشرائها بدلاً من إنتاجها، وبالتالي البلد الخارجي الذي يمكنه تزويدنا بسلع ذات أحسن سعر من تلك التي نستطيع إنتاجها، من الأحسن شراء هذه السلعة عن طريق جزء من السلع التي لنا ميزة مطلقة فيها.[3]

الفرع الثالث: قصور نظرية النفقات المطلقة

على الرغم من أهمية الأفكار التي جاء بها أدم سميث في مجال التجارة والتخصص الدولي إلا أنها مع ذلك واجهت العديد من الانتقادات حيث لم يعرّف "أدم سميث" ثروة الأمة بقدرتها على تراكم الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة كما عرفها التجاريين بل عرفها بقدرتها على إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي يجب عليها أن تبحث عن السبل التي تمكنها من زيادة القدرة الإنتاجية، وهذا لا يتم إلى عن طريق الحرية الاقتصادية، وأن دور الدولة محدود يتمثل

[1] راجع: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ، 2002، ص151.

[2] René SANDRETTO, Le Commerce International, Ed Armond collin, Paris,1995,p57.

[3] Peter H.LUBERT & Thomas A.PUGEL, Economie International, ED Economica, 10e Edition, Paris, 1997, p37et s.

في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق بصورة تنافسية دون قيود احتكارية، وأن تقسيم العمل يحقق أعلى إنتاجية في ظل المنافسة الكاملة.[1]

تفسر عموما نظرية النفقات المطلقة التجارة الدولية للسلع أو المواد الأولية وبصفة خاصة تجارة الدول النامية، والمتمثلة عموما في السلع ذات السهولة في الإنتاج والمستقلة عن النظام الاقتصادي أي المرتبطة في إنتاجها على العوامل الطبيعية.[2]

اعتقد سميث أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط و الذي لا يتفق مع واقع المعاملات والتبادلات الدولية، حيث يمكن أن يكون التخصص النسبي أساسا للتخصص الدولي.[3]

لنظرية النفقات المطلقة حدود، من أبرزها أنها تعطي أهمية إلا لشروط العرض، حيث أنها لا تفسر محددات الربح عند كل بلد؛ بالإضافة إلى ذلك لم يفرق " آدم سميث" بين التجارة الداخلية والخارجية، حيث المفكر الاقتصادي الذي قام بالتفريق بينهما هو "دافيد ريكاردو"[4]؛ بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تفسر وتركز على الميزة التي نتلقاها عند التبادل مقارنة بعدم التبادل، وأن التخصص ممكن في حالة التفوق المطلق، وفي الحالة المعاكسة لم تتمكن هذه النظرية في التأكيد على ضرورة وجود التبادل، وعلى كل حال فإن تفسير آدم سميث لقيام التجارة الدولية على أساس اختلاف النفقات المطلقة لا يغطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية مثلا، ثم أن هذا الأساس غير واقعي لمعظم التجارة الدولية وخاصة بين الدول المتقدمة مما دفع دافيد ريكاردو لصياغة نظرية التكاليف النسبية التي توضح الأسس والمكاسب التي تقوم عليها التجارة الدولية .[5]

---

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 29.

[2] Jean-Louis MUCCHIELLI, Principes d'Economie International, Ed Economica, Volume 1, Paris, 1987,p6.

[3] محمود حسون الوادي، كاظم حاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007 ص 241.

[4] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص48.

[5] أنظر في ذلك: علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان، 2007، ص 38.

المطلب الثالث: نظرية النفقات النسبية

الفرع الأول: تفسير "دافيد ريكاردو" للنظرية

تعود نظرية النفقات النسبية إلى المفكر الاقتصادي " دافيد ريكاردو"[1]، حيث حسب هذا الأخير كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية؛ ويعتمد في ذلك على العمل كعامل في قياس النفقة، ولا يعتمد على النفقة التي يتم تقييمها بالنقود بل على كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة؛ وهذا لا يعني أن العامل الوحيد في الإنتاج هو العمل بل توجد عوامل أخرى كرأس المال، غير أن هذه الأخيرة تعتبر كعمل كامن، وقد استعرض "ريكاردو" ما ذهب إليه "آدم سميث" أن التجارة –بين الدولتين– ستعود بالفائدة عليهما إذا كان لإحداهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة وكانت للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية ،وأوضح أنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان لأحد الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة الدولية لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين.[2]

وحسب دافيد ريكاردو ليس من الضروري توفر الميزة المطلقة للدولة في إنتاج إحدى السلع لكي تحقق مكاسب من الدخول في التجارة الدولية، بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه "الميزة النسبية" في إحدى السلع التي تنتجها لذلك فإن قيام التجارة الدولية يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة؛ هذا يعني أنه حتى ولو كان لبلد نقص مطلق في إنتاج كلتا السلعتين بالنسبة إلى البلد الآخر فإن تجارة ذات نفع متبادل يمكن مع ذلك أن تحدث بين بلدين فعلى البلد الأقل كفاءة أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي يكون فيها نقص مطلق أقل وتلك هي السلعة التي يكون للبلد ميزة نسبية بشأنها، ومن جهة أخرى ينبغي أن يستورد البلد السلعة التي يكون فيها النقص المطلق فيها أكبر.[3]

---

[1] دافيد ريكاردو(1772-1823): مفكر اقتصادي إنجليزي، محلل للرأسمالية الليبرالية من مؤلفاته " Les principes de l'économie politique 1817".

[2] جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار الهومة للطباعة و النشر، الجزائر، ص 25.

[3] Dominick SALVATORE, Economie Internationale Cours et Problèmes, Series Schaum, Mc Graw-Hill,Paris,1982, p03.

إن دوال الإنتاج لكل سلعة من دول العالم متشابهة أو متجانسة؛ أي أن إنتاج سلعة معينة يتطلب نسبة محددة ولا يوجد إحلال ما بين العوامل، حيث أنه لا توجد حواجز لتنقل السلع وعوامل الإنتاج داخل كل بلد، بينما هذه الأخيرة (أي عوامل الإنتاج) لا يمكن أن تتنقل من بلد إلى آخر وتتنافس فيما ما بين الدول، والسلع الناتجة عنها خاضعة للمنافسة التامة، وأن الإنتاج بكميات معتبرة أو ضئيلة ليس له أي أثر، وبالتالي فإن الإنتاج خاضع إلى قانون ثبات الغلة، ومن أجل تبسيط هذه النظرية أخذ "دافيد ريكاردو" حالة بلدين وسلعتين، فيتحصل على البلد الذي لديه ميزة نسبية في سلعة معينة يقوم بتصديرها بينما يقوم بالاستيراد من البلد الآخر السلع التي لديه فيها ميزة نسبية أقل.[1]

الفرع الثاني : تقييم النظرية

تعتمد نظرية النفقات النسبية على عدد من الفروض الرئيسية التي يعتبر توافرها شرطا لازما و ضروريا لصحة التفسير الذي تقدمه النظرية لنمط و شروط التجارة الخارجية والنتائج التي تتوصل إليها حيث تتمثل هذه الفروض فيما يلي:[2]

- سيادة المنافسة الكاملة داخليا و خارجيا
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج
- حرية انتقال عناصر الإنتاج داخليا و ليس خارجيا
- تشابه الأذواق لدى المستهلكين في البلدان المختلفة

تؤدي هذه النظرية إلى ثلاث نتائج أساسية، متمثلة في أن البلد يتخصص كليا في المنتوج الذي لديه فيه ميزة نسبية، وهذا الأخير ناتج عن الأسعار قبل التبادل، والتي بدورها محددة بالإنتاجية النسبية للعمل في مختلف الصناعات، كذلك نموذج "ريكاردو" يبين أن سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية، إن نتيجة التخصص الكلي عادة ما يؤدي إلى وجود رد فعل سلبي للتبادل الدولي، حيث اختفاء كل الصناعات لبلد معين ماعدا الصناعة التي يجب أن يتخصص فيها البلد، قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد وإلى إضعاف تطورها.[3]

---

[1] للمزيد من التفصيل أنظر: سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص14 وما يليها.

[2] أشرف أحمد العدل، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 26.

[3] Patrick MESSERLIN, Commerce International, Presses Universitaires de France, Paris, 1998, p42-p47.

كما أن الشرط الضروري والكافي لقيام التبادل بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية للإنتاج من دولة لأخرى، وعند توافر هذا الشرط فإنه سوف يكون من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل، أي بميزة نسبية أكبر وذلك بالمقارنة مع الدولة الأخرى.[1]

الفرع الثالث : الانتقادات الموجهة للنظرية

على الرغم من التطور الذي حققته نظرية التكاليف النسبية في مجال التجارة الخارجية إلا أنها مع ذلك واجهت العديد من الانتقادات نتيجة لعدم منطقية العديد من الفروض التي استندت عليها، ومن بين الانتقادات التي وجهت له هي بساطته في عرض النظرية، حيث فيما يخص عدم انتقال عوامل الإنتاج خاصة رأس المال غير محققة في الواقع، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض نفقة الإنتاج الناتجة عن الإنتاج الكبير لم يؤخذ بعين الاعتبار، كما افترضت النظرية أن عرض عناصر الإنتاج يتمتع بقدرة تامة على الحركة أي أنه من السهل تحويل عناصر الإنتاج إلى السلع التي تعود على البلد بأكبر فائدة، إلا أن الواقع لا يؤيد هذا الرأي إذ توجد العديد من الصعوبات و العوائق التي تحول دون حرية انتقال عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر.[2]

إضافة إلى ذلك فإن النظرية تستند في تحليلها على نظرية العمل في تحديد القيمة مما يجعلها أكثر ابتعادا ومنطقية عن الواقع العملي، كما أن هذه النظرية تتصف بالتعميم والسكون فما يمكن أن يكون ميزة نسبية هذا اليوم قد لا يصبح كذلك غدا.[3]

بدون أن ننسى الدور الذي تلعبه نفقة النقل في تحيد التبادل الدولي والتي أهملت، أما فيما يخص الفكرة الجوهرية المتعلقة بنفقة الإنتاج، فإنها انتقدت حيث أنها أهملت أثمان السلع والتي لها دور في تحديد التبادل؛ بالإضافة إلى إهمال الطلب على هذه السلع.[4]

الفرع الرابع : التحولات الجديدة لنظرية النفقات النسبية

تزول المخاوف المتعلقة بزوال الصناعات الأخرى، إذا قمنا بتفسير نظرية النفقات النسبية في حالة القيام بالتجارة الدولية بعدة سلع، وبإدخال دوال إنتاج غير خطية وهذا بدون أن نتخلى

[1] M-BYE, Relations Economiques Internationales, 2ème édition Dalloz, Paris 1965, p125.

[2] أشرف أحمد العدل، المرجع السابق، ص 28.

[3] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، المرجع السابق، ص 244.

[4] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدى محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، بدون ناشر، الإسكندرية، 1998،ص81.

على أساس هذه النظرية المتعلقة بالنفقات النسبية وعليه لا نتحصل على التخصص الكلي، ولكن رغم ذلك فإن هذه النظرية تبقى صالحة في حالة الدول التي تصدر إلا عدد قليل من السلع ولنذكر على سبيل المثال دول الخليج والتي لا يمكن أن تكون أكثر ثراءا بدون وجود التجارة الدولية.[1]

المطلب الرابع : نظرية القيم الدولية

الفرع الأول: عرض للنظرية

عجز "ريكاردو" عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي ولذلك فإن "جون ستيوارت ميل"[2] حلل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة و تتخصص فيها وتتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية.[3]

تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية "ريكاردو – ميل"، وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية، عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـــ" دافيد ريكاردو"، حيث قام "جون ستيوارت ميل" بالإضافة إلى هذه الأخيرة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل، حيث اكتفى "دافيد ريكاردو" في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى، ولم يحدد العوامل التي تسمح من اقتراب هذا المعدل من الحد الأدنى أو الأقصى، وقد أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية.[4]

الفرع الثاني : محددات معدل التبادل

يتحدد معدل التبادل في هذه النظرية على قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب، حيث يتحدد الطلب بمعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى، ومعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، وبالتالي تعود المكاسب أكبر من التجارة الدولية إلى

---

[1] Patrick MESSERLIN, op cit, p47

[2] جون ستيوارت ميل (1806-1873) : اقتصادي إنجليزي من مؤلفاته (Principes d'économie politiques,1848)

[3] صبحي تادرس قريصة/ مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1983،ص288.

[4] محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية،2000،ص 23 و ما بعدها.

صاحب الطلب الأصغر، ويؤول بالمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب، ويميل التبادل في صالح الدولة ذات أقل مرونة أي التي طلبها يتغير بكمية قليلة مقارنة بالسعر، والعكس صحيح، وبالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل، لقد دعت هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم المكسب الدولي.[1]

الفرع الثالث: حدود النظرية

لم تتمكن هذه النظرية الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن ألا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها، بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة، يمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب البلد الصغير، بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع، وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة.[2]

الفرع الرابع : التحولات الجديدة لنظرية القيم الدولية

ترجع فكرة الطلب المتبادل إلى "جون ستيوارت ميل" و تتلخص فكرة الطلب المتبادل في أن عرض إحدى طرفي المبادلة للسلعة المنتجة من طرف هي في الواقع تمثل الطلب على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر، وكذلك فإن عرض الطرف الآخر للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الأول، ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لالتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين أي نتيجة لإلتقاء الطلب المتبادل.

وقد قام "ألفرد مارشال" بتحليل فكرة "ميل" في الطلب المتبادل ثم قام " أدجورث" باستكمال ما أبداه "مارشال" وبناءا على فكرة الطلب المتبادل فإن منحنياته تحدد سعر التبادل الدولي.

---

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص51.

[2] أنظر كل من :

- Alain SAMUELSON, op cit, p75 .

- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص51.

بدأ نقد النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية من واقع الفروض التّي استندت إليها، فكانت تفترض أن التبادل التجاري بين الدول إنما يتم على أساس المقايضة وانصبت كل التحاليل على حالة دولتين لا تنتجان إلا سلعتين وتجاهلوا التكاليف الأخرى، وإن عناصر الإنتاج تتمتع بالسيولة الكاملة داخل الدولة الواحدة وأن قيمة المبادلة تحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة ،ففي الواقع لا يعبر عن قيمة أيّ سلعة بسلعة أخرى ولكن بثمن نقدي والإنتاج لا ينحصر في سلعتين وإنما في كثير من السلع إلى غير ذلك، لذلك قد قام مجموعة من الاقتصاديين من أمثال *Senior* ، *Edgworth* ، *Taussing* ،*Lonfield* بتوسيع نطاق النظرية واستبعاد فروضها المبسطة.[1]

ومن خلال سرد لمختلف النظريات الكلاسيكية يمكن أن نستخلص أن الآراء التي جاء بها الكلاسيك في التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي تعتبر الأساس الذي اعتمد عليه العديد من المفكرين سواء فيما يتعلق بتأييدها ومن تم محاولة تطويرها، أو فيما يتعلق بنقدها، على أن تعتبر آراء كل من " سميث " و "ريكاردو " و" ميل " أبلغ تعبيرا عن الفكر الكلاسيكي في مجال التجارة الخارجية.

ومن خلال نظريته الاقتصادية يرى آدم سميت أن النمو الاقتصادي يعتمد أساسا على التراكم الرأسمالي، وعلى مدى تطبيق مبدأ تقسيم العمل ومن تم رفع مستوى الإنتاجية. كما يشير إلى أن عملية النمو ستتعثر عندما يصل المستوى الاقتصادي إلى مرحلة الاستخدام الكامل للموارد، حيث يبدأ التراكم الرأسمالي والأجور والأرباح في الانخفاض والريع يبدأ في الارتفاع.[2]

كما يرى "سميث" أن التجارة الخارجية هي الوسيلة التي تجعل بلوغ تقسيم العمل إلى حده الأقصى، من خلال التغلب على مشكلة ضيق السوق الداخلية باعتبار أن السوق الخارجية ستسمح للإنتاج بأن يتجاوز الاستهلاك الداخلي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية، ومن ثم تحقيق زيادة في ثروة المجتمع بصورة غير مباشرة، كما يرى سميث أن للتجارة الخارجية أثرا مباشرا نظرا لما توفر في استخدام للموارد العاطلة لعدم وجود طلب محلي عليها،

[1] صبحي تادرس قريصة/ مدحت محمد العقاد، المرجع السابق، ص 290.

[2] عبد الرشيد بن دبب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2002-2003،ص 75.

من ذلك نجد أن سميث يربط الدور الإيجابي للتجارة الخارجية انطلقا من جانب الطلب في تحقيق مستوى النمو الاقتصادي، إذن فالنمو الاقتصادي يتوقف على تقسيم العمل، الذي بدوره يعتمد على حجم السوق، أي الطلب لذلك فقيام التجارة يعتبر وسيلة لتوسيع السوق، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي أكبر.

وإذا كان " سميث " قد اعتمد على نظرية النفقات المطلقة في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، فإن " ريكاردو " قد بين أن اختلاف النفقات المطلقة سبب كاف ولكنه غير ضروري لقيامها، وفي ظل مجموعة الفروض التي تطرقنا إليها، فإن قيام التجارة الخارجية سيؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد بين الاستخدامات المختلفة، وعليه فإذا قام كل بلد بالتخصص وفقا للميزة النسبية، فإن ذلك سيؤدي إلى تعظيم كل من الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي تعظيم الرفاهية عالميا.

مما سبق نجد أن " ريكاردو " وعلى خلاف " سميث " يركز على الجانب الإيجابي للتجارة الخارجية من جانب العرض كمحدد لعملية النمو، وبالتالي فإن قيام التجارة الخارجية يكون مفيدا انطلاقا من آثارها الإيجابية على استخدام الموارد المتاحة.

أما " جون ستيوارت ميل " فيعتبر من أهم الاقتصاديين الكلاسيك إدراكا لواقع الآثار الديناميكية للتجارة الخارجية، وهي عبارة عن تطوير لأراء كل من "سميث" و"ريكاردو" ووفقا لـــ " جون ستيوارت ميل " فإن قيام التجارة الخارجية يؤدي إلى تحقيق نوعين من المكاسب:[1]

أولا ــ مكاسب ساكنة (ستاتيكية) آنية تنتج من خلال قيام البلد بتخصيص الموارد المتاحة لديه، بقدر أكبر من الكفاءة حسب ما جاء به " ريكاردو ".

ثانيا ــ مكاسب حركية (ديناميكية) من خلال آثارها وتتمثل في أن البلدان التي تستطيع إنتاج ما يفوق حجم سوقها الوطني تكون باستطاعتها تطبيق المزيد من أسلوب تقسيم العمل، واستخدام الآلات بأكثر كفاءة وتطوير أكبر للعملية الإنتاجية، وفق ما جاء به " سميث ".[2]

ويضيف " جون ستيوارت ميل " أن تحرير التجارة الخارجية من شأنه يؤدي بالأفراد إلى خلق حاجات جديدة ومن ثم معرفة طرق إشباعها، الأمر الذي يدفعهم إلى مزيد من العمل والادخار والتراكم الرأسمالي؛ كما يرى أيضا أنه يمكن أن تحدث آثارا اجتماعية هامة قد يفوق

[1] عبد الرشيد بن ديب، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] المرجع نفسه، ص 76.

مفعولها الآثار الاقتصادية، وذلك من خلال احتكاك أفراد المجتمع بغيرهم من أفراد المجتمعات الأخرى الأكثر تطورا الأمر الذي يؤذي إلى نقل عوامل التقدم إلى البلدان الأقل نمو، وهي كلها مكاسب ديناميكية.

ويؤكد " جون ستيوارت ميل " على أهمية الآثار الديناميكية للتجارة الخارجية ويعتبرها بمثابة ثورة صناعية من حيث آثارها الإيجابية على عملية التنمية[1] وعليه فمن وجهة نظر " ميل " فإن التجارة الخارجية تدفع النمو إلى الأمام من خلال نقل العادات والثقافة المصغرة للنمو لتحل محل العادات والتقاليد المقيدة للنمو.

وهكذا وبأخذ " ميل " للآثار الاجتماعية للتجارة الخارجية على النمو، فإن نظريته تصبح هي الأشمل مقارنة بغيره من الاقتصاديين الكلاسيك.

[1] بتعبير " صو SAU " عن عبد الرشيد بن دبب، المرجع السابق، ص 78.
R . SAU, Trade Capital and Underdevelopment. (Calcutta : Oxford university press , 1982) p 5.

المبحث الثاني : النظرية النيوكلاسيكية "Néoclassique"

استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية، إلى غاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية ما هي إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، والتخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل، أما المرحلة الثانية تتمثل في إعطاء أسباب وجود التجارة، عن طريق عوامل الإنتاج وأسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية والأجور.

المطلب الأول: نظرية نفقة الاختيار

الفرع الأول: إطار تحليل نفقة الاختيار

انتقد "هابلر"1936 الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة ، واعتمد على فكرة نفقة الاختيار بدلا من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي، ونفقة الاختيار أو الاستبدال تعبر عن اختيار سلعتين يمكن إنتاج أيهما باستخدام عامل معين من عوامل الإنتاج وإنما لا يمكن إنتاجهما معا في وقت واحد و بالتالي فنفقة الاختيار ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح وإنما هي النفقة التي ضحي بها من أجل إنتاج سلعة من السلع[1]، مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى، دون الحاجة إلى افتراض افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل والذي يستخدم كأي عنصر إنتاجي آخر، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرص البديلة لأحد السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.[2]

يقوم التحليل في التجارة الدولية في إطار التوازن العام، من مقارنة العرض والطلب في كل بلد، وفي هذا الإطار تتغير الأسعار النسبية للسلع، وتصبح الأساس في تعريف التفوق النسبي وشروط التبادل، وكلما كان مستوى الإنتاج لسلعة ما مرتفع، وجب أن نتخلص من كميات معتبرة من السلعة الأخرى، إذا أردنا أن نرفع من الكميات المنتجة من السلعة الأولى، وبالتالي فإن حدود إمكانيات الإنتاج هي دالة مقعرة، عكس دالة الإنتاج في النظرية التقليدية التي تأخذ خط مستقيم.[3]

---

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الأزاريطة، 2004، ص 17.

[2] محمد سيد عابد، المرجع السابق، ص 62.

[3] Christian AUBIN& Philippe NOREL, Economie Internationale, Faits, Théories et Politiques, édition du seuil, Paris, 2000, p25-26.

الفرع الثاني : عرض لنظرية نفقة الإختيار

حسب "هابلر" فإن نفقة الاختيار تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة مقارنة بالمزايا التي يتحصل عليها عند إنتاج سلعة أخرى، في هذه الحالة يمكن أن نقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة للسلعة النموذجية التي نستخدمها، تتناسب أثمان السلع داخل كل دولة مع نفقات استبدال هذه السلع، وبالتالي فإن البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج أحد السلع التي ينتجها يمكن له أن يحقق الكسب من التجارة الدولية، وقد استخدم "هابلر" لتفسير هذه الأخيرة ما يسمى منحنيات السواء[1]، إن اختلاف الأثمان النسبية في دولتين يؤدي إلى قيام التجارة الدولية، ويتحدد معدل التبادل الخارجي للسلعتين بواسطة تقاطع قوى العرض والطلب في البلدين معا، وهذا ما يسمى بالطلب المتبادل.[2]

وقد يرى "هابلر" أن نفقة الاستبدال تصلح أساسا لتفسير التبادل الدولي ،فالبلد المعين يتمتع بعوامل إنتاج عديدة وهو يستخدمها جميعا، وإذن يجب التخلي عن فكرة "ريكاردو" القائلة بأن العمل هو عامل الإنتاج الوحيد، وهذه العوامل جميعا تشارك في إنتاج السلع المختلفة وعلينا أن نحسب نفقة إنتاج هذه السلع بمعيار مشترك غير العمل ، هذا المعيار المشترك هو نفقة الاختيار أي النفقة التّي يضحّى بها لإنتاج السلعة.[3]

الفرع الثالث: انتقادات نظرية نفقة الاختيار

على الرغم من أن هابلر استطاع في ظل فكرتي نفقة الاختيار ومنحنيات السواء الجماعية، إعادة صياغة قانون النفقات النسبية وتحديد أنماط التخصص والتبادل الدولي، إلا أنه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول، فضلا عن أن تحليل نظرية التجارة الخارجية على أساس معادلات المبادلة في شكل وحدات مادية للمنتجات ولعناصر الإنتاج هو تحليل محدود المدى بالنظر إلى أن المبادلات التجارية بين الدول لا تتم في الواقع على أساس المقايضة بل على أساس النقود أي على أساس الأثمان، وهكذا لا يتوافق هذا التحليل

[1] منحنى السواء : هو منحنى يظهر كل التوليفات الفنية بين عنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) للحصول على مستوى معين أو حجم معين من الناتج، حيث حجم هذا الناتج ثابت.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص 53 وما يليها.

[3] أحمد بديع بليح، المرجع السابق، ص 280

مع نظرية الثمن سواء كان ثمن المنتجات أو ثمن عناصر الإنتاج وقد جاءت النظرية السويدية لسد هذا النقص.[1]

المطلب الثاني: نظرية الميزة النسبية لعوامل الانتاج

الفرع الأول: سبب اختلاف تكاليف الفرصة البديلة

يعتبر كل من "هيكشر وأولين"[2] ، من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج، حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، أي أن عوامل الإنتاج لا تنتقل من بلد إلى آخر؛ تعود فكرة الاختلاف في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج إلا "هيكشر"، حيث أنه يرى بأن ندرة عوامل الإنتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية بما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي، ويشير "هيكشر" أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تكون نفسها في دولتين، ولا يمكن إحلال عامل بعامل آخر في دولة دون القيام بنفس العملية في الدولة الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن التوفيق الإنتاجي هو نفسه بالنسبة للسلعة في كلا الدولتين في حين أن الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج تكون نفسها في نفس الوقت، وبالتالي فإن التكاليف النسبية لا يمكن أن تتغير في الدولتين، يقوم "أولين" بتطوير أفكار "هيكشر" بتأكيد دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج؛ وتعتبر مساهمة كل واحد منهما صياغة لما يسمى بنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج.[3]

الفرع الثاني : مفهوم نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

ترجع نظرية "هيكشر وأولين" سبب قيام التجارة الخارجية إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العنصر مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول[4].

---

[1] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية مطابع الأمل، 2008،ص 36.

[2] إيلي هيكشر(1919): اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي ومن مؤلفاته " The effect of foreign trade on the distribution of income.

- برتلن أولين (1933): اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة "نوبل" ومن مؤلفاته " Interrégional Trade ".

[3] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 1999،ص20 وما يليها.

[4] وبذلك يعتمد تبرير قيام التجارة الدولية في ضوء هذه النظرية على اختلاف النفقات النسبية للسلع التي ترجع إلى تباين إنتاجية الدول المختلفة وهذه تتوقف على عاملين أساسيين: اختلاف نسب الجمع بين عناصر الإنتاج في إنتاج السلع المختلفة بالإضافة إلى تفاوت أثمان تلك العناصر بسبب اختلاف مدى وفرة كل منها ما بين بلد وآخر؛ فإذا كانت النظرية الأخيرة تنتهي إلى أن اختلاف النفقات النسبية هو أساس قيام التجارة الخارجية فإن هيكشر – أولين تساءلا عن أسباب الاختلاف في تلك النفقات بين الدول.

تفسر النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة بين الدول وهو اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع ، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى ونظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة ، وإن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة ،فقد قام "هيكشر" بتحليل هذه الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية بينما رفض "أولين" الفروض التي قامت عليها النظرية وهي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة ، فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل، ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة، كما بين أن التجارة الدولية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج ،وبالتالي في أسعار السلع المنتجة ، كما أن سبب قيام التجارة بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة، هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج ، وينعكس هذا كله في الاختلاف في أثمان السلع المنتجة، وهكذا سيوجد دولا تختص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها و إن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها، وتقوم التجارة لاختلاف النفقات النسبية، ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة و تستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج و هكذا فإن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد، فدوال الإنتاج بالنسبة لأي سلعة إذن واحدة في البلد الواحد و قد تكون كذلك بين عدة بلدان و قد لا تكون.[1]

تلك هي نظرية "هيكشر وأولين" و ظاهرها يشكل محاولة التخلي عن النظرية التقليدية، ولكن يؤخذ على أن هذه النظرية افترضت قيام التبادل الدولي بين دولتين، في حين أن التجارة الدولية كما هو معروف تشترك فيها جميع الدول، كما أن هذه النظرية أوردت تفسيرا سكونيا للتجارة الخارجية وافترضت تماثل وظائف الإنتاج بين الدول المختلفة و هذا يعتبر كنقص لهذه النظرية.[2]

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية للطباعة و النشر، 1996، ص54.

[2] خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2006، ص 20.

الفرع الثالث: تقييم النظرية

من الانتقادات الموجهة إلى نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، أنها تتركز على عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا، حيث وجود مثل هذه الاختلافات قد يؤدي إلى عدم تحديد العلاقة بين عوامل الإنتاج وأسعار السلع.[1]

تشترك نظرية "هيكشر و أولين" مع نظرية ريكاردو للتكاليف النسبية في إهمال انتقال عناصر الإنتاج دوليا، كما تفترض النظرية أيضا تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في جميع أنحاء العالم وأنها دوال إنتاج خطية متجانسة، هذا يعني أن النظرية ألغت دور البحث والتطوير وما ينشأ عنه من تقدم تكنولوجي يمكن الدول من التمتع بمزايا نسبية مكتسبة، نلاحظ أن هذا الافتراض أضفى على النظرية طابع السكون و جعلها عاجزة عن التكيف مع الواقع العملي الذي يتسم بالظواهر الاقتصادية الديناميكية و التغييرات التكنولوجية المستمرة.[2]

بالإضافة إلى ذلك فإن تبادل وإنتاج السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة، وهذا ما يؤدي بهذه النظرية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع في ظل الأسواق الاحتكارية.[3]

رغم ما يوجه إلى هذه النظرية من انتقادات فإن أهميتها تتمثل في تطبيقها لنظرية الثمن وتحليل التوازن الذي يستخدم في نظرية العرض والطلب لتبيين القوى التي تتفاعل من أجل تحديد ثمن السلعة والكميات المنتجة منها[4]؛ فضلا عن إلقاءها الضوء على العلاقة المتبادلة ما بين التجارة الخارجية وهيكل الاقتصاد القومي للدولة التي تباشرها و بصفة خاصة مدى تأثر صورة توزيع الدخل القومي مابين مختلف دول الأطراف في هذه التجارة أي أثمان خدمات عناصر الإنتاج، أي أثمان خدمات عناصر الإنتاج في الدولة بالنسبة لهذه الأثمان نفسها في الدول الأخرى.[5]

---

[1] رشاد العصار، وآخرون، التجارة الخارجية، الأردن، دار المسيرة، 2000، ص30.

[2] للمزيد من التوضيح أنظر:

– علي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع السابق، ص 130.

[3] للمزيد من التفصيل أنظر : سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق، ص 68 – 73.

[4] فاستخدام النفقات النقدية و الأثمان كمتغيرات أساسية في التحليل من شأنه إعطاء صبغة من الواقعية على تحليل العلاقات التجارية الخارجية.

[5] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق ، ص 38

المطلب الثالث: التوسعات في نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

الفرع الأول: التجارة الدولية للسلع وعوامل الإنتاج

تعتمد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج على عدم تنقل هذه الأخيرة، وأن ما يفسر التبادل الدولي هو الفارق بين الوضعية الداخلية للسوق قبل التبادل في سوق عوامل الإنتاج –أي أن التبادل الدولي لعوامل الإنتاج يتم بصفة غير مباشرة– ، وبالتالي تبادل السلع هو إحلال لتبادل عوامل الإنتاج، وفي هذا الصدد نجد نظرية "ستوبلر وساموليسون" التي تربط بين سعر السلع وسعر عوامل الإنتاج، حيث بالنسبة لهذه الأخيرة فإن التبادل الدولي يؤدي إلى تعادل الأسعار النسبية، حيث أن المرور من حالة عدم التبادل إلى التبادل الدولي، يرفع من الأسعار النسبية للسلعة المصدرة ذات التفوق النسبي وذات الاستعمال الكثيف للعامل المتوفر بكثرة، وبالتالي فإن التبادل الدولي يؤدي إلى الزيادة في عوائد العامل المتوفر بكثرة، أي كلما كان عامل ما كثيف في إنتاج السلع المصدرة، كلما كان له الحظ في الربح من التجارة الدولية، أما عامل الإنتاج الداخل في السلعة الخاضع للمنافسة من طرف الواردات سيكون معرض للخسارة من التجارة الدولية، وبالتالي فإن التجارة الدولية تعيد توزيع الدخل ما بين عوامل الإنتاج.[1] ويمكن أن نبين إعادة توزيع الدخل في الشكل التالي:

[1] أنظر في ذلك إلى كل من:

- Peter H.LUBERT & Thomas A.PUGEL, op cit, p82-86.
-Roger DEHEM, Précis D'économie Internationale, Les Presses de l'Université LAVAL, Dunod, Paris, 1982 p51.

– زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص 40 و ما يليها.

الشكل (1-1): إعادة توزيع الدخل عند نظرية SAMUELSON- STOPLER

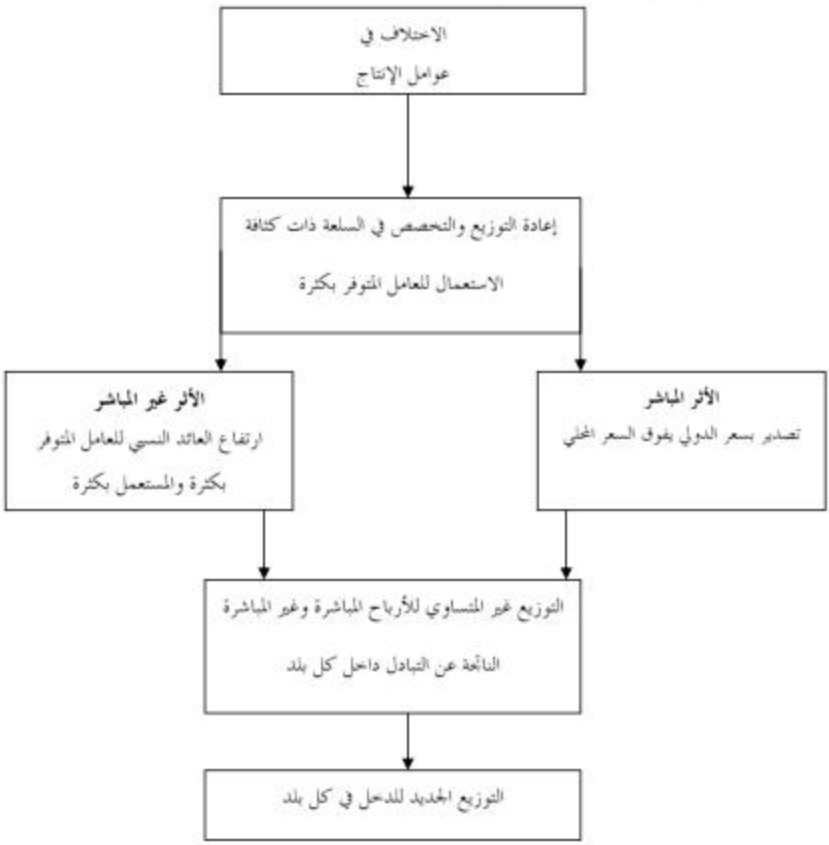

Source :Alain SAMUELSON, op cit,p87

إن النظرة المتعلقة بالعلاقة ما بين التجارة الدولية للسلع و التجارة الدولية لعوامل الإنتاج تتمثل في نظرية "هيكشر أولين وساموليسون[1]"، متمثلة في تساوي الأسعار النسبية للسلع الداخلة في التجارة الدولية الذي يؤدي بدوره إلى تقارب الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ولا يؤدي بالضرورة إلى تساويها، أي أن العلاقة المحصل عليها ما بين السعرين النسبيين صالح إلا في حالة عدم وجود التخصص الكامل، إذ يجب إضافة فرضية إضافية تتمثل في تنويع الإنتاج من أجل الحصول على تساوي أسعار عوامل الإنتاج، وقد دعمت هذه النظرية بنظرية "مندل"،

[1] بول ساموليسون (1915-2009): اقتصادي أمريكي، يقوم بالتحليل العلمي للنظريات الاقتصادية لحصل على جائزة "نوبل" سنة 1970.

والذي بين أن التبادل الدولي لعوامل الإنتاج يؤدي إلى تساوي الأسعار النسبية للسلع، وهذا باستعمال فرضية الانتقال الكامل لعوامل الإنتاج، وعدم تنقل السلع.[1]

الفرع الثاني : نمو أحد عوامل الإنتاج

قامت النظريات السابقة بدراسة أثار التبادل على البلدان قبل وبعد الدخول في التجارة الدولية، ولكن ما هو أثر نمو عامل إنتاج معين على تبادل بلد ما خلال التبادل الدولي، أي الحالة التي تصبح فيها عوامل الإنتاج غير ساكنة، أول من قام بدراسة هذه الحالة هو "ريبسزينسكي *Rybczynski*" في سنة 1955، حيث أنه يرى في حالة دولتين وسلعتين وعاملين للإنتاج، فإن الزيادة في عامل إنتاج بشكل تلقائي، سيؤدي إلى الزيادة المطلقة في إنتاج السلعة التي تستخدم كمية كبيرة من هذا العامل وإلى الانخفاض في إنتاج السلعة الأخرى، وهذا بالاعتماد على أن دوال الإنتاج خطية ومتجانسة، وأن معادلات الإحلال لا تتغير في مجال الإنتاج مع نفس معدلات التبادل، ويشير كذلك هذا الأخير أن الزيادة في تخصيص عامل إنتاج واحد سيؤدي إلى تدهور معدلات التبادل الدولي أو إلى انخفاض السعر النسبي الذي يستخدم نسبيا كمية أكبر من عامل الإنتاج الذي يأخذ في التزايد و هذا هو جوهر نظرية ريبسزينسكي.[2]

قام " *Jagdish Bhagwati* " بالتوسع في التحليل السابق، حيث تمكن من التوصل إلى ما يسمى بالنمو المفقر (*Croissance appauvrissante*)؛ حيث قام بدراسة أثار نمو عامل إنتاج على الرفاهية في حالة التبادل الدولي، حيث بإزالة الفرضية المتمثلة في أن تأثير البلد على التوازن الدولي مهملة، فإن الزيادة في التبادل الدولي يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل، وبالتالي نتحصل على تدهور في السعر الابتدائي، أما فيما يخص السوق العالمي للسلعة المصدرة يقع فائض في العرض، ناتج عن الزيادة في صادرات البلد ذات النمو في العامل الإنتاجي، أما بالنسبة للسوق العالمي للسلعة المستوردة من طرف هذا البلد فإننا نلاحظ فائض في الطلب، ناتج عن ارتفاع في

---

[1] صوالبي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2005-2006، ص 68.

[2] للمزيد من التوضيح أنظر كل من:

- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، المرجع السابق، ص 32 وما يليها.

- علي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع السابق، ص158.

- SAMUELSON& RYBCZYNSKI ,Theorems With Production Externalities, The Canadian Journal of Economics / Revue Canadienne d'Economie ,N°1, Canada, 1994.

الواردات، وعليه فإن استمرار التدهور في معدل التبادل سيؤدي إلى انخفاض في مستوى الرفاهية وبالتالي الحصول على ما يسمى بالنمو المفقر.[1]

غير أنه من الشروط الضرورية كي يحصل هذا النمو المفقر في بلد معين، يجب أن يكون النمو في هذا البلد في اتجاه توسع عرض الصادرات لهذا الأخير وازدياد الرغبة في التجارة مع الخارج، وأن تكون الزيادة في عرض الصادرات لها أثر معتبر على الأسعار العالمية؛ وأن الطلب الخارجي غير مرن بالنسبة للسعر، وأخيرا يجب على البلد المصدر أن يكون أكثر ارتباطا بالتجارة الخارجية، بحيث يجب أن يكون لمعدل التبادل أثر معتبر على الرفاهية حتى يقوم بإلغاء الربح الناتج عن الزيادة في قدرات العرض، وعليه فإن البلدان التي لديها تنوع في السلع التي يصدرها لا تكون معنية كثيرا مقارنة بالبلدان التي تصدر سلعة واحدة أوعدد قليل من المواد الأولية.[2]

الفرع الثالث :اختبار ليونتياف لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

قام الاقتصادي ليونتياف[3] بتطبيق اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات وواردات الو.م.أ لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على أساس أن الو.م.أ تتمتع بوفرة في رأس المال ونذرة في عنصر العمل، واستخدم ليونتياف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية ووصل إلى النتيجة أن التجارة بين الو.م.أ و الدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال[4]، فطبقا لهذه النتيجة فإن الو.م.أ لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال لأن العامل الأمريكي يحيط به تجريب وخبرة و تنظيم فإن عنصر العمل هو المتوفر بالنسبة لعنصر رأس المال و إذن فإن على أمريكا

---

[1] Christian AUBIN& Philippe NOREL, op cit , p43.

[2] للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر كل من :

-Peter H.LUBERT &Thomas A.PUGEL op cit, p118-121

- محمد سيد عابد ، المرجع السابق، ص200 -205.

[3] ليونتياف"Leontief Wassily" (1906-1980): اقتصادي أمريكي من أصل روسي، أعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي ما بين القطاعات، حائز على جائزة نوبل سنة 1973.

[4] Jacques CEDRAS& Nicole PORQUET, Théorie De L'Echange International, Dalloz Paris, 1975, p33.

أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.[1]

لقد قام ليونتياف باختبار صحة نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج[2]، وذلك بأخذ الولايات المتحدة وبقية العالم، حيث أنه يعتبر أن الولايات المتحدة تتوفر أو تنعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى، وأراد أن يبين أن الصادرات الأمريكية من المفروض أن تحتوي على عامل رأس المال يفوق وارداتها، ولكنه تحصل في اختبار على عكس ذلك، حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تحتوي على عامل العمل يفوق رأس المال، وهذا ما يناقض نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، وهذا ما دفع "ليونتياف" إلى تفسير هذا التناقض عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمثلة في أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على رأس المال، حيث حسب هذا الأخير فإن هذا الاختبار يبين أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على عامل العمل أكثر من عامل رأس المال؛ وبالتالي فإن النظرية محققة.[3]

أثار التناقض الذي تحصل عليه " ليونتياف" عدة دراسات نظرية وتطبيقية، مما سمح من إعادة النظر في تفسير التجارة الدولية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي.

نستخلص من خلال عرض مختلف النظريات النيوكلاسيكية أن الفترة ما بعد 1870 قد تميزت بقلة الاهتمام بقضايا التنمية والتركيز على أوضاع التوازن في المدة القصيرة، وعلى كيفية عمل النظام الاقتصادي، وليس على كيفية نموه نظرا للنمو الكبير الذي حدث في الاقتصاديات الأوروبية، حيث أصبح موضوع التنمية غير ملح، ومع ذلك ظهرت إحدى أهم النظريات المفسرة لقيام التجارة والتي يتميز الدور الأساسي لها في تشجيع النمو من خلال قيام التجارة الخارجية وهي نظرية نسب عوامل الإنتاج " هكشر " و" أولين " والتي كما ذكرنا في المبحث الثاني تعتبر تطوير لنظرية التكاليف النسبية " لريكاردو".

---

[1] Alain BEIHONE/Christiane DOLLE/Emmanuel BUISON& Emmanuel Le MASSON, Aide-mémoire-Economie, Edition Dalloz 2001 p 300.

[2] كان هدف ليونتياف هو اختبار ما تقضي به النظرية السويدية من أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بكثافة رأسمالية كبيرة في النشاط الإنتاجي لاقتصادها الوطني تتمتع بالتالي بميزة نسبية في إنتاج السلع التي يتطلب إنتاجها كميات كبيرة نسبيا من رأس المال، و على ذلك فمن الضروري طبقا لهذه النظرية أن تتوجه الو.م.أ إلى تصدير السلع التي تتميز بعامل "رأس مال كثيف" و إلى استيراد السلع التي تتميز بعامل " عمل كثيف".

[3] Bernard GUILLOCHON, Economie international, 2ème édition, Dunod, Paris, 1998, p.p 61et s.

وهي على العكس من نظرية ريكاردو التي ترى أن قيام التجارة الخارجية يكون نتيجة اختلاف إنتاجية العمل بالنسبة للسلع المختلفة في البلاد المختلفة، وهو ما يدل على أن تلك الدول لا تتمتع بنفس المستوى في تقنيات الإنتاج في إنتاج كل السلع، في حين ترى نظرية " هكشر وأولين " أن دوال الإنتاج واحدة في البلدان المختلفة، وأن قيمة السلعة تتحدد بقيمة عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجها، رافضة بذلك نظرية العمل أساس القيمة كما جاء بها "ريكاردو" وتفترض أن السلع المختلفة تستخدم عناصر إنتاج بنسب مختلفة، فبعضها كثيف العمل والبعض الآخر كثيف رأس المال، حيث لا يرجع هنا قيام التجارة إلى تفاوت إنتاجية العناصر بل إلى مدى توافر عناصر الإنتاج في تلك البلاد. حيث يؤدي اختلاف عرض العناصر إلى اختلاف أسعارها النسبية من بلد لآخر، من ذلك تدفع التجارة الدول بأن تستثمر في العناصر الكثيفة لديها وتعمل على تصديرها، على أن تقوم بسد حاجاتها من السلع التي تكون كثيفة العنصر النادر لديها نسبيا عن طريق الاستيراد.

وهكذا تصل هذه النظرية إلى نفس النتائج التي توصل إليها ريكاردو فيما يتعلق بأثر التجارة على النمو ــ بالرغم من الاختلاف في الفروض وفي تفسير أسباب قيام التجارة ــ فالتجارة الخارجية حسب النيوكلاسيك تؤدي إلى تعظيم الإنتاج الفردي والعالمي، وتستفيد كافة الأطراف من منافعها.

وحيث أن عملية النمو هي عملية تراكم رأسمالي، فإن قيام التجارة سيؤدي إلى زيادة الدخول والمدخرات ومن ثم تحقيق تراكم رأسمالي أكبر، الذي يؤدي إلى نمو أكبر في الدخل مقارنة بالنمو الذي كان يمكن أن يتحقق بدون تجارة.[1]

نخلص إلى القول أنه انطلقا من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية أن التجارة تلعب دورا إيجابيا في عملية التنمية، إذ تزيد من القدرة الإنتاجية لكل بلد، وبالتالي تعظيم الإنتاج والاستهلاك مما يزيد في رفاهية المجتمع العالمي، كما تساهم في إحداث اتجاه للمساواة في الدخول وطنيا ودوليا، كما تساهم التجارة في تخصيص الموارد بطرق كفأة، وذلك وفق الميزة النسبية حسب "ريكاردو" بإنتاجية العمل، أو حسب "هكشر وأولين" بتوافر نسب عناصر الإنتاج، وهو ما يعبر عنه بالأسلوب الأمثل للنمو.

---

[1] وفق " بنكيرس Pincus " عن عبد الرشيد بن دبب، المرجع السابق، ص 79.

- Pincus, J. TRADE . Aid and Development : The Rich and POOR Nation (New york : Megrauv Hile Book company ; 1967). p 93.

المبحث الثالث : الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية

تتمثل الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية في إدخال ما يسمى بالابتكار، في تفسير التجارة الدولية، أي بإدخال الديناميكية في تفسير التجارة الدولية والتي أهملت من طرف نظرية النفقات النسبية لـــ" دافيد ريكاردو" ، بالإضافة إلى الاتجاهات السابقة لدينا التحليل الجديد لعوامل الإنتاج، المبني على الاختبار الذي قام به " ليونتياف".

المطلب الأول: الفارق التكنولوجي

ارتكز التحليل الريكاردي على أنه لا توجد ديناميكية في التكنولوجيا بالإضافة إلى أن كل البلدان يمكن أن تنتج نفس السلع، غير أن هذا التحليل لا يمكن الاعتماد عليه في الوقت الحاضر، نظرا لكون وجود تطور تكنولوجي وظهور سلع جديدة، وبالتالي لقد طور هذا العنصر في النظرة المسماة بالتحليل التكنولوجي الجديد.

الفرع الأول: تحليل "بوسنر" (1960)

يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى "بوسنر"، حيث يعرف التغيير في دالة الإنتاج إلى الابتكار، وبالتالي فإن هذا الأخير له دور أساسي في نظرة التحليل التكنولوجي الجديد، وبإدخال عامل الابتكار فإننا نضطر إلى التخلي عن فرضية تشابه دوال الإنتاج.[1]

قام "*Posner*" بتطوير نظرية الفجوة التكنولوجية على أساس ما لاحظه من أن المؤسسة التي تنتج سلعة جديدة يمكنها الاستفادة من احتكار في تصدير هذه السلعة إلى أن تظهر مؤسسات أخرى تنتج سلعة مماثلة لها، ومن البديهي أن التقدم التكنولوجي لمؤسسة من شأنه أن يضيف للبلد الأصل للمؤسسة المخترعة ميزة نسبية جديدة، فالعنصر المحدد للتجارة الدولية يكمن إذن في الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان ، بحيث أن البلدان المتقدمة تصدر سلعا ذات كثافة من حيث التكنولوجيات الجديدة و تصدر البلدان الأخرى سلعا مبتدئة؛ وقد لاحظ " بوسنر" أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية "هيكشر وأولين"؛ حيث بابتكار طرق جديدة في الإنتاج وسلع

[1] Christian AUBIN &Philippe NOREL, op cit, p56

جديدة، يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة، بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها، بحيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لديها احتكار التصدير في سلع ذلك القطاع.[1]

وبالنسبة لـــ"بوسنر" فإن درجة تأثير الفارق التكنولوجي مرتبط بالتأخر في التقليد من طرف البلد التابع، بالإضافة إلى أن هذا التأخر يتركب من التأخر في طلب السلع الجديدة من طرف البلد التابع وإلى التأخر في إنتاج هذه السلع ،والذي بدوره مرتبط بالزمن الذي تستغرقه البلدان الأخرى في الشعور بالخطر وإلى إنتاج سلع بديلة.[2]

الفرع الثاني : تحليل نموذج بوسنر ونظرية ريكاردو

إن البلد الذي تظهر فيه هذه الابتكارات يتحصل على تفوق مطلق في فترة زمنية معينة في هذه السلع مقارنة مع الدول المتبادل معها، حيث يقوم بتصدير تلك السلع إلى هذه الأخيرة، وبعد ذلك يتم تقليد هذه السلع بعد انتشار هذه التكنولوجيا، ولكن التطور يستمر بسبب ظهور ابتكارات جديدة؛ وعليه فإن محددات التجارة الدولية تتمثل في الفارق التكنولوجي ما بين البلدان، وهذا ما يسمح للبلدان ذات التقدم التكنولوجي من إنتاج السلع كثيفة التكنولوجيا، بينما الدول الأخرى تنتج سلع نمطية؛ وبالتالي يمكن اعتبار تحليل "بوسنر" كتعميم للنموذج الريكاردي، وكنموذج ديناميكي لهذا الأخير.[3]

و استند تحليل النموذج على وجود:[4]

- **فجوة الطلب:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد و بداية إنتاجه في الدول المقلدة، و خلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج و تصديره.
- **فجوة التقليد:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة و ظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج.

الفرع الثالث: نمذجة تحليل بوسنر

قام "*Krugman*" بنمذجة تحليل " بوسنر"، حيث قام بأخذ منطقتين، بلدان الشمال وبلدان الجنوب؛ حيث أن الجنوب لا يقوم بالابتكار، بينما الشمال يقوم بالابتكار بحيث أن هذا

[1] Bernard GUILLOCHON, op cit , p92.
[2] Jean Louis MUCCHIEILLI, op cit, p 71.
[3] Jean Louis MUCCHIEILLI, Principes d'Economie Internationale, 2é édition, Dalloz, Paris, 1997, p68.
[4] فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص87.

الابتكار يتحول إلى سلع جديدة منتجة في الشمال، بينما لا تنتج هذه السلع في الجنوب إلا بعد فترة زمنية معينة، ولكن هذه السلع أو الصناعات الجديدة تختفي بعد فترة زمنية نظرا لانخفاض الأجور في الجنوب، وحسب "*Krugman*" فإن الاحتكار التكنولوجي في الشمال يتآكل باستمرار بالتحول التكنولوجي، ولا يمكن إيقائه إلا عن طريق ابتكارات ثابتة لسلع جديدة.[1]

الفرع الرابع: نموذج جونز

أولا- معطيات النموذج

يسعى هذا النموذج لتفسير أثر إدخال التغير التكنولوجي في نموذج مكون من سلعتين ودولتين وعاملين من عوامل الإنتاج على نمط التجارة الدولية، حيث تعنى التكنولوجيا تحويل الموارد إلى سلع قابلة للاستهلاك، حيث يفترض النموذج وجود دولتين تتخصصان بشكل غير كامل في إنتاج سلعتين إحداهما صناعية والأخرى غذائية في ظل وجود عنصرين من عناصر الانتاج وهما: العمل والأرض مع عدم القدرة على انتقال عناصر الإنتاج دوليا، كذلك فأن التكنولوجيا المستخدمة في كلتا الدولتين يتم تحديدها من خلال عاملين هما: المدخلات والمخرجات.[2]

ثانيا- تحليل النموذج

أوضح هذا النموذج أن أي تغير تكنولوجي سوف يؤدي إلى تغير أسعار عناصر إنتاج السلع وبالتالي التغير في المخرجات، كما أشار إلى أثر التغير التكنولوجي على كل من الطلب والعرض ،حيث أن التغير التكنولوجي في جانب الإنتاج (العرض) يتبعه تغير في الطلب، فدوال الطلب في كل دولة يتم تحديده من خلال قانون *Walras*، كما أن الطلب على السلعة الصناعية يعتمد على كل من الدخل و شروط التجارة ، ومن ثم فإن التغير التكنولوجي سوف يؤدي إلى تحسين جودة المنتج و بالتالي سوف يقابل هذا بالتغير في أذواق المستهلكين – أي التغير في الطلب- .[3]

[1] Jean Louis MUCCHIEILLI, op cit , p68.

[2] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية ،المرجع السابق ، ص273.

[3] المرجع السابق، ص274.

المطلب الثاني : نظرية دورة حياة المنتوج

تعتبر نظرية دورة حياة المنتوج كنظرية مكملة لتحليل " بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، فهي تؤكد على دور المنتوج الجديد و دورة حياته مع تطور التجارة الدولية.

الفرع الأول: تحليل فرنون "*Vernon*"

طورت نظرية دورة حياة المنتوج من طرف عدة اقتصاديين، ولكن تحليل هذه الدورة ينسب عادة إلى(*Vernon*,1966)، حيث يفترض هذا الأخير بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة مما يسمح له أن يكون رياديا في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها أي السلع التي تسمح بإحلال العمل محل رأس المال،[1] ثم تنقل هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى خارج الولايات المتحدة، وذلك بعد تحقيقها النجاح والرواج، ونظرا لتوسع الطلب الأجنبي على هذه السلع، فإن المنشآت الأجنبية تحفز على محاولة إنتاجها لصالحها، وبحصولها على هذه التكنولوجيا ستنطلق في الإنتاج و البيع في السوق المحلي في المرحلة الأولى، ثم التصدير إلى أسواق أخرى ماعدا سوق الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الأخيرة، وباكتسابها الخبرة والمهارة في إنتاج هذه السلع ستباشر في التصدير إلى الولايات المتحدة.[2]

الفرع الثاني: مراحل تطور المنتوج و التجارة الدولية

يمر المنتوج بثلاث أو أربع مراحل وهي : مرحلة الظهور، مرحلة النمو، ومرحلة النضج ومرحلة التناقص:[3]

أولا- مرحلة الظهور:

تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا، وبالتالي فإن نمو المنتوج وإنتاجه بصفة معتبرة يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار، وإنتاج هذه السلع يقع في دول مصدر الابتكار

---

[1] M.BYE &G.S De BERNIS, Relations Economiques Internationales, édition Dalloz, Paris, 1977, p70.

[2] رشاد العصار وآخرون، المرجع السابق، ص36.

[3] استعنا في هذا الموضوع بـــ:

-Jean-Paul RODRIGUE, L'Espace Economique Mondial, Québec, Presses de l'Université du Québec, 2000, p218.

- Jean-Louis MUCCHIEILLI, , op cit , p80-84.

- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، 2007، ص 58.

(أي الدول الصناعية)، وفي سوق محدود جدا، وعادة ما يكون الإنتاج من طرف مؤسسة واحدة أي نكون في حالة الاحتكار، ويتم استهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة فقط نظرا لقدرتها على شرائها، وهذه المرحلة تتوقف على إيجاد عدة شروط يمكن إيجازها فيمايلي:[1]

- توافر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة و فتح الطريق أمام استخدام الطرق و الوسائل الفنية الجديدة للإنتاج بحيث تدر الاستثمارات في مجالات البحوث والتطوير عائدا مجزيا يبرر حجم هذه الاستثمارات.
- ضرورة توافر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة.
- توافر القدرة التنافسية للمشروعات الإنتاجية سواءا تعلق الأمر بالأسواق الداخلية أوالأسواق الخارجية.

ثانيا- مرحلة النمو:

في هذه المرحلة ترتفع مبيعات المنتوج بسرعة، ويبدأ ظهور منافسين في السوق، ويبدأ في تصدير المنتوج إلى أسواق أخرى، وهذا نظرا للبحث من طرف البلد المنتج الأصلي على توسيع سوقه، بالإضافة إلى ذلك فإن الإنتاج يبدأ في الظهور في عدة مناطق، وخلال هذه المرحلة فإن الميزان التجاري بالنسبة للمنتوج الجديد يتحسن أكثر فأكثر في الدولة الأصلية، بينما في الدول الأخرى المتطورة يكون فيه عجز، أما في الدول السائرة في طريق النمو يظهر في منتصف هذه المرحلة استيراد هذا المنتوج من طرف جزء ضئيل من السكان.

ثالثا- مرحلة النضج:

في هذه المرحلة فإن المنافسة تكون عن طريق الأسعار، وهذا نظرا لكون المنتوج نمطي، وبالتالي فإن الإنتاج يتمركز في الدول ذات الأجور المنخفضة من أجل خفض تكاليف الإنتاج؛ فتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المتطورة مصدرة.[2]

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، المرجع السابق، ص 247.

[2] رضا عبد السلام ، المرجع السابق ، ص 58.

رابعا- مرحلة الانخفاض:

تتميز هذه المرحلة بالإنتاج في الدول السائرة في طريق النمو، بينما الدول الأخرى تصبح مستوردة؛ وهذا نظرا لانخفاض الإنتاج في الدول المقلدة؛ وإلى كون الدول المتطورة تقوم بالإنتاج في الدول السائرة في طريق النمو، كون اليد العاملة الأقل مهارة رخيصة، وبالتالي يتم التصدير من هذه الأخيرة نحو الدول المتطورة.[1]

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتوج

رغم إمكانية هذه النظرية من تفسير توزيع الإنتاج الدولي للسلع الاستهلاكية، كالسلع الاصطناعية و الإلكترونية، إلا أنها لا تمكننا من تفسير توزيع العديد من السلع الأخرى، وهذا نظرا لكون بعض السلع لديها دورة حياة ضئيلة، وكذا بالنسبة للسلع الكمالية والتي سعرها ليس له دور أساسي، بالإضافة إلى أن السلع التي لديها تكاليف إنتاج كبيرة كالمشروبات، والسلع التي تتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية؛ لا يمكن أن تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتوج؛[2] بالإضافة إلى أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات لا تعتمد في إنتاجها على المراحل التي تعتمد عليها نظرية دورة حياة المنتوج بل تنتج سلع نموذجية مباشرة على الصعيد العالمي، حيث الإنتاج مقسم ما بين العديد من الدول و البيع يتم مباشرة في كل الأسواق.[3]

الفرع الرابع : التحليل الجديد لعوامل الإنتاج

يعتبر التحليل الجديد لعوامل الإنتاج كجواب للدراسة التي قام بها " ليونتياف" ، وذلك بأخذ العمل المؤهل في تفسير التجارة الدولية، وبالتالي يعتبر كتوسع لنظرية هيكشر وأولين، وبفضل هذا التحليل ظهر ما يسمى بتحليل العوامل النوعية، والتي تتمثل في عدم إمكانية استبدال بعض العوامل، أي أن بعض العوامل خاصة بكل قطاع ولا يمكن أن نقوم باستبدالها.[4]

أولا- نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة

تعتمد هذه النظرية في تحليلها للتجارة الدولية على مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعامل العمل البشري، وللاختلافات بين الصناعات في احتياجاتها لهذا العامل، وتتمثل الفرضية الأساسية لهذه النظرية في تباين هذا العامل، وبالتالي فهي تفرق بين العامل ذو مهارة والذي

[1] المرجع نفسه، نفس الصفحة .

[2] Jean-Paul RODRIGUE, op cit, p219.

[3] Bernard GUILLOCHON, op cit, p95.

[4] صوالبي صدر الدين، المرجع السابق ص 56 وما يليها.

يعتبر نوعاً من الاستثمارات المتنوعة في ميدان التعليم والتدريب والذي يجب إضافتها إلى عامل رأس المال، والنوع الثاني هو العامل غير الماهر؛ وبالتالي فإن هذه النظرية تقسم كل من السلع والدول حسب ندرة أو وفرة العمل البشري في السلعة إلى دول كثيفة الأيدي العاملة الماهرة، وسلع ودول نادرة الأيدي العاملة من جانب آخر، وعليه فإن الدول ذات ندرة نسبية في الأيدي العاملة الماهرة و ذات وفرة نسبية في الأيدي العاملة غير الماهرة تلجأ إلى استيراد تلك السلع كثيفة رأسمال البشري الماهر، وبتصدير السلع كثيفة العامل البشري غير الماهر.[1]

ثانيا- نموذج عوامل الإنتاج الخاصة

يعتبر نموذج عوامل الإنتاج النوعية كتفسير أخر للنموذج النيوكلاسيكي، حيث يعتمد على نفس المبدأ الذي يعتمد عليه هذا الأخير؛ أي أن الإنتاج هو دالة لمتخلف العوامل القابلة للإحلال، إلا أنه يوجد تمييز بين هذه العوامل، أي أن البعض منها نوعية يمكن أن تنتقل من صناعة إلى أخرى، وعوامل خاصة لا يمكن أن تنتقل من قطاع إلى أخر، وبالتالي فإن هذا التمييز يسمح لنا بالأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية؛ وعليه ففي المدى القصير يمكن اعتبار كعامل خاص كل من عامل رأس المال وعامل العمل المتخصص، مع العلم أن العوامل قابلة للإحلال في المدى الطويل، وغير قابلة للإحلال في المدى القصير، إذن نموذج عوامل الإنتاج الخاصة تصلح لتفسير المدى القصير للتبادل الدولي، بينما نظرية "هيكشر وأولين" صالحة في المدى الطويل.[2]

لقد سمي نموذج عوامل الإنتاج الخاصة بنموذج ريكاردو –فينر[3]، ويعتبر تحليل نموذج العوامل الإنتاج الخاصة مشابه للنموذج النيوكلاسيكي، حيث أن تناقص المردودية للعامل الخاص يسمح بنمو التكاليف، وكما هو ملاحظ في نموذج للعوامل النسبية، بإبطال أثر شروط الطلب الكامنة، فإن الاختلاف في العوامل النسبية للبلد تصبح المحدد الأساسي للتفوق النسبي وبالتالي هي العامل المحدد في تحديد اتجاه التبادل الدولي.[4]

---

[1] سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، المرجع السابق ، ص47.

[2] Christian AUBIN& Philippe NOREL, op cit, p54.

[3] للمزيد من التفصيل في نموذج ريكاردو–فينر أنظر:

-Antoine BOUET, Le Protectionnisme, Analyse Economique, Paris, Librairie Vuibert, 1998, p182.

[4] Christian AUBIN& Philippe NOREL, op cit, p55.

ثالثا – قصور التحليل الجديد لعوامل الإنتاج

لقد قام التحليل الجديد لعوامل الإنتاج بالإجابة على العديد من التساؤلات التي لم تأخذ بعين الاعتبار في التحاليل السابقة، غير أن هذا التحليل يبقى محدوداً وهذا نظرا لعدم أخذه بعين الاعتبار لعدة مظاهر للتجارة الدولية الحالية و المتمثلة في دور اقتصاديات الحجم حيث أنها تعتبر وفورات الإنتاج ثابتة رغم التطرق إلى هذا العامل في نهاية القرن التاسع عشر من طرف العديد من الاقتصاديين بدءاً بـــ " ألفرد مارشال(1842-1924)"[1] ؛ بالإضافة إلى أن هذا التحليل الجديد لعوامل الإنتاج لم يأخذ بعين الاعتبار تجانس المنتجات المتبادلة ما بين الدول، حيث أنه لا يسمح من تفسير التبادل المتزايد بين الدول المتشابهة كالدول الصناعية، بالإضافة إلى أنها لم تأخذ بعين الاعتبار الشركات المتعددة الجنسيات في تفسير التبادل الدولي، والتي تطرقت إليها النظرية الحديثة للتجارة الدولية.

كما ذهب التوجه الجديد في تفسير التجارة الدولية خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات إلى إدخال اقتصاديات الحجم أي وفورات الإنتاج المتزايدة نظرا لإهمال هذه الأخيرة من طرف النظريات السابقة والتي تفترضها ثابتة، بالإضافة إلى ذلك فإن النظرية الحديثة تأخذ بعين الاعتبار المنافسة غير التامة،إن ظهور النظرية الحديثة راجع إلى الضعف الذي عرفته النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي، والمتمثل في أن التبادل الدولي يزداد خاصة في الدول ذات عوامل إنتاج أقل اختلافا، وبالتالي فإن التبادل الدولي يتم بين الدول المتشابهة، وبالإضافة إلى ذلك فإن تصدير واستيراد نفس المنتوج في نفس الوقت هو الأكثر ديناميكية.

المطلب الثالث: التبادل الدولي و اقتصاديات الحجم

إن خفض تكاليف الإنتاج ناتج عن وفورات الإنتاج المتزايدة، وعليه فإن زيادة عوامل الإنتاج سيرفع من قيمة الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في هذه عوامل؛ ولكن ما يجب معرفته هو التفرقة بين وفورات الإنتاج الداخلية الناتجة عن توسع المؤسسة والذي يؤدي إلى خفض التكلفة المتوسطة، و وفورات الإنتاج الخارجية لكل مؤسسة، الناتجة عن الحجم الكلي لمجموع صناعة

[1] Michel RAINELLI, La Nouvelle Théorie Du Commerce International, Alger, Casbah Edition, 1999, p16.

معينة في منطقة معينة، حيث أن التكلفة المتوسطة للمؤسسة تنخفض كلما زاد حجم إنتاج القطاع لتلك المنطقة.[1]

الفرع الأول: نظرية تشابه الأذواق

أول من قام بتحليل التبادل الدولي للسلع المتشابهة ما بين دول ذات تطور متشابه هو الاقتصادي "ستفان ليندر(*Linder*,1961)، حيث يشترط أن يكون الإنتاج مـــــرتبط بالطلب بالتالي يكون الإنتاج أكثر فعالية كلما كان الطلب كبير، وأن الإنتاج الداخلي متأثر أساسًا بالطلب الداخلي؛ وعليه تقوم الدولة بتصدير السلع التي لديها سوق واسعة، وهذا راجع إلى الإنتاج الكبير الحجم من أجل تمكين الشركات المحلية من تحقيق وفورات حجم وتخفيض كلفتها ومن ثم أسعارها والتي تسمح لها من الحصول على أسواق أجنبية؛ ومع افتراض أن الدول المتشابهة في الدخل ستكون متشابهة الذوق، واستنتج "ليندر" أن فرص التصدير لكل دولة ستكون نفسها.[2]

كما افترض " ليندر" أن الدولة ستقوم بتصدير السلعة التي تملك لها أسواقا كبيرة، وذلك لأن الإنتاج الكبير الحجم سيحقق وفورات للمنشآت ما لا يؤدي إلى تخفيض كلفتها وبالتالي لأسعارها لتغزو السوق الأجنبي.[3]

والمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو أن وجود طاب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا و ليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة.[4]

ومع أن الاختراعات إنما تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل من التطور الاقتصادي الذين لديهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد و هنا تظهر فكرة أن التجارة تبدأ بين دول تتشابه في هياكل أسواقها واحتياجاتها و غالبا ما تكون العمالة في هذه الدولة مرتفعة النفقات بينما لا تكون نفقة رأس المال كذلك.[5]

---

[1] للمزيد من التفصيل أنظر كل من:

- Peter H.LUBERT & Thomas A.PUGEL, op cit , p 139.

- صوالبي صدر الدين، المرجع السابق، ص 58.

[2] رشاد العصار، وآخرون، المرجع السابق، ص44.

[3] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، 2008، ص 45.

[4] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2007، ص 89.

[5] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص 35.

يتم التبادل الدولي ما بين دولتين متشابهتين على تنوع سلع تنتمي إلى نفس الصنف، وبالتالي التجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات، بالإضافة إلى ذلك فإن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط.[1]

الفرع الثاني : وفورات الإنتاج الخارجية والتبادل الدولي

يسمح تحليل التبادل عن طريق وفورات الإنتاج الخارجية من تفسير إمكانية وجود تبادل دولي ما بين دولتين متشابهتين وذات نفس خصائص الإنتاج، ومستهلكتين للسلعتين، بحيث في حالة عدم وجود التبادل الدولي، فإن التوليفات المنتجة والمستهلكة متساوية، بالإضافة إلى نسبة الأسعار، حيث لا يوجد تفوق نسبي، ولكن يوجد نفس وفورات الانتاج في كل من المنتوجين، وبالتالي يمكن للبلدين تحقيق ربح، ورفاهية بتخصص كل واحد منهما في نشاط عند القيام بتبادل السلعتين، غير أنه يجب على هذين البلدين الاتفاق حتى يتفادى تخصص البلدين في نفس السلعة؛ ولكن ما يمكن أن نلاحظه هو إمكانية عدم تساوي الربح الناتج عن التبادل الدولي في كل بلد، وهذا راجع إلى نوع السلعة المتخصص فيها كل بلد.[2]

إن التبادل الدولي في حالة وفورات إنتاج خارجية، قد يؤدي إلى تدهور الرفاهية، وهذه النتيجة لم تصل إليها النظريات السابقة، حيث كلها لم تظهر إمكانية تدهور الرفاهية، حيث تبين أن الانتقال من عدم التبادل إلى التبادل الدولي يؤدي إلى رفع الرفاهية، غير أن الحالة المعاكسة ممكنة في حالة وفورات الإنتاج الخارجية.[3]

إن التبادل الدولي الناتج عن وفورات الإنتاج الخارجية هو موافق للتبادل الدولي في حالة المنافسة التامة، أما التبادل الدولي في حالة المنافسة غير التامة فهو موافق للتبادل الدولي في حالة وفورات الإنتاج الداخلية.[4]

الفرع الثالث : وفورات الإنتاج الداخلية و التبادل الدولي

تسمح وجود وفورات الإنتاج الداخلية لكل مؤسسة أو شركة من القضاء على المنافسة الحرة التامة، مما يؤدي إلى الحصول على سوق احتكار الأقلية لتلك السلعة، وجود حجم محدد

---

[1] Christian AUBIN& Philippe NOREL, op cit, p66.
[2] Idem, op cit, p67
[3] للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر:
- Michel RAINELLI, op cit ,p 31 et s.
[4] Patrick MESSERLIN, op cit , p236.

من الشركات تنتج في السوق، يسمح من تفسير التبادل المتقاطع لنفس السلعة، ونظرا للوجود المحدود للمؤسسات الموجودة في السوق فإنه لا يمكن لكل مؤسسة أن تعتبر تأثيرها ممهل، وبالتالي يمكن أن يظهر سلوك إستراتيجي من طرفها؛ يتمثل في استعمال السلع أو الأسعار كسلوك استراتيجي، أو غير ذلك من الاستراتيجيات المتمثلة في التفاهم أو عدم التفاهم ما بين الشركات، وبالتالي كل شكل من الاستراتيجيات يؤدي إلى لعبة معينة وبالتالي إلى حل معين.[1]

أولا-الحالة الأولى: الاحتكار و السوق المتنازع فيه

نفترض في هذه الحالة دولتين تنتجان نفس السلعة في حالة عدم وجود تبادل دولي مع وفورات إنتاج داخلية، كل الأسواق في كلتا دولتين متنازع فيها(أي أن وجود ربح يؤدي إلى دخول منافسين في السوق، ولا يوجد تفوق على المنافسين الداخليين في السوق، أي أنه لا توجد تكاليف غير قابلة للاسترجاع أي التكاليف المخصص للدخول في السوق يمكن استرجاعها من طرف الداخليين في السوق) وفي حالة التوازن تبقى إلا شركة وحيدة تنتج بدون ربح، مع وجود نفس دوال الطلب ونفس الإيرادات الحدية للمحتكرين، وبافتراض أن المحتكر في أحد البلدين يتحمل تكاليف تفوق البلد الأخر، أي أن منحنى تكاليفه المتوسطة يقع فوق منحنى البلد الأخر من أجل كل كمية منتجة، وبالتالي فإن سعره يفوق البلد الأخر وكميته تقل عن البلد الأخر؛ إذن بافتراض أن كلا البلدين يمارسان التبادل الدولي، فإن كلا السوقين يشكلان سوق واحدة، وعليه فإن الشركة الأكثر تنافس هي الوحيدة التي تعرض سلعتها، وذلك لكون سعر سلعتها أقل من البلد الأخر عند فتح الحدود، ومادام أن السوق متنازع فيه فإن هذه الدولة تنتج كميات بحيث لا تتحصل على أي ربح؛ وهذا نظرا لوجود وفورات الإنتاج والتي تتمثل في تخفيض المستمر في التكاليف المتوسطة، وبالتالي فإن سعرها أقل من حالة عدم فتح الحدود. ما يمكن أن نستخلصه من هذه الحالة هو ظهور محتكر على المستوى العالمي، مع رفع الكميات المنتجة والتي تؤدي إلى خفض السعر وعليه فإن المستفيد الوحيد هو المستهلك، بيد أن الشركة الأخرى مجبرة على إيقاف نشاطها.[2]

---

[1] Christian AUBIN &Philippe NOREL, op cit, p67.

[2] من أجل المزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر :

- Bernard GUILLOCHON, op cit, p100-104.
- Michel RAINELLI, op cit ,p32-36.

- صوالبي صدر الدين، المرجع السابق، ص 59-63.

ثانيا-الحالة الثانية: احتكار الأقلية

يتمحور التحليل حول سوق سلعة واحدة في نموذج لدولتين متشابهتين، حيث في حالة عدم وجود التبادل الدولي فإن كل شركة تزود سوقها مع تعظيم ربحها الاحتكاري، ونظرا للتشابه التام لدولتين فإن ذلك يؤدي إلى تساوي الأسعار والكميات المنتجة، وفتح الحدود يؤدي إلى ظهور سوق عالمي للاحتكار الثنائي، بافتراض أن كل شركة تختار إنتاجها كمتغيرة استراتيجية تسمح لها من تعظيم ربحها، ومع افتراض أن الكمية المنتجة من طرف الأخرى معطاة، وبإدخال فرضية تجزئة الأسواق فإن تجزئة سوق التوازن الاحتكار الثنائي تقع ما بين الشركتين، أي أن المنتجين ينظرون إلى الدوليتين التي يبيعون فيها كسوقين مستقلين؛ وبالتالي فإن كل شركة تمنح نصف سوقها الأصلي و نصف سوق الخارجي، وعليه فإنه يوجد تبادل متقاطع للسلعة.[1]

المطلب الرابع: التبادل الدولي تنوع المنتوجات و الشركات المتعددة الجنسيات

يعود أصل تحليل التبادل الدولي و تنوع المنتوجات إلى كل من الإقتصادي " ادوارد شمبرلن(1933) *Edward Chamberlin*" والإقتصادي " هارولد هوتلنيق *Harold Hotling* (1929) ، لدراستهم لتنوع المنتوجات، غير أن التحليل الأول يتعلق بالتنوع العمودي أي اختلاف نوعية المنتوج، أما التحليل الثاني يتعلق بالتنوع الأفقي الراجع إلى ميزة المنتوج، وانطلاقا من هذين التحليلين ظهر التحليل" الشمبرلن الجديد" (*Néo-chamberlin*) وعلاقته بالتبادل الدولي، والتحليل هوتلينق الجديد (*Néo-hotling*) والتبادل الدولي.[2]

الفرع الأول: التبادل الدولي و التنوع العمودي للمنتوجات

قام الاقتصادي كروجمان (*Krugman*) ببناء نموذج رياضي يربط بين التنوع العمودي والتبادل الدولي، حيث يفترض في نموذجه أن الأفراد لديهم نفس الأفضلية للمنتوجات ولكن لديهم ذوق لتنوع المنتوجات، أي أن المستهلك يفضل الحصول على وحدة من كل "n" نوع متوفر في السوق بدلا من الحصول على "n" وحدة من نفس النوع، وأن كل الأنواع المنتجة لديها تكلفة حدية لا تتغير وتكلفة ثابتة موجبة تماما، أي أن التكلفة المتوسطة تتناقص مع الزيادة في حجم الكمية المنتجة، وأن كل منتج له منتوج وحيد ذات نوعية وحيدة، وأن القطاع الذي

[1] Christian AUBIN& Philippe NOREL, op cit p66-68.
[2] Michel RAINELLI, op cit, p45-46 et p51-53.

ينتمي إليه المنتوج هو في حالة منافسة احتكارية، وبالتالي يتمثل سلوك المنتج في القدرة الاحتكارية في المدى القصير والمنافسة في المدى الطويل؛ وبالتالي يؤدي التبادل الدولي في هذا النموذج إلى توسع حجم السوق وعليه فإن الثمار الناتجة عن هذا التبادل متمثلة في:[1]

- انخفاض سعر كل نوع من المنتوجات ، وهذا راجع إلى الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف كل مؤسسة، أي الاستفادة من وفورات الحجم.
- الزيادة في عدد أنواع المنتوجات في السوق، نظرا لارتباط عدد الأنواع بارتفاع حجم السوق.

أولا- النماذج المرتبطة بنموذج كروجمان:

لقد ظهر العديد من النماذج المكملة لنموذج كروجمان، ومن أهمها نموذج *Dollar*، ونموذج كل من *Anat Segerstorm* و *Dinopoulos* ، إلى جانب نموذج العالمين *Soesta* و *Cimoli* والتي سنذكرها كمايلي:

1- نموذج دولار: DOLLAR Model

في هذا النموذج قام "دولار" بدمج كل من نموذج "هيكشر- أولين" و نموذج كروجمان ، حيث افترض أن هناك علاقة موجبة بين معدل التناقص التكنولوجي والفرق في تكلفة الانتاج بين دول الشمال والجنوب ، كما أنه لم يفترض أن العمل هو عنصر الانتاج الوحيد فقط بل افترض بجانب العمل وجود رأس المال و تساوي العائد بين الدول.

يتفق هذا النموذج مع نموذج " هيكشر و أولين" من حيث:[2]

- وجود درجة معينة من انتقال رأس المال تضمن عائدا
- زيادة نسبة رأس المال/ العمل في دول الشمال في الأجل الطويل

كما يتفق مع نموذج كروجمان من حيث زيادة معدل التقليد مع وجود فرق في التكلفة بين دول الشمال و الجنوب.[3]

---

[1] Antoine BOUET, op cit, p142 et s.

[2] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية ،المرجع السابق ، ص271.

[3] هناك نموذج آخر ل "جونسون-ترسي" و يقدم هذا النموذج نظامين للتصنيع في دول الشمال- الدول المتقدمة- أحدهما في ظل سوق غير تنافسي، و يقوم بتقديم منتجات جديدة، و الثاني تنافسي لبيع سلع غير كاملة، و افترض هذا النموذج أن العائد نتيجة احتكار الدول المتقدمة لن يدوم طويلا في ظل تعظيم منفعة الدول النامية، كما أنه يرى أن تكلفة الموارد المخصصة للاختراع تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع القائمة.

2- نموذج سيجرستروم و دينوبولس : SEGERSTORM Anat and DINOPOULOS Models

قد أخذ كل من العالمين "**سيجرستروم و دينوبولس**" في عين الاعتبار تكلفة البحوث والتطوير، وافترضا أن دول الشمال ستستفيد في نهاية الأمر، وهذا يعتمد على طول السباق بين المشاركين في البحث و التطوير.[1]

3- نموذج سوتا و سيمولي: SOESTA and CIMOLI Model

لقد اعتبر كل من "سوتا و سيمولي" في ظل هذا النموذج أن التغير التكنولوجي يؤدي إلى زيادة إنتاجية السلع التقليدية، بينما يؤدي الاختراع إلى زيادة انتاج السلع الجديدة، وبالتالي الزيادة الانتاجية العالمية.

ثانيا- تقييم نموذج كروجمان والنماذج المكملة:

من خلال العرض السالف الذكر يتضح لنا أن نموذج كروجمان والنماذج المكملة تعتبر امتدادا لنظرية "هيكشر وأولين" من خلال تخصص الدول المتقدمة في السلع التكنولوجية والدول النامية في السلع التقليدية، إلا أن هذه النماذج قد تجاهلت تساوي عوائد الانتاج، كما افترضت هذه النماذج وجود طلب من خلال دالة منفعة، أي ثبات أذواق المستهلكين ، ومن ثم فإن استخدام هذه الدالة يصلح بين الدول ذات مستويات تنموية متشابهة أو متقاربة و بالتالي فإن نتائجها في ظل هذه النماذج مظللة بين الدول المتقدمة و النامية.[2]

الفرع الثاني: التبادل الدولي والتنوع الأفقي للمنتوجات

قام الإقتصادي "كلفين لانكاستر (*Kalven Lankaster* 1980)"[3] بربط التحليل"هوتلينق الجديد" بتبادل الدولي، حيث يرتكز تحليله على أن الاختلاف بين المستهلكين يتمثل في الذوق، الممثل في خصائص كل منتوج بالإضافة إلى وجود نوعية مثلى للمنتوج؛ تسمح من الحصول على أحسن توليفة ممكنة، أي أن اختلاف النوعية غير قابلة للإحلال من جانب الطلب.

يأخذ "لانكاستر" دولتين متشابهتين في الحجم، والسلع المنتجة قبل وجود تبادل دولي، وعليه بعد فتح الحدود فإن المستهلك يمكن أن يتحصل على المنتوج إما من طرف المورد الخارجي أو الداخلي، وعليه فإن حجم السوق يزداد مما يؤدي إلى عدم التوازن المؤقت للسوق

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، المرجع السابق ، ص272.

[2] المرجع نفسه ، ص273

[3] كالفين لانكاستر (Kalven LANKASTER)(1924-1999): أستاذ بجامعة كولومبيا، المخصص في دالة الإنتاج والنمذجة.

وإلى اختفاء بعض الشركات، غير أن انخفاض عدد الشركات لا يسمح من إعادة التوازن لباقي الشركات.

إن تضاعف الطلب يؤدي إلى تضاعف الإنتاج (نظرا إلى وفورات الحجم) وإلى ظهور فائض في الربح، مما يؤدي إلى دخول منافسين جدد وظهور أنواع جديدة من المنتوجات، حتى ينعدم الربح، وعليه ينتج عن هذا التبادل الدولي مايلي:[1]

- الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف الشركات يؤدي إلى انخفاض التكاليف المتوسطة والأسعار.
- توسع حجم المنتجات المعروضة، مما يسمح للمستهلكين من الحصول على منتجات تسمح من تلبية الخصوصيات المقتربة من ذوقهم إلى أقصى حد.
- إن المستهلكين يسعون إلى تعظيم منفعتهم من خلال نوعين من السلع، الأولى أن تكون متجانسة ، والثانية أن تتكون من عدد غير محدود من الأنواع.[2]

الفرع الثالث: تقييم لنموذج المنافسة الاحتكارية (تنوع المنتوجات)

يؤدي كل من نموذج " كروجمان و لانكاستر" إلى نفس النتائج، والمتمثلة في خفض سعر المنتجات وزيادة حجم أنواع السلع المستهلكة، وعلى إمكانية التبادل الدولي في حالة دول متشابهة، وأنه مربح للمستهلك؛ بالإضافة إلى كون نموذج المنافسة الاحتكارية يشكل تحليل أساسي في تفسير التبادل الدولي للسلع المتقاطعة؛ بالإضافة إلى ذلك يمكن أن نوسع هذا التحليل مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في العوامل النسبية ما بين الدول من أجل تفسير في آن واحد التبادل الدولي للسلعة ذات نفس النوع أي السلع المتقاطعة و تبادل السلع المختلفة.[3]

الفرع الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات و التحليل الحمائي في التبادل الدولي

تهتم كذلك نظرية التجارة الدولية الحديثة بالبحث عن تفسير التدفقات التجارية ما بين الدول بالاستعانة بدور الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بأخذ بعين الاعتبار السلوك الاستراتيجي من أجل تحديد الأفضلية في الإنتاج خارج أو داخل البلد الأصلي، بالإضافة إلى

[1] Michel RAINELLI, op cit, p54 et s.

[2] نداء محمد الصوص، المرجع السابق ،ص 43.

[3] Christian AUBIN& Philippe NOREL, op cit, p71.

ذلك فإن النظرية الحديثة للتبادل الدولي تقوم بتحليل دور السياسة التجارية في التبادل الدولي وأثرها على الاقتصاد.

أولا- الشركات المتعددة الجنسيات و التبادل الدولي

تتمثل هذه النظرية في إدخال الشركات المتعددة الجنسيات[1] في نماذج تسمح لها أن تقوم بالاختيار بين التصدير إلى السوق الخارجي أو الإنتاج في السوق الخارجي، حيث تعتمد هذه النماذج على التنافس غير العادل، وبصفة عامة الحالة التي تعتمد عليها هذه النماذج هي الحالة التي تكون فيها الشركة في بلد ما في حالة احتكار بينما في البلد الآخر يوجد منافس كامن، أي أن الشركة المحلية لها النية في الدخول في إنتاج ذلك المنتوج، وأن نمذجة الإنتاج تتم بافتراض أنه يوجد تكاليف غير قابلة للاستعادة، والتي تتمثل في تكاليف الدخول في القطاع أي يمكن إرجاعها إلى نفقات البحث والتطوير في المنتوج، وتكاليف أخرى ناتجة عن بناء المصنع، والتي تتمثل في الآلات والمعدات، وتكوين اليد العاملة اللازمة في تحقيق الإنتاج؛ وتعتمد كذلك هذه النماذج على السلوك الاستراتيجي للشركة[2]، المتمثل في معالجة التوقعات الشركة الأخرى أي السلوك هذه الأخيرة في حالة الدخول إلى السوق.[3]

---

[1] الشركة المتعددة الجنسيات (بالإنجليزية: Multinational Corporation أو MNC أو Multinational Enterprise أو MNE)، هي شركة ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم Home Country، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Countries. ولكن في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين، والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات إن يتم استخدام كلمة Transnational بدلاً من كلمة Multinational وكلمة Corporation بدلاً من كلمة Enterprise، واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، ولهذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات، حيث تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات Supra National، وهي بالتالي تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته وتعد من العوامل الأساسية في ظهور العولمة، ومن أهم سماتها أنها تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط بين المنتجات المختلفة. ويرجع السبب الرئيسي الذي دعاها إلى تنويع نشاطها، فهي تستند إلى اعتبار اقتصادي مهم، وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، ومن هنا جاءت تسمية هذه الشركات باسم متعددة الجنسيات.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Jean-Louis MUCCHIELLI, Multinationales et Mondialisation, France, Edition du Seuil,1998, p18-28.

[3] Michel RAINELLI, op cit , p64 et s.

يتمثل خيار الشركة في أن تصبح شركة متعددة الجنسيات في حالة احتكارها للإنتاج، لما تكون الكميات التي تعظم الربح في حالة الإنتاج في الخارج أكبر من كمية الربح التي تتحصل عليها عند التصدير، أي أن الشركة تستثمر في الخارج إذا كانت تكاليف التصدير تفوق التكاليف غير القابلة للإرجاع، أما الحالة الثانية المتمثلة في حالة الاحتكار الثنائي، متمثلة في إدخال السلوك المتبع عند دخول شركة ما إلى السوق المحلي، ففي هذه الحالة لدينا عدة إمكانيات مع معرفة التوازن النهائي، حيث أن الحل يتم بالتراجع، وبالتالي فإن قرار الإنتاج أو التصدير راجع إلى الربح الناتج عن الاستراتيجيات المركبة والتي عددها أربعة (أولا: عدم دخول في الإنتاج "الشركة المحلية" وتصدير "الشركة الأجنبية" لهذه السوق، ثانيا: عدم الدخول في الإنتاج "الشركة المحلية" وإنتاج في الخارج "للشركة الأجنبية" أي إنتاج في السوق الشركة المحلية، ثالثا: الدخول في الإنتاج "الشركة المحلية" و تصدير "الشركة الأجنبية" لسوق الشركة المحلية، رابعا: الدخول في الإنتاج "الشركة المحلية "والإنتاج في الخارج " للشركة الأجنبية" أي الانتاج في السوق الشركة المحلية)، وبالتالي ففي حالة الاستثمار في الخارج فإن هذا الاستثمار يمكن أن نعتبره استراتيجي.[1]

ثانيا- التحليل الحمائي

يعتمد التحليل الحمائي في النظرية الحديثة للتجارة الدولية على الحجة المتمثلة في أن السياسة التجارية إرادية، حيث أن تدخل الدولة قادر على تغيير أثار تنافس احتكار الأقلية، بحيث تسمح هذه السياسة التجارية الإرادية للشركات الوطنية من أن تتمتع بالأرباح الفائضة، بدلا من أن تتمتع بها الشركات الأجنبية؛ أي أنه يمكن لبلد ما أن يرفع من دخله الوطني على حساب دول أخرى، إذا تمكنت من منح الشركة الوطنية هذه الأرباح الفائضة.[2]

بني التحليل الحمائي لأول مرة من طرف كل من: "جامس برندر *James Brander* وباربار سبنسر *Barbara Spenser* "، حيث يتمثل في أن دعم الصادرات وتقليل الواردات، يمكن من منع الشركات الأجنبية منافسة الشركة المحلية في الأسواق المربحة؛ حيث يعتمد هذا التحليل ككل التحاليل التي أتت بعده؛ على وسائل تحليل الاحتكار الثنائي بحيث تختار الشركات مستوى

[1] Idem, p68-73.
[2] Paul R.KRUGMAN, La Mondialisation n'est pas Coupable, Alger, Casbah édition, 1999, p201.

للبحث والتطوير(R&D) والإنتاج، بالاستعانة باختيار الشركات الأخرى، ويتحقق التوازن عن طريق نقطة التوازن بين دوال رد الفعل لكل واحدة منهما.[1]

إن هدف تدخل دولة هو تغيير شروط المنافسة، بحيث عدم وجود تدخل الدولة فإن التوازن المحصل عليه هو توازن كورنو" *Equilibre de Cournot* "[2] أي أن الاستراتيجية المتبعة هي التغيير في الكمية المنتجة للتأثير في الأثمان، وأن كل شركة تختار استراتيجية بالنسبة للشركة الثانية، وتحاول التأثير فيها ولكن بدون أن ينتظر من رد فعل، أما تدخل الدولة عن طريق السياسة التجارية سيغير من دالة رد فعل الشركة الوطنية، وبالتالي يسمح لها من تحقيق توازن ستاكلبرق" *Equilibre de Stackelberg*" أي أن ربحها يفوق ربح الشركة الأجنبية مما يمنحها مكانة القائد.[3]

ثالثا– تقييم كل من نموذج الشركات المتعددة الجنسيات والتحليل الحمائي

سمحت نظرية التبادل الدولي عند استخدامها للشركات المتعددة الجنسيات من عدم فصل بين التصدير والشركات المتعددة الجنسيات في تفسير التبادل الدولي، بالإضافة إلى ذلك سمح هذا التحليل في بإدخال هيكل السوق كعامل داخلي، واستراتيجية الشركات كعامل أساسي، الذي أهمل من طرف النظريات السابقة؛ غير نتائج التطبيقات التجريبية لهذه النظرية تبتعد تمامًا عن الواقع النظري للنموذج.[4]

فيما يخص التحليل الحمائي للتبادل الدولي، فإنه صعب التطبيق في الواقع نظرا لعدم إمكانية معرفة درجة تأثير السياسة التجارية على التنافس في سوق احتكار الأقلية، وحتى إن أمكن معرفة درجة تأثير هذه السياسة التجارية، فإن الثمار الناتجة في الدخل الوطني تذهب بدخول شركات جديدة في السوق، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة التجارية تهدد التوازن العام للاقتصاد، حيث ستقوم السياسة التجارية بتشجيع قطاعات إستراتيجية دون الأخرى، وبالتالي فإنها تحرم قطاعات أخرى، مما يجبر السلطات من الاستعلام عن التدخل الأقل ضررا، وحتى

---

[1] Paul R.KRUGMAN, op.cit. , p202.

[2] للمزيد من التفصيل عن توازن كورنو أنظر: – مصطفى رشدي شيحه، علم الاقتصاد، من خلال تحليل جزئي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999،ص521 وما يليها.

[3] للمزيد من التفصيل أنظر:

- Michel RAINELLI, op. cit , p87-89.

[4] Idem, p82-84.

وإن كانت هذه السياسة فعالة فإنها ستؤثر على توزيع الدخل وفي دخل الدولة، هذا ما يؤدي إلا رد فعل من طرف هذه الأخيرة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى حرب تجارية.[1]

[1] Paul R.KRUGMAN, op cit, p207-214.

خلاصة:

إن إرساء نظام التبادل الحر يقتضي التحول من بيئة اقتصادية غير متجانسة، إلى بيئة اقتصادية متجانسة ،أي تسودها قوانين اقتصادية متماثلة تسمح بحرية الحركة و الأداء ، معنى ذلك ضرورة أن يسود نظام السوق كل الاقتصاديات المساهمة في التبادل الدولي، فلابد أن تتوفر لها حرية الخروج أو الدخول بالنسبة لحركة السلع و الخدمات وعناصر الانتاج أو حركة رأس المال و أن تحدد طبقا لقوى السوق وفق قواعد العرض والطلب.

من خلال سردنا لمختلف النظريات، نستخلص أن النظرة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي، حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه، بينما تهمل التبادل ما بين دول الشمال فيما بينها، غير أنها تسمح من إعطاء نظرة إيجابية للتجارة الدولية الحرة على الاقتصاديات التي تقوم بالتجارة الدولية، وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، غير أنه نمو أحد العوامل الداخلة في التبادل في بلد يمكن أن يؤدي إلى ما يسمى بالنمو المفقر؛ فقد حاولت تفسير التجارة الخارجية انطلاقا من البحث عن أسباب اختلاف النفقات بين البلاد المختلفة، مع الحفاظ على الأساس الليبرالي السابق أي دعم حرية التجارة وتقسيم العمل الدولي، وتؤكد على أن اختلاف السلع المتبادلة إنما يتوقف على اختلاف الأثمان النقدية التي تباع بها السلعة داخل كل دولة.

وخلصت النظرية إلى أن سبب اختلاف النفقة مرده إلى درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، ومنه فالتخصص الدولي يكون على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتوفر على عنصر إنتاجي معين يدخل بكثافة في إنتاجها، وهي بالتالي تؤيد ضمنيا التحليل الكلاسيكي في تقسيم العمل الدولي، ونخلص إلى أن الأثر الاقتصادي الهام للتجارة الخارجية يتمثل في أنها تعمل على تحقيق التكافؤ بين عوامل الإنتاج المختلفة، فعملية التبادل تؤدي إلى تسوية دولية لأسعار عناصر الإنتاج باعتبار أن ما هو متوفر سيصبح نادرا وبالتالي باهض الثمن، وما هو نادر سيصبح بعد قيام التجارة متوفر وبالتالي رخيص الثمن، وهذا الانتقال للعناصر يكون ضمني متمثلا في انتقال السلع بين البلاد المختلفة، إلا أن هذا لا يعني تساوي المكافآت النسبية لعوامل الإنتاج في مختلف الدول لأن الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة

غير متساوية نتيجة العوائق الطبيعية كنفقات النقل والعوائق الفنية للتجارة كالرسوم الجمركية المفروضة على دخول السلع الأجنبية لأي قطر مهما كان.

أما الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية فإنها تفسر الجزء الثاني من التبادل أو العلاقة بين الدول المصنعة الجديدة (الدول الناشئة) والدول الصناعية، حيث أن التطور يستمر بسبب ظهور ابتكارات جديدة، وعليه فإن محددات التجارة الدولية تتمثل في الفارق التكنولوجي ما بين البلدان، وهذا ما يسمح للبلدان ذات التقدم التكنولوجي من إنتاج السلع كثيفة التكنولوجيا، بينما الدول الأخرى تنتج سلع نمطية، أما النظريات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم وإلى تشابه الأذواق وإلى تنوع المنتوجات، كما أن التبادل الدولي يزداد خاصة في الدول ذات عوامل إنتاج أقل اختلافا، وبالتالي فإن التبادل الدولي يتم بين الدول المتشابهة، وبالإضافة إلى ذلك فإن تصدير واستيراد نفس المنتوج في نفس الوقت هو الأكثر ديناميكية.

وبالتالي تعطي أغلب النظريات المذكورة دور إيجابي للانفتاح ماعدا النظرية الحمائية للتبادل الدولي، حيث نلاحظ من خلال هذه الأخيرة عودة التفكير القائم على أن التجارة الدولية غير مربحة لكل الأطراف القائمة بالتبادل أي عودة الفكر أو نظرة التجاريين.

بعد التطرق مختلف النظريات التي حاولت تفسير مزايا التجارة الخارجية على الاقتصاد، وبإعطاء أهداف القيام بالتجارة الخارجية، سنتطرق في الفصل الموالي إلى مفهوم النمو محدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره وكذا العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي عبر النظريات.

تمهيد :

إن الاختلاف في مستويات الحياة له آثار معتبرة على رفاهية الإنسان، مما يتطلب معرفة المحددات أو العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، الذي يسمح بدوره من تقارب أو تباعد مستويات المعيشة، إن ارتباط النمو الاقتصادي بالدخل الفردي والذي بدوره مرتبط بمستوى المعيشة للأفراد، جعل الاقتصاديين يحاولون التعرف عل محددات هذا النمو الاقتصادي، وذلك انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية والمتمثلة في أفكار كل من ادم سميث وديفيد ريكاردو ، وكذا نظرية شومبيتر واهتمامه بالمنظم والابتكارات التكنولوجيا إلى النظرية الكنزية ونموذج هارود دومار الذي يعد إلى الآن من أهم النماذج التي ساهمت في تحديد محددات النمو الاقتصادي ، إلا أنه يبقى نموذج سولو والنماذج التي أتت من بعده والتي ارتبط به والتي أعطت لظاهرة النمو الاقتصادي تفسيرا جديد أقرب إلى الواقع وخاصة واقع الدول النامية في تفسير النمو الاقتصادي.

من أجل تحديد وتفسير وتعريف مفهوم النمو الاقتصادي و التعرف على العلاقة بين النمو والتجارة الدولية ، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث ركزنا في المبحث الأول على التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى النظريات التي أتت قبل وبعد نموذج سولو والتي تتمثل في كل من النظرية الكلاسيكية ونظرية شومبتر، ونموذج هارود دومار، والنظرية النيوكلاسيكية والتي تضم نموذج سولو، إلى جانب ما يسمى بالنظرية الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي أو بما يسمى بالنمو الداخلي التي تفسر النمو عن طريق العوامل الداخلية، أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى مكانة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي عبر الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: النمو و التنمية الاقتصادية

هناك نوع من الخلط بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يصل إلى حد الاعتقاد بأنهما شيء واحد، إلا أنه لنمو خصائصه ومميزاته تجعله يختلف عن التنمية ومن خلال تحديد العلاقة بينهما يمكن إبراز الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول :عموميات حول النمو الاقتصادي

تعتبر نظرية النمو الاقتصادي حديثة نسبيا، و ظهورها في النظرية الاقتصادية يعود إلى فترات الحرب العالمية الثانية بالرغم من أن بعض المفاهيم المتعلقة بنظرية النمو الاقتصادي قد تم تناولها قبل هذه المرحلة، وهناك العديد من الاقتصاديين الذين اهتموا بالمجالات المتعددة للنمو الاقتصادي، ويتعلق الأمر خاصة ب: *A.Hansen, R.F Harrod, Kaldor, Lecaillon,E.Domar* وغيرهم من الاقتصاديين.

وقد اعتبر بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي يعني الزيادة في الدخل الوطني، كما يرى آخرون أن النمو الاقتصادي يتمثل في زيادة حجم السلع و الخدمات ويمكن من خلال ذلك إعطاء بعض التعاريف حول النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[1]، غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي[2]، يعرف *Jacques Lecaillon* النمو الاقتصادي في كتابه " النمو الاقتصادي" هو مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل"[3]، وحسب هذا التعريف فالنمو إذن هو نمو في الحجم الإنتاج الكلي الخام والذي يشير إلى حجم السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة كما أن النمو الاقتصادي يتمثل في كونه ظاهرة مستمرة تدريجية وتراكمية،

[1] Jean ARROUS, Les Théories De La Croissance, Editions du Seuil, Paris, 1999, p9.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.

[3] Jacques LECAILLON, La Croissance Economique, Edition Cujas, Paris, 1972, p10.

وليست ظاهرة مؤقتة أو فورية خاصة في البلدان النامية التي تتميز بانخفاض مستويات الادخار بسبب الفقر وضعف أنظمتها المالية من تعبئة تلك المدخرات المتوفرة في المجتمع.

ويعرف كذلك على أنه "الزيادة المتواصلة على فترة طويلة للكميات المعتبرة، والتي تواصلها يستلزم تحولا في الهياكل الاقتصادية"[1].

أما الاقتصادي *S.Kuznets*[2] في كتابه " النمو والهيكل الاقتصادي" يعرف النمو الاقتصادي كـــما يلي" النمو الاقتصادي هو أساسا ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي"[3]، ويعرفه " جون ريفوار" بـــ التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة.[4]

وحسب تعريف "*Joseph Shumputer*" فإن النمو يشير إلى النمو الاقتصادي والذي يمكن الاستدلال عليه في مستوى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة"[5]، وحسب هذا التعريف فإن النمو الاقتصادي يعني إذن حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث متوسط الدخل الفردي ماهو إلا النسبة بين الدخل الكلي على عدد السكان، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في هذه الحالة يشير إلى نمو نصيب الفرد في المتوسط من دخل المجتمع الكلي، ونستنتج من هذا أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي وإنما هو أكثر من ذلك، بحيث يعني حدوث تحسن في المستوى المعيشي للفرد يعكسه زيادة نصيبه من الدخل الكلي.[6]

---

[1] J.PHARTIN, Histoire et Analyse Economique De La Révolution Industrielle Au Système De l'Economique Monde, Édition Ellipse, Paris, 1992, p 35.

[2] سيمون كوزنتس (بالإنجليزية: Simon Smith Kuznets) اقتصادي و إحصائي أمريكي من مواليد 1901 لأسرة يهودية، حصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1971، من أهم منشوراته في مجال النمو الاقتصادي الحركات العلمانية في الإنتاج والأسعار في 1930، تغيرات طويلة الأجل في الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية منذ 1870، في الدخل والثروة في الولايات المتحدة في الاتجاهات والبنية والرابطة الدولية للبحوث المتعلقة بالدخل والثروة نشر في عام 1951، "الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي للأمم" نشرت عام 1967، رأس المال في الاقتصاد الأمريكي: تشكيل وتمويل الاقتصادية نشرت عام 1961، النمو الاقتصادي الحديث: المعدل والبنية والانتشار نشرت عام 1966، النمو الاقتصادي للأمم : الناتج الإجمالي وبنية الإنتاج نشر عام 1971.

[3] Régis BENICHI& Marc NOUSCHI, La Croissance aux XIXème et XXéme siècles, Edition Marketing ,2ème Edition, Paris, 1990, p44.

[4] Jean RIVOIRE, L'Economie de Marché, Ed Dahleb, Alger,1994, p79.

[5] جهينة سلطان عيسى و آخرون ، علم اجتماع التنمية، الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 1999، ص 37 وما يليها.

[6] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية ،2000، ص 11.

ويمكن أن نستخلص بأن النمو الاقتصادي هو مفهوم مادي يطلق على الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الفردي خلال فترة من الزمن ويقاس بمعدل النمو السنوي.

وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية:[1]

1-يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.

2-أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم .

3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرا على واقع الأفراد ومستقبلهم في كل المجتمعات البشرية؛ حيث النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج والوسيلة الرئيسية لتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع.[2]

الفرع الثاني: عوامل النمو الاقتصادي

وهناك تقسيمين:

أولا- التقسيم الأول: هناك ثلاثة عوامل رئيسية تحدد النمو الاقتصادي، وتؤخذ هذه العوامل على شكل مجمعات وتتمثل في كل من العمل ، رأس المال والتطور التقني إلا أنه يبقى من الصعب تحديد أي من هذه العوامل الثلاثة يلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي لأن هذا يتوقف على خصائص كل اقتصاد و مدى تطوره.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية،2000، ص 51-54.

[2] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي ، الدار العلمية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2002، ص 74.

أ- **نوعية اليد العاملة:** يحدد كل من عدد السكان والإدارة في العمل لدى أفراد المجتمع، عرض العمل، والعنصر الأهم في كل هذا هو نوعية اليد العاملة سواء تعلق الأمر بحالتها الصحية أو بمستواها التكويني وكفاءته.[1]

ب- **رأس المال:** يعرف رأس المال في الفكر الاقتصادي كسلعة تستعمل لإنتاج سلع وخدمات أخرى، كما يعتبر العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار وتراكم رأس المال عنصران أساسيان وضروريان للنمو الاقتصادي، كما تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل النمو الاقتصادي أي أن رأس المال أصبح يمثل المتغير الاستراتيجي المهيمن على تحقيق كل من النمو و التنمية الاقتصادية[2] ، وأن توفر أكبر حجم من الموارد الادخارية واستثمارها يمكن البلدان النامية من كسر حواجز التخلف الاقتصادي والانطلاق نحو النمو الاقتصادي.[3]

ج- **التقدم التقني و الإبداع:** إن المعارف العلمية و التقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الإبداعات تخلق فرصا جديدة للاستثمار، وتغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع .[4]

وقد زادت حديثا أهمية التقدم التقني خاصة في ميدان البحث الاقتصادي، كما تم إدماجه في النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، ويتمثل التقدم التقني في تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي في وسائل و عمليات الإنتاج والتي تسمح بزيادة و نمو حجم الإنتاج، كما أن التقدم التكنولوجي يمكن من إنتاج سلع جديدة وذات نوعية جيدة ويؤدي هذا غلى تطور النظام الاقتصادي ككل.[5]

---

[1] Jacques LECAILLON, op cit ,p13.

[2] إن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكن هناك فروقات أساسية فيما بينهما فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية وفي التشريعات و الأنظمة.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع السابق ،ص 105.

[4] توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النحالة و آخرون، الاقتصاد، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر،2001 ، ص 194.

[5] للمزيد من التوضيح انظر:

- حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988 ،ص 213.

وفي ظل هذه الشروط، وإذا اتسم تصرف الأفراد بالعقلانية، فلابد من وجود علاقة ثابتة بين حجم الإنتاج الحقيقي(Y)، ومخزون رأس المال(K) حجم العمل المستخدم(L) والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج (T) و يمكن كتابة هذه العلاقة كمايلي: $Y= (K, L, T)$

وتعبر هذه الصيغة الرياضية عن الدالة الكلية للإنتاج.

*ثانيا-**التقسيم الثاني:*** من جهة أخرى فقد قام(*Mc Connell*1990) بتقسيم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، إلى أسباب مرتبطة بجانب العرض وأخرى مرتبطة بجانب الطلب:[1]

من جانب *العرض* لدينا:

أ- كمية و نوعية الموارد الطبيعية

ب- كمية و نوعية الموارد البشرية

ت- المتوفر من السلع الرأسمالية

ث- التكنولوجيا

وكلما زادت كمية ونوعية كل من الموارد الطبيعية، وكذلك اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى توفر قدر كافي من عرض الموارد المالية ممثلا في الادخار، وتكنولوجيا متطورة، فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الإنتاج الحقيقي وبالتالي إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى هذه العوامل، فإن هناك عاملان آخران يساهمان في النمو الاقتصادي، ويرتبطان بجانب الطلب وهما :[2]

أ- تزايد الطلب الكلي: حيث أن ارتفاع حجم الطلب الكلي يؤدي إلى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وبالتالي استعمال كل قدرات الإنتاج المتاحة في المجتمع، مما يزيد من حجم الناتج القومي الإجمالي[3] .

---

[1] Louis LEGNANCE, La Croissance Economique, Presses Universitaires de France, 1980, p158.

[2] توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النحالة و آخرون، المرجع السابق، ص 194.

[3] الناتج القومي الإجمالي= الناتج المحلي الإجمالي+ تحويلات المواطنين المقيمين في الخارج – تحويلات الأجانب المقيمين في البلاد.

الناتج القومي الإجمالي= الناتج المحلي الإجمالي ± صافي التحويلات، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه " مجموع القيم النقدية لكافة السلع النهائية والخدمات التي تنتج داخل حدود الدولة الجغرافية خلال فترة زمنية محددة سواء كان المنتجون مواطنون أو أجانب.

ب- الاستخدام الأفضل للموارد: إن الاستخدام الكامل للموارد قد لا يكفي وحده لتحقيق الزيادة في الإنتاج، لهذا ينبغي أيضا تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وهذا بتوجيه الموارد الاقتصادية والمالية بالطريقة التي تسمح بتحقيق مستويات أكبر في الإنتاج.

ويوضح الشكل البياني (2-1) خط إمكانيات إنتاج الدولة (AB) والذي يمثل البدائل المختلفة التي يمكن إنتاجها بالموارد المتاحة، والتي تحقق كل من شرطي التوظيف الكامل والاستخدام التام لعوامل الإنتاج؛ والنمو الاقتصادي في هذه الحالة يمثله انتقال منحنى خط إمكانيات الإنتاج إلى جهة اليمين وإلى الأعلى أي الانتقال من AB إلى A_1B_1 والذي يعكس زيادة حجم الإنتاج الحقيقي.

الشكل (2-1): إمكانيات إنتاج الدولة

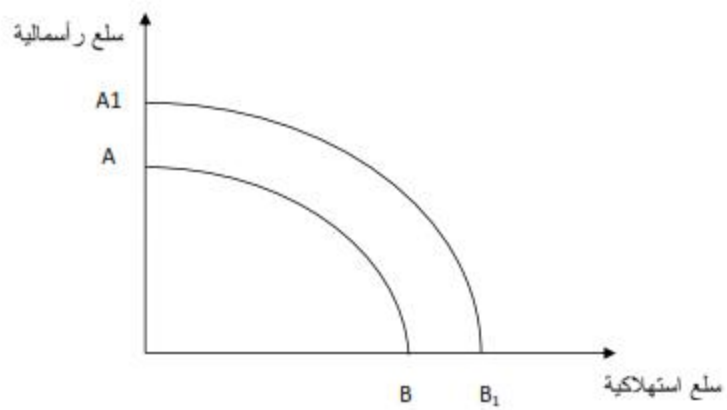

المصدر: توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النحالة و آخرون، المرجع السابق، ص 199.

وبالرغم من أهمية عوامل الطلب، فإن لعناصر العرض تأثيرا مهما على النمو الاقتصادي وهي العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين من S إلى S_1 وهذا ما يوضحه الشكل (2-2).

الشكل (2-2): العرض الكلي

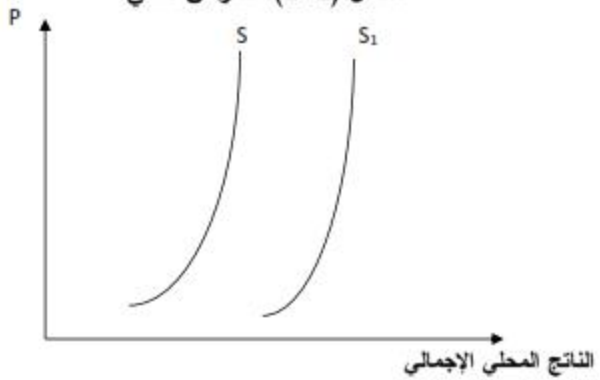

المصدر: توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النحالة و آخرون، المرجع السابق، ص 199.

يعكس انتقال شكل العرض الكلي إلى اليمين إلى مقدار الزيادة في حجم إنتاج الحقيقي للبلاد، والذي يمكن أن يتأثر بإحدى العاملين التاليين:

1. زيادة كمية الموارد المتاحة
2. زيادة إنتاجية تلك الموارد

تتأثر الإنتاجية بدرجة التقدم التكنولوجي، أي مدى تطور التقنيات المستعملة في الإنتاج وتقديم الخدمات، وحجم رأس المال المستخدم، بالإضافة إلى نوعية اليد العاملة وتخصصها ومقدار الكفاءة في توزيع الموارد في المجالات الأكثر إنتاجية.

ومن خلال هذا التحليل الدور الرئيسي والأهمية التي يحتلها تراكم رأس المال عن طريق توفر ادخار بقدر كافي يوجه نحو استثمارات أكثر إنتاجية تؤدي إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات التي تعمل على توفير هذا التمويل ممثلة في النظام المالي والمصرفي.[1]

الفرع الثالث : قياس النمو وأنواعه

عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة t بالعلاقة التالية:[2]

---

[1] توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النحالة و آخرون، المرجع السابق، ص 199.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر :

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص59.

-Régis BENICHI& Marc NOUSCHI, op cit, p46 et s.

معدل النمو الاقتصادي= الدخل الحقيقي للفرد للفترة (t) – الدخل الحقيقي للفرد للفترة (t-1)

الدخل الحقيقي للفرد للفترة (t-1)

وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الثابتة وذلك باستخدام الأسعار الاسمية منكمشة بزيادة الأسعار، أي باستعمال مؤشر الأسعار، حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغييرات التي تنتج عن الأسعار، ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى:[1]

أ- **النمو الاقتصادي الموسع** (Croissance extensive) : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن .

ب- **النمو الاقتصادي المكثف** (Croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين يتحول المجتمع تماماً والظروف الاجتماعية تتحسن .

المطلب الثاني : التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف التنمية

تعدّدت تعاريف التنمية، حيث يعرفها" صبحي محمد قنوص[2] "على أنها" تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"، وتعرف كذلك على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينه من تخلف إلى وضعية التقدم[3]، كما عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي ، كما يعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي .[4]

---

[1] Jacques BRASSEUL, Introduction à l'Economic Du Développement, Armond Colin Edition, Paris, 1993, p13

[2] صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة ،1999 ، ص 97.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص 51.

[4] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2007 ، ص 122.

وكما ذكرنا سابقا يجب التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، وبوجود النمو فان ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية[1]، ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية هي ما يلي:[2]

أ- تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي، والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة و تراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان.

ب- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن، وتتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.

الفرع الثاني : قياس التنمية

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة(ONU[3]) في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP[4])، بإصدار مقياس لتنمية والمتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI) والذي ظهر سنة 1990، يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر

---

[1] Bernard BRET, Le Tiers Monde, Croissance, Développement, Inégalité, Collection Histege, Paris, 2002, p7.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر كل من :

-كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 64.

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص 52 وما بعدها.

[3] منظمة الأمم المتحدة هي منظمة دولية أسسها، عقب الحرب العالمية الثانية في عام 1945، 51 بلدا ملتزما بصون السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم وتعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة وحقوق الإنسان.

المقاصد الأربعة الرئيسية للأمم المتحدة:

- حفظ السلام في جميع أنحاء العالم؛
- تطوير علاقات ودية بين الأمم؛
- مساعدة الأمم على العمل معا لتحسين حياة الفقراء، والتغلب على الجوع، والمرض، والأمية، ولتشجيع احترام حقوق الآخرين وحرياتهم؛
- أن تكون مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم من أجل تحقيق هذه المقاصد.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بالإنكليزية: United Nations Development Programme) هي شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة، وهي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل. وهي تعمل في 166 دولة وتساعدهم في تطوير حلولهم لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية. كما تعمل على تطوير القدرات المحلية التي تعتمد على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشريحة واسعة من الشركاء، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول النامية في الحصول على المساعدات واستخدامها بفعالية،كما يشجع على حماية حقوق الإنسان وتطوير المرأة، يركز تقرير التنمية البشرية السنوي بتفويض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على قضايا التنمية العالمية وتوفير أدوات قياس وتحليل مبتكرة واقتراح سياسات عامة تكون في كثير من الأحيان مثيرة للجدل. كما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميع تقارير التنمية البشرية الإقليمية والقطرية وحتى المحلية المبنية على إطار تحليلي، عادةً في كل مكتب قطري يكون الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو نفسه المنسق المقيم للأنشطة الإنمائية في الأمم المتحدة ككل ويسعى البرنامج إلى ضمان الاستخدام الفاعل لموارد الأمم المتحدة والمساعدات الدولية.

عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، والعامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل، بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل أخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس "GDI"، أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي "HPI" والذي أضيف سنة 1997، حيث عند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر، غير أن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما توجد أيضا في الدول المتقدمة، وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع والخدمات ممثلة لحد محدد للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الأخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش.[1]

المطلب الثالث : أنماط التنمية واستراتيجياتها

الفرع الأول: استراتيجية النمو المتوازن

تستند هذه الاستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة، بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، و روستين–رودان) بعيـــن الاعتبار ما يلي:[2]

أولاً – دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبلد، والتي غالبا ما تكون مقدّمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد أدنى، مما يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما، نظرا لتكاليفها الضخمة كالسّكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك، والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية، نظرا لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية

[1] للمزيد من التفصيل أنظر كل من :

– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 49–83.

- Bernard BRET, op cit , p19-32.

[2] أنظر كل من:

– كمال بكري، المرجع السابق، ص 79–84.

-Jacques BRASSEUL, op cit, p48-51.

يشكل عائقا معتبرا لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.

ثانيا- الطبيعة المكملة للطلب

حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية، ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى؛ بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.

من الانتقادات المقدمة لاستراتيجية النمو المتوازن :[1]

أ- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظرا لاعتماد هذه الاستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد.

ب- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.

ت- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم.

ث- عدم واقعية مشروع كهذا، نظرا لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه .

الفرع الثاني : استراتيجية النمو غير المتوازن

تتمثل هذه الاستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، ومن الرواد الأساسيين لهذه النظرية نجد هريشمان[2] حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية استراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير، وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات

[1] Jacques BRASSEUL , op cit, p50 et s.

[2] ألبرت هريشمان(1915-2012): ولد بألمانيا، دَرَسَ في كل من باريس ولندن، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة أين شَغِلَ عدة مناصب في العديد من المنظمات، من أشهر مؤلفاته* The stratégie of Economic Developement (1958) الذي ترجم إلى 10 لغات.

الاستراتيجية، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.[1]

ومن الانتقادات الموجهة للاستراتيجية النمو غير المتوازن :[2]

- أنها تهمل المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، وتركز فقط على المحفزات والتنمية.

- أن هذه الاستراتيجية تفترض وجود مرونة عالية في عرض الموارد، وهذا غير واقعي.

- أنها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة.

- إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد، من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية وفي ضوء الندرة في الموارد قد يقود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

رغم الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو المتوازن المذكورة أعلاه والنمو غير المتوازن المتمثلة في كيفية اختيار القطاع الاستراتيجي، وكون لا توازن موجود لا مفر منه، فإن كل استراتيجية ملائمة حسب كل بلد إن كان منفتحا على الخارج أم لا، وإمكانية تلاؤم كل استراتيجية حسب مرحلة تطور البلد.[3]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى احمد، المرجع السابق، ص 119.

[2] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 99.

[3] Jacques BRASSEUL , op cit, p52.

المبحث الثاني: نظريات النمو

يعود ظهور النمو الاقتصادي الحديث إلى عوامل أو ظواهر تاريخية، ناتج عن النظام الخاص بحق الملكية والرأسمالية، والتي منبعها المدرسة الكلاسيكية الممثلة بكل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، ثم تليها نظرية شومبتر والتي تهتم بدور الابتكارات التكنولوجية والنظرية الكينزية التي عبر عنها كل من هارود ودومار في نموذجهما، غير أن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج سولو و النماذج التي أتت بعده والتي يمكن ربط أغلبها بهذا الأخير و من خلال هذا المبحث سوف نعالج مختلف نظريات النمو الاقتصادي الذي من روادها الاقتصادي *Solow*.

المطلب الأول : نظريات النمو قبل سولو "SOLOW"

تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج سولو[1] للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة 1956 "*A Contribution to the Theory of Economic Growth*" متمثلة في المسار الذي سطره كل من هارود و دومار في تفسيرهما للنمو الإقتصادي.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

أولا- مفهوم "أدم سميث"

لا يعتبر"سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع، إلا أنه يركز على القطاع الصناعي في عملية النمو، وهذا نظرا لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن طريق تقسيم العمل الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي، بالإضافة إلى القطاع الصناعي فحسب "سميث" هناك عامل أخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفر بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو

[1] سولو روبرت(*R.Solow*)(1924) : اقتصادي أمريكي ولد بـــ بروكلين " نيويورك" ، متخصص في ميدان الشغل وسياسات النمو ، متحصل على عدة جوائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية[1]، واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، والذي بدوره يتحول إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال والذي ينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان، وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي بدوره يؤدي إلى الركود نظرا إلى تناقص المردودية في القطاع الزراعي، غير انه يعتبر هذا الركود حالة سكون يكون فيها المجتمع في حالة توازن ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية.[2]

ثانيا- مفهوم "دافيد ريكاردو"

يقوم "دافيد ريكاردو" بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بالاستناد إلى أفكار "سميث" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المر دودية في هذه الأخيرة متناقصة، حيث حسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.[3]

يعطي كذلك دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف

[1] للمزيد من التفصيل راجع دور التجارة الدولية عند ميث ص5 -8 من هذا البحث.

[2] فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود، 1985،ص17-24.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الشهاب الجامعة، الإسكندرية، 1996، ص 57 و ما يليها.

الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.[1]

ثالثا- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيكيون بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، حيث أن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، ولكن الزيادة التي وقعت في الدول المتقدمة أظهرت زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضا كبيرا في الدول مما أدى بها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج.[2]

بالإضافة إلى ما سبق، عدم قدرة تطبيق نظرية "روبرت مالتيوس"[3] على الدول المتقدمة؛ نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخول، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير الأجر الحد الطبيعي، بالإضافة إلى تزايده بمعدل معتبر؛ مما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل النمو في الدول المتقدمة.[4]

الفرع الثاني: نظرية شومبتر في النمو الاقتصادي

أولا- دور الابتكارات التكنولوجية

يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل " شومبتر"[5] للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تغيير

---

[1] فايز إبراهيم الحبيب، المرجع السابق ، ص27-29.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر :

- فايز إبراهيم الحبيب ، المرجع السابق ، ص 34و ما بعدها.

[3] روبرت مالتيوس(1766-1834): اقتصادي بريطاني ورجل دين، اهتم كثيرا بعدد الفقراء المعتبر في المجتمع الإنجليزي في أواخر القرن 18، ويعيد سبب الأساسي لهذه الوضعية إلى عدد السكان الذي ينمو بحجم يفوق الإنتاج؛ ومن مؤلفاته " Essais sur le principe de population (1798)" و "De la nature et du progrès du revenu" (1815)، "Principe d'économie politique" (1820)، " Définition en économie politique" (1827).

[4] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، المرجع السابق ، ص 59.

[5] جوزف شومبتر(1883-1950):ولد بالنمسا وتوفي في الولايات المتحدة، ويعتبر من الاقتصاديين المشهورين، ويعتبر رائد مدرسة فينا، وبعد تدريسه في جامعة هارفارد (Harvard) تمكن من الحصول على شهرة دولية.

في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز " شومبتر" خمسة أصناف من الابتكارات:[1]

1- إنتاج سلعة جديدة.

2- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج .

3- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.

4- الحصول على مواد أولية جديدة .

5- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

ثانيا – التدمير الخلاق

لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية، أي أنه بفضل دفع نشاط المقاول، ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار، ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة، مما يشكل لها عدم التوازن، وبتالي يصبح من الصعب توقع بصفة محددة للتكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه كساد، والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة من التوازن، يتميز بدالة جديدة للإنتاج وناتج إجمالي مرتفع ذات هيكل مختلف، ومستوى للأسعار منخفض، وبالإضافة إلى ذلك فإن حسب هذا الأخير فإن كل دورة تمثل في إنشاء مجموعة من الابتكارات، ويذهب كذلك في تفسير الفترات الطويلة (40-50سنة) للابتكارات، المسماة بدورات " كوندرتياف *Kondratief* [2]" المتمثل في :[3]

- القطن، الحديد و الآلات البخارية، بالنسبة لسنوات (1780-1842)
- السكك الحديدية بالنسبة لسنوات (1842-1897).
- الكهرباء، الكيمياء و السيارة ، التي تبدأ من السنة 1898.

---

[1] فايز إبراهيم الحبيب، المرجع السابق ، ص 46.

[2] نيكولاي دمتريش كوندرتياف(1892-1928): اقتصادي روسي قتل من طرف لينين، وهو معروف عن طريق تحليله للدورة الاقتصادية في المدى الطويل.

[3] للمزيد من التفصيل أنظر :

- Jean ARROUS, op cit , p30 et suite.

ثالثا – تقييم نظرية " شومبتر"

من الانتقادات الموجهة إلى "شومبتر" زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرا إلى زوال مهمة المنظمين، حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتين هذا ما يؤدي إلى زوال الرأسمالية، ويحل محلها النظام الاشتراكي، وهذا ما يشبه توقع " كارل ماركس"[1] ولكن الأسباب التي تؤدي إلى زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير، الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى زواله.[2]

رغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه " شومبتر"، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر، حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان ورأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات دورية، وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.[3]

الفرع الثالث: نموذج هارود– دومار

أولا– تحليل النموذج

يعتبر نموذج هارود–دومار[4] كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو، ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكنزي للنمو؛ حيث يبين نموذج هارود–دومار كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/ الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار(نسبة الادخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الإعتبار كل من العرض والطلب .[5]

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة أن نموذج "هارود" والذي يقترب من نموذج "دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود دومار،

---

[1] كارل ماركس(1818–1883): فيلسوف و اقتصادي اشتراكي ألماني من مؤلفاته "الأساسيات في نقد الاقتصاد السياسي و الرأسمالية".

[2] فايز إبراهيم الحبيب، المرجع السابق ، ص 51–53.

[3] Jean ARROUS, op cit , p32.

[4] هارود روي فوبز(1900–1978) : اقتصادي انجليزي من مقالته " An Essay on Dynamique Theory "، والذي أعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العام للعمل لـ كينز ، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسي دومار(1914–)، ومن ثمة سميا نموذج هارود–دومار أو بنموذج كينز للنمو.

[5] حسين عمر، الاستثمار و العولمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000، ص 71–73.

وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملا، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا.[1]

ثانيا – تحليل هارود

يقوم هارود بتصور معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:[2]

1- معدل النمو الفعلي:

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج)، بافتراض ما يلي :

- الادخار الإجمالي S كدالة خطية s للدخل الوطني Y: $S=s\,Y$
- المعامل المتوسط لرأس المال k ثابت : $k=K/Y=\Delta K/\Delta Y$

و بالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية؛ $I=S$ و $I\equiv\Delta K$ نتحصل على :

$$I=\Delta K=k\Delta Y=sY=S$$

ومن العلاقة : $k\Delta Y=sY$ لدينا: $g=\Delta Y/Y=s/k$

إذن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

2- معدل النمو المضمون:

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته،[3] ومن أجل تحديد هذا المعدل، نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل، s نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف و c المعامل الحدي لرأس المال

[1] Gilbert Abraham FROIS, Dynamique Economique, Edition Dalloz, 7 édition, Paris, 1991 ,p181-186.

[2] استعنا لكتابة هذا الفرع بكل من :

-Jean ARROUS, op cit , p48-51
- Gilbert Abraham FROIS, op cit ,p 182-184.

- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر ، المرجع السابق، ص 132-138.

[3] Eric BOSSERELLE, Croissance et Fluctuations, Editions Dalloz, Paris, 1994, p92.

اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل، مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار والادخار نتحصل على :

$$s\,Y_0 = c(Y_1-Y_0).....(1)$$

حيث :

$c(Y_1-Y_0)$: يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة .

$s\,Y_0$: الادخار المحقق .

ومن العلاقة السابقة(1) نتحصل على:

$$g_w=(Y_1-Y_0)/Y_0=s/c$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، حيث المعامل s يمثل السلوك الاستهلاكي ، و c يمثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح.[1]

3- معدل النمو الطبيعي

يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n ومعدل نمو الإنتاجية العاملة a، ويرمز له بـــ g_n ، وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي g_n، مما يتطلب على معدل النمو g للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون $g_w=S/C$ ومعدل النمو الطبيعي؛ مادام أن المعاملات الثلاث n ،a، c خارجية و مستقلة، فإن المساواة بين g_w وg_n هي مفاجئة، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.[2]

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي $g<g_w$، ومن أجل

[1] للمزيد من التفصيل انظر كل من :

- Jean ARROUS, op cit , p51.

- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر ، المرجع السابق، ص 138.

[2] Gilbert Abraham FROIS, Eléments de Dynamique Economique (Fluctuation et Croissance), Edition Dalloz, Paris, 1986, p92.

تفادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي، والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام g أقل من g_w، حيث التوازن بين معدل النمو المضمون والطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل s، ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب، عكس ذلك إذا كان g_n أكبر من g_w فإن قوى السوق تؤدي بدفع g إلى أخذ قيم أكبر من g_w، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال؛ بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي، عن طريق التضخم؛ هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.[1]

ثالثا- تقييم النموذج

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود- دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل[2]، نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل، أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة و ثبات مستوى الأسعار.[3]

بالإضافة إلى ذلك فإن نماذج هارود-دومار تربط بين النمو بالادخار، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها(استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضا، وهذا يعني أنه كلما

[1] للمزيد من التفصيل انظر كل من :

- Jean ARROUS, op cit , p53-56.
- Gilbert Abraham FROIS, Dynamique Economique, op cit, p 185.
- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر ، المرجع السابق، ص 140-142.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Debraj RAY , Developement Economics, Princeton University Press, New Jersey ,1998,p58-60.

[3] مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر ، المرجع السابق، ص 132-142.

ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي.[1]

رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج، فإنه بفضل التغييرات التي طرأت على هذا النموذج، سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو.[2]

المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية للنمو

تتبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة من نموذج هارود-دومار، وهذا بفضل المساهمة التي قام بها سولو، والمتمثلة في نموذج ذات سلع واحدة، والذي يخدم في نفس الوقت الإنتاج والاستهلاك؛ بفضل نموذج سولو نتج العديد من التفسيرات للنمو، من بينها نموذج النمو لأمثلية الاستهلاك.

الفرع الأول: نموذج سولو

أولا- عرض النموذج

1- دالة الإنتاج:

تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L)، ومردودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y(t)=F((K(t),A(t),L(t))$$

حيث: t تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي، و يقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه

[1] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفول، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، بدون ناشر، 1998، ص 314.

[2] Jean ARROUS, op cit , p55.

حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.[1]

2- فرضيات النموذج:

من الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.[2]

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالأتي:[3]

$$\lim_{K\to 0}(F_K)=\lim_{L\to 0}(F_L)=\infty;\ \lim_{K\to \infty}(F_K)=\lim_{L\to \infty}(F_L)=0$$

يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـــ s لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـــ $dK(t)/dt=sY(t)$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $dL(t)/dt=nL(t)$؛ وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(t)$ بزيادة آسية $e^{\lambda t}$ ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالأتي:[4]

$$dk(t)/dt=sf[k(t)]-(n+\lambda)\ k(t)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(a)$$

[1] David ROMER, Macroéconomie Approfondie, Traduit par Fabrice Mazerolle, Edi Science International, Paris ,1997, p 8 et s.

[2] David ROMER, op cit , p10.

[3] Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN, La Croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazerolle, Edi Science International, Paris, 1996, p 20.

[4] Jean ARROUS, op cit , p65 .

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بـــقيمة k^* من k بحيث :

$$sf[k^*]=(n+\lambda)\ k^*$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن $dk(t)/dt=0$.

ثانيا – القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات، بحيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم n و λ معطاة، يوجد قيمة واحدة $K^* > 0$ توافق الحالة النظامية، مرتبطة بكل معدل ادخار s، وإذا رمز لها بـــ $K^*(s)$ ، مع $dK^*(s)/ds>0$، وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو $c^*=(1-s).f[k^*(s)]$ ، مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـــ:[1]

$$c_{or}=f(k_{or})-(n+\lambda)\ .\ k_{or}$$

حيث : k_{or} تمثل قيمة k^* التي ترافق القيمة العظمى لـــ c^* .

إذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية والمستقبلية، فإن القيمة العظمى المستهلكة هي C_{or} .

ثالثا – نتائج نموذج سولو

تتمثل النتائج المستخلصة من هذا النموذج على مستوى التوازن الطويل المدى في كون:[2]

- نسبة رأس المال على العمل ، الإنتاج والاستهلاك للفرد تنمو بمعدل λ .
- المتغيرات على مستوى (رأس المال، الإنتاج و الاستهلاك) تنمو بمعدل $n+\lambda$.
- معدل الأجر $e^{\lambda t}[f(k^*)-k^*f'(k^*)]$ ينمو بمعدل λ .
- معدل المردودية لرأس المال يساوي $f'(k^*)$ وهو ثابت .

بالإضافة إلى أن معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله علاقة بديناميكية الانتقالية (*Dynamique de transition*)، أي كيفية اقتراب الدخل الفردي للاقتصاد

[1] للمزيد من التفصيل في كيفية استخراج هذه المعادلة أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit , p23.

[2] Jean ARROUS, op cit , p66.

ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر؛ حيث بقسمة المعادلة (a) على k نتحصل على معدل نمو رأس المال g_k:[1]

$$g_k \equiv (dk(t)/dt)/k = (s.(f[k(t)])/k) - (n+\lambda) \ldots\ldots\ldots (b)$$

ومنه فإنه لما تكون k نسبيا منخفضة، فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $f(k)/k$ هي نسبيا مرتفعة، وأن الاستثمار الخام لوحدة رأس المال $s.f[k(t)]$ هي نسبيا مرتفعة، غير أن رأس المال لكل عامل k ينخفض بمعدل الفعلي قيمته ثابتة $n+\lambda$ ، وبالتالي فإن معدل النمو g_k هو نسبيا مرتفع، ويؤول إلى حالته النظامية، بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية أي $K(0)>k^*$ ، فإن معدل النمو ينخفض في الزمن.

من نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق والتقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، وهذا عادة ما يحدث في مجموعة من الدول ذات نفس المعاملات s، n، λ ، و نفس قيم Y^* و K^* في الحالة النظامية، ولكن هذه الدول الفقيرة لها قيم K و Y في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها K و Y يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا لا يعني بضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن، أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل كان بعيد عن وضعيته النظامية، فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق.[2]

الفرع الثاني : نموذج رامسي (RAMSEY)

أولا- النمو الأمثلي

بعد قيامنا بتفسير القاعدة الذهبية على أنها وضعية التوازن في المدى الطويل، بالإضافة إلى أنها وضعية شبه مستقرة، فعندما يكون الاقتصاد في تلك الوضعية فإن الاستهلاك الفردي

[1] Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit, p26.

[2] للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN, op cit, p30-37.

يكون أعظمي، يتمثل نموذج النمو الأمثلي في المرور من وضعية التوازن في المدى الطويل إلى مسار الاستهلاك الذي يسلكه الاقتصاد، وعليه فإن نموذج "رامسي"[1] يسمح بإعطاء أفضل مسار، حيث يتم تعريف المسار عن طريق أفضلية الوكلاء، ومن أجل تفادي مشاكل المتعلقة بجمع الأفضليات، يتم تقليص الوكلاء إلى فرد وحيد ألا وهو العامل الإداري، والذي يمكن أن نمثله بالمخطط أفضلية هذا الوكيل الوحيد ممثلة بدالة المنفعة غير المنتهية زمنيا.[2]

ثانيا- عرض النموذج

بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة، ذات نفس دالة الإنتاج من الشكل $Y=F(K, AL)$، والتي لها نفس خصوصيات دالة إنتاج سولو، وأنها تنتج سلعة واحدة، بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها؛ أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل n، ودالة منفعتها غير المنتهية زمنيا تعطى كالأتي :[3]

$$\int_0^T e^{-\rho t} u(c(t))dt$$

بحيث : ρ يمثل معدل الأفضلية للحاضر، حيث كلما كان مرتفع كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر عن الاستهلاك المستقبلي.

وعليه فإن في الزمن $t+1$، يتم التقسيم بين الاستهلاك c_{t+1} و الاستثمار k_{t+1} عن طريق الإنتاج والذي هو دالة للاستثمار في الفترة t، وبالأخذ بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدل δ والاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين $n*k$، يمكن كتابة معادلة التغير الزمني للاستثمار حسب الشكل الأتي:

$$dk_t / dt = \dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c$$

[1] فرانك بليمبون رامسي (Frank Plumpton RAMSEY) (1904-1930): من كتابه " A Contribution to the Theory of Taxation" (Economic Journal mars 1927)، و " A Mathematical Theory of Saving" (Economic Journal, December 1928)، ويعتبر من مؤسسي النظرية الحديثة للاحتمالات مع كل من Savage و Finetti.

[2] Jean ARROUS, op cit , p80.

[3] للمزيد من التفصيل في نموذج رامسي أنظر :

- David ROMER, op cit , p44-51.

إذن النمو الأمثلي حسب رامسي يتم عن طريق تعظيم دالة المنفعة التالية :

$$Max \int_0^{\infty} e^{-\rho t} u(c)dt$$

تحت الشرط التالي :

$$\dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c$$

ذات قيمة ابتدائية لـــ k تساوي : K_0/N_0

يتم حل هذا النظام عن طريق تقنية المراقبة المثلى والتي تعطي الحل التالي :[1]

$$\frac{\dot{c}}{c} = \sigma(c)\left[f'(k) - \delta - n - \rho\right]$$

بحيث : $\sigma(c)$ تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك .

ثالثا- القاعدة الذهبية

إن استقرار هذا النموذج يتمثل في كون $dk/dt=0$ و $dc/dt=0$[2] ، ومن المعادلة المتعلقة بمعدل النمو الاستهلاكي للفـرد، نستخـرج قيمـة رأس المـال للفـرد اللازمة $\hat{k}$ كما يلي[3]:

$$f'(\hat{k}) = \delta + n + \rho$$

تسمى النتيجة المعرفة في هذه المعادلة بالقاعدة الذهبية المصححة، وبالتالي فإن القاعدة الذهبية لرأس المال وإهتلاكه تكتب:

$$f'(k^*_{or}) = \delta + n$$

---

[1] من أجل الحصول على كيفية إيجاد حل النظام أنظر في ذلك:

- Robert J.BARRO&Xavier Sala-I-MARTIN, op cit, p70-72.

[2] dk/dt ، dc/dt تمثلان التغير الزمني لكل من الاستهلاك و رأس المال .

[3] Jean ARROUS, op cit , p84.

تسمح القاعدة الذهبية المصححة من إيجاد الطريقة للحصول على الحالة المثلى، إذا كانت القيمة $\hat{k}$ لرأس المال أقل من k^*_{or}، فإن قيمة التخفيض مرتبط بقيمة معدل التفضيل للحاضر، وكلما كان هذا المعدل مرتفع، كلما كان اختيار العامل الممثل لاهتلاك رأس مال الفرد ضعيف مقارنة بالقاعدة الذهبية.[1]

الفرع الثالث : نموذج فون نيومان(John Von NEUMAN)

أولا- عرض النموذج

يعتبر "فون نيومان"[2] أول من قام بدراسة مشكل النمو في إطار نموذج خطي ذات معاملات تقنية ثابتة، حيث كل فائض يستثمر في كل فترة، ويتمثل نموذجه في كون أن المخطط يبحث على أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو أمثلي(أي أكبر مقدار للنمو)، بحيث في هذا النمو، تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات (المنتجة، المستهلكة أو المستثمرة مرة ثانية)، وهي مستنتجة من هذه الأخيرة ولكنها لا تعتبر كمصدر لتنسيق اختيار الأفراد.[3]

من خصوصيات النموذج ما يلي :[4]

- n سلعة ، بحيث يمكن أن تكون مدخلات($Input$) أو مخرجات($output$).
- m التقنية الموجودة من اجل الحصول على أعلى نمو، بحيث أن التقنيات ممثلة بمصفوفتين عموديتين ذات n عنصر، ومن أجل كل تقنية j فإن مصفوفة المدخلات هي a^j ومصفوفة المخرجات هي b^j وهي على التوالي غير معدومة، وأن الإمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج(A, B).
- حدة استعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر x_j من الشعاع X ذات m عنصر .

---

[1] للمزيد من التفصيل في هذا نموذج راجع أنظر :

- David ROMER, op cit , p53-65.

[2] جون فون نيومان (1903-1957): أمريكي الجنسية وهو يعتبر من مخترعي الحاسوب، بحيث أن الهندسة الحالية للحاسوب تسمى بـ "هندسة فون نيومان" أما في ميدان نظرية النمو الاقتصادي فان من أشهر كتاباته " A Model of General Equilibrium " وهذا في سنة 1937.

[3]Bernard GUERRIEN, Dictionnaire d'Analyse Economique, Edition La Découverte,3 édition, Paris, 1996, p126.

[4]Jean ARROUS, op cit , p85.

وعليه يعتبر الاقتصاد منتج، إذا كان $AX \leq BX$ أي كل ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك AX، وحتى يكون هناك نمو، يجب على الاقتصاد أن ينتج فائض لـــ n سلعة، ونظرا لخطية تقنيات الإنتاج، فإن نمو الاقتصاد g يستلزم على المتراجحة السابقة مايلي:

$$(1+g)AX \leq BX$$

ثانيا – نتائج النموذج

استطاع فون نيومان أن يبين وجود زوج (X^*, r^*) والتي توافق قيمة النمو العظمى r^* لـــ r، *وبوضع فرضيات* على المصفوفة A وB، وقد قام بربط النظام السابق ببرنامج ثنائي *(Programme dual)* المتمثل في إيجاد نظام للأسعار P ومعدل الربح n (أو فائدة) أصغري بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم، وهذا ما يستلزم أن كل حل للبرنامج ابتدائي (*programme primal*) (X^*, r^*) يرافقها حل لبرنامج ثنائي (P^*, n^*)، بحيث معدل النمو الأعظم يرافق معدل الربح الأصغر n^* ، وتعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي تحصل عليها نموج سولو لسلعة واحدة.[1]

المطلب الثالث : النظريات الحديثة للنمو

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي(*Théorie de la croissance endogène*)، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.[2]

[1] Jean ARROUS , p87.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر كلا من:

-Bernard GUERRIEN, op cit ,p 127.

الفرع الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد

أولا – نموذج AK

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال(K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري، ويعطى النموذج العام لنموذج AK كما يلي[1]: $Y=AK$

بحيث: A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـــ $y=Ak$ ، والإنتاجية المتوسط والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـــ A ، وبتعويض $f(k)/k=A$ في المعادلة (b)[2] لنموذج سولو نتحصل على:

$$g_k = sA - (n+\lambda)$$

ومادام $y=Ak$ و $c= (1-s)y$ ، فان معدل نمو للناتج و الاستهلاك الفردي هي مساوية لـــ g_k.

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج ذو تكنولوجية AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي، حيث $\partial g_y/y = 0$ وهذا من أجل كل المستويات لـــ y .

ثانيا – نموذج ذو آثر الخبرة وانتشار المعرفة

تمكن رومر (*Romer* ,1986) من إعطاء نفسٌ جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_i هذا يعني أن التغير dA_i/dt يمثل التعلم

[1] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit ,p44-47.

[2] أنظر ص 73 من هذا البحث.

الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي:[1]

$$Y_i = F(K_i, K L_i)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كانت كل من K و L_i ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـــ K_i كما هو منظور في نموذج سولو؛ بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـــ L_i، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_i و K، وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوجلاص:[2]

$$Y_i = A \cdot (K_i)^{\alpha} \cdot (KL_i)^{1-\alpha}$$

حيث : $0 < \alpha < 1$

وبوضع $y_i=Y_i/L_i$ ، $k_i=K_i/L_i$ ، و $k= K/L$ ، ثم بوضع فيما بعد $y_i=y$ و k_i/k ، الناتج المتوسط هو :

$$y / k = \widetilde{f}(L) = A \cdot L^{1-\alpha}$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـــ K_i بتثبيت K وL، وبتعويض $k_i=k$ نتحصل على :

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L، وهو غير مرتبط بـــ k ، وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < \alpha < 1$.

[1] Jean ARROUS, op cit. , p 193.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit, p165-169.

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي :

$$da/dt = \dot{a} = w + ra - c - na$$

حيث: w تمثل الأجر و a تمثل الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل.

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة التالية:

$$r = \rho - \left[\frac{u''(c).c}{u'(c)}\right](\dot{c}/c)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية :

$$u(c) = \frac{c^{(1-\theta)}}{(1-\theta)}$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـــ $1/\theta$ ؛ وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:[1]

$$\dot{c}/c = (1/\theta)(r - \rho)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha}-\delta$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز:

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي) ، ومع العلم أن $\alpha < 1$، فهذا يعني أن $g_c < g_{cp}$.

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

[1] للمزيد من الشرح أنظر:

- Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN ,p170.

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدلα -1 عن طريق ضريبة جزافية (*forfaitaire*)، إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

ثالثا – دور الدولة في النمو الاقتصادي

1-حجم الدولة وعلاقته بالنمو:

لقد تعرضت مختلف النقاشات المتعلقة بحجم الدولة إلى مسألة أثار الإنفاق العام على الإنتاج الكلي، حيث نجد أن التحليل الاقتصادي يسمح بعرض موقفين متعارضين، فحسب نظرية الموازن الريكاردي (*équivalence Ricardienne*) التي طرحها (*R.Barro*,1974)[1]، فإن الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي نظرا لوجود ظاهرة المزاحمة للإنفاق الخاص، من جهة أخرى يرى الكينزيون أن الإنفاق العام هو الوسيلة المفضلة لتثبيت الإنتاج عند مستواه الأمثل.

وبعيدا عن نقاشات المدارس الاقتصادية قامت عدة أبحاث تجريبية بدراسة أثر الإنفاق على الإنتاج، حيث بين كل من (*D.A.Aschauer*,1989)[2] و(*A.H.Mannell*,1992)[3] الدور الايجابي لنفقات الاستثمار، حيث كانت مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال العام 0.39 و0.34 على التوالي، وبرر كلا منهما أن انخفاض الإنتاجية بالو.م.أ في سنوات السبعينات إلى انخفاض الاستثمار العام، وهذا ما اقتضى ضرورة إدخال رأس المال العام في صياغة دوال الإنتاج حسب منظور (*E.D.Holtz*, 1988)[4].

ومع ظهور نظرية النمو الداخلي للنشأة (*Croissance endogène*) ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات العامة أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الايجابية لصالح الإنتاجية الحدية إلى تغيير في خطة إنتاج الأعوان الخاصة التي أصبحت تنتج أكثر، وبالتالي أصبح هذا النوع من الإنفاق كضرورة في سيرورة الأسواق وفي الدفاع عن حقوق الملكية،

[1] R.J, BARRO, Are Government Bonds Net Wealth, Journal of Political Economy, Vol.82, N.06, 1974, p1095.
[2] D.A. ASCHAUER, Fiscal Policy and Aggregate Demand, American Economic Review, Vol.75, N.01, 1985,p117-127.
[3] A.H. MANNELL, Infrastructure Investment and Economic Growth, Journal of Economic Perspective, Vol.6, N.04, 1992, p189-198.
[4] E.D. HOLTZ, Private Output Government Capital and The Infrastructure Crisis, Working Paper , Colombia Department of Economic , N.394,1988,p 190.

وفي نفس الوقت وسيلة هامة لتطوير الهياكل القاعدية، من جهة أخرى أدت نفقات الاستثمار الموجهة لرأس المال البشري إلى رفع فعالية عنصر العمل، مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

لحد الآن لازلنا نعتبر الإنفاق العام كمتغير آلي للوصول على النمو المثالي، لكن من خلال استقراء للأدب الاقتصادي نجد رؤية أخرى تتعلق بجعل مستوى تدخل الدولة كمتغير داخلي أين يتسبب النمو الاقتصادي في ارتفاع الإنفاق العام.

قامت عدة دراسات بتجريب هذه الرؤية باستخدام اختبار السببية لـ*Granger*[1] كأبحاث (*K.H.Ghali*,1998)[2] و *J.Loizides* و (*G.Vamvoukas*,2005)[3] التي بينت التفاعلات الديناميكية ما بين حجم الدولة ونمو الاقتصاد باستخدام تقنية التكامل المتزامن والوصول إلى وجود علاقة سببية ما بين حجم الدولة والنمو الاقتصادي.

من جهة أخرى إن ارتفاع حجم الإنفاق عن مستوى معين من قد يؤدي إلى آثار سلبية عن النمو وهذا ما نلمسه في بعض الخطابات السياسية، هذه الأطروحة قام بها كل من *D.R.Avila* و(*R.Strauch*,2003)[4] حيث بيّنا أن الإفراط في الإنفاق العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي واستخداما في تقدير التكامل المتزامن طريقة FM (*Fully modified*) فقط وهذا ما يعيب هذه الدراسة.[5]

2- تحديد الحجم المثالي للدولة:

إن معظم الدراسات السابقة الذكر أثبتت وجود علاقة سببية ما بين حجم الدولة (الإنفاق العام) والنمو الاقتصادي، بالمقابل اهتم عدة اقتصاديين آخرين بدراسة أثر المزاحمة

[1] C.GRANGER, Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods , Econometrica ,Econometric Society, vol. 37(3), July ,1960, p 424-438.

[2] K.H .GHALI, Government Size and Economic Growth: Evidence from Multivariate Cointegration Analysis, Applied Economic, Vol.31, 1998, p975-987.

[3] J. LOIZIDES, G. VAMVOUKAS, Government Expenditure and Economic Growth : Evidence from Trivariate Causality Testing, Journal of Applied Economic, Vol.08, N01, 2005,p125-152.

[4] D.R.AVILA, R.STRAUCH, Public Finance and Long Term Growth in Europe Evidence from Panel Data Analysis, Working Paper , European Central Bank, Frankfurt, N.246, 2003,p 135-154.

[5] J.S.ANDRADE, M.A.S.DUARTE & C.BERTHOMIEU, Le Rôle de la Consommation Publique dans La Croissance : Le Cas Des Pays De L'union Européenne, Etude De Geme, Université De Coimbra, Portugal, N.05, 2005, p15.

الذي يقصي القطاع الخاص من السوق المالي، أي مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية، وهذا له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

لقد حاول *P.Liau* و(*F.Renversez*, 1988)[1] نمذجة هذا الأثر مع تحديد كميته من خلال النماذج العملياتية، وهذا بالاستعانة بعدة دراسات تجريبية تناولت هذا الموضوع، حيث أن هذه الاعتبارات السابقة كانت محل اهتمام كل من (*Barro*, 1990) و (*Army*,1995) في صياغة الحجم المثالي للدولة.

أ- **نموذج R. BARRO (1990):**

يتمثل دور الدولة في سياسة الإنفاق العام يفترض نموذج بارو(*Barro*,1990)[2] أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، كما أنه يفترض أنه يمكن للنفقات العامة أن تؤثر إيجابا ليس فقط على مستوى المتغيرات لكن أيضا على معدل النمو الاقتصادي، بالمقابل يؤثر تمويل هذه النفقات سلبا على مستويات النمو، وهذا ما يسمح بتحديد مستوى معين من النفقات التي تحقق أعلى مستوى للنمو، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين وليست وحيدة؛ وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود؛ وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:[3]

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^{\alpha} \cdot G^{1-\alpha}$$

مع : $0 < \alpha < 1$

[1] P. LIAU, F.RENVERSEZ, Stratégies De Financement Des Soldes Budgétaires, Economica, Paris ,1988,p 303.

[2] R.J .BARRO, Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy, Vol.98, N.05,1990, p 103-125.

[3] للمزيد من التوضيح أنظر:

- Jean ARROUS ,op cit. , p 195.

- صوالبي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والتسيير جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 49.

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت τ:

إذن $G=\tau Y$ ، تعظيم الربح و شرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة[1] تمكن أن نبين أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء، أي :

$$r+\delta=(1-\tau)\cdot(\partial Y_i/\partial KA_i)$$
$$=(1-\tau)\cdot\alpha A\cdot k^{-(1-\alpha)}\cdot G^{1-\alpha}$$

وعليه فإن:

$$g=(1/\theta)\cdot\left[\alpha A^{1/\alpha}\cdot(L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha}\cdot(1-\tau)-\delta-\rho\right]$$

ومنه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو :

$$r+\delta=\alpha A^{1/\alpha}(L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha}(1-\tau)$$

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين،الطريقة الأولى متمثلة في الحد $1-\tau$ والذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة، والحد $\tau^{(1-\alpha)/\alpha}$ والذي يمثل الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.[2]

ب- منحنى ARMY (1995):

لقد اقترح (*Army*,1995) منحنى أين بين فيه مختلف اثار الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فحسب *Army* لا يمكن تطبيق القاعدة في ظل غياب الدولة مما سيؤدي إلى عدم احترام قوانين الملكية، وبالتالي سترتفع تكاليف المعاملات الاقتصادية الشيء الذي ينتج عنه انخفاض الادخار وبالتالي انخفاض الإنتاج ،إذن يجب تدخل الدولة عن طريق إنفاقها العام من

[1] المنافسة التامة: تتمثل المنافسة في تعادل المنتجين وعدم القدرة على التأثير على الحجم المعروض، ولا يوجد أي عائق في دخول منتجين آخرين، وتنقل الحر لعوامل الإنتاج ما بين القطاعات، و وجود أحسن الظروف للتسويق والأثمان.

[2] للمزيد من التوضيح أنظر:

- Jean ARROUS ,op cit. , p 196.

- صوالبلي صدر الدين ، المرجع السابق، ص 50.

أجل تخفيض هذه التكاليف وخلق محيط ملائم للاستثمار، لكن ابتداء من مستوى معين لحجم الدولة سيبدأ النمو بالانخفاض وبالتالي الانتقال من التأثير الايجابي إلى التأثير السلبي.

وقد جمع *Army* هذه التفاعلات في دالة من الدرجة الثانية أين يكون معدل النمو الاقتصادي دالة تابعة لحجم الدولة وفق الصيغة التالية:

$$O = \alpha_0 + \alpha_1(G/Y) + \alpha_2 (G/Y)^2 + K + \xi \ldots\ldots \text{©}$$

حيث يمثل O نسبة نمو الناتج الإجمالي و (G/Y) نسبة الإنفاق العام الناتج المحلي و ξ حد الخطأ عند التقدير.

قام كل من(*L.Gallaway, R.Vedder*,1998)[1] بتقدير حجم الدولة في الاقتصاد الأمريكي للفترة 1947-1997 باستخدام المعادلة التالية:

$$O= A+B(G/Y)-C (G/Y)^2+\partial T + eU$$

حيث يمثل T الزمن و U معدل البطالة، حيث كان الحجم المثالي للدولة 17.5% ثم قاما بتمديد فترة الدراسة بين (1796-1996) باختبار العلاقة التالية:

$$O= A+B(G/Y)-C (G/Y)^2+\partial T + eW$$

حيث يمثل T الزمن و W هو متغير يقيس عدد سنوات الحرب بالنسبة لكل 10 سنوات، حيث كان الحجم المثالي للدولة 11.1%.

هنا تجدر بنا الإشارة إلى أنه قبل القيام بتقدير علاقة الانحدار © لابد من اختبار البيانات لتحديد فترات تزايد أو تناقص العلاقة الخطية الموجودة بين (G/Y) ونسبة نمو الناتج المحلي، لأن المتغيرة المفسرة (G/Y) مصحوبة بمتغيرات تفسيرية أخرى قد يكون لها هي الأخرى دور في تفسير الناتج الإجمالي وبالتالي سنتفادى مشكلة الانحدار الزائف.

[1] R.VEDDER&L.GALLAWAY, Government Size and Economic Growth, Discussion Paper, Joint Economic Committee, Washington D.C, 1998,p15.

الفرع الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاعين

أولا- اختلاف التكنولوجيا للإنتاج والتعليم

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية و التعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام روبيلو (*Rebelo*, 1991) من استعمال دالتين للإنتاج لـــ كوب دوجلاص:[1]

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A \cdot (vK)^{\alpha} \cdot (uH)^{1-\alpha}$$

$$\dot{H} + \partial H = B \cdot \left[(1-v) \cdot K\right]^{\eta} \cdot \left[(1-u) \cdot H\right]^{1-\eta}$$

حيث : Y تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية ورأس المال المادي) و A,B >0 هما عاملان تكنولوجيان؛ و كل من α، η يمثلان نسبة رأس المال المادي المستعمل في كل قطاع، وهي محصورة بين 0 و 1، وكل من u و v يمثلان نسبة رأس المال المادي ورأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع، وبافتراض أن $\eta < \alpha$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري وإنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي.

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج K و H، وبنفس الطريقة المتبعة في النموذج ذو قطاع واحد، يصبح النموذج مصدر لنمو الداخلي، وفي الحالة النظامية كل من u و v ثابتة و C ، K ، H و Y تنمو بنفس المعدل g^*، باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$g_c = (1/\theta) \cdot \left[A\alpha \cdot (vK/uH)^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho\right]$$

في هذا النموذج الحد $A\alpha\ (vK/uH)^{-(1-\alpha)}-\delta$ والذي يرافق الناتج الحدي الصافي لرأس المال المادي يساوي معدل المردودية r .

[1] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit, p199-203.

إن مردودية رأس المال البشري ورأس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين u و v :

$$\left(\frac{\eta}{1-\eta}\right)\cdot\left(\frac{v}{1-v}\right)=\left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right)\cdot\left(\frac{u}{1-u}\right)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآنية لكل من نسبة K وH المخصصة للإنتاج.[1]

ثانيا- نموذج يوزاوى-لوكاس ((UZAWA-LUCAS (1988))

يتوافق نموذج هذا الأخير مع نموذج *Rebelo* ،عندما لا يحتاج إنتاج رأس المال البشري لرأس مال مادي أي أن $\eta=0$ وعليه فإن دوال الإنتاج تعطى بالعلاقة التالية:[2]

$$Y=C+\dot{K}+\partial K=A\cdot(vK)^{\alpha}\cdot(uH)^{1-\alpha}$$

$$\dot{H}+\partial H=B\cdot(1-u)\cdot H$$

بوضع $w=K/H$ و $X=C/K$ ،وبالاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل النمو g_c للاستهلاك و معدل نمو g_u لـــ u :

$$g_c=(1/\theta)\cdot\left[\alpha A\cdot u^{(1-\alpha)}w^{-(1-\alpha)}-\delta-\rho\right]$$
$$g_u=B\cdot(1-\alpha)/\alpha+Bu-X$$

وفي الحالة النظامية فإن كل من المتغيرات u، w، X لهما قيم ثابتة، ومعدل نمو مشترك لكل منها Y، C، K، H هو :

$$g^{*}=(1/\theta\cdot\left[B-\delta-\rho\right]$$

ورأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة u التالية :

$$u^{*}=\left[(\theta-1)/\theta\right]+\left[\rho+\delta\cdot(1-\theta)\right]/B\theta\varphi$$

[1] Jean ARROUS ,op cit. , p 202.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit ,p202-220.

الفرع الثالث: التقدم التقني والنمو الداخلي

أولا- توسيع أنواع السلع المنتجة

يعود استعمال دالة الإنتاج ذات عدة سلع إلى العديد من الدراسات منذ السبعينات، وهي تأخذ الشكل التالي :[1]

$$Y_i = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot \sum_{j=1}^{N} (X_{ij})^{\alpha}, \qquad 0 < \alpha < 1$$

حيث : Y_i هو الناتج، L_i العمل وX_{ij} تمثل الكمية المستعملة من النوع j من السلعة الوسيطة، وكل من عوامل دالة الإنتاج X_{ij} وL_i لهما إنتاجية حدية متناقصة، ولهما وفورات حجم ثابتة، ويعني الشكل التجميعي المنفصل $(X_{ij})^{\alpha}$ أن الناتج الحدي للسلعة الوسيطة j مستقلة عن الكمية المستعملة من السلعة j'، وهذا يعني أن اكتشاف منتوج جديد لا يؤدي إلى إهمال المنتوج الموجود.

يسمح التقدم التقني من رفع N(عدد السلع الوسيطة)، وحتى يتسنى لنا دراسة أثر الزيادة لـــ N، نفترض أن السلع الوسيطة تقاس عن طريق وحدة قياس موحدة، وأنها مستعملة بكميات متساوية $X_{ij}=X_j$ (وهو محقق في حالة التوازن)، وعليه تصبح دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y_i = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot N \cdot X_i^{\alpha} = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot (NX_i)^{\alpha} \cdot N^{1-\alpha}$$

وعليه من أجل قيم معطاة لـــ L_I وNX_I، فإن الحد $N^{1-\alpha}$ يبين أن Y_I يزداد مع N، وكذلك من أجل قيم معطاة لـــ L_I فإن الزيادة للسلع الوسيطة NX_I على شكل زيادة في N وX_I معطاة، لا يؤدي إلى تناقص المردودية، وبفضل هذه الخاصية يظهر مصدر النمو الداخلي في دالة الإنتاج، يتم تحديد معدل النمو عن طريق اختيارات العائلات ومستوى التكنولوجية، بالإضافة إلى تكلفة الاختراع لمنتوج جديد، بحيث انخفاض تكلفة الاختراع ترفع من المردودية ومنه زيادة معدل النمو، بالإضافة إلى أثر الحجم، أي أن زيادة كمية العمل ترفع من معدل النمو.[2]

---

[1] Jean ARROUS ,op cit. , p 205et s.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN , op cit, p238-252.

ثانيا- تحسين نوعية المنتجات

يتم في هذا النوع من النماذج إلى اعتبار تنويع المنتجات لنمط معين كبدائل تقترب من المنتجات السابقة، حيث إذا قمنا بتحسين تقنية أو منتوج معين، فإن الطريقة الجديدة تؤدي إلى القضاء على التقنية أو المنتوج السابق، أي إيجاد سلع ذات نوعية أحسن، تسمح من استبعاد ريوع المحتكرين السابقين، وعليه فإن هذا النوع من التطور يشبه التطور الذي عرضه "شومبتر" عن طريق التدمير الخلاق.[1]

يستعمل منتجي السلع النهائية N صنف من العوامل الوسيطة، وكل نوع من السلع يسجل في سلم نوعية معين، بحيث أن تحسينات ناتجة عن مجهودات الباحثين، وعليه لديهم الحق المطلق في استعمال السلع الوسيطة التي قاموا بتحسينها، وبافتراض أنه يوجد أسلوب وحيد لتوليد منتوج ذات نوعية عظمى، وعليه بفضل الوضعية الاحتكارية المؤقتة بحوزة المخترع، يختلف النموذج تنويع المنتجات عن النموذج الحالي، غير أنه لديهم نفس العوامل التي تدخل في تحديد معدل النمو، حيث أنه يزداد عن طريق نسبة الادخار ومستوى التكنولوجية، ويتغير بصفة معاكسة بنسبة تكاليف البحث والتطوير، والنموذجين يتنبأن كذلك أثر الحجم؛ الممثلة بكميات ثابتة، كالعمل غير المؤهل ورأس المال البشري.[2]

[1] Jean ARROUS ,op cit. , p 212 et suite.
[2] Idem, p 214.

المبحث الثالث: مكانة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي عبر النظريات

تلعب التجارة الدولية دورا رئيسيا ومهما في تحقيق التنمية لما ترجع به من فوائد وعوائد على الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد الدولي المتبادل واستغلال الفرص المتاحة، وبالرغم من أن التجارة الدولية للدول النامية في وضعها الحالي غير مرضي تماما، إلا أن هذا لا ينفي الدور المهم الذي تقوم به التجارة الدولية في تعظيم المنافع و تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق أهدافها في التنمية.

المطلب الأول: تأثير النمو الاقتصادي على المبادلات الخارجية JOHNSON

إن الأبحاث حول الروابط والعلاقات بين التنمية الاقتصادية والمبادلات الدولية، تطورت في اتجاهين :من جهة، تدور حول تأثير المبادلات الدولية على التنمية الاقتصادية، والطرق التي من خلالها يتم هذا التأثير، من جهة أخرى، تم بأثر التنمية الاقتصادية على طبيعة توجه وشروط المبادلات مع الخارج، من بين الاقتصاديين الذين كانت نظرياتهم موجهة نحو أثر التنمية الاقتصادية على المبادلات الخارجية نجد *Harry Johnson*[1] الذي ربما أعطى المساهمة الأكثر أهمية، سوف نقتصر على ذكر النتائج للبحث الشامل ل*Johnson*، الذي فيه يدرس تأثير مختلف أنواع النمو على المبادلات الخارجية والذي يميز ثلاث توجهات للنمو:[2]

نمو محايد(*Neutral Growth*)، نمو له اتجاه خارجي (*Pro-trade biased growth*)، نمو له اتجاه داخلي(*Anti-trade biased growth*).

فحسب اصطلاح *Johnson* يقال أن النمو " حيادي "عندما تكون زيادة الدخل الوطني الناتجة عن التنمية الاقتصادية ترافقها زيادة نسبية للواردات، وعند زيادة الواردات تكون أكبر نسبيًا من زيادة الدخل، أي إذا كانت التبعية الاقتصادية للبلد بالنسبة للخارج ترتفع، فالنمو يقال أنه" مؤيد التجارة "(*Pro-Trade*)، بالعكس عندما تكون زيادة الواردات أقل نسبيًا من زيادة الدخل، أي أن التبعية الاقتصادية للبلد تتناقص، يقال أن النمو " مضاد بتجارة" (*Anti-Trade*)، ويذكر بالإضافة

[1] هاري جونسون (1923-1977) اقتصادي كندي مثل شخصية لافتة في الاقتصاد ، لعب جونسون دورا رائدا في تطوير وتوسيع نطاق نموذج هكشر-أولين التجارة الدولية، وكتب مقالات أساسية على ميزان المدفوعات وضعت في وقت لاحق المقاربة النقدية لميزان المدفوعات نشر جونسون العديد من الأعمال في نظرية الاقتصاد الدولي و النقدي من بين مؤلفاته "Optimum Tariffs and Retaliation" و "British Monetary Statistics" ; "The Keynesian Revolution and the Monetarist Counter-revolution."

[2] H. JOHNSON. Money Trade and Economy Growth ، (London، oxford University Presse، 1964)، p 75.

إلى هذا حالتين متطرفتين للنمو، يمكن أن يصبح" فوق مؤيد التجارة" (*Ultra-protrade*) إذا كانت الواردات تمتص أكثر من الزيادة الكلية للدخل، بحيث أن الطلب على المنتجات المحلية يتناقص، أو أن النمو يصبح " فوق مضاد للتجارة" (*Ultra-anti Trade*) إذا كان أكثر من الأغلبية من الزيادة في الدخل تمتصها المشتريات من المنتجات المحلية.

في هذا الإطار بحث *Johnson* عن تأثير الأنواع الثلاثة الاصطلاحية للنمو على التجارة الخارجية، حيث وضع نموذج يضم، بلدين صناعي والأخر زراعي، منتوجين منتوج مصنع(له مرونة طلب مرتفعة[1]) والمنتوج الآخر يمثل الأغذية (الطلب عليها غير مرن)، عاملين رأس المال والعمل، إن أثر النمو على الواردات يتبع سلوك الإنتاج والاستهلاك الذي يعبر عنه شكليًا بالمرونة الداخلية للعرض والمرونة الداخلية للطلب، الأثر المركب من هذين المرونتين يحدد الأثر النهائي للنمو على المبادلات إذا تغير الأثرين في نفس الاتجاه، الأثر المركب يكون بوضوح مؤيد التجارة أو ضد التجارة، في حالة التغيرات المتعاكسة، فإن موازنة بسيطة لا تكفي لتوضيح الأثر النهائي.

فإذا ارتفع مثلا حجم رأس المال، اليد العاملة تنتقل من الصناعات التي تستخدم بكثافة العمل نحو الصناعات التي تستخدم بكثافة رأس المال، وحتى أن جزء من رأس المال يغادر الصناعات الأولى للتوظيف في الثانية، هكذا تراكم رأس المال يجلب انخفاض للإنتاج الزراعي، وارتفاع للإنتاج الصناعي، إن هذا التراكم سيكون له أثر ما فوق مؤيد للتجارة في البلدان الصناعية وأثر ما فوق مضاد للتجارة في البلدان الزراعية .

إن الأثر على الاستهلاك ليس مشابها، بتراكم رأس المال ترتفع نسبة الدخل المنفق على المنتجات الصناعية وسيكون له بالنتيجة أثر مضاد للتجارة في البلدان الصناعية، وأثر مؤيد للتجارة في البلدان الزراعية مادام أن التأثيرات المتبادلة للإنتاج والاستهلاك مكنت من استنتاج أن الأثر

[1] يمكن تعريف مرونة الطلب على أنها هي مقياس لمدى تأثير الكمية المطلوبة (من البضائع) على التغير الذي يتم في عامل مهمة الطلب، أو هي استجابة الكمية للسعر .. ويمكن أن توجد قيمة المرونة في نقطة على منحنى الطلب ويمكن أيضا أن تحدد قيمتها في قطاع معين على المنحنى وتعرف الأولى بالمرونة السعرية للطلب في نقطة Point Price Elasticity of Demand وتعرف الثانية بالمرونة السعرية المتقاطعة للطلب Demand Cross Price Elasticity of Demand، إذا كان التغير القليل في ثمن سلعة ينشأ عنه تغير كبير في الكميات المطلوبة منها، يقال (في هذه الحالة) إن الطلب لهذه السلعة مرنا، ويكون الطلب مرنا في الأجل القصير إذا كانت هناك كميات كبيرة مخزونة من السلعة تعرض في السوق أو تسحب منه حسب ارتفاع أو انخفاض الثمن ويكون هذا بالنسبة للسلع غير القابلة للتلف التي يمكن الاحتفاظ بها إلى حين ارتفاع مستوى الأسعار،أما السلع التي يتعذر خزنها لمدد طويلة فيتصف طلبها بعدم المرونة.

النهائي سيكون في البلدان الصناعية، بين فوق مؤيد للتجارة ومضاد للتجارة، بينما في البلدان الزراعية بين ما فوق مضاد للتجارة ومؤيد للتجارة.

إن فائدة نموذج *Johnson* تكمن في دراسة العلاقة بين التصنيع والتجارة الخارجية، فلا تكمن فقط في اكتشاف أنه في ظروف حرية التبادل، التنمية الاقتصادية يمكن أن تتكون لها آثار مضادة للتجارة، لكن أيضا وخاصة في التفريق بين الآثار المتغيرة التي يمارسها تراكم رأس المال، والتقدم التقني على التجارة الخارجية لبلد صناعي ولبلد منتج للمواد الأولية، ومع ذلك فهو لا يبين إلا آثار ابتدائية ناجمة عن تغيرات العوامل المدروسة بدون مواصلة التطورات السلوك في التسلسل والمراحل المتتالية للتنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: نموذج كندلبرجر C. KINDELBERGER " التجارة محرك للنمو"

على غرار التحاليل الكلاسيكية النيوكلاسيكية، ظهرت تحاليل في مجال التجارة كمحرك للنمو من أبرزها تحليل*Kindelberger*[1] حيث ترى أن التجارة وسيلة من شأنها تمكن الدول النامية من تحقيق النمو والانتقال إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي، ووفقا لذلك عليها أن تعتمد على قطاع التصدير، وانتهاج استراتيجية متوجهة نحو الخارج، وفي هذا المجال يقول "*Kindelberger*"على أعوان الاقتصاديين إتباع القاعدة الاقتصادية، التي تتوجب منهم الشراء من الأسواق الرخيصة والبيع في الأسواق المرتفعة الثمن سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات خاصة أو قطاعا عموميا.[2]

كما يعرض "*C. Kindelberger*" آلية عمل نموذج "التجارة محرك النمو" التي تؤدي إلى نمو الصادرات، ومن ثم بروز نمو قطاع الصادرات على باقي القطاعات الأخرى فنمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر، سواء بسبب الحاجة إلى مزيد من المدخلات اللازمة لإنتاج تلك الصادرات، أو سبب ارتفاع دخول العناصر المساهمة في ذلك الإنتاج[3].

---

[1] "تشارلز" كندلبرغر (1910-2003) هو مؤرخ اقتصادي أمريكي ومتخصص في الاقتصاد الدولي ، من أشهر مؤلفاته التاريخ العالمي للمضاربة المالية "A History of Financial Crises".

[2] C, KINDELBERGER, P. LINDERT , Economie Internationale, Eth Economica, PARIS , 1981, p. 196.

[3] عبد الرشيد بن دبب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2002-2003، ص 80.

وفضلا عن الآثار التي تحدثها التجارة على التنمية من خلال زيادة الطلب، فإنها تسمح كذلك باستغلال وفورات الحجم والإنتاج حسب قانون الغلة المتزايدة التي تقوم بها الصناعات القائمة، وهو ما يحدث انخفاضا في الأسعار والتكاليف مما يزيد في القدرة التنافسية للصادرات ومن ثم حدوث المزيد من التوسع وبالتالي حدوث عملية إنماء تراكم، فالمنافسة تخلق ضغوطا على القدرة الإنتاجية الوطنية، وتدفعها إلى تطبيق المزيد من أساليب التقنية المتقدمة، وبالتالي تطوير دوال الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، كما توجه تلك الضغوط المستثمرين لفرص الاستثمار المتاحة.

إن تدفق الاستثمار ورأس المال الأجنبي المرافق لحرية التجارة الخارجية يؤدي إلى استغلال أكبر للإمكانيات الاستثمارية المتوفرة، وإلى تحقيق معدلات نمو أعلى، كما أن توسيع قطاع التصدير يعمل على تخفيض حجم البطالة وزيادة التشغيل فيه، وفي بقية القطاعات الأخرى، وعليه فإن نمو قطاع التصدير يؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني بكامله وذلك بسبب الروابط التي ينسجها سواء في الأمام أو الخلف، ويؤكد هذا النموذج أن قطاع التصدير ينمو بمعدل أعلى من معدل نمو باقي القطاعات وبالتالي يؤثر عليها، ومن ثم يصبح قطاعا قائدا لعملية التنمية، فنموذج "التجارة محرك النمو" من شأنه أن يمكن الدول النامية من مبادلة السلع التي لديها قدرة ضعيفة على تحقيق التقدم المتمثلة في المواد الأولية، بالسلع الرأسمالية والاستثمارية التي لها قدرة أكبر على تحقيق ذلك، مما يسمح لها باستيراد المعارف التقنية والمهارات والأفكار من الدول المتقدمة، من ذلك فإن إستراتيجية التنمية المتوجهة للخارج ستسمح بتسريع عملية التقدم واختصار مراحل النمو، ويتم ذلك من خلال الوقوف على التجارب الناجحة والفاشلة للدول أكثر تقدما.[1]

وفي هذا المجال نجد أن "ماركس قوردن *Marx Gorden*" يبين لنا الآثار الإيجابية لتوسع قطاع التصدير انطلاقا من جانب العرض، حيث يرى أن إتباع سياسة تنموية تعتمد على الصادرات من شأنها أن تخلق آثارا إيجابية عديدة من أهمها:[2]

1 ــ يؤدي قيام التجارة إلى تحقيق مكاسب ساكنة الطابع مما يترتب عليه رفع مستوى الدخل.

---

[1] بتعبير "مايير MEIER" عن عبد الرشيد بن ديب: مرجع سابق ،ص81.
G. MEIER, International Trade and Development. New York 1963. p 157.

[2] أنظر: عبد الرشيد بن ديب، المرجع السابق ،ص81.

2 ــ إن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي من خلال توجيه جزء من ذلك الارتفاع نحو الاستثمار.

3 ــ تؤدي التجارة إلى تخفيض الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية بالنسبة للسلع الاستهلاكية، إذا كانت الواردات تتكون أساسا من السلع الاستثمارية مما يترتب عليه ارتفاع في نسبة الاستثمار إلى الاستهلاك ومن ثم ارتفاع معدل النمو.

4 ــ سيحدث تحول في توزيع الدخل نحو العناصر التي تستخدم بكثافة أكبر في قطاع التصدير، فإذا كان الميل للادخار في القطاع المذكور أو في عناصر الإنتاج المستخدمة فيه أعلى من مثيله في القطاعات أو العناصر الأخرى، سيرتفع معدل الادخار الكلي والتراكم الرأسمالي.

5 ــ يؤدي توسع الصادرات ــ في حالة ما إذا كان قطاع التصدير يستخدم العنصر الأكثر نموا من حيث الإنتاجية ــ إلى تأثير على معدل نمو الصادرات ذاته حيث يزداد ارتفاعا مما يخلق عملية تراكمية.

من العرض السابق نجد أن نموذج " التجارة محرك النمو" يجعل من التجارة عاملا أساسيا وحاسما في عملية التنمية، باعتبار أن نمو القطاع التصديري يؤثر على كل من الطلب والعرض في الاقتصاد، ويرى أنه على البلدان النامية إتباع سياسة تنموية متوجة نحو الخارج معتمدة في ذلك على الميزة النسبية، وأن تجارب الدول المتقدمة لإتباع هذه السياسة التي أدت بها إلى التقدم الصناعي لشاهد على ذلك، وهو مثال يمكن أن يتكرر إذا ما عملت الدول النامية على إزالة القيود على تجارتها.[1]

المطلب الثالث: عوامل فشل النموذج KINDELBERGER و نشأة نظرية التبادل اللامتكافئ:

إن الدول النامية تعاني من مشكلة ضيق السوق الوطني وهو ما أفقدها القدرة على التصنيع، مما جعلها تتخصص في تصدير المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، قصد الاستفادة من زيادة الدخل الناتجة عن ذلك، وما تؤدي إليه من أتساع السوق ومن ثم زيادة إمكانيات التصنيع، بيد أن المحيط الاقتصادي الدولي الذي تعيش فيه تلك الدول وخاصة منها الطلب العالمي، أدى إلى الإبقاء على حجم السوق محدودا مما أدى إلى فشل التصنيع والنمو

[1] المرجع نفسه ،ص81.

الاقتصادي وفقا لمفهوم نموذج "التجارة محرك النمو" ومن أصحاب الرأي في أن طبيعة التقسيم الدولي الحالي للعمل تمنع الدول النامية من الاستفادة من الآثار الديناميكية للتخصص نجد "راؤول بريبيش "*Raul Brebish*"[1] من أهم المتحمسين لتناول فكرة التبادل التجاري في مجال العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية، أو على حد تعبيره بين الدول الصناعية(المركز) والدول النامية(المحيط).

يرى راؤول بريبيش "*Raul Brebish*" أنه بفعل حرية التجارة الخارجية فإن النظام الاقتصادي العالمي الحالي، يعمل على تحويل منافع التقدم التقني من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة، عكس ما يراه أنصار حرية التجارة ويضيف ووفقا لظروف المنافسة الكاملة، فحسب الكلاسيك والنيوكلاسيك ــ فهذا يعني أن يكون هناك انخفاض في أسعار السلع الصناعية بالنسبة لأسعار السلع الزراعية والمواد الخام، وباعتبار الدول النامية تتخصص في التصدير السلع الزراعية والأولية، في حين تتخصص الدول المتقدمة في تصدير السلع الصناعية ــ وفقا للميزة النسبية ــ فهذا من شأنه يجعل استفادة الدول النامية من مبادلتها السلع الأولية بتلك المصنعة، غير أن الواقع العملي يثبت العكس من ذلك، ويرجع ذلك حسب "بريبيش"[2] إلى اعتماد الدول النامية على عنصر العمل الوفير حيث تنتشر فيها البطالة على نطاق واسع، ومن ثم يكون

---

[1] راؤول بريبيش R. PREBICH (1901–1986) اقتصادي أرجنتيني ، شغل منصب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في نهاية الأربعينيات من القرن (20 م) تنطلق الدراسة التي نشرها في الأمم المتحدة عام (1949) حول تطور التجارة بين الدول المتخلفة والدول الصناعية المتطورة في الفترة (1938–1976) و التي تبين تطور معدلات التبادل انطلاقا من أسعار التصدير و الاستيراد للسلع الأساسية أي : المواد الأولية للبلدان المتخلفة و السلع المصنعة للبلدان المتطورة .

يلاحظ بريبيش خلال هذه الفترة أن الدول المختلفة عرفت تدهورا في أسعار منتجاتها المصدرة(المادة الأولية) بينما ارتفعت أسعار السلع التي تستوردها من البلدان المتطورة ومن المفروض أن يحدث العكس نظرا لارتفاع إنتاجية العمل بفعل التطور التكنولوجي الذي من المفروض أن يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصنعة ومقابل ذلك ارتفاع أسعار المواد الأولية المصدرة من طرف دول الهامش (الأطراف) وذلك راجع إلى:

- زيادة الدخل : الذي يؤدي إلى رفع الطلب على الواردات في دول الجنوب أكثر من بلدان الشمال و بالتالي زيادة أسعار وارداتها مقابل صادراتها مؤدية لخفض نسبة التبادل التجاري.

- التقدم التقني في بلدان المركز يميل إلى تقليل الطلب على صادرات بلدان الأطراف ، بينما التقدم التقني في بلدان الأطراف يميل إلى زيادة الطلب على صادرات بلدان المركز.هذا الموقف يدعمه مفكر اقتصادي هو سينجر الذي يرى أن المركز يعمل على احتكار التكنولوجيا و الاستفادة من مكتسباتها في حين تعمل البلدان النامية على نقل خيراتها للبلدان المصنعة.

[2] و لقد ظهرت دراسة للمفكر في هذا المجال وهي:

- R. PREBICH, Commercial Policy in Underdeveloped Countries, American Economic Review, papers and proceeding, May 1954.

التطور في الإنتاجية مرده إلى الانخفاض في أسعار السلع أكثر منه إلى ارتفاع عائد عنصر العمل أو العناصر الأخرى.[1]

وفي دراسته لتطور معدلات تبادل بريطانيا مع الدول المتخلفة خلال الفترة 1870 ــ 1939 وجد أنها في صالح بريطانيا، وانتهى إلى وجود اتجاه طويل الأمد نحو تدهور معدلات التبادل الدولية للدول المتخلفة في مبادلتها مع بريطانيا، ليصل إلى نتيجة هامة التي تقول أن التجارة الدولية تؤدي إلى تحويل مستمر لمنافعها من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة في شكل تدهور طويل الأجل في معدلات تبادل الأولى، لذلك فهو يقترح سياسة تجارية حمائية، وسياسة تصنيع وطنية كأسلوب للتنمية من خلال الاعتماد على سياسة إحلال محل الواردات ومن ثم الابتعاد عن سياسة الحرية التجارية التي ينادي بها أصحاب الحرية التجارية، إلا أن هذه الدراسة انتقدت من خلال من قبل العديد من المفكرين، سواء من جانبها النظري أو التطبيقي حيث يرى " هابرلر " أن معدلات التبادل التي اعتمد عليها "بريبيش" تفترض أن التجارة الدولية هي عملية مقايضة حيث تهمل تطور إنتاجية عوامل الإنتاج المشتركة فيها وتعتبرها معطاة ومن ثم فإن تدهور معدلات التبادل يعني دائما انخفاض مستوى الرفاهية، أما من الجانب التطبيقي، لقد تركز هذا الانتقاد على البيانات التي اعتمد عليها "بريبيش" واعتبرها مضللة ولا يمكن أن تؤدي إلى النتيجة كالتي توصل إليها، الكثير من الدراسات قد أشارت إلى أن مختلف أسعار المنتجات الأولية، قد عرفت ارتفاعا في العديد من الفترات خاصة بين فترة الخمسينات والسبعينات، كما حدثت تغيرات هيكلية عميقة في الاقتصاد العالمي منذ 1870 فيما يخص طرق الإنتاج والسكان والتقنية والنقل وأنماط المعيشة ومستوياتها، وكذلك في هيكل التجارة ونوعية السلع المتبادلة ومن ثم يستحيل تكوين علاقة اتجاه عام طويل الأمد كالتي جاء بها " بريبيش " كما يرى "هابرلر *Haberler*" ويضيف أن الكثير من الدلائل تشير إلى أن التدهور النسبي في أسعار صادرات الدول المتخلفة يرجع إلى نمو عرضها بمعدلات تفوق معدلات نمو الطلب عليها، مثل فترة الستينات، الأمر الذي لم يدركه "بريبيش" لكونه أهمل جانب العرض وركز اهتمامه على دراسة جانب الطلب، هذا ولقد وجدت نظرية "بريبيش" تأييدا كبيرا من قبل الدول المتخلفة بالرغم من الانتقادات الموجهة إليها ــ الأمر الذي جعلها تمتنع من إتباع سياسة حرية

[1] جون إدلمان سيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: خالد قاسم، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1987، ص 153.

التجارة لتحقيق تنميتها، وتفضل إتباع سياسة متجهة نحو الداخل بالتصنيع المحلي من خلال استراتيجية إحلال الواردات.[1]

ومن عوامل كذلك فشل نموذج التجارة محرك للنمو أن البعض يرى أن اختلاف التجارة الخارجية على التنمية في الدول المتقدمة والدول المتخلفة يرجع بالأساس إلى قوة الدفع التي يخلقها قطاع التصدير في كل من تلك الدول، وكذلك إلى اختلاف الاستجابة من بقية القطاعات الأخرى من الاقتصاد الوطني، وهي قضية تعتمد إلى حد كبير على نوعية السلع المصدرة والتقنية المستخدمة في إنتاجها.

وعليه فإذا كان الانفتاح التجاري يؤدي إلى استبعاد قطاع اقتصادي، فإن تقييد التجارة يستبعد قطاعا أخر منه، إذن فالمشكلة ليست في تحرير التجارة الخارجية أو تقييدها، بل تتمثل في التغيرات الاقتصادية التي يعجز البلد في التكيف معها.

ومن هنا ظهر الفكر الماركسي بوجهة نظر معاكسة لنمط العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة بنظام السوق الدولي، حيث يرى أن التجارة الخارجية لا تلعب دورا إيجابيا في عملية التنمية مادامت تقوم على أساس نظام ونمط رأسمالي، وتقول النظرية الماركسية بأن التوزيع العادل للمنافع لا يمكن أن يحدث في ظل النظام الرأسمالي الدولي القائم، وأن دول الجنوب لا تزال فقيرة ومستغلة لأن تاريخها يبين أنها عناصر خاضعة في النظام الرأسمالي، وأن هذه الحالة ستستمر طالما بقيت هذه الدول تشكل جزءا من هذا النظام، حيث أن السوق الدولي يقع تحت السيطرة الاحتكارية للدول المتقدمة، ولذلك فهو يعمل كمسبب لإبقاء الدول النامية مرتبطة به، وفي هذا الإطار يرى "ماركس[2] " أن التجارة لعبت دورا أساسيا في تطور الرأسمالية فبسبب الميل الطبيعي لتناقص معدلات الربح مع ارتفاع حجم التراكم الرأسمالي، وقصد الحفاظ على

---

[1] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] كارل هاينريش ماركس Karl HEINRICH MARX،(1818–1883)كان فيلسوف و عالم اقتصاد سياسي ألماني و مؤرخ و منظر سياسي صاحب النظرية الماركسية، قام بتأليف العديد من المؤلفات إلا أن نظريته المتعلقة بالرأسمالية وتعارضها مع مبدأ احور العمال هو ما أكسبه شهرة عالمية من خلال اعتماد عدة مكتسبات نظرية:

- الفلسفة الألمانية وخاصة فلسفة هيجل (1770-1891) التي استخلص منها فكرة جدلية التاريخ الكوني الذي قيمن عليه التناقضات التي تقوده نحو مآل هائي.
- الاقتصاد السياسي الإنجليزي الذي يشكل كل من آدم سميث (1790-1723) ود. ريكاردو (1823-1772) ومالتوس (1834-1770) أبرز وجوهه.
- المورخون الفرنسيون الذين حللوا المجتمع بحدود صراع الطبقات الاجتماعية.

الأرباح[1] لجأت الرأسمالية إلى التجارة مع مناطق العالم المتخلف للحصول على مصادر جديدة للعمل الرخيص، ومن ثم تحقيق معدل استغلال أعلى.[2]

وهكذا نجد أن الفكر الماركسي يقدم تفسيرا بديلا للموقف الذي يرى أن أسباب تدهور معدلات تبادل الدول النامية لعوامل الطلب الخارجي ــ حسب بريبيش ــ وللموقف الذي يرجع ذلك إلى العوامل الداخلية ــ حسب لندر ــ وذلك من خلال نظرية "إيمانويل أرغيري *Emmanuel Arghiri*"[3] في التبادل اللامتكافئ.

تنطلق نظرية "إيمانوال" من عوامل تنتمي إلى جانب العرض في تفسيرها لتدهور معدلات التبادل بالنسبة للدول المتخلفة، حيث يشير إلى عوامل تؤدي إلى توسيع الفجوة بين أثمان العرض للسلع المنتجة في الدول المتخلفة، وأثمان العرض للسلع المنتجة في الدول المتقدمة، وذلك من خلال تمييزه بين القيمة (المجردة)، والقيمة الاستعمالية حسب التحليل الماركسي، فقيمة الشيء هي قدرة التبادل مع غيره، أما القيمة الاستعمالية فهي قيمة الشيء في نظر من يستعمله.

إذن فحسب "إيمانوال"[4] فإن التبادل اللامتكافئ هو أن المنتجات لا تتبادل عند قيمتها بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، فهو يرى أن مستويات الأجور تتحدد بعوامل مؤسسية وتاريخية واجتماعية، ولا تعكس سوى جزء يسير من عوامل الإنتاجية، لذلك نجد أن مستويات الأجور في البلدان المتقدمة أعلى منها في الدول المتخلفة، وبافتراض عدم قابلية انتقال عنصر العمل

---

[1] معدل الربح = فائض القيمة / (الرأسمال الثابت + الرأسمال المتغير)

بزيادة التراكم الرأسمالي، يزيد معامل التركيب العضوي لرأس المال مما يؤدي إلى انخفاض معدل الربح ، وللحفاظ على الأرباح يلجأ الرأسمالي إلى رفع معدل الاستغلال من خلال زيادة فائض القيمة.

[2] معدل الاستغلال = فائض القيمة / رأس المال المتغير، فائض القيمة = ثمن السلعة / تكلفة إنتاجها.

التركيب العضوي لرأس المال = رأس المال الثابت / رأس المال المتغير. (رأس المال المتغير هو ما يقدم للعامل مقابل عمله، أما رأس المال الثابت فيتمثل في العتاد والبنايات والمواد الخام وغيرها من المعدات).

[3] أغيري إمانويل (1911-2001) هو اقتصادي من أصل يوناني أفكاره مستوحاة من الفكر الماركسي من أهم إصداراته:
- L'échange Inégal – Essai sur Les Antagonismes dans les Rapports Internationaux, Paris, éd Maspero, 1978.

[4] أغيري إمانويل في كتابه "التبادل الغير متكافئ " الذي نشره في 1969 يعارض النظرية البوكلاسيكية في التجارة الخارجية ويرى أنه:
- يجب التخلي عن الفرضية التي تعتبر عوامل الإنتاج ثابتة في التبادل الدولي، فهذه الفرضية أصبحت غير صالحة.
- يجب تبني نظرية القيمة الدولية إذ أن أسعار السلع محل التبادل على المستوى الدولي تميل إلى التوحد للتساوي بفعل المنافسة الدولية في حين أن الأجور تبقى متباينة و هذا بسبب تنقل اليد العاملة بسرعة أقل من سرعة انتقال رؤوس الأموال لهذا تبقى تكاليف الأجور متباينة من بلد لآخر و بالتالي يصبح التبادل اللامتكافئ ، إمانويل يستنتج أنه عبر التجارة الدولية تتم عملية استغلال بلدان الجنوب من طرف بلدان الشمال.

دوليا فإن الفرق في الأجور بين الدول المتقدمة والمتخلفة يبقى موجودا، وبافتراض أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها، فإن هذه القيمة ستعكس أسعار السلع المنتجة في كلا مجموعتي البلدين الفروق في الأجور فيما بينهما، وبقيام التبادل فيما بينهما، فإن الدول مرفوعة الأجر(المتقدمة) ستستفيد من انخفاض الأجور في الدول المتخلفة باستيرادها سلعا أثمانها تقل عن أثمان عرض تلك السلع لو أنتجت محليا (أي في الدول المتقدمة)، أما الدول المنخفضة الأجر فإنها ستخسر باستمرار كونها تدفع أثمانا أعلى مقابل استيرادها للسلع المنتجة في البلاد مرتفعة الأجر مقارنة بالثمن المدفوع إذا قامت بإنتاجها محليا (في البلاد المتخلفة).

وهذا يعني أن كمية العمل المستخدمة في إنتاج السلع في الدول المتخلفة سيتم تبادلها بكميات أقل من العمل المستخدم في إنتاج السلع في الدول المتقدمة، وبذلك فإن التجارة تعمل على تحويل فائض القيمة من البلد صاحب الأجر المنخفض إلى البلد صاحب الأجر المرتفع، من خلال معدلات التبادل، أي أن التبادل اللامتكافئ يقوم على أساس مقايضة كمية صغيرة من العمل عالي الأجر، بكمية كبيرة من العمل ضعيف الأجر،[1] كما ترى نظرية التبادل اللامتكافئ أن البلدان المتخلفة بسبب انخفاض الأجور فيها، ستبقى عرضة للاستغلال من خلال مبادلاتها مع الدول المتقدمة مرتفعة الأجر مهما كانت طبيعة السلعة التي تصدرها أولية كانت أم مصنعة، لذا على الأولى أن تحد من تجارتها مع الثانية، وأن تزيد من مبادلاتها مع مثيلاتها، مع الاعتماد على النفس كأسلوب للتنمية.

غير أن "إيمانويل" يقلل من أهمية عامل الإنتاجية في تفسير اختلاف مستويات الأجور بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ تتميز أغلب الدول المتخلفة بانتشار البطالة وتكون إنتاجية العمل شديدة الانخفاض، وقد يكون مستوى إنتاجية العمل منخفضة عن مستوى الأجر المنخفض أصلا لذلك عادة ما يفسر الاختلاف في الأجور بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، الفروق في الإنتاجية، ويرى"إيمانويل" أن الدول المتقدمة أصبحت متقدمة لأن مستويات الأجور فيها كانت مرتفعة بفعل تلك العوامل، غير أن الأمر غير ذلك، إذ لكي تكون الأجور مرتفعة لابد وأن يكون الاقتصاد منتجا أي متقدما مسبقا، لأن رفع الأجور مع ترك الإنتاج منخفضا سيبقي الاقتصاد على تخلفه، حيث سيؤدي إلى انخفاض الأرباح وهروب الأموال وبالتالي بقاء التخلف،

[1] رمزي زكي ، الاعتماد على الذات، دار الشباب، الكويت، 1986، ص 87.

ومن هنا يرى "سمير أمين[1]" أن "أرغيري إيمانويل" في نظريته يكون قد دفع بالتحليل الماركسي خطوة إلى الأمام، من خلال بيانه أن القيم المتبادلة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة هي قيم دولية وليست وطنية، ولكن ينتقده في ثلاث نقاط هي:[2]

1 ــ يرى " إيمانوال" أن معدل الأجر هو متغير مستقل، بمعنى أن ارتفاع الأجر هو الذي يسبب زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. في حين أن الحقيقة التاريخية لا ترى بوجود هذا السبب، فقيمة قوة العمل هي عنصر من بين العديد من العناصر التي المشاركة في عملية التوازن والاختلال الديناميكي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي على المستوى الدولي (أي النمو الاقتصادي).

2 ــ يفترض " إيمانوال " أن السلع المتبادلة في السوق هي سلع من نوع خاص، بمعنى أن الدول تنتج سلعا غير قابلة للاحلال: فالقطن المصري بالنسبة إليه هو سلعة متميزة عن قطن الولايات المتحدة الأمريكية.

بالنسبة لـــ " أمين" أن هذه الخاصية غير موجودة، فالمركز (الدول الرأسمالية) والمحيط (الدول المتخلفة) كلها تنتج منتجات أغلبها منتجات متشابهة.

3 ــ يفترض " إيمانوال " في سياقه النظري أن كلتا مجموعتي البلدان اللتان تدخلان في علاقات تبادل، هي ذات طبيعة نظام رأسمالي، وذلك من خلال تطبيقه عليها لأسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي جاء به ماركس (الربح، فائض القيمة، رأس المال الثابت، رأس المال المتغير...) في حين أن المحيط يتكون من تشكيلات معقدة، غالبا ما تتضمن عناصر ما قبل الرأسمالية كأسلوب الإنتاج البسيط الذي لا يستخدم التجهيزات، الأمر الذي يقلل من مدى نموذج " إيمانوال ".

انطلاقا من الانتقادات السابقة، يحاول " سمير أمين " التوسع في نظرية التبادل اللامتكافئ من خلال طرحه لمجموعة من الأفكار الجديدة في هذا المجال، إذ يرى أن جميع السلع المنتجة في مختلف البلدان حاليا هي سلع تتحدد قيمتها وفق الطبيعة الرأسمالية للنظام العالمي ، ولهذا

[1] سمير أمين مفكر واقتصادي مصري ولد عام 1931 وهو من أهم أعلام مدرسة التبعية وهو من أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية، قدم مجموعة من القراءات لعدد من القضايا الأساسية، مثل العلاقة بين المركز والأطراف، التبعية والعوالم الأربعة، ومحاولة لتحديد قراءة المادية التاريخية وأنماط الإنتاج ومن مؤلفاته: التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة سنة 1974، التطور اللامتكافئ 1974،المغرب العربي المعاصر1981،الاقتصاد العربي المعاصر 1984 و غيرها.

[2] Bernard GUILLOCHON, Théories de l'Echange International, E[th] P U F, France 1976 , p 187.

فهي غالبا ما توجه للبيع في الأسواق العالمية وبالتالي يكون مرجع أسعارها تلك المطبقة في السوق العالمية، وهي حقيقة بالنسبة للأسعار الموجهة لصيانة قوة العمل في دول المحيط حيث تكون الأجور الحقيقية في الدول المتخلفة تتحدد إذن وفق السوق العالمي الرأسمالي، وهي السوق التي تتحكم في مكافأة العمل في دول المحيط عند مستوى أقل من ذلك المحدد عن طريق الإنتاجية، وهو الفرق الذي يفسر التبادل اللامتكافئ، والذي يسمح بالرأسمالي في المركز بالاستحواذ على جزء من فائض القيمة الذي تم خلقه في المحيط، وهو تحويل لا تستفيد منه الطبقة العاملة في المركز نتيجة تعدد الوسطاء في الدولة، والشركات التي تعيد البيع بأسعار أعلى من تلك التي اشترت بها من المحيط كذلك، فعلى غرار العمل النظري لـــ "إيمانوال" فإن "سمير أمين" يزيد في تعميق تحليل التبادل اللامتكافئ، مبينا أن مجموعتي البلدين لا يتمتعان بنفس القوانين الاقتصادية، غير أنهما يتبادلان المنتجات في السوق ذات طبيعة رأسمالية، وهو ما يفسر تقدير العمل بأقل من قيمته في المحيط والذي يكرس التبادل اللامتكافئ كذلك، إن الفكرة الأساسية التي تدور حولها هذه النظريات تكمن في أن التجارة الدولية قد استخدمت ولازالت حتى اليوم تستخدم كأداة لاستغلال دول المركز لدول المحيط، مخلفة بذلك نوع من التبادل اللامتكافئ الذي أدى بدوره إلى خلق تنمية لا متكافئة بسبب وجود نوع من التبعية من بلدان المحيط إلى بلدان المركز والتي ما هي في النهاية إلا شكلا من أشكال التقسيم الدولي للعمل ويتم بمقتضاها توظيف موارد المجتمعات المختلفة لخدمة مصالح المجتمعات المتقدمة، كما نجد أن دول المركز تمارس هيمنتها على دول المحيط من خلال حكوماتها وذلك بسياساتها الاقتصادية والعسكرية وأجهزتها الثقافية، وكذا عن طريق عدد من المؤسسات المالية ذات النفوذ الدولي مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات وتؤدي أوضاع التبعية إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها السيطرة على شروط تكوين ذاتها أو تجددها.[1]

والسؤال المطروح هو: *ما مدى مطابقة نظريات التبعية للواقع العملي؟*

إن الإجابة على هذا السؤال تكمن بكل بساطة- في اعتقادنا- في دراسة منهجية التاريخ، فقد كتب المؤرخ الإنجليزي جون مارلو (*J.Marlowe*) كتابا يبين فيه كيف تمت عمليات النهب

[1] Bernard GUILLOCHON, op cit, p 187.

والاستغلال الفاحش في الاقتصاد المصري عن طريق الاستعمار والتدخلات الاستبدادية في شؤون الدولة، وهو نفس ما حدث بالنسبة للجزائر خلال حقبة الاستعمار الفرنسي ونجده مبنيا بالأرقام بالنسبة للتجارة الخارجية، وكذا استغلال اليد العاملة الجزائرية والأراضي الزراعية والموارد الطبيعية[1].

ففي الأدب الاقتصادي عرفت التجارة الخارجية من خلال تأثيرها الإيجابي في تنظيم واستغلال الموارد الاقتصادية، وهذا الدور يكون أكثر فعالية بالنسبة للدول النامية حيث تلعب التجارة الخارجية دورا يفوق الدور الذي تلعبه في الدول المتقدمة صناعيا ذلك لأن الأخيرة تستطيع أن تستفيد من حجم أسواقها الداخلية وإمكانياتها الذاتية، أما الدول النامية فلابد أن تستخدم التجارة الخارجية كسلاح تستطيع به تطوير إمكانياتها وتنويع اقتصادها، فهي شريان حيوي لتبادل السلع الإنتاجية وتوسيع الأسواق الإقليمية[2].

[1] صدرت للمؤرخ دراسة حول الموضوع وهي:

– جون مارلو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر 1798 – 1882، ترجمة د/ عبد العظيم رمضان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1976.

[2] للمزيد من الإطلاع حول الموضوع انظر:

- Abdellatif BENACHENHOU: Formation Du Sous-développement En Algérie, O.P.U. ALGER 1976, p.p 236-240.

خلاصة:

اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم موحد للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على حد سواء إلا أنهم اتفقوا على أن هناك فرق بينها، حيث لا تتحقق تنمية اقتصادية إلا إذا تحقق نموا اقتصاديا وكان مصحوبا بتغير في الهياكل الإنتاجية للدولة، وتوزيع للدخل يمس جميع الفئات في المجتمع، لهذا فالنمو الاقتصادي إحدى العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية.

إن النظريات الاقتصادية حاولت تفسير النمو الاقتصادي وجعله مرتبط بتراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية المرتبطة بالعمالة ، وذهب شومبيتر إلى دور المنظم في النمو الاقتصادي وذلك من خلال إيجاد ابتكارات جديدة، ويعتبر نموذج سولو والنظريات الحديثة والتي فسرت النمو الاقتصادي الداخلي حيث أعطت نظرة جديدة للنمو الاقتصادي أصح النظريات من حيث الفروض إلا أن هذه النظريات في مجملها كانت دائما تذهب بعيد عن الواقع وخاصة إذا حاولنا إسقاط الفروض على الدول النامية، حيث تضع مجموعة من الفرضيات نجد معظمها لا يتناسب وواقع الدول النامية، مما يوحي بعدم جدوى هذه النظريات في اقتصاديات هذه الدول، إلا أن هذه الدول النامية راحت تحاول إسقاط هذه النظريات على اقتصادها، مع اختلاف الكبير بين فرضيات هذه النماذج واقتصاد هذه الدول ،غير أن ما يجب أن يفعل هو أن تحاول-الدول النامية -أن توجد هي لنفسها نماذج تتماشى واقتصادها، بحيث كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، دون أن ننسى التنويع والتحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي، وهناك الكثير من الآليات التي يتم خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم من نمو الناتج المحلي الإجمالي كما وصلت إليها معظم الدراسات السابقة، وكذلك خفض الواردات كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم من فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي تعظيم نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول، بالإضافة إلى تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة، أضف إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو)، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وغيرها من الآليات غير المباشرة، وهنا أيضا يبرز دور الحكومة

خاصة الدول النامية منها في متابعة السياسات التجارية والقيام بالإصلاحات التي تدعم القطاعات التصديرية والتصنيع كإستراتيجية لإحلال الواردات باعتباره كمحرك للنمو الاقتصادي .

وخلاصة القول تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ولم يقتصر هذا الدور على صفة التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بل أيضا كوسيط لنقل الناتج الحضاري وإشاعة الابتكار وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي.

بعد التطرق إلى مفهوم النمو محدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره، وكذا إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية وهذا من خلال مختلف النظريات التي حاولت تفسير مزايا التجارة الخارجية على الاقتصاد، وبإعطاء أهداف القيام بالتجارة الخارجية، سنتطرق في الفصل الموالي إلى مختلف السياسات التجارية المعتمدة بين مختلف الدول وإلى السياسات التجارية في ظل المنظمات الدولية.

تمهيد:

بعدما سبق وتطرقنا في الفصل الأول إلى مختلف النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مختلف السياسات التجارية المعتمدة على المستوى الدولي في تنظيم وتسيير التجارة الخارجية لمختلف الدول خاصة الدول النامية إذ لا يمكن لأحد أن يتصور وجود دولة، مهما اختلفت فلسفتها أو توجهاتها الاقتصادية أن لا تتدخل في تجارتها الخارجية كي تنظم مبادلاتها مع العالم الخارجي، فأمام حتمية التبادل التجاري الدولي، كان لابد من وضع مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تنظم سيره، وقد أطلق على هذه الإجراءات تعبير "سياسات التجارة الخارجية" والتي يترتب عليها إعاقة أو توجيه مسار الحركة الطبيعية لنشاط التجارة الخارجية وتسعى الدولة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف، كتحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار الأسعار فضلا عن الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بأمن المجتمع الاقتصادي.

ويمكننا التمييز في تطور سياسة التجارة الخارجية بين أربع مراحل رئيسية:

– ترتبط المرحلة الأولى بظهور مذهب التجاريين في القرن السابع عشر في أوربا والذي كان له أثر كبير في تحديد سياسة للتجارة الخارجية، لأول مرة على مستوى الاقتصاد الوطني، وقامت هذه السياسة على تدخل الدولة في علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى وتقييدها على النحو الذي يحقق لها فائضا في ميزانها التجاري.

– ثم جاءت المرحلة الثانية مع ظهور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، حيث أقام الكلاسيك نظرية التجارة الخارجية التي قدمت تحليلا وافيا لتقسيم العمل الدولي وفوائده(كما سبق وتطرقنا إليه في الفصل الأول)، وعلى ضوء هذه النظرية، حلت سياسة حرية التجارة محل سياسة الحماية التجارية ومنه بدأت دراسة العلاقات التجارية الدولية تحتل موقعا متميزا في الأدب الاقتصادي، ونالت المشكلات الخاصة بتطبيق السياسات التجارية التي تحكم هذه العلاقات قدرا كبيرا من الاهتمام.

– أما المرحلة الثالثة فكانت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بمحاولات الولايات المتحدة وبريطانيا لتنظيم التبادل التجاري على المستوى الدولي والعمل على وضع مجموعة من

الضوابط والقواعد تكون أساسا لتحرير التجارة الدولية، وقد تجسد ذلك عمليا من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (G.A.T.T).

- وتأتي المرحلة الرابعة والأخيرة بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة(O.M.C) على إنقاذ الجات في أول جانفي 1995، وقد أثر ميلاد هذه المنظمة تأثيرا غير مسبوق في سياسة التجارة الخارجية للدول وكذا على النظام التجاري متعدد الأطراف، حيث حدث تعزيز وتقوية سياسة تحرير التجارة الخارجية فيما بين الدول وكذا توحيد هذه السياسة على المستوى العالمي، وهو ما يعني إنهاء عصر السيادة المطلقة لكل دولة منها في رسم سياسة تجارتها الخارجية.

- فهل هذا يعني التوصل إلى حل أمثل لمشاكل التجارة الخارجية ؟

- وهل يمكنها التكيف مع الواقع الاقتصادي العالمي الجديد في إطار نظام التجارة الحر والمتعدد الأطراف ؟

هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا الفصل وفقا للمنهجية التالية حيث سنتطرق من خلال المبحث الأول على مفهوم سياسات التجارة الخارجية أهدافها، أدواتها وآثارها الاقتصادية ، ثم من خلال المبحث الثاني على مذاهب سياسات التجارة الخارجية و كل من أنصار الحماية والحرية التجارية ثم في الأخير إلى السياسات التجارية في ظل المنظمات الدولية.

المبحث الأول: السياسات التجارية

تؤدي التجارة الخارجية دورا هاما في الحياة الاقتصادية سواء بالنسبة للدولة المتقدمة أو النامية، ويعتبر التخصص أو التقسيم الدولي للعمل والذي يرجع إلى اختلاف البلاد من حيث مدى وفرة عوامل الإنتاج في كل منها، وما يترتب عليه من اختلاف في أثمان المنتجات- كما سنتطرق إليه في الفصل الموالي- هو السبب الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين الدول.

وهنا يتحدد موقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لها عن طريق سياستها للتجارة الخارجية، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف وطنية مختلفة ومتعددة، وانطلاقا من هذا تقوم الدولة برسم معالم سياستها للتجارة الخارجية تماشيا مع مصالحها الوطنية، الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية و أهدافها

الفرع الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة يمكن أن تسمى "بالسياسة التجارية".

وهكذا فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل نظام الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزء من السياسة التجارية، وتشمل كذلك الإجراءات المتعلقة بالصرف الأجنبي وهذه الأخيرة تدخل في ما يسمى" بأدوات السياسة التجارية"[1].

وعليه يمكن تعريف سياسة التجارة الخارجية بأنها:" برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة "[2]

[1] أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 119.

[2] عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة سنة 2000، ص 12.

ويتضح من التعريف أن سياسة التجارة الخارجية هي جزء من كل وهو السياسة الاقتصادية، التي هي بصفة عامة همزة الوصل مابين المذاهب الاقتصادية والنظم الاقتصادية، فإن سياسة التجارة الخارجية تعد أيضا همزة الوصل ما بين مذاهب التجارة الخارجية والنظم التي تطبق فعلا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية[1].

هذا وتلجأ الدولة في سبيل تنظيم تجارتها الخارجية إلى مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي ترى الدولة فيها أكثر ملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة، هذه الأدوات ليست من طبيعة واحدة، فقد تكون نقدية(كسعر الصرف، أسعار الفائدة)أو مالية(كالدعم والرسوم الجمركية) أو تجارية(كتجارة الدولة، ونظام الحصص) أو إدارية(كالاشتراطات الصحية والفنية).[2]

ويقصد بالسياسة التجارية "تلك المجموعة من الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف".[3]

كما يقصد بها أيضا " مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن وقد ترمي إلى تحقيق أهداف فرعية أخرى مثل تحقيق الاستخدام الكامل، تحقيق الاستقرار والتوازن في ميزان المدفوعات".[4]

وبصفة عامة إن السياسة التجارية هي جزء من السياسة الاقتصادية وإلا وسيلة من الوسائل كالإجراءات المالية والسياسات النقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف سياسات التجارة الخارجية

تقوم الدولة لتنفيذ سياستها التجارية باتخاذ مجموعة من الإجراءات في نطاق علاقاتها التجارية الخارجية، وذلك بقصد تحقيق أهداف وطنية، وتختلف هذه الأهداف باختلاف درجة النمو الاقتصادي، إذ يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق

---

[1] للمزيد من الاطلاع حول الموضوع راجع: سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأول، الكويت ،1973، ص 65- 81.

[2] أنظر: رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، دار الرضا للنشر ، الجزء الأول ، 2000 ،ص 276.

[3] أنظر: زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية ،مطابع الأمل، 2008، ص 20 .

[4] مجدي محمود شهاب / عادل أحمد حشيش، الاقتصاد الدولي، دار الجامعية ، 1990 ، ص 222 .

التشغيل الكامل، بينما نجد أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة في الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

والملاحظ بصفة عامة أن الدولة تسعى بصفة عامة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا- تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات: ويحدث هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات[2]، تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه.

وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض في الواردات، نظرا لانخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة وارتفاع أسعار الواردات بالمقابل لنفس السبب مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية.

كما أن الدولة بإمكانها اللجوء إلى استخدام القيود التعريفية وغير التعريفية على وارداتها للحد من تدفقها، وسيتبعه من رفع أسعار السلع الأجنبية المستوردة، وتشجيع السلع المحلية المتشابهة[3].

ثانيا- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي: يتم تحقيق النمو من خلال الزيادة المطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الوطني، أما التنمية الاقتصادية "فهي تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة"، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية[4].

ويترتب على كل من التنمية والنمو الاقتصادي زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.

---

[1] العشري حسين درويش، التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1976، ص 136.

[2] للمزيد من التفصيل حول الموضوع أنظر:

- Josette PEYRARD, Gestion Financière Internationale, 4ème édition, Ed- Vuibert, Paris 1999, p 47et s.

[3] عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة ،1993، ص 29.

[4] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة ، الطبعة الثالثة 2003، ص 18.

وفيما يتعلق بتجارب التنمية في الدول النامية نجد أنها انتهجت إما إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي، أو استراتيجية التصنيع ذات التوجه الخارجي.

فالاستراتيجية الأولى تعني إقامة صناعات الإحلال محل الواردات والتي يقصد بها تطوير أو إدخال بعض الصناعات بما يؤدي إلى زيادة عرض السلعة محليا لمواجهة زيادة الطلب عليها، وعلى النحو الذي يحد من إجمالي الواردات من هذه السلعة، وفضلت من خلالها الدول النامية البدء أولا بالصناعات الاستهلاكية الغذائية والصناعات البسيطة، ثم تطورت لتشمل إنتاج السلع الوسيطية والرأسمالية.

ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال الرقابة والتحكم المباشر في التجارة الخارجية وذلك باستخدام القيود التعريفية وغير التعريفية لحماية الصناعة المحلية من خطر المنافسة الأجنبية.

أما الاستراتيجية الثانية فهي تقوم على سياسة تنمية وتشجيع الصادرات الصناعية، بحيث تقوم الدولة في البداية بإقامة صناعات بسيطة لا تتضمن فنونا إنتاجية معقدة أو مكلفة كثيرا، وبمضي الوقت يزداد الطلب ويرتفع مستوى الدخل فتنشئ الدولة صناعات تجميعية في مرحلة تالية، ثم صناعات لبعض الأجزاء الكاملة من صناعات معينة أو إقامة بعض الصناعات الإلكترونية ذات المستوى التكنولوجي غير المعقد والمتاح بدون قيود كبيرة[1].

وتقوم الدولة بدعمها عن طريق خفض تكاليف الإنتاج بواسطة الإعانات والإعفاء من الضرائب الجمركية بما يحقق زيادة في قدرتها التنافسية في أسواق التصدير[2].

ثالثا- التشغيل الكامل: والمقصود به أن يكون معدل البطالة هو أدنى معدل ممكن مع أكبر استقرار متاح للمستوى العام للأسعار، مما يعني أدنى معدل ممكن للتضخم، وتسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل، عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة، كما أن بعض الدول تسعى إلى فرض قيود جمركية وغير جمركية على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بغية الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فيها.

رابعا- استقرار الأسعار: يمكن أيضا لسياسة التجارة الخارجية المساعدة في تحقيق استقرار الأسعار من خلال توفير السلع للاستهلاك المحلي، وذلك بفرض القيود التجارية على تصدير

[1] رمضان صديق، محاضرات في مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 31.

[2] مصطفى عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1988، ص 165.

بعض السلع لزيادة العرض منها في السوق المحلي حتى لا ترتفع أسعارها في الداخل نتيجة انخفاض المعروض منها بسبب التصدير- هذا من جهة- ومن جهة ثانية تسعى سياسة التجارة الخارجية إلى توفير السلع للاستهلاك المحلي من خلال الاستيراد من الخارج، وذلك عن طريق إزالة الحواجز وتقليل القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية في السوق المحلي، وهذه الزيادة في العرض تؤدي إلى استقرار الأسعار محليا.[1]

خامسا- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: قد تستهدف السياسة الاقتصادية في ظل ظروف معينة حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وتثور ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج ومتى كان الحفاظ على الإنتاج المحلي أمر جوهري.[2]

سادسا- الأهداف الاستراتيجية: ويقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الغذائية أو العسكرية، كأن يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، كما أنه في حالة وجوب توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي على النحو الذي يحقق الأمن الخارجي للمجتمع، فإن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق هذا الهدف بتوفير قدر معين من السلع الاستراتيجية المحلية كالبترول والمعادن المختلفة، وذلك عن طريق استيراده من الخارج مقابل تصدير سلع محلية.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف سياسة التجارة الخارجية قد تكون متكاملة مع بعضها، فزيادة معدلات التنمية يسهم في تحقيق معدلات تشغيل عالية، وقد تتعارض هذه الأهداف مع بعضها أحيانا، كأن نجد أن العجز في ميزان المدفوعات يتطلب التقليل من الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدي إلى تخفيض السلع المتاحة للاستهلاك المحلي، في نفس الوقت فإن استقرار الأسعار يتطلب التوازن بين العرض المحلي والطلب المحلي من السلع، ومن هنا نجد

---

[1] للمزيد من التوضيح أنظر: محدي محمود شهاب / عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت،2003، ص235.

[2] المرجع السابق، ص 236.

[3] فيما يخص هذه المادة الاستراتيجية فقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004 رفع مخزون احتياطاتها من 250 مليون برميل إلى 500 مليون برميل بسبب تقلبات الأسعار في السوق الدولية، وبسبب عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول المنتجة للنفط كالعراق ونيجيريا وفنزويلا كما قامت بلدان الإتحاد الأوربي بأتخاذ نفس الإجراء في النصف الثاني من سنة2005 بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط في السوق الدولي حيث فاق حاجز70دولار للبرميل.

أن هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بفرض قيود على الواردات سوف يسهم في زيادة التضخم المحلي وذلك بسبب انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، ومن ثم فهو يتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار، ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القضاء على ذلك التعارض والتضارب في الأهداف باستخدام توليفة متناسقة من الأساليب والإجراءات الفنية للسياسة التجارية في الدولة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية

تتأثر سياسات التجارة الخارجية في وضعها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي[1]:

الفرع الأول: مستوى التنمية الاقتصادية

لا شك أن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية[2]، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل، بالنظر لاكتسابها خبرة فنية وتمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة.

---

[1] عبد الباسط وفا، المرجع السابق ، ص 14.

[2] ينطبق الأمر هنا على الاقتصاديات النامية، والتي انتهجت في مرحلة معينة نمط معين من أنماط التنمية الاقتصادية مثل الجزائر في فترة السبعينات.

للمزيد من الإطلاع أنظر:

- Ali BENCHENEB, Mécanismes Juridiques des Relations Commerciales Internationales de l'Algérie, O.P.U ALGER 1984, p 21-50.

الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية السائدة

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

– فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية.

– كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق.

– أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

– أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى[1].

فإذا اعتبرنا أن هذه هي العوامل الأساسية التي تحكم وتؤثر في تحديد سياسة التجارة الخارجية، فما هي معايير تقييم سياسات التجارة الخارجية ؟

للإجابة على هذا السؤال يكفي أن نقدم جملة من المعايير التي يراها أهل الاقتصاد كفيلة بالحكم على مدى نجاعة السياسة التجارية المتبعة وهي:

أ/ مدى فاعلية السياسة المتبعة: فمثلا المفاضلة بين سياسة تدعيم صناعات التصدير أو صناعات الإحلال محل الواردات من ناحية الكفاية في استخدام الموارد، يكون من خلال مقارنة التكلفة والعائد لكل منهما ومنه الحكم على مدى فاعلية السياسة المتبعة.[2]

---

[1] الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة للانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية –حالة مجمع صيدال– أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2006-2007،ص61.

[2] للمزيد من الإطلاع حول موضوع سياسات التجارة الخارجية وأثرها في التنمية الاقتصادية، أنظر: رمضان صديق، المرجع السابق، ص 24- 41.

ب/ مدى مساهمة السياسة المتبعة في تحقيق العدالة في توزيع الدخل: حيث لا ينبغي إغفال آثار السياسة المتبعة على إعادة توزيع الدخل لذا فإن من المعايير الهامة لتقييم أية سياسة للتجارة الخارجية هو مدى تأثيره على توزيع الدخول، فإتباع سياسة لحماية المنتجات الوطنية مثلا، ينشأ عنها إعادة توزيع الدخول لصالح فئة المنتجين الوطنيين على حساب مجموع المستهلكين[1].

ج/ مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الاقتصادي: فإتباع سياسة من شأنها ترشيد استهلاك العديد من السلع المستوردة، سوف يؤثر على الميل الحدي للاستيراد، فيؤثر على فاعلية السياسة النقدية والمالية المطبقة تبعا لأثر المضاعف، مما يسهم في الإسراع بمعدلات التنمية.

المطلب الثالث: أدوات السياسات التجارية و آثارها الاقتصادية

يحتاج تحقيق سياسات التجارة الخارجية إلى مجموعة من الإجراءات أو الأدوات تسمى بأدوات السياسات التجارية، ويقصد بها كل الأساليب التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركة التجارة الخارجية أو الحجم المتاح من الصرف الأجنبي، بغية تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو مالية وحتى سياسية، ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى قسمين هما: الأدوات التعريفية والأدوات غير التعريفية للسياسة التجارية.

الفرع الأول: أدوات السياسات التجارية

أولا- الأدوات التعريفية للسياسات التجارية

تتمثل الأدوات التعريفية للسياسات التجارية في الضرائب الجمركية وهي تعتبر أداة تقليدية للتدخل في التجارة في التجارة الخارجية، وقد سميت ب"تعريفة"[2]، لأنها تتمثل في تقييد أو تدوين في جداول أو قائمة للفرائض المالية المفروضة على السلع حال اجتيازها حدود الدولة الجمركية، لذا يسمى هذا الجدول أو القائمة بالتعريفة الجمركية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الأداة الأكثر استخداما في مجال السياسات التجارية .[3]

---

[1] للمزيد من الإطلاع حول أثر التجارة الدولية على الاقتصاد المحلي، أنظر: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994، ص 1445- 1462.

[2] عبد الباسط وفا ، المرجع السابق ، ص175.

[3] للمزيد من التوضيح أنظر: فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى ،2004، ص 132.

والرسوم (الضرائب) الجمركية تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الوطنية دخولا(واردات) أو خروجا (صادرات)، وطبقا للغرض من فرض الرسوم الجمركية، تجري التفرقة بين الرسوم التي تفرض لجلب إيرادات للخزينة العمومية والرسوم التي تفرض لحماية الإنتاج المحلي[1].

ولا شك أن الغرض من الرسوم الجمركية يحدد السلع التي تفرض عليها، فإذا كان القصد هو الحصول على موارد للخزانة يفرض الرسم على السلع التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعرية منخفضة، فانخفاض المرونة السعرية يعني أن فرض الرسم يترتب عليه ارتفاع الثمن بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الكمية، مما يترتب عنه زيادة في الإنفاق الكلي على السلعة، وإذا كان الغرض هو حماية الإنتاج المحلي فإن الرسوم الجمركية تفرض على السلع المنافسة للسلع المحلية، وقد يكون الغرض من الرسم الجمركي أيضا تحقيق الهدفين معا.[2]

1. قياس الرسوم الجمركية على الواردات:

عادة ما تستخدم الصناعات المنافسة للواردات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفة اسمي مختلف عن ذلك المعدل المفروض على السلعة النهائية، فمعدل التعريفة الاسمي يختلف عن معدل الحماية الفعال، حيث أن هذا الأخير يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلا معدل التعريفة الاسمي للصناعة المنافسة للواردات[3].

ويعتبر هذا المعدل هام جدا بالنسبة للدول التي تدخل في مفاوضات مع الدول الأخرى من أجل إجراء تخفيضات متبادلة في الرسوم الجمركية، حيث يحتاج المتفاوضين إلى معرفة معدل الحماية الفعال الذي تقدمه الرسوم الجمركية.[4]

---

[1] جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة القاهرة، مصر 1977، ص 122 و ما بعدها.

[2] محمود الطنطاوي الباز، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 1984، ص 92- 103.

[3] عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، 2007، ص158.

[4] للمزيد من الاطلاع أنظر: عبد الرحمان زكي إبراهيم، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1981، ص 124 و ما يليها.

ويقاس معدل الحماية الفعال بالصيغة الآتية: [1]

$$f = \frac{t - ar}{1 - a}$$

حيث أن: f = معدل الحماية الفعال.
t = معدل التعريفة الجمركية الاسمي على السلعة النهائية.
a = نسبة قيمة المدخل المستورد إلى قيمة السلعة النهائية.
r = معدل التعريفة الجمركية الاسمي على المدخل المستورد.

أي أن:

المعدل الفعلي = (المعدل الاسمي على المنتج النهائي – نسبة المدخلات [المستوردة معدل الضريبة الاسمية عليها]) / (نسبة المدخلات المحلية)

ومنه فإن الرسوم الجمركية الاسمية هي المذكورة صراحة في جداول مصلحة الجمارك للدولة، سواء كانت قيمية أو نوعية، أما الرسوم الجمركية الفعالة فتقيس مدى تأثير التغيرات في هيكل الرسوم الجمركية على القيمة المضافة للصناعات الوطنية التي تنتج بدائل الواردات، فهي تأخذ بذلك ليس فقط تأثير الرسوم الجمركية الاسمية على المنتج النهائي وإنما أيضا على المنتجات الوسيطية التي تدخل في إنتاج المنتج النهائي.[2]

ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من تحليل الرسوم الجمركية الاسمية هو أن السلع المصنعة النهائية التي يفرض عليها رسوم جمركية اسمية مرتفعة مقارنة بالرسوم الجمركية على المدخلات أو المواد الأولية خاصة في الدول المتقدمة، يحقق في الحقيقة درجة عالية من الحماية لتلك السلع، وهذه الملاحظة تهم بالدرجة الأولى الدول النامية عندما تحاول التصدير للدول المتقدمة، حيث تفرض هذه الأخيرة رسوم جمركية تصاعدية على السلع المستوردة حسب درجة التصنيع، وهو ما يعني ببساطة أن فرصة الدول النامية لتصدير المنتجات المصنعة ضعيفة، بينما تظل الفرص متاحة لتصدير المنتجات الأولية أو الوسيطية، ولذلك فإن الدول

[1] للمزيد من التوضيح أنظر: دومينيك سالفادور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص98.

[2] محمد عوض طالب ، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، الأردن، 1995، ص168 .

النامية تشعر بأن تصاعد هيكل الرسوم الجمركية الحمائية في الدول المتقدمة إنما يعيق محاولاتها لتنويع هيكل صادراتها إلى تلك الدول.[1]

2. قياس الرسوم الجمركية على الصادرات:

إضافة إلى أن الحكومات المختلفة تفرض رسوما جمركية على الواردات فإنها تتجه أيضا لفرض رسوم جمركية على الصادرات، وقد تكون هذه الرسوم نوعية أو قيمية أو مركبة.[2]

وبالطبع فإن هذا النوع من الرسوم يؤدي إلى التقليل من حجم التجارة الدولية، وعلى النقيض من ذلك فإن هناك العديد من الدول التي تقوم بدعم الصادرات والذي يمكن النظر إليه على أنه رسوما جمركية سالبة على الصادرات، أو في صورة دعم نقدي تقدمه الحكومة للمصدرين، وتعتبر الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات ميزة تتمتع بها الدول النامية المصدرة للمواد الأولية، بحيث تمثل هذه الرسوم مصدرا هاما من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، والغرض من فرض هذه الرسوم الجمركية ليس حمائيا أو معوقا لها وإنما الغرض منه مالي محض يسمح بالحصول على موارد مالية إضافية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية وتنشيط الاقتصاد الوطني.[3]

ثانيا- الأدوات غير التعريفية للسياسات التجارية

لقد أصبحت الأدوات غير التعريفية في الوقت الحاضر أحسن تقنية للتدخل في التجارة الخارجية خاصة من طرف البلدان الصناعية، كون هذه الأساليب تحقق هدفا مزدوجا يتمثل في[4]:

- تحقيق الحماية المرجوة للصناعة المحلية على حساب الصناعة الأجنبية
- تنطوي على تمييز صادرات بعض الدول حتى تدفع الدول الأخرى خاصة الدول النامية إلى الاندماج في السوق العالمية.

كما أن هذه القيود غير التعريفية تختلف عن القيود التعريفية في كونها لا تلغي قوى السوق في توجيه التبادل الدولي، ويمكن تقسيم الأدوات غير التعريفية إلى المجموعات التالية:

---

[1] للمزيد من الشرح انظر: مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعة الجديدة، 2007، ص 139.

[2] محمد عوض طالب ، المرجع السابق، ص 168.

[3] للمزيد من الاطلاع أنظر: الصادق بوشنافسة، المرجع السابق، ص 82.

[4] عبد الباسط وفا ، المرجع السابق ، ص 307.

- أدوات الرقابة النقدية والمالية.
- أدوات الرقابة التجارية.
- أدوات الرقابة الإدارية.

1. أدوات الرقابة النقدية والمالية

- تنصرف أدوات الرقابة النقدية إلى القواعد التي تضعها الدولة للتأثير على التجارة الخارجية استيرادا أو تصديرا، من خلال التأثير على توزيع حجم العملات الأجنبية المخصصة للواردات على مختلف السلع والخدمات المستوردة[1]، ومن أهم هذه الأدوات نجد نظام الرقابة على الصرف، نظام اتفاقات التجارة الثنائية، نظام تعدد أسعار الصرف، ونظام تخفيض قيمة العملة للدولة[2]، ونظام التأمين النقدي المقدم.

- يقصد بأدوات الرقابة المالية استخدام موارد الدولة المالية في التأثير غير المباشر على السير الطبيعي للتجارة الخارجية من خلال الثمن، سواء كان بالنسبة للصادرات أو الواردات، وأهم هذه الأساليب نجد: الإعانات والمشتريات الحكومية.[3]

2. أدوات الرقابة التجارية

والمقصود بها إما قيام الدولة المعنية بالاتجار بنفسها، أو وضع قيود كمية على التجارة الخارجية بشقيها استيراد وتصدير، وتنقسم كذلك إلى قسمين: نظام الرقابة الكمية ونظام اتجار الدولة.

أ/ نظام الرقابة الكمية: ويمكن تلخيصها في نقطتين هامتين:

* **نظام الحصص:** ويقصد به فرض قيود على الاستيراد، ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح بدخولها (استيرادها) أو في حالة تصديرها. [4]

وتعتبر هذه التقنية أكثر مرونة في حماية الصناعة الوطنية وتبدو أهمية ذلك بوجه خاص في حالات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية.

---

[1] أنظر: الصادق بوشنافة، المرجع السابق، ص76وما يليها.

[2] للمزيد من الاطلاع حول أثر عملية تخفيض العملة، أنظر: رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة 1987، ص 188.

[3] المرجع نفسه، ص 190.

[4] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية 1996، ص 209.

• **تراخيص الاستيراد:** ويتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن من الجهات المختصة، ويكون هذا مطبق على المستوردين الوطنيين، بحيث يحصل كل مستورد على نسبة مؤوية من الكمية الكلية المسموح باستيرادها.

ب/ *نظام اتجار الدولة*: وهو نظام يتبع إذا أرادت الدولة أن تصل إلى أقصى مدى في التحكم في تجارتها الخارجية، فإنها تقوم وعن طريق الأجهزة الممثلة لها بممارسة عمليات التصدير والاستيراد، وهو ما كان يعرف خاصة في البلدان الاشتراكية- باحتكار الدولة للتجارة الخارجية.[1]

3. **أدوات الرقابة الإدارية**

تتمثل الأدوات الإدارية في الإجراءات والتعقيدات الإدارية التي تتجه إلى التشدد في تنظيم حركة الصادرات والواردات وتؤثر عليها تأثيرا سلبيا، وتكون هذه الإجراءات في بعض الحالات أشد خطر على التجارة الخارجية من غيرها[2]، وهي تتمثل في تعقيد وإطالة إجراءات الاستيراد، تعدد طرق تقدير الضرائب الجمركية المفروضة على السلع، المعايير الفنية لإنتاج وتسويق السلعة، تعقيد الإجراءات الجمركية، القيود الزمنية.[3]

من خلال هذا كله يتضح لنا بجلاء مدى تأثر التجارة الخارجية بفعل أدوات السياسة التي تلجأ إليها الدول للحد من تدفق السلع إلى أسواقها وذلك حفاظا على المنتج المحلي من خطر المنافسة الأجنبية، مع العلم أن هذه الإجراءات تطبق خاصة من طرف الدول المتقدمة ذات التوجه الليبرالي والداعمة في نفس الوقت لمبدأ حرية التجارة، لكنها في الحقيقة تتخلى عن هذه المبادئ لما تتعرض مصالحها الوطنية الخ...

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية لسياسات التجارة الخارجية

سبق وأشرنا انفا أن السياسة التجارية تهدف من خلالها الدولة إلى تحقيق أهداف متعددة تماشيا مع السياسة الاقتصادية العامة المنتهجة فيها، وعلى ذلك فإننا سنحاول من خلال هذا التحليل المبسط توضيح آثار كل من فرض الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد وكذلك إعانات

[1] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] للمزيد من الإطلاع، أنظر: عمر صقر، المرجع السابق ، ص 169.

[3] المرجع السابق، ص 170.

التصدير على الدول خاصة النامية منها وهذا على ثلاثة فئات وهي: فئة المنتجين، فئة المستهلكين والقطاع وتتمثل في:

أولا- الآثار الاقتصادية لضرائب الاستيراد

إن فرض ضريبة استيراد على السلع الأجنبية يؤدي إلى زيادة إنتاج بدائلها في الاقتصاد المحلي، ومنه فإن الموارد الاقتصادية يجب أن تنتقل لهذه الصناعة، مما يؤثر على صناعات أخرى في الاقتصاد بسبب انتقال الموارد منها، مثل هذه الآثار الناتجة عن الصناعات الأخرى لا يمكن فهمها إلا باستخدام أسلوب التحليل الشامل، أي باستخدام منحنى إمكانيات الإنتاج الذي يمثل جانب العرض الكلي، وخريطة السواء المجتمعية التي تمثل جانب الطلب الكلي، فبافتراض وجود دولتين وسلعتين وعنصرين إنتاجيين ووجود المنافسة التامة، وكذا توفر جميع فرضيات نموذج هكشر- أولين في التجارة الدولية، فإن الشكل الآتي يوضح لنا الآثار الاقتصادية العامة لضرائب الاستيراد.[1]

الشكل (3-1): الآثار الاقتصادية لضرائب الاستيراد

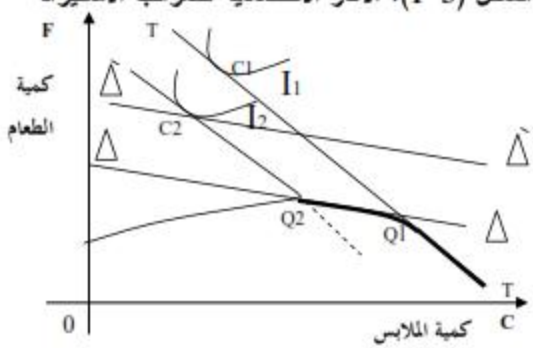

المصدر: محمد عوض طالب ، المرجع السابق، ص 187.

- ميل المستقيم (T T) يبين شروط التجارة وهي ثابتة.

* ينتج الاقتصاد عند النقطة Q_1 حيث يمس خط السعر الدولي (TT) منحنى إمكانيات الإنتاج، بينما يستهلك عند النقطة C_1، حيث يمس خط السعر الدولي منحنى السواء I_1 ، وبذلك

[1] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 113، و ما يليها.

فإن الدولة (الاقتصاد) تصدر الملابس وتستورد الطعام لأن السعر النسبي الدولي للملابس أعلى من السعر النسبي المحلي لها.[1]

فإذا قامت الدولة بفرض ضريبة استيراد على الطعام فإن الأثر الأولي هو رفع السعر النسبي المحلي للطعام (تخفيض السعر النسبي المحلي للملابس)، حيث تصبح السلع المحلية ممثلة بالخط (DD) الذي له ميل أقل من ميل الخط(T.T)، عاكسا بذلك الارتفاع في السعر النسبي للطعام، أي أن ضريبة الاستيراد تخلق فجوة بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية وبالتالي تؤثر على قرارات الإنتاج والاستهلاك المحلي، كما أن الارتفاع في سعر الطعام النسبي يؤدي إلى زيادة إنتاج الطعام وتخفيض إنتاج الملابس كما هو موضح في الشكل(3-1) بالانتقال من النقطةQ_1 إلى النقطةQ_2، حيث يمس خط السعر المحلي (DD) منحنى إمكانيات الإنتاج، وبافتراض ثبات الأسعار الدولية فإن التجارة الدولية الحرة ستحدث عبر الخط(C_2Q_2) الموازي للخط(TT)، وبذلك فإن نقطة الاستهلاك ستتغير بسبب هذا التغير السعري، ويحدث التوازن الاستهلاكي الجديد عند النقطC_2، حيث يمس منحنى السواءI_2 خط الأسعار المحلية المتضمنة لضريبة الاستيراد(D'D'). ويلاحظ أنه عند نقطة الاستهلاك الجديدة C_2 فإن خط السعر الدولي يتقاطع مع منحنى السواء I_2، وتحقق هذه النقطة الاستهلاكية شرطين هما:

أ/ يجب أن يتساوى الميل الحدي للإحلال في الاستهلاك بين الملابس والطعام مع السعر المحلي النسبي للملابس.

ب/ في نفس الوقت يجب أن تقع هذه النقطة على خط التبادل الدولي الحر.

عند هذا التوازن الإنتاجي والاستهلاكي الجديد فإن الاقتصاد المحلي سيستمر في تصدير الملابس واستيراد الطعام، ولكن بكميات أقل من السابق.

* وقد أدت ضريبة الاستيراد على الطعام إلى تشجيع الإنتاج المحلي من الطعام، وبالتالي تقليل الاعتماد على الاستيراد، ومن ناحية أخرى فقد أدت هذه الضريبة إلى تقليل الإنتاج المحلي من الملابس وتقليل الصادرات منها كذلك، وهو ما يؤدي إلى تراجع مستوى الرفاه الاقتصادي للدولة منI_1إلى I_2، ومنه يمكننا القول بأن[2]:

[1] محمد عوض طالب ، المرجع السابق ، نفس الصفحة.

[2] H. LINDERT, C-KINDELBERGER, Economic Internationale, 7ème édition, ed- Economica, Paris 1982, p134.

- الرسم الجمركي يخفض تقريبا دائما مستوى الرفاه العالمي.

- الرسم الجمركي يخفض دائما مستوى الرفاه لكل دولة، بما فيها تلك الدولة التي تفرض هذه الضريبة الجمركية، كقاعدة عامة، يمكن اللجوء إلى إجراءات أخرى تفيد أكثر الدولة بدل اللجوء إلى الرسم الجمركي.

- الرسم الجمركي يشجع بصفة مطلقة فئات المجتمع التي تميل بنسبة ضئيلة إلى المنتج المحلي البديل للواردات، حتى ولو كان هذا الرسم المفروض في غير صالح الأمة.

ومن خلال هذا يمكن القول بأن ضرائب الاستيراد ستؤدي إلى تراجع مستوى الرفاه الاقتصادي وكفاءة الإنتاج وتراجع الاستهلاك بسبب ما يترتب عنها من تشوه في هيكل الأسعار النسبية في الاقتصاد المحلي، حيث أن الأسعار النسبية هي التي تحدد كفاءة تخصيص الموارد، وأن ضرائب الاستيراد أو التصدير تحدث آثار اقتصادية متطابقة.

ثانيا-الآثار الاقتصادية لنظام الحصص

كما ذكرنا سابقا فإن فرض حصص الاستيراد هو من القيود غير التعريفية التي تفرضها الحكومة من أجل التحكم في الواردات، وبها تحدد الحكومة أقصى كمية يسمح باستيرادها من الخارج،[1] والشكل التالي يبين تأثير سياسة الحصص على الواردات والإنتاج والاستهلاك.[2]

الشكل (3-2): الآثار الاقتصادية لنظام الحصص

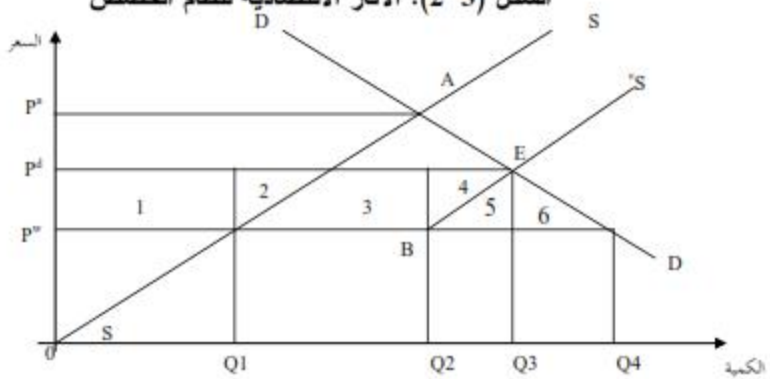

المصدر: نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي و التوزيع، الطبعة الأولى ،2008 ، ص5.

[1] خالد واصف الوزني، أحمد الحسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 353 و ما يليها.

[2] للمزيد من الشرح أنظر: عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، المرجع السابق، ص 173.

من خلال المنحنى نلاحظ أن التوازن قبل التجارة يتحدد عند النقطة (A)، حيث يتساوى العرض (S) مع الطلب (D) ويتحدد بذلك سعر التوازن المحلي عند النقطة (P^a)، وفي حالة تحرير التجارة عند السعر الدولي الثابت (P^w) فإن الاستهلاك يتحدد عند النقطة (Q_4)، والإنتاج المحلي عند النقطة (Q_1)، وبذلك تكون فجوة الاستيراد (Q_1, Q_4)[1].

فإذا حددت الحكومة الكمية المسموح باستيرادها عند كمية أقل من كمية التجارة الحرة مثلا عند الكمية (Q_1, Q_2)، فإن منحنى العرض الفعال للدولة يصبح (P^w- BS[1]) ويتحدد بذلك التوازن عند النقطة (E)، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي من P^w إلى P^d.

يتضح من " الشكل(3-2)" أن أثر سياسة الحصص يشبه سياسة ضرائب الاستيراد من حيث أثرها على السعر المحلي، وبالتالي على الاستهلاك والإنتاج المحلي، فتحديد الاستيراد يخلق فائض طلب يؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي، مما يخفض فائض المستهلكين بالمساحة (1،2،3،4،5،6)، في حين أن فائض المنتج المحلي يزداد بمقدار المساحة (1+4)، لكن المساحة (2+3) في هذه الحالة لا تذهب لخزينة الدولة كما هو في حالة ضرائب الاستيراد، وإنما تذهب للأفراد الذين يحصلون على رخص الاستيراد بفعل طابعهم الاحتكاري، فهم يبيعون كل وحدة من السلعة المستوردة بالسعر المحلي المرتفع (P^d)، في حين أنهم يحصلون على السلعة من السوق الدولي بالسعر المنخفض (P^w)، ومنه يتضح أن أثر سياسة الحصص على الإنتاج والاستهلاك والكفاءة الإنتاجية هو نفس ما يترتب على الرسوم الجمركية.[2]

ثالثا- الآثار الاقتصادية لدعم الصادرات

تعتبر سياسة دعم الصادرات من التقنيات الحمائية الهامة في التجارة الدولية، بحيث تلجأ إليها الحكومات إما بغية تشجيع الصادرات وذلك بمنح دعم للمنتجين أو المصدرين، وقد يكون الهدف من ذلك تحسين وضعية الميزان التجاري، أو لتشجيع منطقة تعاني من الكساد الاقتصادي وتتركز فيها بعض الصناعات التصديرية.

[1] محمد عوض طالب ، المرجع السابق ، ص 191.

[2] رضا عبد السلام، المرجع السابق ، ص 112.

كما أن الدعم يأخذ أشكالا مختلفة، فقد يكون عبارة عن مدفوعات نقدية مباشرة للمصدرين، أو دعم غير مباشر كمنح البحث والتطوير، أو تخفيض الضرائب أو تقديم مزايا ومكاسب حكومية متنوعة لتشجيع المصدرين.[1]

ويمكن اعتبار إعانات التصدير كضريبة تصدير لكنها سالبة، مما يعني أن الآثار الناجمة عن كل منها ستكون متشابهة ولكن متعاكسة، والشكل (3-3) يوضح تأثير منح دعم المصدرين.

الشكل (3-3): الآثار الاقتصادية الجزئية لدعم الصادرات في حالة دولة صغيرة.

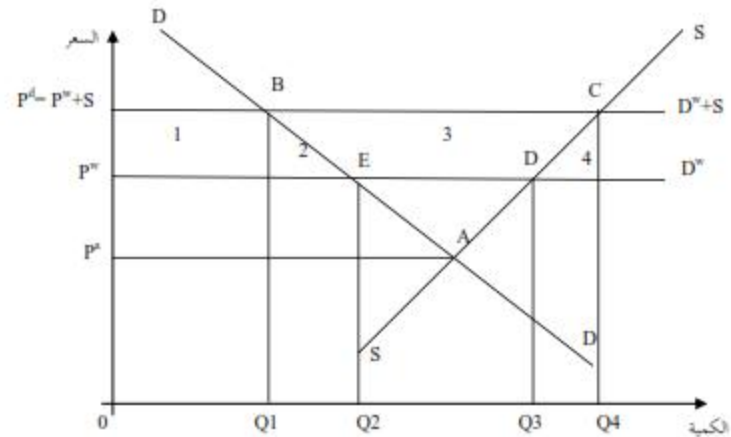

المصدر: نداء محمد الصوص ، المرجع السابق ، ص 55.

إن التأثير المباشر لمنح دعم للمصدرين بمقدار (S) للوحدة، هو رفع سعر المصدرين من السعر العالمي(P^w) إلى السعر(P^d) أي ($P^d = P^w + S$)، وبما أن هذه السلع موجهة للتصدير لا للبيع المحلي فإن الأسعار المحلية سترتفع إلى (P^d).

ونتيجة لهذا التغير السعري تتأثر كميات كل من الاستهلاك والإنتاج والتصدير، فارتفاع السعر يقلل كميات الاستهلاك من Q_2 إلى Q_1، ويزيد كميات الإنتاج من Q_3 إلى Q_4، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات من (Q_2-Q_3) إلى (Q_1-Q_4) وهو ما يكلف الحكومة نتيجة تقديم الدعم ما يعادل المساحة (2+3+4) وفق الشكل السابق[2].

[1] للمزيد من الاطلاع أنظر: الصادق بوشنافة، المرجع السابق، ص 92.

[2] محمد عوض طالب ، المرجع السابق ، ص 181.

كما سيقل فائض المستهلكين بمقدار المساحة (1+2)، في حين أن فائض المنتجين في هذه الحالة سيزداد بمقدار المساحة (2+4).

في حين أن المساحة (2) تمثل التراجع في الكمية الاستهلاكية بسبب نقص الطلب من جراء ارتفاع السعر المدفوع إلى P^d، عوض P^w الذي يمثل السعر الدولي.

كما أن الكمية (Q_1-Q_2) تستهلك الآن من قبل المستهلكين الأجانب الذين يحصلون عليها بالسعر الدولي Pw، وضاعت من المستهلكين المحليين الذين كانوا يقيمونها بالمسافة تحت منحنى طلبهم DD.

كما أن المساحة (2) تعتبر خسارة ضائعة على المستهلكين المحليين، أما المساحة (4) فتمثل التراجع في الكفاءة الإنتاجية الناتج عن توسيع الإنتاج إلى مستوى أكبر مما يجب بسبب إعطاء منحة (دعم) التصدير وهي بمثابة تكاليف دفعها الاقتصاد والممثلة بالمساحة تحت منحنى العرض بحدود الكمية $(Q_3- Q_4)$، وهي أكبر من الإيرادات المتحصل عليها من المستهلكين الأجانب الممثلة في المساحة تحت منحنى الطلب العالمي D^w وبحدود الكمية$(Q_3- Q_4)$.

من خلال هذا التحليل نستطيع القول أن دعم الصادرات يعمل على إعادة توزيع الدخل من المستهلكين إلى المنتجين وعوامل الإنتاج المتخصصة في صناعات التصدير.[1]

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي ، المرجع السابق، ص 179.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية بين الحرية و الحماية

لما كان موضوع السياسة التجارية هو الموقف الذي تتخذه الدولة للتغلب على اختلال المبادلات الذي يحدث نتيجة العلاقات الاقتصادية بين متعاملين اقتصاديين تابعين لها وآخرين تابعين لدول أخرى، فإنه يجري التمييز في هذا الصدد بين نوعين من السياسة التجارية، الأولى: هي سياسة حرية التجارة، حيث يتم إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل من جانب الدولة، أما الثانية: فهي سياسة الحماية التجارية، حيث تتدخل الدولة للتأثير على أوضاع المبادلات التجارية سواء من حيث حجمها أو اتجاهها أو طرق تسويتها.

على أن هذا التقسيم الثنائي أو المبسط لفرض التمييز بين خصائص كل من المذهبين، لا يعني أن السياسة التجارية في الدول المختلفة لابد وأن تنتمي إلى أحد المذهبين دون الآخر، بل أن السياسات التجارية في الواقع العلمي غالبا ما تتضمن خليطا من اتجاهي الحرية والحماية. وهكذا تتفاوت درجات الحرية والحماية بحسب درجة تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، فتميل سياسة الدولة إلى الحرية كلما كان التدخل أقل وتميل إلى الحماية كلما كان التدخل أعمق وأشمل، كما أن لكل مذهب أنصار يدافعون عنه، فأنصار حرية التجارة ظهروا مع ظهور المدرسة الطبيعية في فرنسا، ثم جاء بعدهم المفكرون أنصار المدرسة الكلاسيكية، وعدد كبير من مفكري الاقتصاد في الوقت الحاضر، أما أنصار الحماية منذ البداية فهم مفكرو المدرسة التجارية[1] أو التجاريون وعدد من الاقتصاديين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.[2]

المطلب الأول: مذهب الحماية التجارية

منذ العصور القديمة لم تكن الدولة تتدخل في التجارة الخارجية أو تفرض قيودا عليها، وتميزت التعريفة الجمركية التي كانت تفرض حتى القرن السابع عشر بطابعها المالي، ولم يكن هناك اهتمام يذكر بطابعها الحمائي، وقد استتبع نشأة الدولة الحديثة الاهتمام باتخاذ سياسات

[1] اعتبر المذهب التجاري التجارة أهم النشاطات الاقتصادية، تليها في ذلك الصناعة نظرا لأن التجارة هي التي يتشكل فيها الفائض من خلال زيادة الصادرات على الاستيرادات، و بما يؤدي إلى حصول الدولة على المعادن النفيسة و التي اعتبرت ثروة الدولة و قوتها، و بالشكل الذي يعوضها عن افتقارها إلى مناجم المعادن النفيسة هذه، في الوقت الذي تشكل فيه الصناعة بتطورها أساس الزيادة التي يمكن أن تتحقق في الصادرات.

[2] لمعرفة المزيد من التفصيل حول أنصار المدرسة التجارية (التجاريين) خاصة الفرنسيين والإنجليز، أنظر:

- George SOULE, Qu'est-ce que l'Economie Politique ? Éd nouveaux horizons, Philippines 1985, p 27-36.

تجارية تمكن من زيادة ثروة الأمة وقوتها، وتبلور هذا المفهوم على يد التجاريين، وكان لتطبيق أفكارهم آثار إيجابية على اقتصاديات أوربا الغربية خاصة فرنسا وإنجلترا.

وخلال القرن التاسع عشر ظهر المفكر الاقتصادي الألماني لست[1] (*Fréderic .List*) الذي كتب سنة1841 كتابا بعنوان "النظام الوطني للاقتصاد السياسي" ويقول فيه: "إن مصلحة ألمانيا تقتضي قيامها بإنتاج كافة السلع وإن كانت أقل جودة أو أعلى نفقة من المنتجات الأجنبية، فإذا كانت المنافسة الحرة من قبل الدول الأجنبية تحول بين ألمانيا والنجاح فإن على ألمانيا أن تعيد هذه المنافسة"[2].

ومنه فقد غرس (*F.List*) بذور فكرة حماية الصناعة الوليدة كمبرر لسياسة الحمائية، وفي العصر الحديث يرى اللورد كينز[3] (*J.M.Keynes*) أنه يتعين على كل دولة في سبيل التحرر من ضغوط التجارة الدولية أن تلجأ ليس فقط لتغيير سعر الصرف لعملتها وإنما أيضا لفرض قدر من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يمكنها من إقامة سياسة وطنية مستقلة تكون قادرة على استيعاب مشكلة البطالة وتحقيق الاستخدام التام[4]، ويستند أنصار المذهب الحمائي إلى مجموعة من الحجج، بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي، ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية البحتة ليست المعيار الوحيد الذي تسترشد به الحكومات في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها من القيود، أما الحجج غير الاقتصادية فتعرف أصلا بصحة ما ينادي به أنصار مذهب الحرية ولكنها تؤكد بوجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية وينبغي على الدولة أن تراعيها[5].

---

[1] فريدريك إلست List هو كاتب اقتصادي ألماني ولد عام 1789م، وكان يعتبر من أنصار مذهب التدخل وهو مذهب وسط بين الاشتراكية العلمية والمذهب الحر، انتقد لست المذهب التقليدي في كتابه الذي نشره عام 1841م، عن النظام القومي للاقتصاد السياسي، وقال بأن هذا المذهب إنما ينظر إلى المبادلة من طرف واحد كما لو كانت ظروف كل الدول متفقة مع بعضها ومن رأيه أن تنظم المبادلة الخارجية بحيث تعمل كل دولة على توسيع قواها الإنتاجية،وبين بأن الأمم تمر بمراحل تطور متعددة تبدأ بدور الضحية ثم دور الرعي والزراعة ثم دور الزراعة والصناعة والتجارة، ومتى وصلت الأمة إلى المرحلة الأخيرة اعتبرت في عداد الأمم العادية، وأقترح أن تعمل الدول على جهدها للوصول إلى هذه المرحلة وأن تتبع نظام الحماية الجمركية في فترة الانتقال لتحقيق هذا الغرض.

[2] أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر 1999، ص 211 و ما يليها.

[3] جون ميناردكينز John Maynard Keynes، اقتصادي إنجليزي 5 يونيو 1883 - 21 أبريل 1946، مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) 1936 وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت،من أهم ما تقوم عليه نظريته إن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية إن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية. وله كتب أخرى في نظرية النقود ونظرية الاحتمالات الرياضية.

[4] ج. م. كينـــز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة، فاد رضا، موفم للنشر، الجزائر 1991، ص 484.

[5] زكريا أحمد نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، القاهرة 1966، ص 199.

إذ تتداخل الاعتبارات السياسية واعتبارات الأمن الوطني في تشكيل سياسة الدولة في هذا المجال، ومن قبيل هذه الحجج كفالة الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات التي يتوقف عليها الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، كحماية نشاط الزراعة أو مصالح المزارعين ضد منافسة المحاصيل الأجنبية، وما قد يؤدي إليه من تدهور لعوائد فئة المزارعين الوطنيين، ومن قبيل ذلك أيضا حماية الصناعة بهدف دعم الإنتاج الحربي والمنتجات الإستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية[1]، وسنحاول أن نعرض أهم الحجج غير الاقتصادية وكذا الحجج الاقتصادية وذلك كما يلي:

الفرع الأول: الحجج غير الاقتصادية

ويمكن أن نوجز في نقطتين أساسيتين مرتبطتين بالأمن الوطني، والدفاع عن بعض الاعتبارات الاجتماعية:[2]

أولا- الدفاع (الأمن) الوطني: ومضمون هذه الحجة أن تكون الصناعة المراد حمايتها ضرورية للدفاع الوطني، وأن لا تكون هذه الصناعة قادرة على الازدهار إلا في ظل حماية تجارية من المنافسة الأجنبية الأكثر كفاءة والأقل تكلفة، ومن أمثلتها صناعة النفط، الحديد والصلب، صناعة الطائرات والسفن.

ثانيا- الدفاع عن بعض الاعتبارات الاجتماعية: ومثال ذلك حماية النشاط الزراعي حفاظا على طبقة المزارعين من أي ضعف اجتماعي، نظرا لأنها تمثل عنصرا قويا من الناحية البدنية يمكن الاستفادة منه في حالة الحرب، فضلا عن كونها دائما عاملا من عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.[3]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، القاهرة 1977، ص 124.

[2] للمزيد من الاطلاع أنظر: الصادق بوشنافسة، المرجع السابق، ص66.

[3] للمزيد من التوضيح أنظر إلى كل من:

- عادل أحمد حشيش/ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية،1990، ص 229 و ما يليها.
- رشاد العصار /حسام داوود/عليان شريف/مصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة ،الطبعة الأولى، 2000 ص 109 و ما يليها.

الفرع الثاني: الحجج الاقتصادية

لقد قدم أنصار الحماية مجموعة من الحجج التي تدعم موقفهم من المطالبة بفرض الحماية على الاقتصاد، ونلخصها فيما يلي[1]:

أولا- حجة حماية الصناعة الناشئة: تعتبر هذه الحجة من أقوى الحجج الاقتصادية التي قدمت في هذا الشأن، وهي ترجع في الأصل للاقتصادي الألماني(*F.List*)[2] الذي طالب بحماية الصناعة الناشئة من خطر المنافسة الأجنبية[3].

وجوهر هذه الحجة" أنه قد تكون هناك إمكانية في دولة ما لنمو واستقرار صناعة ما بها، لذلك يستوجب حمايتها، خاصة في مراحلها الأولى لعجزها عن مواجهة المنافسة الأجنبية المماثلة والتي هي صناعات قوية بما لها من خبرة طويلة وعمالة مدربة وفنون إنتاج متطورة، وبما تحققه هذه الصناعات من مزايا الإنتاج الكبير أو الوفورات الداخلية".

غير أنه إذا كان المبدأ الذي تقوم عليه هذه الحجة مقبولا نظريا، إلا أنه توجد بعض الانتقادات يمكن أن توجه إلى الطريقة التي قد تتبع في الواقع العملي، أهمها صعوبة معرفة الصناعات القابلة للبقاء والصمود أمام المنافسة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى امتداد تطبيق الحماية إلى صناعات أخرى غير مهيأة للاستمرار، كذلك عدم إلغاء الحماية عند بلوغ الصناعة الناشئة طور الاكتمال والنمو، إذ يحتج المنتجون دائما بأن صناعتهم لم تكتمل بعد، ويباشرون ضغوطا عديدة على الحكومة للإبقاء على الحماية وبمن يتحمل عبء هذه الحماية.[4]

وفي هذا السياق دائما فقد ظهرت تحليلات جديدة مع مطلع الثمانينات من القرن العشرين تؤيد السياسة الحمائية للصناعة، وسميت بالنظرية الحمائية الجديدة[5] *"la nouvelle théorie du Protectionnisme"*[6]، على يد كل من(*Janes Brander*) و(*Barbara Spencer*) وذلك سنة

---

[1] للمزيد من التفصيل حول الموضوع أنظر: الصادق بوشنافة، المرجع السابق ، ص 53-68.

[2] الحماية عند لست يجب أن تقتصر على الصناعة و أن تكون مؤقتة، و هو يرى كذلك أن تكون الحماية معتدلة و تقتصر على ضرائب جمركية تعوض انخفاض أثمان منتجات الصناعات الأجنبية القوية عن أثمان منتجات الصناعات الوطنية الوليدة.

[3] عبد الرحمان زكي إبراهيم، المرجع السابق ، ص 120.

[4] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق ، ص 282.

[5] لقد تطرقنا بالتفصيل خلال الفصل الأول عن الشركات المتعددة الجنسيات و التحليل الحمائي في التبادل الدولي.

[6] للمزيد من الإطلاع حول الموضوع أنظر:

- Michel RAINELLI, La Nouvelle Théorie Du Commerce International, ed, La Découverte, Paris 1997, p86- p90.

1983، ولكن هذا الطرح يدعم فكرة تقديم السلطات العمومية (الدولة) الدعم لجهود البحث والتطوير بالنسبة للمؤسسة الوطنية، كي يؤهلها للحصول على تكلفة إنتاج أقل من تكلفة إنتاج المؤسسة الأجنبية، باعتبار أن تكاليف الإنتاج في المؤسسة تتأثر بالمبالغ المنفقة على البحث والتطوير، كما أن هذا الأخير يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج في مرحلة لاحقة بفضل الإبداع والتجديد، ولما كانت نفقات البحث والتطوير هائلة فهي تنقص من إيرادات المؤسسة، لذا وجب على الدولة تقديم الدعم في هذا المجال حتى تخفف على الصناعة المحلية وتساعدها على مواجهة المنافسة الأجنبية.

غير أن هذا الطرح نفسه كان عرضة للعديد من الانتقادات على يد كبار المفكرين في الاقتصاد الدولي وهم (*Jagdish Bhagwati*)، (*Avinash Dixit*)، (*Jonathan Eaton*)،(*Gene Grossman*)،(*Paul Krugman*)، وذلك إما من حيث الفرضيات المعتمد عليه النموذج (*Brander-Spencer*) وحساسية النتائج بالنسبة لهذه الفرضيات، والثانية ترجع إلى أفق أكثر انتقادا ضد نماذج السياسة التجارية والصناعية الإستراتجية.[1]

ثانيا- حجة الاقتصاد الوليد أو الناشئ: تساق هذه الحجة عادة لتبرير حماية الصناعة في الدول النامية التي تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة، حيث أن هذه البلدان انتهجت سياسات تنموية تهدف إلى تحقيق هذا الهدف، ومن هنا فإن الفرق بين السياسات التجارية للدول النامية ونظيرتها في الدول المتقدمة يتمثل في أن الأولى تهتم بالدرجة الأولى بتشجيع الصناعات المصنعة مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، كونها تمثل رمز التنمية الوطنية[2].

أما الدول المتقدمة فهي في المقام الأول مصدرة للسلع المصنعة المتقدمة تكنولوجيا عكس الدول النامية التي تصدر موارد أولية كالسلع الزراعية والمعادن.

وقد انتقدت هذه الحجة كثيرا، باعتبار أن هذه الصناعات المحمية كثيرا ما لا تزدهر بفعل الحماية نفسها، التي تؤدي بها إلى عدم التجديد والابتكار وتحسين منتجاتها، فتبقى بذلك تراوح مكانها، والواقع العملي يثبت ذلك.

---

[1] Michel RAINELLI, op. cit, p.91.

[2] Paul. A. KRUGMAN &Maurice OBSEFELD : Economique Internationale- traduit par : Achille HANNEQUART et fabienne LELOUP, 2ème édition, éd, Deboeck, France, 1996, p 298.

ثالثا- حجة محاربة البطالة: يرى أنصار الحماية ضرورتها لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية، مما يساعد على تلافي خطر البطالة باستمرار النشاط، إضافة إلى خلق فرص الاستثمار المربح، ومنه تساهم الحماية في بروز صناعات جديدة تستخدم المزيد من اليد العاملة، وقد اعتبرت هذه الحجة واهية لأنها تتطلب أن لا ينشأ عن سياسة الحد من الواردات نقص في الصادرات، وهو ما لا يتحقق عمليا باعتبارها سياسة إفقار الجار، مما يحتم على الدول الأخرى المتعامل معها إتباع نفس السياسة اتجاه الدولة الأولى.

ولهذا يرى الاقتصاديون عدم اللجوء إلى هذه الوسيلة، وإنما من الأفضل محاربة البطالة في إطار سياسة اقتصادية ومالية ونقدية متكاملة لمعالجة جذور الركود الاقتصادي ذاته.[1]

رابعا- حجة جلب الاستثمارات الأجنبية: مضمون هذه الحجة هو أن فرض الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية يحتم على المنتجين التنقل والتوطن في هذا الاقتصاد، مما يؤدي إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ومنه دخول تكنولوجية جديدة وموارد مالية إضافية وخبرة فنية ومهارة جديدة تمكن من تطوير فنون الإنتاج المحلية ورفع مستوى كفاءتها.

ونجاح هذه السياسة يتوقف على ضوابطها وتوجيهها من جانب الدولة المضيفة لرأس المال، لأحكام دوره وتحديد مساره في جهود الإنماء الاقتصادي بها، فضلا عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح كونها تؤدي إلى وجود بند مدين في ميزان المدفوعات يزيد من مديونية البلد تجاه العالم الخارجي[2].

خامسا- حجة تدهور شروط التجارة: تستند هذه الحجة إلى حقيقة مفادها أن تقييد التجارة سوف يحقق مصلحة إحدى الدول على حساب باقي دول العالم، حيث أن فرض الرسوم الجمركية من شأنه أن يدفع المصدر إلى خفض ثمنها حتى يحافظ على ذات القدر من الصادرات، وبالتالي الحفاظ على حصته في السوق الأجنبي، وهذا من شأنه تحسين شروط التبادل طالما أن الدولة ستحصل على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس الكمية من الصادرات.

[1] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق ، ص 283 و ما يليها.

[2] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1977، ص 172.

وفي الحقيقة فإن هذه الحجة التي قدمها(*J.S.Mill*) هي الوحيدة تقريبا التي ستبقى صالحة، حتى في الظروف الساكنة[1].

سادسا- حجة العمل الرخيص والمنافسة الأجنبية: هذه الحجة غالبا ما تستخدم من طرف الدول المتقدمة ضد سلع الدول النامية ذات اليد العاملة الرخيصة، ويدعي أنصارها أن الصناعة المحلية ستواجه منافسة غير عادلة أمام التدفق الحر للسلع الأجنبية، وأساس المقارنة هنا هو اختلاف الأجور بين البلدان المتقدمة ونظيرتها في الدول النامية وخير دليل على ذلك الصادرات النسيجية الصينية اتجاه الإتحاد الأوربي[2].

سابعا- حجة الإغراق السوقي: هنا ينادي أنصار الحماية بضرورة فرض رسوم جمركية على الواردات في حالة ثبوت ممارسة المصدر الأجنبي للإغراق السوقي، باعتبار أن الإغراق هو عبارة عن منافسة غير نزيهة وغير مشروعة[3]، إلا أن الحماية هنا تكون مؤقتة وتزول بزوال حالة الإغراق.

وما يمكن استخلاصه من خلال هذه الحجج المقدمة هو أن حجج أنصار الحماية التي تستند إلى اعتبارات اقتصادية، هي في الغالب حجج غير مقبولة ولا تستند إلى أساس متين لدى غالبية مفكرو الاقتصاد الدولي، ونحن بدورنا نرى أن الحماية تحت أي ذريعة مهما كانت لا يجب الاستناد عليها لتبرير الموقف من الحماية، وإنما يجب العمل على تطوير القدرات الوطنية المتاحة خاصة العنصر البشري والموارد الأخرى المتوفرة، ويجب استغلالها استغلالا عقلانيا ورشيدا، حتى تقوى على مواجهة الصعاب ورفع التحديات وبلوغ مرتبة متقدمة كغيرنا من الدول والتي كانت بالأمس القريب تعتبر من الدول النامية.

---

[1] بول- أ- ساموليسن، علم الاقتصاد (العلاقات التجارية والمالية الدولية)، الجزء 6 ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص 142.

[2] راجع: نداء أحمد الصوص، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 80 و ما يليها.

[3] للمزيد من الإطلاع حول الموضوع، أنظر: أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 138- 141.

المطلب الثاني: مذهب الحرية التجارية

يطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، وهذا النوع من السياسة يعد تطبيقا للمذهب الحر في النطاق الاقتصادي الدولي، وبمعنى آخر هي التطبيق الدولي للمذهب الاقتصادي الحر.[1]

حيث يرتبط نظام حرية التجارة بفكرة التوافق بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع فإذا توافرت للفرد حرية العمل لتحقيق مصالحه الذاتية إنما تتحقق مصالح المجتمع بصورة آلية فالحرية لا تعني بالضرورة ضمان القدرة الحالية للفرد في الحصول على السلع وإنما إبراز دوافعه وطاقاته للحصول على نفس القدرة في المستقبل.[2]

الفرع الأول: الحجج الاقتصادية

وعلى خلاف المذهب الحمائي، فقد تمكن أنصار الحرية من تأييد اتجاههم بحجة اقتصادية أساسية دائمة، فضلا عن حجج أخرى ثانوية تدعم موقفهم من ضرورة تحرير التجارة الدولية. ويمكن عرض بشكل وجيز لأهم هذه الحجج على النحو التالي:

أولا- الاستفادة من منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي في الإنتاج: تعتبر هذه الحجة هي الأساس الذي يستند عليه أنصار هذا الاتجاه في تحرير التجارة الدولية، حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، ولما كان مدى التخصص الدولي يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، فإن اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل الدولي،[3] وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم، باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد الاقتصادية. وهو ما لا يمكن أن يحدث في حالة تقييد التجارة.

ثانيا- تطوير فنون الإنتاج: حيث أنه بفضل تحرير التجارة يؤدي إلى قيام تنافس قوي بين مختلف الصناعات الوطنية والأجنبية، مما يحفز كل صناعة على تطوير نفسها حتى تستطيع أن تصمد في السوق التي لا بقاء فيها إلا للأقوى، بينما تقييد التجارة وحماية الصناعة الوطنية

---

[1] محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1961، ص 279.

[2] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 167.

[3] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق ، ص 280.

يجعل الإنتاج الوطني في منأى عن الاحتكاك بالسلع الأجنبية، حيث يطبعها الجمود وتقتل فيها روح التجديد والابتكار، خاصة إذا طالت مدة الحماية.

ثالثا- تحقيق مصلحة المستهلكين: يؤدي تحرير التجارة إلى تحقيق مصلحة ظاهرة للمستهلكين تتمثل في حرية الاختيار بين بدائل السلع الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منافعهم باختيار السلعة الأجود والأقل ثمنا[1]، أما في حالة تقييد التجارة، فهذا يحقق إضرارا بمصلحتهم، حيث يضطرهم إلى تقبل وضع المنتجات الوطنية من حيث الكمية والسعر والجودة، وهو لا يشبع رغباتهم ولا يعظم منافعهم.[2]

رابعا- صعوبة قيام الاحتكارات: يرى أنصار حرية التجارة أن الحماية تمكن المنتجين من قيام الاحتكارات، بعد تحصنهم ضد المنافسة الأجنبية، الأمر الذي يسمح لهم- المنتجين- من رفع الأسعار في الداخل، كما أنهم لا يكترثون للابتكار والتجديد وتحسين جودة المنتجات.[3]

خامسا- إلغاء القيود الجمركية: تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية، فتقليل الواردات يؤدي بالضرورة إلى نقص في الصادرات، وحتى إذا اتبعت الدولة سياسة تشجيع الصادرات، كون أن التجارة هي عملية مقايضة، فواردات الدولة الأولى هي التي تمكن الدول الأخرى من شراء السلع الوطنية، كما أن إتباع دولة ما أو مجموعة من الدول لسياسة تقييد التجارة يؤدي إلى تعميم هذا على باقي الدول استنادا لمبدأ المعاملة بالمثل، مما يؤدي إلى تقلص التجارة الدولية وبالتالي تقل معها المنافع المشتركة للدول.

سادسا- توازن الانتاج: يترتب عن إجراءات حماية الصناعات الوطنية من خطر المنافسة الأجنبية انخفاض في الدخل الوطني، واتجاه عوامل الإنتاج إلى العمل في فروع لا تتمتع فيها الدولة بإنتاجية مرتفعة، وإلى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المنتجة محليا بأثمان مرتفعة، أضف إلى ذلك أن الأفراد يحصلون على السلع

---

[1] عبد الباسط وفاء، المرجع السابق ، ص 37.

[2] راجع: رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المرجع السابق، ص 75 و ما يليها.

[3] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2007، ص 251.

المستوردة بثمن أقل مما لو كانوا يدفعون لشراء هذه السلع إذا تم إنتاجها محليا على خلاف ما يقتضيه مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي[1].

سابعا- زيادة التنافسية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد، فانفتاح التجارة الخارجية يعمل على دفع القوى التنافسية للمنتجين المحليين في اتجاه تحقيق أكثر المستويات الإنتاج كفاءة، فالمصدرون في هذه الحالة لا يمكنهم التصدير إذا لم يكن لديهم القدرة على المنافية والمنتجون المحليون يتحتم عليهم الاقتراب من التكاليف العالمية إذا أرادوا أن تنافس منتجاتهم الواردات.[2]

المطلب الثالث: تقييم كل من مذهبي الحماية والحرية التجارية

من خلال التحليل السابق لأفكار دعاة الحماية والحجج التي يستندون إليها، ومن خلال أفكار دعاة الحرية وكذلك الحجج التي يستندون إليها، نحاول تحديد وتبيان المحاسن والمساوئ التي يتم عليها كل اتجاه، ونحاول أن نبين أحسن وضع يكون في صالح الدول النامية حتى تخرج من دائرة التخلف وتلتحق بنادي الدول المتقدمة، خاصة في زمن العولمة هذا الذي لا مكان فيه للضعفاء.

الفرع الأول: تقييم المذهب الحمائي

من خلال ما سبق شرحه، أن التدخل الحكومي في التجارة قد يكون في صورة سياسات أو قرارات متعلقة بالأسعار أو الضرائب المباشرة وغير المباشرة أو متعلقة بالأجور ودخول الأفراد أو متعلقة بتخطيط الإنتاج أو القوانين المنظمة لحركة التجارة الداخلية والخارجية أو بحركة تداول النقود وأعمال المصارف وشروط منح القروض والائتمان أو تلك المتعلقة بتنظيمات السوق وآلياته إلى غير ذلك من المجالات المؤثرة في حركة النشاط التجاري، في مجال التجارة الداخلية قد تتدخل الدولة بحجة تنظيم حركة التجارة لضمان سلامتها من الحرية الفردية والجماعية وإقامة مجتمع متضامن كبديل للصراع والاستحواذ الذاتي والاحتكارات وتوفير المنتجات بأرخص الأثمان وزيادة فرص إشباع المستهلكين، أما في مجال التجارة

[1] الصادق بوشنافة ، المرجع السابق ، ص 86.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 249.

الخارجية فإن حماية الإنتاج المحلي يعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية الهامة حيث أن رجال الأعمال المحليين في جميع دول العالم لم يترددوا في طلب الحماية من تهديد المنافسة من المنتجات الأجنبية، كما لم يتردد صانعوا السياسات في معظم الأحيان من منح هذه الحماية ووضع العوائق أمام الواردات خاصة وأن لهذه العوائق آثار أخرى مفيدة في تحسين ميزان المدفوعات.[1]

فإن تقييد التجارة يعود بالنفع لبلد ما على حساب بلدان أخرى، فحجة حماية الصناعة من طرف المختصين تعتبر مبررا قويا في البلد المتخلف اقتصاديا، إلا أن يتم بناء رأس المال الاجتماعي، أو تنمية الوفورات الخارجية للصناعة، لكن ينبغي لنا أن لا نتجاهل حقيقة هذه الحجة، بحيث يجب على الدولة أن تحمي الصناعة التي يتبين أن لها ميزة نسبية يمكن الاستفادة منها في الأجل الطويل وأن الحماية لا تكون أزلية حتى تقضي على الصناعة نفسها ويتضح مستقبلا أننا نحمي صناعة غير قادرة على النضج و التطور والمنافسة.

وهو حال العديد من البلاد النامية التي طبقت سياسة تصنيع بدائل الواردات أو حتى صناعات التصدير وفرضت عليها حماية من المنافسة الأجنبية، لكنه بعد فترة زمنية تبين فعلا أن أثر الحماية ترك سلبيات كبيرة على هذه الصناعة إذ بعد تحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود الجمركية على الواردات المنافسة، تبين فعلا أنها غير قادرة على المنافسة لغياب عدة مقومات كالابتكار والتجديد وتحرير المبادرة الفردية والبحث والتطوير والتي لا يمكن توافرها في حالة فرض الحماية، وهنا يطرح التساؤل التالي: ما هو جدوى حماية الصناعة إذا كان يتضح لنا مستقبلا أن لا جدوى منها ولا مكان لها في السوق سواء المحلي أو الدولي ؟

والإجابة على هذا السؤال نعود إلى أن موضوع حماية الصناعة الناشئة في الحقيقة يعود إلى اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة بالبلدان النامية، بفرض ضمان التوظيف وعدالة توزيع الدخول وتفادي الهزات الاجتماعية، ولكون هذه الصناعة في اعتقاد السياسيين هي مكسب لدعم التنمية يجب أن لا يفقد نكهته في الأجل القصير، ويستوجب دعمه وحمايته لأطول مدة ممكنة.[2]

[1] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، المرجع السابق ، ص 156.

[2] الصادق بوشنافة، المرجع السابق، ص 72.

كما أنه في البلدان المتخلفة اقتصاديا تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل الاقتصادية الدائمة، ولقد قيل أن تقييد التجارة الخارجية في سبيل إقامة صناعات إحلال الواردات تستوعب الأيدي العاملة المعطلة، أفضل اقتصاديا من استمرار تدفق الواردات من السلع الأجنبية الرخيصة الثمن نسبيا مع بقاء مشكلة البطالة، فإذا كانت هذه الصناعات – كما سبق الذكر– لا تتمتع بأي ميزة نسبية مستقبلا فيجب أن نكون على حذر تام قبل اتخاذ أي قرار بحمايتها، فالبلدان المتخلفة تعاني من ندرة نسبية شديدة في الموارد الاقتصادية الضرورية للتنمية، ومن ثم فإن وضع هذه الموارد النادرة في أفضل الاستخدامات الممكنة بهدف تحقيق أكبر كفاءة إنتاجية لها، وزيادة الناتج الوطني هو هدف في غاية الأهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

فهل يمكن التغاضي عن هدف أكبر كفاءة ممكنة للعناصر الإنتاجية ؟

إن هذا أمر صعب تصوره في ظروف البلدان المتخلفة، كما أن استمرار مشاكل البطالة بالشكل الحاد الموجود فيها له آثاره الاجتماعية والاقتصادية السيئة، لهذا فلا بد – حسب اعتقادنا– من الملائمة بين هذين الهدفين، فقد يتحقق هذا عن طريق الأخذ بالفنون الإنتاجية الحديثة المكثفة بالعمل، والعمل على تطوير هذه الفنون بصفة دائمة ومستمرة، فإتباع أسلوب الحماية بغرض تحقيق مستوى عال من التوظيف وبغض النظر عن الاستخدام الذي يحقق أكبر كفاءة ممكنة لعناصر الإنتاج، فإننا نرى أنه لا يمثل حلا سليما على الإطلاق، فهو يحقق جزءا من الكل.[2]

كذلك فيما يخص التعريفة الجمركية باعتبارها تحقق موردا ماليا هاما لخزينة الدولة، إلا أن هذا في الحقيقة يكون على حساب رفاهية المستهلكين في الأجل القصير، ورغم أن الإيراد العام المحقق قد يساهم في دعم الاستهلاك أو الإنتاج داخليا من خلال الإنفاق العام، إلا أن الآثار الاقتصادية الناجمة ليست بالضرورة في صالح الاقتصاد خاصة في البلدان النامية التي لا تتبع فيها سياسات إنفاق عام حكيمة ورشيدة، كما أنه يتحقق نتيجة هذه السياسة مصلحة مؤكدة للمنتجين المحليين في الأجل القصير، وهذه المصلحة لا تتوافق مع أفضل تخصيص ممكن للموارد، إلا في حالة واحدة، وهي أن تكون السلعة المحمية بالتعريفة الجمركية تتمتع بميزة نسبية كامنة تظهر في الأجل الطويل، أما فيما عدا ذلك فإن زيادة ربح المنتجين المحليين وزيادة

[1] الصادق بوشنافة، المرجع السابق، ص 73.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

إنتاجهم لن يكون فقط في غير صالح رفاهية المستهلك في الأجل القصير بل حتى في الأجل الطويل.[1]

إلا أنه ورغم كل هذه السلبيات، فإن الاعتماد على التجارة الخارجية في ظروف التخصص والحرية التجارية يعرض الاقتصاد الوطني لخطورة الهزات الاقتصادية الشديدة، كالكساد مثلا، ومنه فإذا تحققت هذه الظروف بالفعل فإن تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي يكون بتقليل الاعتماد على التجارة الخارجية عن طريق تنويع الإنتاج، مما قد يؤدي إلى مكاسب أكبر من الخسارة التي تصيب الاقتصاد نتيجة الابتعاد بعض الشيء عن التخصص، وبعبارة أخرى، فإن نمو الإنتاج الوطني المتوقع نتيجة تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل فرض قيود على التجارة الخارجية وتنويع الإنتاج قد يفوق في الأجل الطويل النمو المتوقع عن طريق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل التخصص والحرية التجارية وظروف عدم الاستقرار.

وتعتبر هذه المناقشة سليمة من الناحية النظرية، كما أنها وجدت تأييدا كبيرا في ظروف الكساد العالمي في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، فلقد جاءت النظرية العامة لـــ(*J.M.keynes*) لتطيح بفلسفة النشاط الاقتصادي الحر بلا أية قيود أو سياسات توجهه الوجهة السليمة نحو تحقيق النمو الاقتصادي في ظروف الاستقرار.[2]

هذا ما أمكن استخلاصه من خلال مناقشة الحجج والواقع الاقتصادي في ظل تقييد التجارة، وسنحاول فيما يلي تقييم المذهب الحر.

الفرع الثاني: تقييم المذهب الحر

إن تطبيق سياسة حرية التجارة يعني قيام التخصص وتقسيم العمل الدولي على أساس اختلاف المزايا النسبية، وهو ما يعني أن يتخصص بلد ما في إنتاج سلعة ما، تنخفض لديه نفقات إنتاجها نسبيا وهو يعني بدوره أن الموارد الاقتصادية قد وضعت في أحسن استخدام ممكن لها داخل الاقتصاد، ومن ثم تتحقق أكبر إنتاجية لعناصر الإنتاج ويتمكن البلد من تحقيق أكبر ناتج وطني ممكن، فإذا تخصصت مختلف البلدان كل فيما يتميز فيه نسبيا، فإن نفقات الإنتاج للسلع المختلفة سوف تنخفض إلى أدنى مستوى ممكن لها على مستوى الاقتصاد

[1] الصادق بوشـــنافـــة، المرجع السابق، ص 74.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 171.

العالمي، ومن ثم فإن الرفاهية الاقتصادية للمستهلك داخل أي اقتصاد ستصل إلى أقصى ما يمكن في ظروف الحرية التجارية، حيث أن لديه الحرية والفرصة لاختيار السلعة التي تشبع رغباته من أي مصدر من مصادر الإنتاج في العالم، فيتمكن من انتقاء أحسن النوعيات وبأقل الأسعار، ذلك أن نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة يتوقف على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من الانفتاح التجاري وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد الانفتاح.[1]

ويستخلص أنصار الحرية من ذلك أن إطلاق تيارات التبادل بين الدول يجعل كل منها مختص في إنتاج السلع المناسبة حسب الظروف وبتكاليف منخفضة مما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة وهذا بدوره يؤدي إلى حسن استغلال موارد الدولة.[2]

فإذا ما توفرت الحرية تعود بالمكاسب على جميع الدول لأن كل دولة سوف تتخصص في السلع التي لها ميزة نسبية في إنتاجها وتستبدل ما يفيض منها عن حاجة الطلب المحلي بسلع أخرى مستوردة من الخارج من هنا تتاح لكل دولة بعد التخصص تبادل مجموعة من السلع أكبر بكثير مما كان يتاح لها لو أنها خصصت كل مواردها لإنتاج حاجياتها من مختلف السلع.[3]

وفقا لهذا التحليل فإن الإخلال بمبدأ التخصص في الإنتاج يؤدي إلى الابتعاد عن نمط التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، ومن ثم تنخفض إنتاجية هذه الموارد، وبالتالي ينخفض الدخل الوطني الحقيقي داخل أي دولة، وترتفع نفقة إنتاج السلع المختلفة عموما وتتعرض رفاهية المستهلك للتناقص.

إن التجربة التاريخية قد تقدم لنا أحيانا إثباتات قوية على صحة نظرية معينة، وربما أن هذا هو أقوى منطق يستطيع أن يتمسك به المدافعون عن مبدأ التخصص القائم على أساس النفقات النسبية في ظل سياسة حرية التجارة، ونستطيع أن نجد أدلة قوية تاريخيا على أن الدول الأوربية قد حققت مكسبا كبيرا من تجارتها الخارجية في غضون النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما كانت تقترب من ظروف التخصص وتقسيم العمل القائم على أساس الميزات النسبية بعد أن اعتنقت مذهب حرية التجارة(خاصة إنجلترا وفرنسا)، ومن ناحية أخرى فإن

[1] عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 251.

[2] عادل أحمد حشيش/ مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 224.

[3] حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية ، الطبعة الثالثة، ص 55.

التجارة الخارجية بهذه البلدان لم تحقق نموا مماثلا فيما بعد خاصة في مطلع القرن العشرين في ظل تصاعد موجات الحماية.[1]

– فبالنسبة لفرضية المنافسة التامة فإنه غير صحيح في غالبية الحالات في عصرنا الحاضر، سواء على المستوى الداخلي للبلاد أو على المستوى الدولي، وبالتالي فإن الأسعار النسبية لا تعكس النفقات النسبية، فإذا قام التخصص على أساس الأسعار النسبية السائدة في الأسواق لما أدى هذا إلى وضع الموارد الاقتصادية في الاستخدامات المثلى لها، ومنه على قدر اتساع الفجوة ما بين النفقات النسبية– كما ينبغي أن تكون في ظل المنافسة التامة– والأسعار النسبية لهذه السلع كما هي فعلا في ظل درجات مختلفة من المنافسة غير الكاملة أو الاحتكار، سيكون الابتعاد عن نمط التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية في حالة قيام التجارة الحرة.

– أما بالنسبة لغرض التوظيف الكامل وحرية انتقال عوامل الإنتاج محليا، أو قدرة عناصر الإنتاج على التحول من نشاط لآخر داخل الاقتصاد وفقا لمعدلات الربحية في هذه الأنشطة، فيستحسن أن نفرق ما بين مجموعتين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة.

في تقرير مدى توافرها، فالبلدان المتقدمة تتميز بكون مستوى استخدام الموارد الاقتصادية لديها يقترب جدا من وضع التوظيف الكامل، وأن مستوى التضخم لديها معتدل نسبيا، كما أن لدى القائمين على النشاط الاقتصادي مرونة كبيرة في الاستجابة للتغيرات في الأسعار والأرباح وقدرة ملحوظة على تحويل العناصر الإنتاجية من نشاط لآخر تبعا لهذه التغيرات، لكن البلدان المتخلفة من الناحية الأخرى فهي تعاني من عكس هذه الظروف تماما.

ولما كان الأمر بهذا الحال فإن البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لن تتمكن من التمتع بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي طالما افتقرت الأسواق الدولية إلى المنافسة التامة، وبطبيعة الحال فإن البلدان المتخلفة سوف تعاني أكثر من البلدان المتقدمة نتيجة لهذه الظروف لأن معظم القوى الاقتصادية الكبرى والاحتكارية تتركز في البلدان المتقدمة، وبالنسبة للبلدان المتخلفة فإن عدم قدرتها على الاستفادة الكاملة من إمكاناتها الاقتصادية الداخلية نتيجة الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها، وعدم مرونة جهازها الإنتاجي في الاستجابة للتغيرات في

[1] الصادق بوشنافة، المرجع السابق، ص75.

الأسعار النسبية سيزيد من احتمالات فشلها في تحقيق مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي في إطار نظرية المزايا النسبية وحرية التجارة.[1]

المبحث الثالث: السياسات التجارية في ظل المنظمات الدولية

لقد سيطرت السياسة الحمائية على أجواء العلاقات التجارية الدولية في فترة من الزمن ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، فاعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك أن تصاعد موجة الحماية على السوق الدولي كان سببا في خفض حجم التجارة الدولية وحدوث الكساد الكبير في الثلاثينات، وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، رأت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضرورة إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، وأن يمتد هذا التنظيم ليشمل الجوانب النقدية والمالية والتجارية، وقد لعب الانفتاح التدريجي للنظم التجارية وترتيبات المدفوعات الخارجية دورا هاما فقد تزايدت الروابط التجارية العالمية بصورة ملحوظة منذ السبعينيات، والواقع أن نمو التجارة فاق باطراد نمو الناتج في كل بلد تقريبا من بلدان العالم وأثبت بدرجة ملحوظة مرونته بالارتباط بأحداث سياسية أو اقتصادية مثل استقلال بعض البلدان عن الحكم الاستعماري، أو ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات، أو التحول من أسعار الصرف الثابتة إلى الأسعار المعوّمة في 1973، أو أزمة الديون في الثمانينيات التي كانت هي العقد الذي اضطلعت فيه غالبية البلدان المتخلفة بعملية تحرير تجاري كبير وأصبح التوسع التجاري أكثر عالمية، حيث بدأت آنذاك العديد من الدول المتخلفة باتخاذ إجراءات أحادية لتحرير اقتصاداتها وعلى الأخص فيما يتعلق بتحرير قطاع التجارة الخارجية وقد مثل ذلك نقلة نوعية في استراتيجيات التنمية من سياسات موجهة نحو تعويض الواردات وتقليص الاعتماد على الأسواق الخارجية والتوجه لتشجيع الصادرات، وذلك لتحقيق تسريع معدلات النمو والاندماج بالاقتصاد العالمي، وفعلا فقد تم وضع قواعد النظام الاقتصادي العالمي من خلال ما يعرف بمؤتمر "بريتون وودز" المنعقد سنة 1944، حيث تم إنشاء صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للعلاقات المالية الدولية، إلا أنه لم يتم التوصل لإنشاء منظمة مماثلة لإدارة وتنمية العلاقات التجارية الدولية رغم الحديث عنها في كواليس

[1] الصادق بوشنافسة، المرجع السابق، ص 76.

المؤتمر[1]، وعقب الحرب العالمية الثانية أصبح الجو مهيأ لبذل مجهودات على نطاق دولي لتنظيم التبادل التجاري الدولي وتبني سياسة تجارية دولية أساسها تحرير أكبر للتجارة الدولية، ولم يتحقق ذلك إلا بعد عقد مؤتمر هافانا سنة 1947 والذي تمخض عنه الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (G.A.T.T)[2] كهيئة دولية تشرف على تسيير شؤون التجارة الدولية.

وبفعل التطورات الاقتصادية العالمية وظهور ما يعرف بالعولمة بعد انهيار القطب الاشتراكي، واعتناق غالبية الدول لاقتصاد السوق، فقد تم التخلي عنها وأحدثت منظمة أخرى بدلا منها هي المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وذلك بعد عقد مؤتمر مراكش سنة 1994 في إطار جولة أورغواي التفاوضية ضمن الجات، والتي أصبحت بعدها الهيئة الدولية الوحيدة المشرفة على قضايا التجارة الدولية المختلفة.

المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية في ظل الجات (G.A.T.T)

لقد حضي تنظيم العلاقات التجارية الدولية بين مختلف دول العالم باهتمام ملموس خاصة عقب الحرب العالمية الثانية، واتجهت الجهود نحو العمل على وضع المعاملات التجارية بين مختلف الدول في إطار منظم يهدف إلى القضاء على المشكلات التي تواجه التجارة الدولية، وذلك بوضع قواعد وضوابط تلتزم بها الدول الأعضاء، وقد تبلور هذا الاتجاه بقيام اللجنة

---

[1] اتفاقية بريتون وودز الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1 إلى 22يوليو 1944 في غابات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية .والذي أدى في عام 1944 إلى تأسيس نظام الصرف الأجنبي في مرحلة ما بعد الحرب وظل هذا النظام متماسكاً إلى أوائل السبعينات. ونتج عن المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) ،كما ثبت النظام العملات في نظام ثابت للصرف الأجنبي بنسبة تذبذب 1% للعملة بالنسبة للذهب أو الدولار، وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة. وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية .وتمنى الممثلون إزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية والمدفوعات، وقد رفع مؤتمر بريتون خططه إلى منظمتين دوليتين هما :صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .وقد عمل الصندوق على تشجيع الاستقرار المالي الدولي وذلك من خلال توفير المساعدات قصيرة الأجل لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون عجزًا في ميزان المدفوعات، وقد أعطى البنك قروضًا دولية ذات آجال طويلة خاصة للدول ذات النمو المتدني.

[2] General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، منظمة تابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1947م بهدف تشجيع التجارة الحرة بين الأمم عن طريق فرض تعريفة جمركية قليلة، وإلغاء نظام الحصص وكبح الدعم والإعانات الحكومية. وقد بدأت آخر جولة من المباحثات في أورغواي عام 1986م،بهدف وقف القيود المفروضة على تجارة المواد المصنعة والزراعة و الأنسجة والخدمات وكان من المتوقع حسب الخطة أن تنتهي المحادثات عام 1990م ،ولكنها انتهت إلى طريق مسدود في ديسمبر عام 1990م بعد فشل المفاوضات في الوصول إلى اتفاق لتقليل دعم المزارع. ومع ذلك وافق مفاوض المجموعة الأوربية في نوفمبر 1992م على تخفيض مبرمج للمعونات الزراعية، ولكن لم يحظ بدعم الحكومة الفرنسية ،وقد احتج المزارعون في فرنسا والمجموعة الأوربية على إلغاء الدعم.

التحضيرية لهيئة الأمم المتحدة وتحت إشراف "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" التابع لها[1]، بإعداد ميثاق منظمة التجارة الدولية(I.T.O)[2]، الذي تمت مناقشته خلال مؤتمر هافانا في مارس1947، وينص الميثاق على مناقشة السياسات التجارية بما فيها الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة وإعانات التصدير، وكذا الحد من التفضيلات ومنع ممارسة الإغراق، إلا أن الميثاق لم يوضع حيز التنفيذ بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية له.

وموازاة مع ذلك قامت هذه الأخيرة بالدعوة إلى الدخول في مفاوضات ثنائية مع خمسة عشر دولة لتخفيض الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز، وقد انضم إليها فيما بعد ثمانية دول أخرى[3]، وبدأت المفاوضات في جنيف(Genève) سنة1947، وتم التوقيع على الاتفاقية في 1947/10/30 واعتبرت نافذة ابتداء من أول جانفي1948، حيث وقع عليها آنذاك 23 بلدا.

وعلى الرغم من أن الـــ (G.A.T.T) قد اتخذت لنفسها منهاجا واضحا يرتكز في المقام الأول على تحرير التجارة السلعية الدولية من القيود التي تعيقها، إلا أنها بالرغم من ذلك فقد قامت من أجل تحقيق جملة من الأهداف العامة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[4]

أ/ العمل على رفع مستوى معيشة الدول المتعاقدة والسعي لتحقيق مستويات التوظيف الكامل بها.

ب/ رفع مستويات الدخل القومي الحقيقي، تنشيط الطلب الفعال، والمبادلات التجارية الدولية السلعية.

جـــ/ تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال، وما يرتبط بها من زيادة في حجم الاستثمارات العالمية.

د/ الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.

هـــ/ ضمان زيادة في حجم التجارة الدولية، وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة القيود الكمية.

و/ انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية السلعية.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، المرجع السابق ، ص 254.

[2] (I.T.O) هو رمز منظمة التجارة الدولية أي: International Trade Organisation:

[3] حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف، مصر، 1968، ص 227.

[4] صلاح الدين نامق، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1978، ص 72-75.

ولبلوغ هذه الأهداف، اعتمدت (GATT) على المبادئ التالية:[1]

أ/ مبدأ(شرط) الدولة الأولى بالرعاية: ويقصد به منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا وإعفاءات يتمتع بها أي طرف آخر في سوق الدولة دون قيد أو شرط أو تمييز.

ب/ مبدأ الشفافية: ويقصد به أن تقتصر حماية الصناعة الناشئة الوطنية من المنافسة الأجنبية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير التعريفية أو القيود الكمية.[2]

جـ/ مبدأ المعاملة الوطنية: ويعني التزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محليا، وهو ما يعرف بمبدأ عدم التمييز.[3]

الفرع الأول: الإطار العام لاتفاقية الـ(GATT)

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتي تتضمن نظاما شاملا للقواعد العامة التي تحكم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وتقع في 35 مادة، أضيفت لها عام 1965 ثلاثة(3) مواد جديدة لتلبية مطالب الدول النامية[4]، وفق المبادئ الثلاثة السابقة الذكر، وعليه يتمثل الإطار العام للاتفاقية في النقاط الأساسية الآتية:

أولا: تحرير التجارة الدولية من ما هو مفروض عليها من قيود تعريفية وغير تعريفية، حيث تلتزم الدول الأعضاء بالعمل على إزالة كافة هذه القيود أو على الأقل تخفيضها، ويتم ذلك في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تضم كل البلدان الأعضاء في الاتفاقية.[5]

ثانيا: عدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية بهدف رفع مستوى المعيشة وضمان التشغيل الكامل، وهذا هو المبدأ المعروف بشرط الدولة الأولى بالرعاية، وبموجب هذا

---

[1] أسامة المحذوب، الجات ومصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،1996، ص 38-41.

[2] خالد محمد السواعي، المرجع السابق ، ص 240.

[3] نداء محمد الصوص، المرجع السابق، ص 92.

[4] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق ، ص 226.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل و حتى الدوحة، الدار الجامعية ،2005، ص 28.

المبدأ فإن أية ميزة تجارية يمنحها طرف ما لطرف آخر، لا بد أن تمس تلقائيا كل الأطراف الأخرى دون مطالبة بذلك، وقد نصت المادة(3) من الاتفاقية على تطبيق هذا الشرط.[1]

ثالثا: الحماية من خلال التعريفة الجمركية، حيث نصت الاتفاقية كقاعدة أساسية على الاعتماد على التعريفة الجمركية بدل اللجوء إلى الحواجز غير التعريفية، إلا في حالات استثنائية نصت عليها الاتفاقية صراحة، وذلك بالنسبة للسلع الزراعية، أو حالة عجز خطير في ميزان المدفوعات أو حالة الزيادة المفاجئة للواردات من سلعة معينة، مما يهدد الإنتاج المحلي بأضرار جسيمة.[2]

ومن خلال هذا يتضح بأن الغرض الأساسي من إنشاء الاتفاقية العامة (GATT) هو توسيع التجارة الدولية، وتمكين مختلف الدول الأعضاء من النفاذ إلى أسواق بعضها البعض بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة للمنتجات الوطنية وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية.[3]

الفرع الثاني: المفاوضات التجارية ضمن الـــ(GATT)

لما كان الغرض الأساسي من تأسيس الاتفاقية العامة هو تحقيق قدر متزايد من حرية وسهولة تدفق التجارة الدولية، فقد بذلت منذ البداية مجهودات شتى لتحقيق هذا الغرض، وذلك عن طريق عقد جولات تفاوضية متعددة، وقد بلغ عددها 8 جولات منذ ميلاد الاتفاقية إلى غاية ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

ويمكن إيجاز مختلف هذه الجولات التفاوضية التي أشرفت عليها الاتفاقية العامة(GATT) فيما يلي[4] :

* جولة مفاوضات جنيف(*Genève*) عام 1947، وشاركت فيها23 دولة.
* جولة مفاوضات أنسي(*Annecy*) بفرنسا عام 1949، وشاركت فيها13 دولة.
* جولة مفاوضات تركواي(*Torquay*) بإنجلترا عامي50/ 1951، وشاركت فيها38 دولة.
* جولة مفاوضات جنيف(*Genève*) بسويسرا عامي52/ 1956، وشاركت فيها32 دولة.
* جولة مفاوضات ديلون(*Dillon*) بسويسرا عامي59/ 1962، وشاركت فيها26 دولة.

---

[1] إسماعيل العربي، التعاون الاقتصادي في نطاق المنظمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1979، ص 101.

[2] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993، ص 256.

[3] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق ، ص 227.

[4] منير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الثانية، 1997، ص 30.

* جولة مفاوضات كيندي(*Kennedy*) بسويسرا عامي64/ 1968، وشاركت فيها62 دولة.
* جولة مفاوضات طوكيو (*Tokyo*) بسويسرا عامي73/ 1979، وشاركت فيها78 دولة.
* جولة مفاوضات أورغواي(*Uruguay*) بسويسرا عامي86/ 1993، وشاركت فيها123 دولة.

وقد تميزت الجولات الخمس الأولى والتي تعرف باسم الجولات الصغرى بالتركيز على تحرير التجارة من القيود الجمركية، وقد حققت تقدما كبيرا في هذا المجال، بينما الجولات الثلاثة المتبقية والمعروفة باسم الجولات الكبرى، فإنها تحتل مكانا متميزا لطبيعة النتائج المحققة فيها، إضافة لطول مدة الجولة وكذا طبيعة المواضيع التي تم التطرق إليها على غرار الجولات الصغرى السابقة لها.[1]

وفيما يلي سنحاول تقديم بشيء من الإيجاز ما جاء في هذه الجولات الكبرى والنتائج المتوصل إليها وتوضيح مدى مساهمة كل واحدة منها في تحرير التجارة الدولية.

أولا- جولة كيندي:

عقد الاجتماع الوزاري التمهيدي للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة في ماي1963، وكان من أهم المواضيع التي تم الاتفاق بشأنها هو بدء المفاوضات في عام 1964على أساس تحقيق تخفيض جمركي عام بنسبة 50% على المعدلات الجمركية السائدة حتى تاريخ بدء المفاوضات[2]، وبعد انطلاق جولة المفاوضات تم إقرار تخفيض جوهري للرسوم الجمركية وصل إلى35% على السلع المصنعة، وقد غطت هذه التخفيضات أكثر من 64%، منها السلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة[3]، وعلى النقيض من ذلك فإنه لم يتحقق أي تخفيض يذكر في القيود التجارية على الصادرات من المنتجات الزراعية التي تصدرها في الغالب الدول النامية، بل نشبت خلافات بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية في مجال السلع الزراعية، كما أن الجولة لم تتعرض إلى القيود غير التعريفية مثل نظام الحصص، ووصل حجم التجارة التي تأثرت بالتنازلات في الرسوم الجمركية إلى حوالي40 مليار دولار أمريكي[4] أو ما يعادلها،

[1] J. LONGATTE & P.VANHOVE, l'Economie Générale, Dunod Paris, 2001, p 364.
[2] Maurice DUROUSSET, La Mondialisation de l'Economie, Edition Marketing Ellipses, 1994, p105.
[3] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة ،1999، ص 446 و ما يليها.
[4] حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص 406.

أي 35% من التجارة الدولية، هذا وقد شملت هذه التخفيضات حوالي 45% من واردات الولايات المتحدة، وحوالي 40 % من السلع التي يتعامل فيها بين الدول المصنعة.

ومن الضروري التأكيد أن جولة كيندي قد انصبت أعمالها على المنتجات من الدول الصناعية، في وقت تميز بعدم وجود طاقات تصديرية صناعية بدرجة كبيرة في الدول النامية، وعليه نجد أن مزايا جولة كيندي رغم أنها كانت بادية نحو تحرير التجارة الدولية إلا أن الدول النامية لم تجني من ثمارها إلا القليل.[1]

ثانيا- جولة طوكيو:

تعتبر هذه الجولة من أهم الجولات التفاوضية في مسيرة الجات، حيث دامت قرابة السبع سنوات، وحضرتها102 دولة، وانطلقت في شهر سبتمبر 1973 بالعاصمة اليابانية" طوكيو"، وكان الموضوع الأساسي لهذه الجولة هو القيود غير التعريفية، حيث لوحظ أنه على الرغم من نجاح الجات في تخفيض حجم الرسوم الجمركية خاصة على السلع المصنعة، إلا أن القيود غير التعريفية بدأت في التزايد، مما تسبب في إلغاء بعض المزايا التي تحققت في السابق.

فقد نجحت الجولة في تحقيق جملة من المكاسب تتمثل فيما يلي:

أ/ تخفيض التعريفة الجمركية على الآلاف من السلع الزراعية والصناعية بمعدلات سنوية لمدة 8 سنوات ابتداءا من جانفي1980، وعليه فإن الدول الصناعية تلزم بتخفيض تعريفتها الجمركية على الواردات بمعدل 34%.[2]

ب/ المعاملة التفضيلية للدول النامية التي تصدر السلع المصنعة، على أن لا تلتزم الدول النامية بالمعاملة بالمثل للدول المتقدمة، ويعتبر هذا اعترافا واضحا بضرورة معاملة الدول النامية بصورة تمييزية نظرا لانخفاض متوسط دخل الفرد فيها مقارنة بالدول المتقدمة، لكن للأسف تم إقصاء من هذا الاتفاق مجموعة من السلع الأساسية في صادرات الدول النامية وهي: المنسوجات، الأحذية، الصناعات الإلكترونية وغيرها، الأمر الذي قلل من أهمية هذا الاتفاق[3].

[1] Maurice DUROUSSET, op.cit. p106.

[2] حمدي رضوان، المرجع السابق ، ص 407.

[3] محمد سيد عابد، المرجع السابق ، ص 448.

جـــ/ لم يتم الاتفاق على إجراء تخفيضات على القيود المفروضة على الصادرات الزراعية التي تهم الدول النامية.[1]

ثالثا – جولة أورغواي:

عقب انتهاء جولة طوكيو، شهد الاقتصاد العالمي ارتفاع معدلات التضخم وكذا معدلات البطالة خاصة في الفترة ما بين (1983/1981) مما أدى إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومما زاد من تفاقم الوضع الاقتصادي انفجار أزمة المديونية للدول النامية في سنة 1982، مما أدى على إتباع سياسات انكماشية في بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E) ، والتي نجم عنها انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت 1,3% سنة 1981 و0,3 % سنة 1982.[2]

في ظل هذا المناخ ظهر توافق دولي عام للبدء في جولة جديدة من المفاوضات، وعقد اجتماع للأطراف المتعاقدة على المستوى الوزاري في مدينة يونتاديليستا بالأورغواي في الفترة الممتدة بين 15 و20 سبتمبر 1986، وشارك في أعماله 92 دولة، وصدر عن الاجتماع إعلان وزاري ينص على بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف سميت " جولة أورغواي "، وفي 15 أفريل 1994 تم عقد مؤتمر مراكش بالمملكة المغربية ووقعت 117 دولة على الوثيقة الختامية، وتم الإعلان عن قيام " المنظمة العالمية للتجارة " كبديل لاتفاقية الجات، وبدأت المنظمة الجديدة عملها في 01 جانفي 1995.[3]

هذا وقد خلصت الجولة إلى النتائج التالية:

1/ تحرير المنتجات الزراعية: حيث لأول مرة وافقت الدول الصناعية التي كانت دوما تعارض تحرير قطاع الزراعة، وذلك بعد النزاع الذي قام خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي منذ سنة 1987، حيث جاء تحرير الزراعة في هذه الجولة عن طريق ما يلي:[4]

- تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعرية.
- تخفيض كل التعريفات الجمركية خلال فترة معينة مع مراعاة الظروف الخاصة للبلاد

[1] للمزيد من الاطلاع حول هذه الاتفاقات أنظر، أسامة المحدوب، المرجع السابق ، ص 48-51.

[2] نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2001، ص100.

[3] إكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى، 2002، ص 156.

[4] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة عالم الغد للدعاية، الطبعة الثالثة، القاهرة ،2000، ص 229.

النامية، ومن ثم نصت الاتفاقية على إلزام الدول المتقدمة بتخفيض تعريفتها الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة 36% خلال ستة (6) سنوات، أما البلدان النامية فإن نسبة التخفيض فتقدر بـــ 24% خلال عشر سنوات.

* تخفيض الدعم الذي تقدمه الحكومات للإنتاج الزراعي بمقدار 20% خلال ستة (6) سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و 13,3 % خلال عشر سنوات في حالة الدول النامية.[1]

2/ تحرير قطاع الصناعة: حيث تم إنهاء نظام الحصص الذي يطبق على المنسوجات بصورة تدريجية وخلال عشر سنوات تبدأ من أول جانفي 1995 وتنتهي عام 2004، وتنقسم إلى ثلاث مراحل، الأولى منها تمتد على ثلاث سنوات تنتهي في ديسمبر 1997، ويتم فيها تحرير16% من قيمة الواردات الخاضعة للاتفاقية، أما المرحلة الثانية فتمتد أربع سنوات تنتهي في آخر ديسمبر عام 2001، ويتم خلالها تحرير 17% أخرى من المنتجات النسيجية الخاضعة للاتفاقية، والمرحلة الثالثة فتمتد ثلاث سنوات إلى آخر ديسمبر 2004، ويتم خلالها تحرير 18% أخرى، وهكذا يكون المجموع 51% إلى أن تم تحرير الباقي وهو 49% ابتداء من أول جانفي 2005.[2]

3/ مشاكل الإغراق: تم فيها السماح باستمرارية تطبيق القوانين والإجراءات الخاصة بمكافحة الإغراق من النص الأصلي لاتفاقية الجات، مع اتخاذ إجراءات مناسبة لتحديد حالات الإغراق بدقة وإثبات وقوعها وكيفية علاجها وذلك لفض النزاعات الناشئة بين مختلف الدول الأعضاء[3].

4/ تحرير قطاع الخدمات: ويشتمل قطاع الخدمات على الخدمات المالية وخدمات النقل والاتصالات ونشاط السياحة، وأنشطة إصلاح المعدات والآلات والمركبات وغير ذلك من الخدمات المهنية والفنية، مع استثناء الخدمات التي تمارسها الحكومات بصفتها السيادية على أسس غير تجارية، حيث تم الاعتراف بحق الدول النامية في طلب المعونة الفنية لتنمية قطاع الخدمات فيها وتقوية قدراتها التنافسية[4].

5/ حقوق الملكية الفكرية: وتشتمل على براءات الاختراع، العلامات التجارية الشهيرة، المؤلفات والمصنفات الفنية المبتكرة، وتم اتخاذ إجراءات الحماية الخاصة بها حيث تتمتع حقوق

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق ، ص 114.

[2] حمدي عبد العظيم، المرجع السابق ، ص 229.

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000، ص 277.

[4] المرجع نفسه، ص 277.

النسخ أو الطبع بحماية لمدة 20 عاما، مع استثناء المنتجات الصيدلانية لمدة 10سنوات فقط وذلك لمصلحة الدول النامية.

6/ قوانين الاستثمار: تم الاتفاق على إزالة القيود المعروضة بالمكون المحلي، حيث تشترط بعض ادول استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية في إنتاج سلعة أخرى (كصناعة السيارات مثلا)، وشرط تصدير المستثمر نسبة معينة من إنتاجه لا تقل قيمتها بالعملات الأجنبية عن قيمة العملات الأجنبية المستخدمة في استيراد مستلزمات الإنتاج.[1]

المطلب الثاني: سياسة التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة(O.M.C)

في ضوء ما تقدم، يمكن القول أن جولة أورغواي كانت أهم وآخر جولات التفاوض في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (G.A.T.T)، وأسفرت عن قيام المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C)[2] ، ليس فقط لتكون بديلا عن الاتفاقية، وإنما لتفوقها بكثير عنها من حيث طبيعتها وإطارها التنظيمي والمؤسسي وكذا الوظائف المنوطة بها، وهو ما سنحاول توضيحه من خلال النقاط الآتية:

---

[1] BERNARD & COLLI, Vocabulaire Economique et Financier, Anglais, Allemand et Espagnol, édition du seuil 7ème édition p. 441.

[2] منظمة التجارة العالمية (WTO) (بالإنجليزية: World Trade Organization وباللغة الفرنسية وهي: "Organisation Mondiale du Commerce"، هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. تضم منظمة التجارة العالمية 152 عضواً من دول العالم. أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام 1995. وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً، جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية بعد أن شهد العالم نموا استثنائيا في التجارة العالمية. فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق، لقد تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات، في شهر شباط للعام 1997 تم الوصول إلى اتفاقية بخصوص خدمات الاتصالات السلكية اللاسلكية مع موافقة 69 حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التي تم الاتفاق عليها في جولة أورجواي، في نفس العام أتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة بدون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما أتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقا خاصا بالخدمات المالية يعطي أكثر من 95% من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية. كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في مايو 1998 على دراسة مواضيع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية، هذا وسعت المنظمة في أن تستمر في المفاوضات التجارية الخاصة بدورة الدوحة التي انطلقت في السنة 2001 ضمن الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية وذلك من أجل تعزيز المشاركة العادلة للبلدان الأكثر فقرًا والتي تمثل غالبية سكان العالم.

الفرع الأول: مهام المنظمة العالمية للتجارة

لقد أوكلت للمنظمة جملة من المهام يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:[1]

* تسهيل عملية تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية، والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها، كما توفر الإطار العام اللازم لتنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

* توفر المنظمة محفلا للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن العلاقات التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية.[2]

* تشرف على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات، وتشرف على تنفيذ نتائج المفاوضات على النحو الذي يقره المؤتمر الوزاري.[3]

* تدير المنظمة آلية مراجعة السياسات التجارية.

* تحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية، كما تعمل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لها بهدف تحقيق اكبر قدر من التنسيق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.[4]

* حل الخلافات بطريقة سلمية ومن طرف محكمة لتسوية النزاعات التابعة لها.

* تقوم بتقديم المعلومات والإحصائيات، باعتبارها كقاعدة للمعلومات كما يقوم الاقتصاديون المنضمون إليها بدراسة وتحليل القضايا التجارية المعاصرة.

* تعمل كساحة أو ميدان لاتفاقات متعددة الأطراف و الإطار اللازم لتنفيذ نتائج هذه الاتفاقات.[5]

ولكن هذه المنظمة تبقى تفتقر إلى سلطة فرض تنفيذ القرارات التي تتخذها فرق التحكيم التي تشكلها، إذ يتعين اتخاذ القرارات في هذا الشأن بتوافق الآراء بين حكومات الدول الأعضاء، وذلك في إطار الندوة الوزارية للمنظمة التي تنعقد مرة كل سنتين والتي تعتبر بمثابة

[1] منير محمد عبد العزيز، المرجع السابق ، ص 67.

[2] Guy RAIMBAULT, Mille Termes pour Comprendre l'union Européenne après L'introduction de L'euro, édition Harmattan, Paris 2003, p259.

[3] Emmanuel COMBE, L'organisation Mondiale Du Commerce, édition Nathan, Paris, 1999, p. 80.

[4] Guy RAIMBAULT, op. cit. p. 259.

[5] Jean Jacques REY - Julie DURTY, Institutions Economiques Internationales, 3ème édition, Bryant, Bruxelles 2001, p. 45.

الهيئة العليا للمنظمة العالمية للتجارة وتعكف على اتخاذ القرارات المرتبطة بالسياسات التجارية المتفق عليها في مختلف جولات المفاوضات المتعددة الأطراف.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للمنظمة

تقوم المنظمة العالمية للتجارة على أساس من العدالة وعدم التفرقة في المعاملات التجارية بين الدول، بحيث تتعامل كل دولة عضو في المنظمة مع باقي الدول على قدم المساواة دون تمييز، ففي كل ما تعالجه وتنظمه وتراقبه هذه المنظمة من أمور وقضايا، فإنها تنطلق من مبادئ أساسية تضمن حسن أدائها لمهامها، و هذه المبادئ هي:[1]

* مبدأ عدم التمييز، أي المعاملة بلا تفرقة، فعلى الدولة العضو ألا تميز بين الشركاء التجاريين في المعاملات التجارية، فهم جميعا يتمتعون بمبدأ (شرط) الدولة الأولى بالرعاية، وبمعنى آخر فإنه إذا ما أعطي هذا الحق لدولة ما فإنه يعمم لجميع الدول الأعضاء.
* ضمان حرية التجارة من خلال سقوط كافة الحواجز الجمركية.
* ضمان عدم وضع أي حواجز جمركية – تعريفية أو غير تعريفية – أو أية إجراءات حظر تعيق فتح الأبواب أمام صادرات الدول الأعضاء.
* ضمان التنافس الحر للسلع في الأسواق وإلغاء الدعم للصادرات، ومنع عمليات الإغراق للأسواق بسلع منخفضة الأسعار.
* مساعدة الدول النامية بتقديم المساعدات الفنية والتدريب، ومنحها بعض المزايا في معدل الالتزامات، والمهلة الزمنية بين الموائمة وتوفيق الأوضاع مع الظروف الجديدة.

الفرع الثالث: العضوية والانضمام للمنظمة

ويكون ذلك طبقا لنص المادتين(11) و(12) من الملحق رقم (III) لاتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، وذلك على النحو التالي:

أولا- العضوية الأصلية: لقد نصت المادة(11)على أن تكون الأعضاء الأصلية في منظمة التجارة العالمية هي الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جات1947 وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية الحالية، والمجموعة الأوربية (الإتحاد الأوربي حاليا)، وذلك بقبولها الاتفاقية الحالية

[1] جامعة الدول العربية، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول آثار تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة على الزراعة العربية، مصر، أكتوبر 1998، ص 17 و ما يليها.

والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، والتي أرفقت جداول تنازلاتها وتعهداتها باتفاقية جات1994 والتي أرفقت جداول التعهدات المحددة الخاصة بها باتفاقية التجارة في الخدمات.[1]

فبحلول 1995/10/25 كانت عضوية المنظمة العالمية (110) دولة وارتفع هذا العدد إلى(133) دولة حتى سبتمبر1997 باعتبارهم أعضاء عاملين، بخلاف عدد من الدول كأعضاء مراقبين في مراحل التفاوض للعضوية العاملة[2]، (وهنا نشير إلى أن الجزائر تعتبر عضو ملاحظ في المنظمة، وهي بصدد التفاوض للحصول على العضوية التامة في المنظمة)، ويبلغ عدد الدول الأعضاء اليوم بعد مؤتمر كانكون 148 دولة، ووصل عددها سنة 2006 على 150 دولة[3].

ثانيا- الانضمام: لقد نصت المادة(12)على أن لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استقلالا ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق وفي الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف أن ينضم إلى هذا الاتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة، ويسري هذا الانضمام على هذا الاتفاق وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقة به.[4]

ويتخذ المؤتمر الوزاري[5] قرارات الانضمام، ويوافق على شروط اتفاقية الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة، ويخضع الانضمام إلى اتفاق تجاري متعدد الأطراف لأحكام الاتفاق المذكور[6].

ثالثا- الانسحاب : يحق لأي عضو الانسحاب من هذه المنظمة وكذا الاتفاقيات التابعة لها، ويبدأ مفعوله لدى انتهاء فترة ستة أشهر من تاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطار كتابيا بالانسحاب، مع الأخذ في الاعتبار أن الانسحاب من المنظمة يؤدي تلقائيا إلى إسقاط حق

---

[1] مصطفى سلامة، قواعد الجات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت ،1998، ص 160.

[2] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص 18.

[3] للمزيد من التفاصيل راجع الموقع :.www.wto.org

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات، دار المسيرة ،عمان، 2007، ص450.

[5] نشير هنا أنه منذ أن حلّت المنظمة، محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة انعقد ست اجتماعات على مستوى الوزراء هي كالتوالي: 9ـ 13 ديسمبر1996 بسنغافورة، 18ـ 20 ماي1998 بجنيف "الذكرى الخمسين لتأسيس الغات"، 30ـ 3ديسمبر1999 بسياتل" دورة انتهت بالفشل "، 10ـ 14نوفمبر2001 بالدوحة ، 10ـ 14 سبتمبر2003 بكانكون13ـ 18 ديسمبر2005 هونغ كونغ بالصين.

[6] تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق ، ص 120 و ما يليها.

الطرف المنسحب في كافة الامتيازات والمعاملات التفضيلية التي كان يحصل عليها بموجبه التزامات الدول الأعضاء الأخرى.[1]

الفرع الرابع: الحقوق والالتزامات للدول الأعضاء داخل المنظمة

أسفرت جولة أورغواي عن (22) اتفاقا دوليا بما فيها الجات[2] بالإضافة إلى سبعة (7) تفاهمات، وقد جاءت كل هذه الاتفاقات والتفاهمات[3] في صورة ملاحق للاتفاق المنشأ لمنظمة التجارة العالمية المعروف باتفاق مراكش[4]، ويرجع وضعها في هذه الصورة إلى الأخذ بمبدأ الارتباط صفقة واحدة[5] ومعناها أن الدولة التي توافق على اتفاق مراكش، تصبح مرتبطة بالاتفاقات والتفاهمات الملحقة كافة دون حاجة إلى التوقيع على كل اتفاق على حدى، ومن ثم فليس للدولة الموقعة على اتفاق مراكش أو التي تنظم فيما بعد إلى المنظمة (O.M.C) أن تختار من هذه الاتفاقات ما يناسبها وترفض مالا يناسبها[6]، فهي ترتبط بها جميعا دفعة واحدة.

ويترتب على مبدأ الصفقة الواحدة أن التوازن بين الحقوق والالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقات لا ينبغي أن يكون على أساس كل اتفاق على حدة وإنما على أساس ما يترتب على الدول الأعضاء من حقوق وما يقع عليها من التزامات في كافة الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أورغواي كما لو كانت تلك الاتفاقات تمثل اتفاقا واحدا.[7]

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات 94 و منظمة التجارة العالمية، مكتبة الإشعاع بالإسكندرية، 2001 ، ص 75.

[2] أصبح الجات جزءا من الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أورغواي، وأصبح يسمى (جات94) تمييزا له عن (جات47)، والفرق بين الاثنين أن (جات47) يعني الإتفاق الأصلي المكون من 38مادة وملاحقه، وما طرأ عليها من تعديلات منذ التوقيع عليها أما (جات94) فهو يشمل الأول بالإضافة إلى جميع الأعمال القانونية التي اتفقت عليها الأطراف المتعاقدة وكانت نافذة في 1 جانفي 1995، ويدخل في ذلك بروتوكول الانضمام إلى الجات وبروتوكولات الإعفاءات وغير ذلك.

[3] الفرق بين الاتفاقات والتفاهمات أن الأولى معاهدات دولية منشئة لحقوق والتزامات بالنسبة لأطرافها، أما الثانية فهي في حكم التفسيرات التشريعية التي تستهدف بصورة أساسية توضيح بعض الأحكام الواردة في الاتفاقات الدولية، ويستثنى من ذلك التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات الذي اشتمل على حقوق والتزامات تتجاوز ما جاء في الجات والاتفاقات الدولية الأخرى.

[4] يلاحظ الفرق بين اتفاق مراكش وبروتوكول مراكش، فالأول هو الاتفاق المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة مع بيان المجالس واللجان التي تتكون منها، وشروط الانضمام إليها وتعديل أحكامها، أما الثاني فهو وثيقة مستقلة من وثائق جولة أورغواي تتضمن التخفيضات الجمركية والتنازلات المتفق عليها أثناء جولة أورغواي، وقد أصبحت جزءا لا يتجزأ من جات 94.

[5] جاء النص على هذا المبدأ في الفقرة الثانية من المادة الثانية من اتفاق مراكش وفي الفقرة الأولى من المادة(12) من الاتفاق نفسه.

[6] ومثال ذلك "المدونات" التي اتفق عليها في جولة أورغواي للمفاوضات التجارية، فهي لم تكن ملزمة لكل الأعضاء الجات، وإنما فقط لهؤلاء الأعضاء الذين وقعوا عليها.

[7] تقرير الأمم المتحدة رقم 25 مقدم من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا خاص بالحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات والمنظمة العالمية للتجارة(OMC)، نيويورك، سنة 1999، ص 03.

وعليه ووفقا لأسس ومبادئ عضوية منظمة التجارة العالمية، فإن أهم الالتزامات هي قواعد السلوك التجاري الدولي الواردة في جملة الاتفاقات، كما قبلت الدول بالالتزامات المحددة وفقا للجداول الخاصة بكل دولة في مجالي السلع والخدمات.

– و يتخلص الالتزام المحدد في مجال السلع في تثبيت (ربط) بنود التعريفة الجمركية عند حدود معينة، بحيث لا يتم تعديلها بالزيادة إلا بعد التشاور والاتفاق مع باقي الشركاء التجاريين أعضاء المنظمة، وذلك وفقا لإجراءات تضمنها المواد الخاصة بتعديل الالتزامات في نصوص الاتفاقات.

أما فيما يتعلق بالالتزامات المحددة، فهي مدرجة في قائمة إيجابية، أي أن القطاعات والقطاعات الفرعية المدونة في تلك الجداول هي فقط المفتوحة للدخول إلى السوق المحلية فيها بموجب الاتفاق دون غيرها، مع مراعاة أن قاعدة الدولة الأكثر رعاية (la clause N.P.f)[1] هي التزام عام.

أما فيما يتعلق بالشروط الخاصة بالنفاذ إلى السوق و المعاملة الوطنية، فيشترط تدوينها – إن وجدت – لأنها عكس القائمة العامة، حيث تعتبر قائمة سلبية، أي أن عدم تدوين شرط يعني أمن النفاذ إلى السوق و/أو المعاملة الوطنية مفتوحان في القطاع الخدمي المحدد في جدول الالتزامات المحددة، وعلى الجانب الأخر يترتب على عضوية الدولة في منظمة التجارة العالمية مجموعة من الحقوق في مقابل ما تقدمه من التزامات، ويمكن إيجاز تلك الحقوق في خمس مجموعات على النحو التالي[2]:

[1] La clause de la nation la plus favorisée: دولة الأولى بالرعاية هو الوضع الذي منحته دولة واحدة إلى أخرى في التجارة الدولية. وهو ما يعني أن الدولة المستفيدة ستمنح جميع المزايا التجارية – مثل التعريفات الجمركية منخفضة – إلى أية أمة أخرى لها هذا الوضع أيضا، و بمعنى أخر، لا يمكن معاملة دولة بهذا الوضع أكثر سوءا من أي دولة أخرى بهذا الوضع. و في الولايات المتحدة، تسمى علاقات تجارية طبيعية دائمة، يجب على أعضاء منظمة التجارة العالمية، والتي تشمل جميع الدول المتقدمة ، على منح وضع "دولة الأعلى أفضلية" إلى كل الأعضاء الأخرين، ويسمح ببعض الاستثناءات للبلدان النامية و مناطق التجارة الحرة الإقليمية و الاتحادات الجمركية. جنبا إلى جنب مع مبدأ المعاملة الوطنية يعتبر مبدأ الدولة الأعلى أفضلية هو واحد من الركائز الأساسية لقانون التجارة لمنظمة التجارة العالمية، مبدأ دولة الأعلى أفضلية يأتي على النقيض من العلاقات المتبادلة ، ففي العلاقات المتبادلة يمنح امتياز خاص من طرف واحد فقط و يمتد إلى الأطراف الأخرى الذين يحصلون على هذه الامتيازات، بدلا من أن جميع الأطراف تملك نفس الامتيازات وذلك من خلال مبدأ دولة الأعلى أفضلية.

[2] محسن هلال، اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة العربية الحرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 254، أفريل 2000، ص 82.

- التزام الأطراف الأخرى أعضاء منظمة التجارة العالمية بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات، أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل نفسها حقوقا لباقي الدول الأعضاء.
- حق نفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، وذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول الدول الأعضاء، وكذلك بالنسبة لجداول الالتزامات في قطاع الخدمات، فإن من حق الخدمة الوطنية النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى وفقا لما ورد في تلك الالتزامات من قطاعات خدمية وقطاعات فرعية، وذلك وفقا للشروط الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية المدونة في تلك الجداول.
- تكفل عضوية منظمة التجارة العالمية الإطلاع على السياسات التجارية للدول الأخرى، وما تتضمنه من إجراءات من شأنها التأثير في النفاذ إلى الأسواق، ومدى اتساقها مع الاتفاقات الدولية، والأهم من ذلك أجهزة المنظمة التي تعتبر منبرا للمشاركة في المفاوضات التجارية في المستقبل.
- تعتبر آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية أحد الإنجازات المهمة لاتفاق الجات لعام 1947، وقد تم تطوير هذه الآلية من ناحيتي الإجراءات التي قد تنفذها بعض الدول والمتناقضة مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء.
- المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عن المصالح التجارية التي تهم الدول الأعضاء والمصادقة على الاتفاقات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.[1]

المطلب الثالث: تقييم سياسة التجارة الدولية بين الجات ومنظمة التجارة العالمية

لاشك أنه مع تحرير التجارة العالمية من خلال مسيرة الجات عبر مختلف جولاتها التفاوضية، ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية ستكون لها انعكاسات كبيرة على مختلف بلدان العالم سواء كانت الدول المتقدمة أو النامية منها على حد سواء، وكان ذلك بالإيجاب أو بالسلب. كما أن منظمة التجارة العالمية تعتبر ذات نطاق إشراف أوسع من الجات كملف حقوق الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات وهو ما يعطي المنظمة الآن القدرة على تغطية جميع الحقول

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

الهامة لسياسة التجارة الدولية وتوازن مصالح الجماعات المختلفة للمساهمين في هذه التجارة، كما تتناول المنظمة في نفس الوقت تقديم مجموعة أكثر إلزاما من إجراءات تسوية المنازعات، من خلال مسيرة الجات فإنه في سنة 1990، فقد قدر حجم التجارة العالمية بـــ(3500) مليار دولار أمريكي، 11% فيها تتكون من التجارة في المحاصيل الزراعية، 57% من التجارة في المنتجات الصناعية و20% من تجارة الخدمات[1].

كما أن هناك تخفيضات هامة في الرسوم الجمركية، حيث في سنة 1949 (جولة أنسي) للمفاوضات تم فيها تخفيض التعريفة الجمركية في المتوسط بـــ 25%، و انخفضت من جديد سنة1951 (جولة تركواي) كذلك بنسبة 25%، وعقب جولة كيندي (1967/1964) انخفضت بنسبة 35%، وغداة انتهاء جولة طوكيو (1979/1973) خفضت بنسبة 33%[2]، كما أنه وخلال الفترة الممتدة ما بين (1950-1998) فإن معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي (P.I.B) العالمي كان في حدود 3.75% سنويا، وخلال نفس الفترة فإن معدل النمو السنوي المتوسط للتجارة العالمية كان في حدود 6.56% سنويا، وهو ما يدل على أن تطور المبادلات الدولية كان في المتوسط يمثل ضعف تطور(نمو) الناتج المحلي الإجمالي (P.I.B) العالمي، وهو ما يدل على وجود علاقة ترابط متزايدة بين مختلف اقتصاديات العالم ، وبوجود انفتاح مستمر لمختلف الاقتصاديات الوطنية، والجدول التالي يبين معدل الانفتاح لبعض الدول، (الصادرات والواردات للسلع والخدمات) (بالنسبة المئوية (%) من P.I.B).

[1] أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الكتاب الأول، الدار الجامعية، القاهرة 2003، ص 11.

[2] مأخوذ من الموقع الإلكتروني لمجلة (la documentation Française) وهو:
www. La documentation française. Fr/ dossier international / OMC. Vu le 16/06/2013.

الجدول (3-1): معدل الانفتاح لبعض الدول

البلدان	معدل الانفتاح (%)	
	سنة 1975	سنة 1997
الولايات المتحدة الأمريكية	15,6	24,4
كندا	46,8	78,2
اليابان	25,7	21,7
فرنسا	38,0	49,1
ألمانيا	46,9	54,6
المملكة المتحدة البريطانية	51,6	57,4
المكسيك	16,5	62,8
كوريا الجنوبية	63,2	76,0
تايلندا	42,0	122,2
روسيا	غير متوفر	42,7

Source: la documentation française, op. cit.

- من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (3-1)، يتضح لنا أن هناك تطور كبير في درجات الانفتاح لمختلف اقتصاديات العالم مابين سنوات السبعينات والتسعينات، وذلك بفضل الجهود المتواصلة المبذولة في إطار الجات لتحرير التجارة العالمية، وذلك عبر جولتي كل من طوكيو (1979/1973) وأورغواي (1993/86)، وللإشارة فإن هذه الدول تمثل القوى الصناعية الكبرى في العالم.[1]

- إلا أنه كان للجات إخفاقات وعثرات لم تنجح فيها خاصة في قطاعي الزراعة والخدمات واللذان بقيا لوقت طويل خاضعين للحماية، خاصة من طرف الدول الصناعية، والجدول التالي يبين لنا معدلات الحماية الجمركية لعدد من الدول على مختلف القطاعات سنة 1995.

[1] الصادق بوشنافسة، المرجع السابق، ص 114.

الجدول (3-2): معدلات الحماية الجمركية

البـــــــدول	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي		قطاع الخدمات	
	المعدل المتوسط	السكر	القمح	النقل والاتصالات	الخدمات المالية
استراليا	12.2	52	0	183	25
كندا	4.8	35	58	118	26
الإتحاد الأوربي	3.6	297	156	182	27
اليابان	1.7	126	240	142	29
الولايات المتحدة	3.5	197	6	111	22

Source: la documentation française, op. cit.

من خلال الجدول نستنتج بأن هناك حماية كبيرة و بمعدلات عالية مفروضة على قطاعي الزراعة و الخدمات مما هو عليه في قطاع الصناعة.

من خلال ما سبق يجدر بنا أن نبين نقطة هامة تتمثل في معدل التخفيض في الرسوم الجمركية، حيث أن العبرة ليست بمقدار نسبة التخفيض في التعريفة إنما هي في معدل التعريفة ذاتها قبل الخفض وأثر ذلك على السعر النهائي للمنتج، فنجد أن خفض التعريفات الجمركية المرتفعة بنسب صغيرة يؤدي إلى خفض السعر النهائي بدرجة أكبر من خفض التعريفة المنخفضة أصلا بنسب كبيرة، فمثلا نجد أن خفض التعريفة على الورق ومشتقاته من 3,5 % إلى 1.1% أي بنسبة تخفيض69% يؤدي إلى خفض السعر النهائي لهذه السلع بنسبة 2,3%، في حين أن خفض تعريفة الملابس والمنسوجات من 15.5% إلى12.1% أي بنسبة 22 % يؤدي إلى خفض السعر النهائي لهذه السلع بنسبة 2.9%.[1]

وطبقا لدراسات بعض الدوائر الاقتصادية العالمية ارتفع الدخل العالمي الحقيقي نتيجة للتنفيذ التام لاتفاقات جولة أورغواي بما يتراوح بين 200 و275 مليار دولار بأسعار سنة 1992، وهذا يعادل نحو1% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في سنة 1992، وفيما يتعلق بالبلدان الصناعية تشير الدراسات إلى أن المكاسب التي ستجنيها بلدان الإتحاد الأوربي ستتراوح بين 61 و90 مليار دولار، أما أرباح الولايات المتحدة الأمريكية فستقدر بنحو 36,4% مليار

[1] الصادق بوشنافة، المرجع السابق، ص 115.

دولار سنويا، ومن المقدر أن يزيد دخل بلدان الإتحاد السوفياتي سابقا بنحو37 مليار دولار سنويا، وبلدان العالم الثالث بمبلغ يقدر بنحو16 مليار دولار.[1]

إن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة واعتبارها المؤسسة الدولية الوحيدة المشرفة على التجارة العالمية في مختلف القطاعات، وكذا إلزامية اتفاقاتها على كل الدول الأعضاء قد جعل منها تساهم بقدر كبير في تحرير التجارة العالمية وفي انفتاح الأسواق على بعضها، فمعدل الانفتاح في الاقتصاد العالمي قد بلغ نسبة 13,05% ، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (3-3): معدل الانفتاح في الاقتصاد العالمي القيمة بمليار الدولار

العـــــــالـــــم	القيمة سنة 2000	نسبة التغير% 2000/1990	نسبة التغير% 1999	نسبة التغير% 2000
-السلع	6.186	6	4	12
-الخدمات	1.435	6	2	6
- الإنتاج العالمي(P.I.B)	29.196.9	2	3	4
- معدل الانفتاح	%13.05			

Source: la documentation française, op. cit.

إن معدل الانفتاح* هذا يدل على أن نسبة 13% من الإنتاج العالمي يمثل مبادلات فيما بين الدول، وفي سنة 2004 فقد قدر معدل نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4%، وهو نسبة لم تحقق منذ أكثر من عقد من الزمن (أي قبل إنشاء المنظمة)، كما أن التجارة العالمية قد نمت بنسبة 9% بالقيمة الحقيقية في نفس السنة، والجدول التالي يبين لنا معدل نمو التجارة العالمية في السلع وفي الدخل (P.I.B) العالمي ما بين سنوات (1990-2009) كما يلي[2] :

[1] عاطف السيد ، المرجع السابق ، ص 103.

* معدل الانفتاح (المستعمل) = (الصادرات + الواردات) / PIB، (PIB) = الناتج المحلي الاجمالي العالمي.

[2] OMC: Rapport sur le commerce mondial 2005, p01, à travers le site:
- http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/world_trade_report05_f.pdf

الجدول(3-4): معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي و الصادرات 1990-2009
(التغير السنوي لأسعار الجارية%)

السنوات / البيان	2000/1990	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات من السلع	6.4	-0.5	3.5	5.0	9.0	6.5	8.5	5.5	6.1	-12.2
(P.I.B) بالسعر السوقي	2.5	1.4	1.8	2.6	4.0	3.3	3.7	3.8	1.6	-2.3

Source: - OMC; Rapport sur le commerce mondial 2005, page1.
- OMC; Rapport sur le commerce mondial 2010, page 24.

ومن الجدول يتضح أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي العالمي (P.I.B) يعتبر الأعلى (4%) منذ سنة 1990 ،كما أن نسبة التطور في الصادرات السلعية وهي 9% سنة 2004 تعتبر نتيجة لدور المنظمة العالمية للتجارة المتزايد في تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية والقضاء على الحواجز غير التعريفية أو تحويلها إلى رسوم جمركية وكذا مساهمتها في حل النزاعات التجارية القائمة بين مختلف الكتل الاقتصادية و/أو الدول الكبرى الصناعية.[1]

فمن الملحق (01) يتضح لنا أن في آسيا سجل أكبر حجم للصادرات السلعية سنة 2004 بمعدل 14.5%، وفي الصين، كوريا الجنوبية وسنغافورة تجاوزت نسبة الصادرات 20%، أما اليابان فقد بلغت النسبة 11%،أما الواردات السلعية في آسيا فارتفعت بنسبة 15% سنة 2004 مقارنة بالسنة السابقة لها أما في إفريقيا فقد ارتفعت الصادرات بنسبة تقارب 6% والواردات بما يقارب 11% وهي مقاربة لنتائج سنة 2003، وأكثر منها لسنتي 2001 و2002، وفي أمريكا الشمالية تطورت الصادرات السلعية بنسبة 7.5%، بينما تطورت الواردات السلعية بنسبة 10% مقارنة بسنة 2003، كما بلغت مساهمة أوربا في التجارة العالمية نسبة 46 % وزادت فيها نسبة الصادرات السلعية بـــ6.4%، بينما الواردات فبلغت نسبتها 6.1%، سنة 2004، حيث يتجاوز التوسع في قضايا تدويل التجارة إلى التدخل التشريعي في أسس تدويل علاقات العمل، حيث سيكون من المهام الأساسية لها (المنظمة) سن أسس علاقات العمل ووضعها موضع التنفيذ، وهي الأسس التي تهدف إلى مواجهة ما يمكن أن نطلق عليه " بالإغراق الاجتماعي"،

[1] سنجد في الملحق رقم (01) مساهمة هذه الدول والكتل في التجارة السلعية العالمية لسنة 2004.

والذي يقصد به غمر أسواق العالم المتقدم بسلع مستوردة من دول نامية تحققت لها الميزة التنافسية بسبب خضوع عمليات الإنتاج بها لممارسات استغلالية للعمالة الرخيصة ولخرقها قواعد الأمن الصناعي، ولعدم احترامها ضمانات الحفاظ على البيئة، ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر بأن تشدد الدول الصناعية في قضية الإغراق الاجتماعي سببه التخوف من خطورة التأثير السلبي لهذا الإغراق على قضيتين رئيسيتين تواجههما الدول الصناعية، فالأولى تتعلق بالتأثير السلبي للإغراق الاجتماعي على تزايد معدلات البطالة خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وكندا، كونها الدول الأكثر استقطابا لليد العاملة من الدول النامية، أما الثانية فتختص بالتأثير السلبي للإغراق الاجتماعي على تدني مستوى الأجر الحقيقي للعمال غير المهرة في هذه البلدان وتقلص فرص العمل المتاحة لهم.[1]

ولكن خلال ربع الأخير من سنة 2007 و إلى غاية 2009 نلاحظ انخفاض محسوس في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي العالمي (P.I.B) وهذا للمرة الأولى منذ 1930 حيث انتقل من 3.8 % سنة2007 إلى 1.6% سنة 2008 إلى غاية -2.3 % سنة 2009، كما أن نمو الصادرات السلعية قد تباطأ كثيرا من سنة 2008 إلى غاية 2009 وهذا كله راجع إلى الأزمة المالية و الاقتصادية التي شهدها العالم كله (أنظر الملحق (02)).[2]

فقد حدثت الأزمة المالية الاقتصادية العالمية في وقت بدأت تظهر فيه بوادر تدل على تباطؤ النمو الاقتصادي، وخصوصا لدى دول الاتحاد الأوربي ومن بدايات بطيئة تسارعت الأزمة لتحدث تباطؤا في معدلات النمو حيث انخفضت قيمة الصادرات السلعية ب 14.8% خلال سنة 2009 مقارنة -0.1% سنة 2008 (الملحق02) ولتتفاقم بشكل «كساد» لدى معظم دول الاتحاد الأوربي وبشكل أساسي من خلال تقييد الإقراض للأعمال؛ وسرعان ما امتد التأثير إلى دول الاقتصاديات الناشئة والدول النامية من خلال الهبوط الحاد في الطلب على سلعها وفي حجم الاستثمار المباشر وفي أسعار السلع إضافة إلى شح تمويل التجارة[3]، إن تسهيل انسياب التجارة وتدفق الاستثمارات هما من الأدوات المهمة جدًا في تسريع عودة النمو الايجابي إلى

[1] الصادق بوشـــنافـــة، المرجع السابق، ص 119.

[2] للمزيد من التفصيل حول الأوضاع الاقتصادية و التجارية العالمية أنظر:

- OMC; Rapport sur le commerce mondial 2010, p20-37, à travers le site:
- http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/world_trade_report10_f.pdf

[3] OMC; op.cit .p 24.

الاقتصاد العالمي، لكن كثير من الدول المتقدمة التي ضربها الركود الاقتصادي مصحوبًا بمعدلات بطالة عالية لجأت إلى تطبيق إجراءات حمائية مختلفة لحماية قطاعاتها الإنتاجية وللحد من تسريح العمال، وتتضمن هذه الإجراءات الحمائية فرض التعريفة الجمركية والمعوقات غير الجمركية بالإضافة إلى وضع قيود على الاستيراد، وغيرها من القيود التي تعيق انسياب التجارة، في حين سارعت منظمة التجارة العالمية في وضع آلية لمراقبة حركة التجارة الدولية ومكافحة الإجراءات الحمائية بطريقة شفافة، فمن خلال الملحق(02) والملحق(03) نلاحظ مدى تأثير الأزمة على الصادرات والواردات السلعية لمختلف الدول، حيث انخفض نمو التجارة العالمية إلى 2% خلال عام 2012 مقابل 5.2% سنة 2011، وبقي بطيئا خلال الأشهر الأولى عام 2013 ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض النمو في الاقتصاديات المتقدمة و ارتفاع معدلات البطالة.[1]

وفي الأخير، ومن خلال مسيرة منظمة التجارة العالمية يتضح جليا أن تأثيرها على الحدود الدنيا المطلوبة لنجاح نظام التجارة متعددة الأطراف قد لا يبدو واضحا مباشرة، مثله مثل أي نظام قانوني وضعي فعال، ولكن هذا لا يلغي الحقيقة التي لا مناص منها، وهي أن قواعد التجارة العالمية هي حجر الأساس لاقتصاد العولمة والتصدي لأي أزمة تحدث في الاقتصاد العالمي حيث قامت بأخذ التدابير التجارية الجديدة منذ بدء الأزمة في التأثير على 1% من التجارة العالمية في السلع.[2]

[1] للمزيد من التفصيل أنظر:

- OMC; Rapport sur le commerce mondial 2013, p21, à travers le site:
- http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/world_trade_report13_f.pdf

[2] الصادق بوشنافة، المرجع السابق، ص 120.

خلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل بالدراسة والتحليل والمقارنة بين اتجاهين متناقضين في سياسات التجارة الخارجية وهما، المذهب الحمائي والمذهب الحر، فالمذهب الحمائي يرى أنه من الضروري حماية الاقتصاد الوطني من بعض المؤثرات الخارجية وفقا لما تقتضيه السياسة العامة للدولة، خاصة فيما يتعلق بحماية الصناعة الناشئة التي لا تقوى في بداية نموها على المنافسة الأجنبية، وهو ما يستلزم اللجوء إلى بعض الأساليب كالحواجز التعريفية أو غير التعريفية للحفاظ عليها، كون أنها تحقق منافع كثيرة بالنسبة للدولة سواء من ناحية ضمان التشغيل واستيعاب اليد العاملة من سوق الشغل أو خلق الثروة في الاقتصاد وكذا مصدر تمويل بالنسبة لخزينة الدولة عن طريق الجباية المحلية التي يدفعها قطاع الصناعة، كما أن أنصار الحماية يقدمون مجموعة من الحجج الداعمة لموقفهم في فرض الحماية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، إلا أنه من الضروري أن يتبين أفق النجاح من فرض الحماية على الصناعة المحلية، وإلا فإنه سوف يظهر مستقبلا بأن الدولة تحمي صناعة لا يمكن لها في يوم من الأيام أن ترشد و تقوى على المنافسة في حالة فتح السوق الوطني، وهو حال غالبية الدول النامية إن لم نقل كلها والتي اتبعت هذا المنهج لعقود من الزمن، وفي نهاية المطاف تبين أن صناعاتها المحمية لا تتوفر على أي ميزة على الإطلاق ولا تقوى على المنافسة سواء في السوق المحلي أو في الأسواق الأجنبية، أما الدول المتقدمة فتتبع الإجراءات الحمائية لتحقيق مصالح اقتصادية فورية أو مستقبلية ولأغراض تجارية محضة دون التمادي في فرض الحماية.

أما المذهب الثاني (الحر) فهو يرى ضرورة تحرير التجارة الخارجية من كل القيود التي من شأنها إعاقة تدفق السلع فيما بين الدول، كون أن ذلك يتيح للدولة التمتع بمزايا التخصص في الإنتاج، وتقسيم العمل، ومنه الاستفادة من وجود فوارق في التكاليف النسبية، كما أن حرية التجارة تحول دون قيام وانتشار الاحتكارات كما تنمي بالمقابل روح الإبداع والمنافسة، وتحقيق منافع على المستوى الدولي وزيادة معدلات النمو في التجارة العالمية.

وفي حقيقة الأمر، فإنه بالتدقيق والتفصيل في خفايا المذهبيين تجد أنهما وجهان لعملة واحدة وهو ما يتجلى من خلال تاريخ السياسة التجارية الدولية، فنجد انه كلما تعرضت مصالح أنصار الحرية للخطر فإنهم ينقلبون على أنفسهم و ينادون بضرورة فرض الحماية ويطالبون

الآخرون بضرورة تحرير اقتصادياتها والتخلي عن الإجراءات الحمائية التي تحول دون توسع التجارة الدولية وتتسبب في أزمات اقتصادية للدول الصناعية.

وما يؤكد ذلك هو وجود مؤسسات دولية لتسيير التجارة الدولية والمتمثلة في الجات (GATT) ومن بعدها منظمة التجارة العالمية (O.M.C) والتي منذ نشأتها تسهر على إرساء قواعد حرية التجارة، وتمنع كل الممارسات التي تعيق حركة وانسياب السلع والخدمات بين مختلف الدول، خاصة الدول النامية التي تحولت مؤخرا – مع مطلع التسعينات– إلى اقتصاديات منفتحة على العالم الخارجي لتبني قواعد اقتصاد السوق، وهو الأمر الذي ساهمت فيه مؤسسات رأسمالية أخرى بالضغط على الدول لتتبنى هذا المنهج، والمتمثلة في صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (B.I.R.D)، عن طريق التدخل في السياسات الاقتصادية للدول المدينة التي تلجأ إليهما لطلب المساعدات المالية فتقدم لها وصفات مدون في أولى شروطها تحرير الاقتصاد وتحرير التجارة الخارجية، فهذه المؤسسات الثلاثة (OMC، B.I.R.D ،FMI) تشكل ما يعرف بثالوث العولمة (النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المؤسس عقب الحرب العالمية الثانية لإدارة اقتصاد العالم في الألفية الثالثة.

إلا أنه في الوقت الحالي فتحت الأزمة الاقتصادية العالمية الباب أمام عصر جديد من الحكومة الضخمة وعاد الاقتصاد الكلي الذي نصح به "كينز" في ثوب جديد، وكذلك اقتصاديات الرفاهية التي نصح بها آرثر "بيجو" وهي التدخلات الجزئية لإصلاح إخفاقات السوق المزعومة، حيث كان عام 2009، هو عام تأزّم التجارة الدولية التي عانت أشد درجات الهبوط والتراجع منذ فترة الثلاثينيات، وعادت الحمائية مما أحدث تغييرًا في الاتجاه نحو تحرير التجارة الذي استمر ما يقرب من ثلاثة سنوات، ولكن على عكس ما كان متوقعًا، فإن الحمائية لم تعد كردة فعل، وإنما تسللت إلى السطح بطرق شديدة الدقة والخفاء ومن ثم فإنه قد حان الوقت للنظر في السياسات التجارية عقب الأزمة والتفكير في مستقبل تلك السياسات.

ومنه لا نجد ما نقول سوى أنه على الدولة أن تنتهج سياسة تجارية تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها وأن لا تكون متطرفة نحو التقييد أو مطلقة في التحرير، وإنما تكون وسطا لتخدم مصالحها وتطلعات شعوبها المستقبلية.

تمهيد:

نربط عادة تسمية الدول النامية بدول العالم الثالث، وهذا نظرا لتقسيم العالم بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ثلاث أقسام، دول العالم الأول وهي تضم الدول ذات اقتصاد السوق، ودول العالم الثاني ويضم الدول الاشتراكية، أما دول العالم الثالث فهي تضم الدول الأخرى، وهذا التقسيم كان صالح حتى نهاية الثمانينات، وذلك حسب التقسيم السياسي للعالم، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة، أعيد تقسيم هذه الدول.[1]

وتعود تسمية دول العالم الثالث إلى ألفرد سوفي *Alfred Sauvy*[2] الذي أطلق بعد الحرب العالمية الثانية هذه التسمية على الدول الفقيرة[3]، وتتمثل هذه الدول في الدول ذات سياسات مختلفة، ولكنها على العموم لها ناتجها الوطني الفردي الخام ضعيف، وهيكل صناعي حديث النشأة أو في المرحلة الأولى من حياته وفي غالب الأحيان غير موجود أصلا، وهي تضم الدول الإفريقية، دول أمريكا الجنوبية، وأسيا الجنوبية ، وجنوب شرق أسيا.[4]

ومن المعروف أن معظم اقتصاديات الدول النامية تتميز بخاصية اقتصادية على درجة كبيرة من التبعية للخارج، سواء تعلق الأمر بالواردات أو بالصادرات، و بالتالي فإن المبادلات الخارجية لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني.

من هنا نرى أن المبادلات الخارجية بدورها يمكن أن تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على النمو الاقتصادي، تحت هذا العنوان سوف نحاول معالجة علاقة الانفتاح التجاري بالتنمية الاقتصادية و آثارها على النمو الاقتصادي .

---

[1] John RAPLEY, Understanding Development, Theory and Practice in the Third World, Boulder, Lyenne Rienner Publishers, 2002. p38.

[2] Alfred Sauvy (1898-1990): اقتصادي واجتماعي فرنسي، مثّل فرنسا في لجنة منظمة الأمم المتحدة سنة 1947، وهو أول من استعمل تسمية دول العالم الثالث في مقال نشره في مجلة "L'observateur".

[3] Bernard BRET, Le tiers Monde, Croissance, Développement, inégalité, Paris, Collection Histege, p36.

[4] Jean-Paul RODRIGUE, L'espace Economique Mondiale, Québec, Presses de l'Université du Québec, 2000, p 35.

المبحث الأول: سياسة الانفتاح التجاري

المطلب الأول: مفاهيم حول سياسة الانفتاح التجاري

الفرع الأول :الانفتاح نحو التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي في أي اقتصاد، فلقد أصبح العالم كله اليوم يعيش في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية وخاضعة لمبدأ التنافس الحر، وذلك عن طريق إزالة وإلغاء كافة الحدود والحواجز الجمركية في العالم، وما ترتب عن ذلك من فوائد مرتبطة بالضرورة بالتجارة الدولية.

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، و لأسباب كثيرة في مقدمتها ثورة الاتصالات وسقوط النظام الاشتراكي سيطرت على الفكر الاقتصادي مبادئ العولمة الاقتصادية ، وفي مقدمتها تحرير المبادلات التجارية، خصوصا في مجال التجارة والخدمات ورؤوس الأموال[1]، وأخذت طريقها للتطبيق على مستوى العالم ككل وعلى مستوى كل دولة، ونظرا لسيطرة الدول الصناعية الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات على العناصر الحاكمة لحركة الاقتصاد العالمي من تجارة خارجية، فلم يكن أمام بقية الدول وعلى رأسها الدول النامية إلا أن تقبل خيار الانفتاح الاقتصادي على العالم، دون أن يكون لها تأثير قوي في صياغة مبادئ وتحديد تطبيقاته، ولقد قبلت أغلبية الدول مبدأ حرية التجارة الخارجية بانضمامها إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وأحدث هذا الانفتاح التجاري تحديات كبيرة تتطلب إحداث تغيرات وإصلاحات ضخمة وجذرية في مختلف المؤسسات والسياسات داخل الدول الراغبة في الانفتاح التجاري.

ظهرت في الأدبيات الاقتصادية خاصة الأدبيات التي تتناول دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية عدة مصطلحات في هذا الشأن، فقد نجد مصطلح التحرير التجاري*Trade Liberalization* ومصطلح الانفتاح التجاري *Trade Openness* ومصطلح الانفتاح نحو التجارة الدولية *Openness to International Trade*، وكلها مصطلحات يقصد بها سياسة حرية التجارة الخارجية ،أي إطلاق تيارات التبادل الدولي حرة لا يقيدها في ذلك قيد ولا يعيق حركتها عائق تضعه الدولة أو السلطات العامة، و تتبع سياسة الانفتاح التجاري مبدأ الحرية الاقتصادية السائد في القرن التاسع عشر، ومن

[1] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة،1998،ص 40.

الناحية النظرية [1]، الانفتاح التجاري لبلد ما يحدد بمستوى إنتاجيته أو مستوى تقدمه التكنولوجي حسب نظرية الميزة النسبية، ومدى تحرره من الحواجز الجمركية، وكان الاقتصادي الشهير دافيد ريكاردو أول من أشار إلى وجوب وضرورة فتح الدولة لأسواقها لحرية التجارة الخارجية من خلال نظريته النفقات النسبية.

يرى أنصار حرية التجارة الخارجية أن تطبيق الدولة لسياسة الانفتاح التجاري ستحقق أكبر ناتج معين من الموارد الاقتصادية، بشرط أن تكون تجارة خالية من القيود والعقبات على تدفق الصادرات السلعية أو الواردات، وكثيرا ما نجد أن عدة اقتصاديين يخلطون بين سياسة الانفتاح التجاري وسياسات أخرى تتخذها الحكومة، مثل سياسات سعر الصرف على سبيل المثال وكلمة "الجات " المقترنة بإزالة التعريفة الجمركية مثلا [2]، إلا أن مفهوم تحرير التجارة لا يقتصر فقط بالتعريفة الجمركية المنعدمة أو المنخفضة فقط ولكن زيادة على ذلك أن تخفيض التعريفة أو إلغاءها ما هو إلا جزء بسيط من تعريف تحرير التجارة، كما أن إقامة الحواجز الجمركية المنخفضة أمام التجارة الخارجية له تأثير خفي على الواردات قد يصل حتى إلى كساد الصادرات، في حين أن الحواجز المرتفعة أمام الواردات قد تحسن مؤقتا في الميزان التجاري[3]، فإن هذا التحسن سيتسبب في ارتفاع قيمة العملة المحلية في أسواق الصرف العالمية، مما يقوي الوضع التنافسي للصادرات الوطنية، كما أن الانغلاق التجاري أو ما يعرف بالحماية التجارية ستزيد من إضعاف الوضع التنافسي للمصدرين المحليين، وتتفاقم أخطار الانغلاق لمدى أبعد إلى الحد الذي تخسر فيه هذه الدولة المنغلقة أسواق كان من السهل عليها ولوجها و أخذ نصيب فيها .

وخلاصة القول أن سياسة الانغلاق التجاري ليست سياسة متوازنة وايجابية لكل الاقتصاديات وإنما هي سياسة سلبية، يمكن القول أن تحرير التجارة تعني دفع التكامل العالمي خاصة فيما بين الدول النامية، لأن الانفتاح التجاري لا تقتصر مزاياه على المنافع التي تجنيها الدولة من خلال المكاسب والتخصص فحسب ، بل يعتبر حافزا مهما لإرساء قواعد الحكم الرشيد

[1] Gilbert NIYONGABO, Politiques D'ouverture Commerciale Et Développement Economique, Thèse présentée pour l'obtention du Doctorat en Sciences Economiques, Université D'auvergne, Clermont-Ferrand I, 2003, p09.

[2] أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة الخارجية، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، 2006، ص 01.

[3] الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما، خلال فترة ما، وبين قيمة صادراته و يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات.

وتطبيق أنظمة التسيير الجيدة ، ويشجع السياسيين على فتح اقتصادياتهم على المنافسة الأجنبية ، لأن الانفتاح التجاري يعظم ثروات السياسيين بالدرجة الأولى.[1]

الفرع الثاني :تعريف الانفتاح التجاري

تعددت الأراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري، كما تعددت الأراء حول مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية، وتضاربت الأراء بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري، وبين مؤيد ومعارض زاد توجه الأراء الاقتصادية في الأونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري، ولاقت هذه السياسة إقبالا كبيرا من مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى متمثلا في السعي نحو التجارة من خلال اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة، حيث يؤكد الداعون لتحرير التجارة على وجود علاقة ايجابية بين تحرير التجارة و التنمية الاقتصادية.

في استعراض نظري لمفهوم الانفتاح التجاري تجدر الملاحظة أنه قد تعددت محاولات تعريف تحرير التجارة وفقا للتوجهات الاقتصادية للتجارة من جهة، و من جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري، التي انتشرت لدى غير المتخصصين بشكل كبير، فهناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة بالانفتاح التجاري، وكثيرا ما نجد أن أشخاص يخلطون بين سياسة الانفتاح التجاري وسياسات أخرى تتخذها الحكومة مثل سياسات سعر الصرف أو سياسة الانفتاح المالي على سبيل المثال، كما يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة، وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريفة أو إلغاءها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة ،والسبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة مفهوم أوسع وأشمل، يشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفة إلى التغلب على العوائق الغير التعريفية التي تأخذ أشكالا عديدة، وانتشرت في الأونة الأخيرة إلى الإصلاحات الداخلية، والتي لا ترتبط مباشرة بالتعريفة الجمركية مثل التغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود والمتعلقة بالجمارك وإجراءاتها، مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ، وبالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي و جوانب كثيرة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي[2]، ومن بين التعاريف الأكثر انتشارا:

[1] C.Strom THACKER, Does Democracy Promote Economic Openness? Boston University, November 12, 2004, p06.

[2] أحمد فاروق غنيم، المرجع السابق، ص 01.

أولا- تعريف الانفتاح التجاري حسب *Bhagawati & Krueger*

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التحيز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوحا و محررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.[1]

ثانيا- تعريف الانفتاح التجاري حسب *Papageorgiou*

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة، بحيث هي (1) أقل درجة تحرير و(20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرف تحرير التجارة أنه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد والذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدم أربعة مناهج يفسر من خلالها تحرير التجارة من خلال الوصول لوضع الحيادية (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات).[2]

ثالثا- تعريف الانفتاح التجاري حسب نوعية الانفتاح

يفرق الاقتصاديون بين نوعين من الانفتاح التجاري على غرار الانفتاح على السلع والانفتاح على الخدمات:

1- الانفتاح التجاري السطحي : يركز هذا الانفتاح على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، وهو أسلوب كما قلنا غير كاف للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.

2 - الانفتاح التجاري العميق: ويقصد به بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، السماح بحرية تنقل الأشخاص، ويشمل تقريب وتوحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة، ويشمل أيضا إزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك، وقد أصبحت مقومات أو عناصر التكامل

---

[1] Sebastian EDWARDS, Openness, Trade liberalization and growth Developing countries, Journal of Economic Literature, London , 1993 , P 1367.

[2] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول- دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان،2010-2011،ص 44 و ما يليها.

العميق ذات أهمية قصوى بعد انتشار العوائق غير الجمركية و التي تعيق جهود تحرير التجارة ولم يعد الانفتاح التجاري السطحي كافيا لإقامة العلاقات التجارية الدولية، وخير الشواهد على ذلك الانفتاح التجاري بين الدول العربية أو ما يسمى بمنطقة التجارة العربية، الذي منيّ بالفشل، كون هذا الانفتاح انفتاح سطحي أزيلت فيه كل التعاريف الجمركية منذ 2005، ولكنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب بفعل غياب قواعد و نصوص موحدة و عوامل التكامل الناجحة و نفس المشاكل مطروحة بالنسبة لإقامة تكاملات إقليمية، خاصة تكامل أو انفتاح الدول النامية على الدول المتقدمة، فكثيرا ما تفشل هذه التكاملات بفعل التكامل السطحي وغياب التكامل العميق، فلطالما طالبت العديد من الدول النامية بتوفيق القوانين التي تتعلق بالتجارة، وخاصة في مجال العمل والبيئة وانتقال الأفراد والهجرة، مع قوانين الدول المتقدمة والتي على رأسها الو.م.أ والاتحاد الأوروبي إلا وقوبلت هذه القوانين بالرفض التام وعدم القبول بسبب ضعف الكفاءات و القدرات الفنية و البشرية للدول النامية، وبسبب مخاوف الدول المتقدمة ومراعاة مصالحها.[1]

كما أنه يعني عدم التدخل الحكومي في توزيع السلع والخدمات بأي صورة من صور التدخلات الحكومية و ترك الأمر لقوى السوق لتعمل في ظل المنافسة لتحديد الأسعار التي تباع وتشترى بها السلع ويقع على المجتمع مسؤولية تعميق هذه الحرية بضمان وفرة السلع في الأسواق وعدم إتاحة الفرصة لأي شخص لاحتكارها والسماح للأفراد ضمن نطاق إمكانياتهم ورغباتهم إيجاد الطريقة المثلى لعملية الشراء أو بيع السلع بالطريقة التي تشجع رغباتهم ، حيث يرتبط نظام حرية التجارة بفكرة التوافق بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع فإذا توافرت للفرد حرية العمل لتحقيق مصالحه الذاتية إنما تتحقق مصالح المجتمع بصورة آلية فالحرية لا تعني بالضرورة ضمان القدرة الحالية للفرد في الحصول على السلع وإنما إبراز دوافعه وطاقاته للحصول على نفس القدرة في المستقبل.[2]

وخلاصة القول الانفتاح التجاري يقصد به سياسة تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية و ميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع

[1] عبدوس عبد العزيز، المرجع السابق، ص 46.

[2] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للطباعة و النشر ،الطبعة 1، 2004،ص167.

والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية و القيود الكمية و الإدارية و الفنية.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس وتقييم الانفتاح التجاري

تظهر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في اقتصاد بلد من جانب تبعية الاقتصاد الوطني للتجارة الخارجية، فكلما زادت التجارة الخارجية بالنسبة إلى الدخل القومي كلما زاد أثر الاتجاهات العالمية على التنمية ، فالبلد الذي يصدر للخارج نسبة مرتفعة من إنتاجه الكلي، يقال أنه أكبر تبعية من البلد الذي يصدر نسبة أقل، ومنه يكون أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الدولية، كما أنه يعتبر بلد أكثر تبعية للخارج كلما كانت وارداته أكثر أهمية بالنسبة لإنتاجه، فقد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس درجة الانفتاح التجاري، ونعني بالمؤشرات هي مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الأداءات التجارية لبلد ما، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة وتجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم يمكن تقسيمها كمايلي:[1]

الفرع الأول: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق

تعتبر هذه المؤشرات الأكثر استخداما و استعمالا، حيث تهدف إلى تقييم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، ويكون الاستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح وإما بتقييم القياسات الحمائية المطبقة داخل الدول المعنية ومن بين هذه المؤشرات نجد:

أولا- مؤشر درجة الانفتاح التجاري

تعتبر الدول ذات معدلات الانفتاح العالية على العالم الخارجي والتي تمتاز بتنوع هياكل الإنتاج وهياكل صادراتها وبالأخص الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أكثر قدرة من الدول ذات الانفتاح المنخفضة والتي تتصف بهياكل إنتاج وصادرات أولية محدودة، بحكم درجة الانفتاح على الأسواق الدولية بعض العوامل منها حجم التجارة الخارجية، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني(F)، ويبين أيضا درجة

[1] عبدوس عبد العزيز، المرجع السابق، ص 68.

انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$F = \frac{\sum(X + M)}{PIB}$$

حيث: X: تمثل الصادرات

M: تمثل الواردات

PIB: يمثل الناتج الداخلي الخام

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يبين مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة، وعليه إذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضا للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية "انكشاف" للعالم الخارجي، ويشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية والتبعية للخارج ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقات والتكتلات الاقتصادية.[1]

- **الانتقادات الموجهة لهذا المؤشر:**

بالرغم من سهولة حسابه لكل بلد إلا انه تعرض لانتقادات هامة، إذ انه لم يقبل كمؤشر حقيقي لقياس درجة الانفتاح اقتصاديا، ذلك أنه لا يدل في حد ذاته على درجة التطور أو التخلف الاقتصادي لدولة ما، إذ يمكن لدولة متخلفة وأخرى متطورة أن يكون لهما نفس المؤشر، بمعنى قد نجد هذه النسبة مرتفعة في اقتصاد أقل انفتاحا كما قد نجدها منخفضة في اقتصاد أكثر انفتاحا، فمثلا هناك دول تقلل من وارداتها وتشجع صادراتها، فنجد أن نسبة انفتاحها تجاريا متساوية مع دول تطبق سياسات تجارية أكثر حماية.

[1]Christine BRANDT, Economic Growth and Openness An Econometric Analysis for Regions, Preliminary Version, University Ulm, November 2004, p 13.

ثانيا- مؤشر التركيز السلعي للصادرات

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد عن الموارد الأولية، وتصدر في غالبيتها إلى الدول المتقدمة، وبالتالي تعتبر الزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير من مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة، وذلك من خلال اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مظهرا أخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية، ويستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية، يقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل **جيني**[1]، هيرشمان وهو أكثر المقاييس استخداما لقياس هذا المؤشر ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:[2]

$$CP_m = (\sum_i^n \frac{X_{it}}{X_t})^2$$

CP_m: مؤشر التركيز السلعي للصادرات

X_{it}: صادرات الدولة من السلعة i خلال السنة t

X_t: صادرات الوطنية خلال السنة t

[1] معامل جيني (نسبة للعالم كورادو جيني) من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقـــطة (1،1) وضرب هذه المساحة بـــ 2، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيتين الأفقية والعمودية تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

[2] خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية ، دار المناهج، عمان 2006 ، ص59.

ثالثا- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية

يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدول النامية عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة، فكما هو معلوم أن الدول النامية هي من اكبر الأقطار التي تصدر المواد الأولية إلى الدول المتقدمة، ولهذا فإن التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في الدول المتقدمة قد تؤثر بشكل جذري على اقتصاديات الدول النامية، كما يحدث أغلبها في (الجزائر-العراق-الأردن ....) ويعتبر هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستوردة[1]، وفي هذا المجال فإن نتائج بعض الدراسات تشير إلى أن البلدان المنفتحة تنمو بزيادة قدرها 2% عن نظيرتها المنغلقة، ويتم هذا التأثير من خلال قنوات زيادة الإنتاجية حيث تساهم وفرة الواردات بلعب الدور المهم في هذه الزيادة ،ورغم ذلك يعتقد بعض الاقتصاديين بأن ذلك لا يعني بأن الانفتاح هو أفضل أداة سياسة اقتصادية، ولا أن الانفتاح هو الشرط الكافي للنمو ولا يعني ذلك أيضا بأن بقية السياسات الأخرى غير ملائمة بل أن هذه السياسات هي جوهرية وأساسية للنمو، ويعني ذلك أن البلدان الراغبة في النمو لابد وأن تندمج في الاقتصاد الدولي بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و النفاد للسلع الاستهلاكية المستوردة.[2]

إلا أن هناك من يبدي تحفظا على مثل هذه العلاقة ومن هؤلاء (*Rodrik* 1999) حيث يرى بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إليه كوسيلة وليس كهدف، ويورد رودرك تجربة 25 بلدا ناميا شهدت أسرع معدلات للنمو خلال الفترة ما بين 1975-1994،علما أن بلدين من هذه البلدان "مصر واندونيسيا" قد شهدتا انخفاضا في نسبة الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابت، في حين شهدت بقية البلدان ارتفاعا في هذه النسبة وصل إلى 10%،[3] وبناءا على ذلك فقد برزت القناعة لدى الكثيرين بأن ارتفاع الصادرات يحرك و يحفز النمو، ويعرض رودرك بهدف تأكيد وجهة نظره بعدم وجود علاقة

---

[1] المرجع نفسه ، ص61.

[2] مجلة حسر التنمية، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، عدد 73،ماي 2008، ص7.

[3] D. RODRIK, the New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work, Overseas Development Council, N24, 1999.

أو أن العلاقة ليست بتلك القوة التي يتم تصورها ما بين النمو والصادرات، ويوضح الجدول (4-1) نسبة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في أسرع الدول نموا، كما يوضح الجدول (4-2) عرضا معكوسا للجدول (4-1) أي الدول ذات الزيادة الأكبر في نسبة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي وكلا الجدولين بأسعار 1987، وللفترة(1975-1994).

الجدول (4-1): نسبة الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي في أسرع الدول النامية نموا

الدولة	معدل نمو دخل الفرد للفترة 1975-1994 (%)	نسبة الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي		
		1975	1994	الزيادة (1994-1975)
الصين	7.33	0.087	0.176	0.089
كوريا	6.95	0.208	0.424	0.216
تايوان	6.56	0.316	0.538	0.222
فرنسا	6.05	0.247	0.521	0.274
تايلاند	5.88	0.166	0.431	0.266
هونج كونج	5.76	0.729	2.098	1.369
اندونيسيا	4.933	0.377	0.246	-1.131
ماليزيا	4.43	0.456	0.911	0.455
تشيلي	3.60	0.184	0.380	0.185
ليسوتو	3.46	0.119	0.173	0.053
مصر	3.17	0.240	0.217	-0.023
باكستان	2.75	0.102	0.168	0.67
الهند	2.52	0.058	0.083	0.025
كولومبيا	2.07	0.150	0.208	0.058
المغرب	2.03	0.212	0.259	0.047
بنغلاديش	2.00	0.059	0.131	0.071
تونس	1.98	0.305	0.445	0.140
بوركينا فاسو	1.89	0.199	0.590	0.391
تركيا	1.55	0.076	0.221	0.146
أورجواي	1.54	0.150	0.297	0.147
الدومينيكان	1.24	0.284	0.422	0.138
مدغشقر	1.21	0.024	0.051	0.027
المكسيك	1.13	0.108	0.299	0.191
الإكوادور	0.99	0.280	0.353	0.073

المصدر: مجلة جسر التنمية، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، المرجع السابق، ص 8.

الجدول(4-2): البلدان التي شهدت أعلى نسبة الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي

هونج كونج	0.729	2.098	1.369	5.76
ترينيداد وتوباكو	0.226	0.723	0.498	-0.12
ماليزيا	0.456	0.911	0.455	4.43
باراجواي	0.199	0.590	0.391	1.89
جامبون	0.359	0670	0 311	-4 11
فرنسا	0.247	0.521	0.274	6.05
تايلاند	0.166	0.431	0.266	5.88
الفلبين	0.181	0.386	0.225	0.42
تايوان	0.316	0.538	0.222	6.56
كوريا	0.208	0.424	0.216	6.95
المكسيك	0.108	0.269	0.191	1.13
تشيلي	0.194	0.380	0 185	3.60
كوستاريكا	0.267	0.447	0.180	0.95
سويسرا	0.582	0.761	0.179	0.17
كمبودت	0.108	0.284	0.176	-0.82
ساحل العاج	0 219	0 395	0176	-2 87
أورجواي	0.150	0.297	0.147	1.54
تركيا	0.076	0.221	0.146	1.56
تونس	0.305	0.445	0.140	1.98
الدومينيكان	0.284	0.422	0.138	1.24
رواندا	0.050	0.181	0.131	-3.29
بابوا	0.375	0.494	0 115	0.89
مالي	0.087	0.181	0.094	0.19

المصدر: المرجع نفسه، ص 9.

يستنتج من ذلك أن الجدول(4-2) يتضمن العديد من الدول الواردة في الجدول(4-1) خاصة بلدان شرق آسيا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجدول (4-2) يتضمن أيضا بلدانا كثيرة لم تعرف في أي تاريخ معدلات نمو مرتفعة.

ويستطرد رودرك بالقول أنه في حالة أخدنا معدل نمو 11% كمعدل يشير إلى حالة تحقيق معدلات نمو مرتفعة فإننا نلاحظ أن حوالي نصف البلدان الواردة في الجدول(4-2) ستقع تحت هذا المعدل، ويعزى هذا الانبهار بالصادرات إلى التحيز التاريخي للواردات من خلال التركيز على سياسة إحلال الواردات في أغلب البلدان النامية، إلا أنه في ظل القيود التجارية السيئة التي سادت في أغلب البلدان النامية فإن قضية تفعيل أنشطة الصادرات على الأنشطة الأخرى قد اختفت أيضا.[1]

ولابد من الملاحظة أنه طالما أن الواردات من السلع الرأسمالية تتمتع بوفورات موجبة فإن دعمها يعد أمرا مبررا، ومعنى ذلك أن الصادرات يمكن أن توفر قيما إضافية للاقتصاد القومي، وذلك لأن عوائد الصادرات قد تستخدم في شراء سلع رأسمالية إلا أنه لا يوجد ما يضمن إنفاق هذه العوائد على هذه النوعية من السلع فتصرف بدلا من ذلك على سلع استهلاكية.

إن التطور المتتالي للتبادلات بين وداخل القطاعات يكون له أثر عكسي على النمو العالمي فإذا تحول الطلب العالمي مثلا إلى سلع الاستهلاك النهائية إلى دولة لها ميزة نسبية في السلع الرأسمالية(الدول المتقدمة) فإن انتقال موارد هذه الدولة نحو سلع الاستهلاك النهائية يخفض العدد الإجمالي للسلع الرأسمالية في العالم و بالتالي انخفاض النمو والتنمية العالمية.

رابعا- الميل المتوسط للاستيراد

يمكن الكشف عن مدى انغلاق اقتصاد ما إذا قيست درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد، حيث أن أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى ترابط الإنتاج القومي بالإنتاج العالمي، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح.[2]

[1] مجلة جسر التنمية، المرجع السابق، ص 11.

[2] محمد عثمان مصطفى، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المختار للنشر 1984 ، ص114.

خامسا- مؤشر (معدل) التبادل التجاري

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما ونظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين والإحصائيين وصناع السياسة، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة، ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات، فارتفاعه عن المئة بمعنى أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات، وتراجعه عن المئة يعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات وبالتالي تتراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمعات باعتباره يعكس ليس فقط سلوك الاقتصاد الخارجي، بل حتى سلوك الاقتصادي المحلي لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف المواد الاقتصادية المحلية وتوزيع الدخل ونمط الإنتاج والأسعار....الخ، رياضيا يعبر مؤشر التبادل التجاري عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة وارداتها أي :[1]

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} \times 100$$

الفرع الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي

تهدف هذه الطرق إلى تقييم التحرير التجاري لبلد ما على أساس استخدام مقاييس مركبة أو ملاحظة في البلد أو منطقة تعتبر منطقة مرجعية لاستخدام هذا النوع من المقاييس، ويقاس الانفتاح بالفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في البلد وبين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاح البلد.

أولا- مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس التحرير التجاري، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية المتسببة من قبل التعريفات

[1] خالد السواعي ، المرجع السابق، ص 51.

الجمركية[1] وغير الجمركية مثل رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الإعانات وتعتبر مسألة التعريفات الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري.

سعت عدة دراسات إلى تقييم الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، إلا أن أغلبية هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات وكان أهمها أنه يظهر من الصعب تحديد الفوارق بين الأسعار المحلية والعالمية من طرف السياسات التجارية بالإضافة إلى تكاليف النقل، عدم تسوية سعر الصرف ، فوارق المرونة السعرية والسلوكيات الاستراتيجية للمؤسسات والتميز في الأسعار، وكذلك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول وغير قابلة للتداول، لكن المشكل المطروح عند قياس الانفتاح التجاري بطريقة الحواجز الجمركية وغير الجمركية يكمن في طريقة تعميم هذا المتغير، وحتى وإن استطعنا أن نقيس القيمة التي يمكن الاستنتاج منها مستوى التكلفة الإضافية من بلد إلى آخر فإن مستوى هذا الحاجز يمكن أن يتغير على حسب تكرار استعماله وعلى حسب تقسيم هذا الحاجز، إذن من خلال الاستعراض البسيط لهذه الطريقة، السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو كيف يمكن قياس التعريفة الجمركية ومن ثم الحكم على مدى انفتاح هذا البلد؟.[2]

ثانيا- معدل التعريفة غير الموزون

يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدلات التعريفة الجمركية

مثال : يستورد بلد ما ثلاثة سلع وتفرض عليها ثلاث معدلات للتعريفة الجمركية حيث السلع:

(A) تفرض عليها 15%

(B) تفرض عليها 20%

(C) تفرض عليها 25%

فيصبح معدل التعريفة غير المتوازن=(15%+20%+25%)/3=20%

[1] التعرفة الجمركية أو التعريفة هي ضريبة تُدفع عند عبور حاجز سياسي مثلا عند دخول دولة، برا أو بحرا أو جوا، وعادة ما تختلف وفقا لنوع من السلع المستوردة، وتعريفات الاستيراد سيزيد الكلفة على المستوردين، وزيادة أسعار السلع المستوردة في الأسواق المحلية، وبالتالي خفض كمية السلع المستوردة. يمكن أيضا أن تكون التعريفات الجمركية المفروضة على الصادرات، في الاقتصاد ومع أسعار الصرف العالمة، والتعريفات الجمركية على الصادرات لها آثار مشابهة لتلك التعريفات الجمركية على الواردات. ومع ذلك، فإن الرسوم الجمركية على الصادرات وغالبا ما ينظر إليها على أنها 'يضر' الصناعات المحلية، في حين أن التعريفات الجمركية على الواردات التي ينظر إليها على أنها 'مساعدة' الصناعات المحلي.

[2] خالد السواعي ، المرجع السابق، ص48 .

لكن هذا المؤشر لا يعكس مستوى الانفتاح الحقيقي، لأنه يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع ولهذا نلجأ إلى استخدام مؤشر أخر يعكس الأهمية النسبية للسلعة الواحدة.[1]

ثالثا- معدل التعريفة الموزون

حيث يأخذ معدل تعريفة كل سلعة ويرجح بأهميته النسبية، فإذا افترضنا أن قيمة الاستيراد من السلعة(A) بلغت 700 وحدة نقدية، والسلعة(B):400 وحدة نقدية والسلعة(C):200 وحدة نقدية إذن:

$$\text{معدل التعريفة الموزون} = 100x \frac{(0.25x200)+ (0.2X400)+ (0.15X700)}{200+400+ 700}$$

الفرع الثالث: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق، حيث أنها لم تستطع التعبير عن درجة انفتاح اقتصاد ما واتجاه سياسته التجارية، ولهذا فقد اقترح كل من *Guillaumont*،*Syrquin* و *Chenery*[2] طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح، فإذا كان الفارق أو الباقي موجب أي أن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل، فيعتبر البلد منفتحا والعكس صحيح، ويعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية كالحجم ومتغير الناتج الداخلي الخام[3]، ومتغير الدخل الفردي ومتغير الحجم الفيزيائي للبلد (المساحة والنمو الديمغرافي) ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد، والمسافة بينه وبين بقية

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة ،الأردن، 2007 ، ص283.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر:

- H. B CHENERY & M. SYRQUIN, Patterns of development, 1950-1970, LONDRE, Oxford University Press., 1975
- P. GUILLAUMONT, Politique d'ouverture et Croissance Economique : Les Effets de La Croissance et de L'instabilité Des Exportations, *Revue d'économie du développement* ,N° 1, 1994 , p 91-114.

[3] الناتج الداخلي الخام (GDP) عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة، غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة ولا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسًا لدخل الفرد، وتوجب النظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تمامًا إجمالي الدخل المحلي للفرد(GDI).

البلدان الأخرى وغيرها، وقد طور هذا المؤشر وأدخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية والمؤسسية.

لكن بالرغم من اعتبار هذا المؤشر أحسن من مؤشر الانفتاح البسيط، الذي يعتمد على نسبة المبادلات الخارجية من التصدير والاستيراد إلا أنه قد تعرض هو الأخر إلى انتقادات حادة أبرزها اعتماد هذا المؤشر في قياسه لدرجة الانفتاح على بعض المتغيرات الهيكلية وغير الهيكلية، حيث أنها لا توجد في أية دولة من دول العالم مجتمعة فيها هذه المتغيرات، كذلك لوحظ من الناحية العملية وجود ارتباط ضعيف بين النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على هذه المتغيرات، ولهذا السبب فقد أعيد النظر في تعريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة في قياس الانفتاح التجاري وتحديدها من الناحية الكمية والنوعية التي بواسطتها يمكن تدفقات التبادل المستقلة عن السياسات المتخذة.

الفرع الرابع: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر المزدوج Sachs-Warner

يعتبر نموذج (*Sachs-Warner*,1995) من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين، بحكم انه استطاع أن يعطي إجابات فاصلة عن كثير من التساؤلات حول مسالة قياس أو تقييم الانفتاح التجاري قياسا دقيقا، وقد استطاع هذا المؤشر أن يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعي ومنطقي لسياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة وأيضا تواريخ تبنيها لهذه السياسة ،هذا المؤشر يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعتين: البلدان المنفتحة والمغلقة على التجارة الخارجية وذلك بالاعتماد على المعايير التالية:[1]

- معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إذ لا يجب أن تفوق 40 % من قيمة المنح.
- معيار حصة السوق السوداء، إذ لا يجب أن تفوق 20%.
- معيار النظام السياسي، إذ لا يجب أن يكون نظام اشتراكي.
- معيار تدخل الدولة، إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

[1] للمزيد من التوضيح راجع:

- JD.SACHS & A.M. WARNER, Economic Reform and the Process of Global Integration, Brookings Papers on Economic Activities, Vol. 1, (1995a), p01-118.
- JD. SACHS & A.M WARNER, Natural Resource Abundance and Economic Growth, NBER Working Paper No. 5398, National Bureau of Economic Research, Cambridge (1995b), p01-54.

ويقاس انفتاح أو انغلاق البلد تجاريا من خلال هذه المعايير، إذ أن الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط فتصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة، بينما البلدان التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية.

تتكون العينة التي يدرسها المؤشر من 117 دولة تم دراستها خلال الفترة 1945- 1970 وكانت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها أنه: 15 دولة تعتبر من الدول المنفتحة بانتظام وفق المعايير المقترحة من قبل *Sachs-Warner* و74 دولة صنفت من الدول المنفتحة على التجارة، ولكن بصفة دائمة ومنتظمة كما أثبتت الدراسة أن الدول الأكثر انفتاحا حققت معدلات نمو مرتفعة بالنسبة ل11 دولة من أصل 15 دولة (عرفت معدلات نمو تزيد عن 23) بينما 70 دولة من المجموعة الثانية عرفت نمو أقل من 3%.

الفرع الخامس: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب Edwards

يعتبر مؤشر الانفتاح المركب ل(*Edwards* 1993,1998) أحد أحدث المؤشرات التي عنيت بقياس وتقييم الانفتاح التجاري، وبالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى *Edwards* أن أغلبيتها لا تعطي تفسيرا منطقيا لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، ولهذا اقترح (*Edwards* 1993,1998) مؤشر يرتكز على فرضية أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل.[1]

استخدم *Edwards* المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد واقترح جمعها في شكل مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى تصنف بوجود سياسات الانفتاح بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية وهي موزعة كالآتي:

1- مؤشر *Sachs-Warner*

2- مؤشر تقرير التنمية في العالم(1987)

3- مؤشر البواقي ل (*Leamer* 1986,1988).[2]

---

[1] للمزيد من التوضيح راجع كل من:

- S. EDWARDS, Openness, Trade Liberalization and Growth in Developing Countries, Journal of Economic Literature, Volume XXXI, (1993), P 1358-1393.
- S. EDWARDS, Openness, Productivity and Growth: What do we Really Know? Economic Journal, Volume 108, Issue 447, March 1998, P383-398.

[2] E.EDWARD&LEAMER, Cross Section Estimation of the Effects of Trade Barriers, UCLA Economics Working Papers 417, UCLA Department of Economics1986.

4- مؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء (*La prime de change*) .

5- التعريفية المتوسطة على الواردات.

6- المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية.

7- مؤشر تفاوت المؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة.

8- معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية.

9- مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف (*Wolf*, 1993).

قام *Edwards* بجمع كل هذه المؤشرات في مؤشر واحد لغرض تباين مختلف مظاهر السياسة التجارية

المؤشر المركب= دالة (*Sachs-Warner* - علاوة - الصرف- التعريفة المتوسطة - الحصص -مؤشر *Wolf*[1]).

لقد ذهب *Edwards* في تفسير مؤشره أن الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20% وهو نفس ما ذهب إليه *Sachs-Warner* إلا أن النسبة أكبر من ذلك(40%)، أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى *Edwards* أنه يصف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي وبالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد.

- E.EDWARD &LEAMER, Measures of Openness, NBER Chapters, in: Trade Policy Issues and Empirical Analysis, National Bureau of Economic Research, Inc 1988,p 145-204.

[1] H. WOLF, Trade Orientation: Measurement and Consequences, Estudios de Economica 20, 1993,p52-72.

المبحث الثاني: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية

زاد اهتمام الدول بمسألة التوجه نحو فتح أسواقها خاصة أو اقتصادياتها عامة لأنها أدركت مسألة تبني وتطبيق سياسة الانفتاح التجاري ليس هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، ومن أجل ذلك عمدت كثير من الدول إلى العمل نحو الارتقاء بأداء اقتصادياتها المحلية، وفي مقدمة هذه الدول دول جنوب شرق آسيا حيث جنت فوائد جمة من جراء انتهاج وتطبيق هذه السياسة، وتمثل ذلك في نجاحها في زيادة معدلات نموها الاقتصادي على مدى العقدين الفارطين، في حين أن عدد كبير من الدول أخفقت في ذلك، حيث سجلت معدلات سالبة في النمو مما أدى إلى زيادة تهميشها وعزلها عن المحافل السياسية والاقتصادية.

لقد أدركت الدول المنفتحة على الخارج مكاسب الانفتاح التجاري من ضرورة أخذ نصيبها الأكبر من شبكة الإنتاج العالمي والتدفقات المختلفة، مما يتناسب مع مواردها وقدراتها وأدركت أيضا أنه كلما زادت درجة انفتاحها وتكاملها مع الاقتصاد الدولي سوف تكون له انعكاسات ايجابية سواء من حيث المكاسب أو التكاليف المتوقعة لتلك السياسة، وبما أن عملية الانفتاح تشمل الانخراط في علاقات وشراكات جديدة تتطلب المزيد من إعادة الهيكلة فإن الانغلاق سوف يسبب في إخفاق الدول مما يزيد في الأعباء التي سيضطر النظام إلى تحملها.

المطلب الأول : أهمية وأسباب الانفتاح التجاري في الدول النامية

لقد كان عقد الثمانينات مليئا بالاضطرابات الاقتصادية العالمية التي تركت آثارها السلبية على البلدان النامية حيث أن هذه الأخيرة عانت من الانخفاض الشديد في معدلات النمو، مما يؤدي إلى تراكم المديونية الخارجية مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة الدولية، حيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن تدهور الأوضاع الاقتصادية للدول النامية آتية من طبيعة علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة طالما أن صادراتها هي عموما مواد أولية واستيراد مواد مصنعة.

الفرع الأول: أهمية الانفتاح التجاري في الدول الناميـــــة

إن الحديث عن فكرة انفتاح التجارة يقوم على الأساس الذي جاء به رواد المدرسة الكلاسيكية القائم على مبدأ الميزة النسبية، والذي يعني بأن الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي

تمتلك فيها ميزة نسبية حتى وإن كانت ذو كفاءة في إنتاج السلع الأخرى، وتخصيص الموارد إنما يكون وفقا لقواعد ومتطلبات السوق، والأسعار تعكس بالطبع التكاليف الحقيقية للسلعة.

ورغم هذا فإن الدول النامية قابلت هذا المبدأ بشيء من عدم الثقة ذلك أن العمل به يعني أن يضعها دائما محصورة في إنتاج السلع الأولية، في الوقت الذي رحبت بفكرة حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة، ولقد اهتمت هذه الدول في بداية حصولها على الاستقلال على إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات، أين كانت الدولة في مركز قيادي للنشاط الاقتصادي[1]، وفي المقابل كان أسلوب بعض الدول الأخرى هو إتباع إستراتيجية التصدير، التي جعلتها تحقق معدلات نمو عالية خلافا للتوجه السابق، بالإضافة إلى الفوائد التي تجنيها من الدخول إلى السوق الدولية الواسعة، ومنه تكمن أهمية تحرير التجارة في الدول النامية في تحقيقها للعديد من المكاسب والتي منها:[2]

- تغطية تكاليف الواردات من خلال العمل على تنمية الصادرات أي العمل على موازنة الميزان التجاري.
- تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية بما يدفع بالمنتجين إلى التحسين والابتكار في المنتجات.
- العمل نحو تحقيق أكبر مستويات من الكفاءة بالإضافة إلى تقديم أو منح المستهلكين نطاق أوسع من الاختيار.
- السماح للشركات من أن تشغل مقدرتها بشكل كامل بما يتوافق مع ميزتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير.
- إن العمل على فتح الباب أمام التجارة يمكن من دخول التكنولوجيا الجديدة واستخدامها، كما أن تحرير كل من الصادرات والواردات يعمل على جعل الأسعار المحلية منافسة للأسعار العالمية بما يؤدي إلى انخفاض إحداهما على الأخر وهذا يسمح للمستهلكين بشراء السلع المنخفضة الأثمان والعالية الجودة.

---

[1] يذكر أن السبب وراء استلام الدولة لقيادة النشاط الاقتصادي يرجع إلى أن طاقة المستثمرين الخواص في هذه الدول لا تتوفر على رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الكبرى، كما أن غياب الأسواق المالية له دور كبير في ذلك وهذا ما يجعل الدولة الجهة الوحيدة القادرة على تأمين مثل هذه الموارد.

[2] محمد حامد الحاج، دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، تقرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2000، ص06.

- كما يعد تحرير التجارة إحدى القنوات الهامة لاكتساب الخبرات والمهارات والحصول على التقنيات الحديثة :[1]

- ذلك أنه إذا ما تم القيام بتحرير التجارة في إطار مشروع شامل للإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية سيؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار، وهذا ما سيفتح الباب واسعا أمام دخول الاستثمار الأمني المباشر الذي سيتقدم معه التقنيات الحديثة في الإنتاج والتسويق والتوزيع، إضافة إلى العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية في البلد ورفع معدلات النمو والإنتاجية وفرص العمل الجديدة.
- كما أن حرية التجارة لها العديد من السمات النظرية المرغوب فيها حيث أنها لا تنحصر فقط في زيادة الكفاءة الاقتصادية الاستاتيكية، والتخصيص الأمثل للموارد، ولكنها أيضا توسع الأسواق الحرة والمنافسة التامة فيها، وبالتالي على الدول النامية أن تعمل جاهدة في ظل عالم واقعي يتسم بعدم الكمال واللامساواة في التجارة العالمية.

وانطلاقا مما سبق نجد أن غالبية الدول ونظرا لإدراكها للمكاسب المحققة من وراء تحرير التجارة والتوجه للعالم الخارجي سعت إلى تبني هذا الموقف ومحاولة الاندماج فيه لتعظيم المنافع، مع تزايد تيارات العولمة والتشابك والتكامل في العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد أصبح من الواضح أن الواقع يخفي الكثير في ممارسات الدول التجارية من أساليب للحماية وغيرها، وهذا يعد بمثابة انسحاب من المشاركة في المكاسب الممكن الحصول عليها من التقدم الاقتصادي والتقني غير المسبوق.

ونظرا لهذا نجد أن معظم الدول تلجأ إلى إستراتيجية قائمة من جانب على التحرير الذاتي ومن جانب آخر على المشاركة في اتفاقيات تحرير التجارة متعددة الأطراف والثنائية، إضافة إلى المشاركة في التجمعات الإقليمية الراسية والهادفة لتحرير وزيادة التكامل وصولا للأسواق المشتركة والوحدة الاقتصادية في بعض الحالات.

والملاحظ في البلدان النامية أن هذا المسعى يظهر قدرا من التفاوت فيما بين الأقاليم النامية، ذلك أنه نجد بعض الأقاليم حققت فعلا المكاسب من تحرير التجارة لديها وأخرى ما زالت تعاني أو أنها تبذل جهدا لم يتوج بعد كغيره، ولكن السبب في ذلك واضح من حيث أن

[1] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ضمان نجاح التنفيذ والتأكيد على النجاح لا يقتصر على عنصر واحد إنما مرهون بمدى حفز ونجاح عمليات التغيير في عناصر الإصلاح الشامل الأخرى كوحدة متكاملة بشكل منهجي ومدروس.[1]

الفرع الثاني: أسباب الانفتاح التجاري في الدول النامية

ترجع الأسباب وراء تحرير التجارة إلى ما يلي:

1. كون الانفتاح التجاري (أو القطاع الخارجي) يعد جزء من برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة أساسا إلى دفع عجلة النمو.
2. التدهور في شروط التبادل التجاري، خاصة في الاتجاه المستمر للانخفاض في أسعار البترول والمواد الأولية والأخرى مع مرور الزمن.
3. تفاقم أزمة الديون في البلدان النامية في فترة الثمانينات والضغوط الممارسة عليها من المؤسسات الدولية والدول الدائنة الغربية، بحيث أجمعت على أن الانفتاح التجاري هو العنصر الأساسي في إنعاش الاقتصاد العالمي، وكذلك قامت بممارسة الضغط على تلك الدول من خلال هذه القروض.
4. إثبات الدراسات بوجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ومثال ذلك التجارب الدولية الناجحة في هذا الميدان مثل دول جنوب شرق أسيا، والتي كشفت بأن الدول التي تركز على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات تحقق نموا أكبر من تلك التي تعمل بالإحلال محل الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية[2].

---

[1] محمد حامد الحاج، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] ومن هذه الآراء نجد دراسة (Michaely1977) التي اعتمدت على تجارب 41 دولة نامية خلال الفترة ما بين 1950-1973 وأظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الدخل الفردي و معدل نمو الصادرات الوطنية ونمو الناتج الوطني ككل، وأظهرت نتائج الدراسة أن معامل الارتباط بين هذه المتغيرات 52,3% حسب بيرسون في 23 دولة التي قدر دخلها الفردي سنة 1972 أكثر من 300 دولار، في حين وجد معامل الارتباط لسيرمان -4 % في 18 دولة ضعيفة الدخل(دخلها الفردي أقل من 300 دولار)، واستنتج الباحث أن النمو الاقتصادي يتأثر بالصادرات الوطنية إذا كانت هذه الدول قد حققت الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية، كما قام (Balassa1978) بدراسة العلاقة بين نمو الصادرات والنمو في الناتج الإجمالي على إحدى عشرة دولة من الدول النامية خلال الفترة بين (1960-1973)، وبينت النتائج المتحصل عليها على التأثير الواضح والعلاقة الإيجابية وقوية لنمو صادرات الصناعات التحويلية على المدخرات الوطنية وبالتالي النمو الاقتصادي في الفترة الثانية (1966-1973) أحسن من الفترة الأولى (1960-1966) حيث فسر ذلك أن تأثير صادرات الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في هذه الدول خلال الفترة الأولى كان أقل منه في الفترة الثانية؛ كما أنه لاحظ أن زيادة معدل الصادرات بمقدار 1% ستزيد من معدل النمو الاقتصادي

إلا أن هناك من يبدي تحفظا على مثل هذه العلاقة ومن هؤلاء (*Rodrik* 1999) حيث يرى بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إلية كوسيلة وليس كهدف، ويورد رودرك تجربة 25 بلدا ناميا شهدت أسرع معدلات للنمو خلال الفترة ما بين 1975-1994،علما أن بلدين من هذه البلدان "مصر واندونيسيا" قد شهدتا انخفاضا في نسبة الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، في حين شهدت بقية البلدان ارتفاعا في هذه النسبة وصل إلى 10%.[1]

ولعل أهم سؤال يمكن إثارته عن العلاقة بين التجارة الخارجية (التصدير أساسا) بالأداء الاقتصادي هو: هل يوجد للبلدان الصغيرة النامية خيار في تطبيق قناعاتها المحددة داخليا، والتي قد تتضارب مع القناعات السائدة دوليا؟ لعل إجابة أغلب متخذي القرارات في هذه البلدان هي ب "لا" إذ لابد من الخصخصة والانفتاح وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتوجه للخارج حيث أن الانفتاح يؤدي إلى زيادة الإنتاج لأنه يساعد المشروعات الإنتاجية لوصول الأحجام المثلى، فكثير من المشروعات في الدول النامية لا تمكن من بلوغ الحجم الأمثل بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها و بالتالي فهي لن تتمكن من تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن، فالدولة التي تحد من المنافسة بتقييد دخول السلع الأجنبية المماثلة قد تسيء إلى

بمقدار4%، من الانتقادات الموجهة إلى هذه الدراسة صغر حجم العينة المستعملة حيث أن هذه الأخيرة تضم دول أداءها التصديري مرتفع مثل كوريا و تايوان و منخفض في كل من الهند و الشيلي، و من أجل معالجة هذه النقائص وقام(Tyler 1981) بتوسيع حجم العينة حيث بين من خلال استخدام دالة كوب–دوجلاس للإنتاج لبيانات مقطعية تتضمن العلاقة بين نمو الاقتصادي وتوسع الصادرات على عينة تتكون من 55 دولة نامية خلال الفترة ما بين 1960-1977 وأظهرت نتائج التحليل أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية للدول النامية متوسطة الدخل تساوي 49% حسب بيرسون و48% حسب سبيرمان، وللدول غير النفطية فإن معامل الارتباط يساوي 55% حسب بيرسون و50% حسب سبيرمان، أما النموذج القياسي فقد بين أن زيادة الصادرات بمعدل 17,5% يساهم بزيادة تقدر بحوالي 1% في الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للدول غير النفطية فإن زيادة مقدارها 18,2% تساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1%، ومن خلال نتائج الدراسة فقد اقترح على الدول النامية دعم صادراتها بما أنها تساهم بقدر كبير في زيادة معدل النمو الاقتصادي لديها، وفي نفس السياق حاول(Feder1983) تقدير الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام متغير نمو الصادرات و نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية شبه الصناعية خلال الفترة ما بين (1964-1973) فتوصل إلى أن الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني، كما استنتج أيضا أن تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن يتم ليس بنقل العمالة ورأس المال منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني، وإنما أيضا بنقل الموارد الاقتصادية من القطاعات غير التصديرية ذات الفعالية الأقل إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.

[1]D. RODRIK, The New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work,op cit.

الاقتصاد المحلي لأنها تساعد على بقاء المشروعات بعيدة عن الأحجام المثلى وتنتج بنفقات مرتفعة بعيدة عن تلك التي تنتج بها المشروعات ذات الأحجام المثلى.[1]

المطلب الثاني: آثار سياسة الانفتاح التجاري على الدول النامية

إن سياسة الانفتاح التجاري التي طبقتها بعض الدول لم تقتصر على إلغاء السياسات المعيقة للتصدير وزيادة الاعتماد على آلية السعر وإنما شملت أيضا تخفيض مستوى التدخل الحكومي، حيث أن تقييم بعض من هذه التجارب أظهر بأن استقرار سياسات الاقتصاد الكلي والسيطرة على التضخم كانت عوامل أساسية لنجاح سياسة إصلاح قطاع التجارة الخارجية إضافة إلى أنه أظهر بأن أكثر الدول نجاحا في تطبيق هذه السياسات كانت الدول التي قامت بتحويل كل القيود الكمية على التجارة الخارجية إلى قيود غير كمية أي تعريفات جمركية وأخذت بتخفيضها تدريجيا، كما يلاحظ بأن سياسة منح حوافز مباشرة للصادرات لم تكن تمثل الحوافز في نمو الصادرات مثل سياسات إجراء تخفيض حقيقي على سعر الصرف وتحرير الاستيراد وسهولة حصول المصدرين على مستلزمات الإنتاج من السلع المستوردة، غير أن نجاح برامج إصلاح التجارة الخارجية تظل محدودة ما لم يتم العمل على إزالة كل العوامل الداخلية التي تعمل على عرقلة وتشويه الأداء الاقتصادي.

في الواقع إن زيادة التحرر الاقتصادي تعني تخلي الحكومات عن سياسة دعم السلع، وخصوصا ما تعلق بالموارد المستنفدة، وهو ما يعتبر بحد ذاته خدمة للتنمية المستدامة، غير أن ذلك لا يؤدي بالضرورة لسياسة بيئية سليمة، لذلك يجب أن تكون هناك سياسات وحسابات اقتصادية تأخذ في حسابها التكاليف البيئية، كما ينظر إلى أن زيادة تحرر السوق سيزيد من المساهمة في زيادة الكفاءة الاقتصادية، وهذا بدوره سيزيد من فرص العمل المتاحة وخاصة للطبقة المحرومة، إلا أن السياسات الملازمة لسياسة تحرر السوق والانفتاح، والمرتبطة بالإصلاحات الهيكلية ــ كما أثبتت التجارب في أكثر من بلد: المغرب مصر والجزائر على سبيل المثال ــ تكون في الغالب مصحوبة بالحد من فرص العمل وتقييد الإنفاق الاجتماعي ولو

[1] للمزيد من التفصيل أنظر كل من:

- يوسفي رشيد، سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي- حالة الجزائر- رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران 2006، ص64.

-J.CEDRAS& N. PORQUET, Théorie de L'échange International, Edition Dalloz, Paris, 1975, p80.

على المدى القصير أو المتوسط[1]،ولكن الدراسة التي صدرت عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة2003[2]، بعنوان(جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس)، كان أن حذرت "من التحرير المتسرع للتجارة، وأكدت على أن النمو هو ما يدفع إلى تحرير التجارة وليس العكس، كما بينت أن الاندماج في الاقتصاد العالمي هو من نتائج النمو والتنمية، وليس شرطا مسبقا لها وأنه لا يجوز تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول، بل يجب أن تتباين هذه القواعد مع تباين مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ونبهت الدراسة إلى أهمية توفير حيز أوسع للسياسات الوطنية في الدول النامية، وبالتالي أهمية عدم إرهاق هذه الدول بالقواعد والمعايير والالتزامات الدولية التي تتعارض مع مقتضيات التنمية".[3]

وأما إذا ما اطلعنا على النتائج الناجمة عن اندماج البلدان النامية وتطبيقها لتلك الشروط والإجراءات فإننا نقرأ عددا من الحقائق من بينها:[4]

1- أنه بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية إلى 7.6 تريليون دولار عام 1995 (في بداية عام 2002 وصلت إلى حوالي 9 تريليون دولار سنويا) ، فقد ظل نصيب مجموعة البلدان المتخلفة من التجارة العالمية ثابتا خلال العقود الثلاثة الماضية حول 18% بما في ذلك نصيب

---

[1] رابح حمدي باشا، أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر،2006-2007،ص165.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Program :واختصاراً " (UNDP) "هي شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة ,وهي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل، وهي تعمل في 166 دولة وتساعدهم في تطوير حلولهم لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية. كما تعمل على تطوير القدرات المحلية التي تعتمد على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشريحة واسعة من الشركاء، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان في المنطقة العربية على إيجاد وتبادل الحلول الخاصة بها في المجالات الأربعة الرئيسية التي يعنى بها البرنامج: الحُكم الديمقراطي، ومكافحة الفقر، ومنع الأزمات والإنعاش، والبيئة والطاقة. ويولي البرنامج اهتمامه لقضايا تنموية ذات أولوية تشمل الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كذلك ينصب تركيز البرنامج على التصدي لمعوقات التنمية التي حددتها السلسلة الأولى من تقارير التنمية البشريّة العربيّة في المعرفة والحريّة وتمكين المرأة تأسيساً على التقاليد التي أرستها تقارير التنمية البشريّة العالميّة.

[3] عن: منير الحمش، القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي، في مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق – تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والدبلوماسية والوثائق المتصلة بذلك – العدد 26 السنة الثامنة 2006، على الموقع:
http://www.awu-dam.org/politic/26/fkr26

[4] حول الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، راجع كل من:

- صالح صالحي ،الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف العدد1،2002، ص 52 و ما يليها.

- Rachid TLEMCANI, Etat Bazaret et Globalisation : l'aventure de L'infitah en Algérie" les éditions el hikma, Alger, 1999, p124.

- محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ،العدد1،2002، ص21.

الدول المصدرة للنفط، رغم أن سكان هذه المجموعة من البلدان يشكلون 75% من إجمالي سكان العالم، إلى جانب ذلك فقد تراجعت نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي العالمي من 15% عام1965 إلى 13.4% عام1995.

يبدو لنا ومع تقبل فكرة أن الانفتاح على الأسواق العالمية مكّن الدول النامية من تحقيق النمو، وزيادة مساهمتها في التجارة العالمية، (خلال عام 2003 ارتفع معدل النمو ليصل إلى 4.1% مقابل 5.3% عام 2002)، إلا أن مساهمة هذه الدول في الناتج الإجمالي العالمي تبقى ضعيفة قياسا بالدول المتقدمة، (ساهمت أفريقيا (48 دولة) بحوالي 3.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعالم، في حين بلغت نسبة مساهمة الاقتصاد الأمريكي لوحده 21.1% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي للعالم خلال عام2003، وأما الاقتصاد الياباني فقد ساهم بحوالي 7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعالم خلال عام 2003).[1]

لذلك يمكن القول أن تحرير التجارة العالمية، خصوصا منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية تميز بعدم التوازن في مراعاة مصالح الدول، بحيث ظلت القواعد الاقتصادية والتجارية والنقدية العالمية ــ بل ازدادت ــ في صالح الدول المتقدمة، فخلال الخمس سنوات الأولى حقق الاقتصاد الأمريكي أفضل النتائج بفضل أداء المنظمة العالمية للتجارة، إذ يذكر تقرير الإدارة الأمريكية إلى الكونجرس، أن عدد الوظائف التي توافرت في الولايات المتحدة نتيجة دعم الصادرات قد زاد بمقدار 1.4مليون ليصل إلي 11.7مليون وظيفة وذلك نتيجة لسلوك المنظمة خلال الخمس سنوات الأولى ويشير نفس التقرير إلي أن الصادرات الأمريكية ازدادت بأكثر من الثلث على امتداد الفترة 1994-1999[2].

2 ــ بالرغم من أن دعاة العولمة والتحرير المالي والتجاري، كانوا يزعمون أن البلدان النامية سوف تستفيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن ذلك لم يحدث، فقد تبين في العقدين الماضيين أن أكثر من 90% من حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب أساسا إلى البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة-أوروبا-اليابان والصين) أما بقية البلدان المتخلفة فقد حصلت على أقل من 10% من تلك الحركة.

---

[1] الأرقام عن التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر تاريخ الولوج: 2013/03/11 على الموقع: http://www.ahram.org.eg/acpss

[2] السيد أحمد عبد الخالق / أحمد بدوي بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الكتاب الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر 2002/2003 ، ص33 وما يليها.

3 ــ أن إجمالي رصيد ديون البلدان النامية ارتفع بشكل سريع ومهول خلال العقد الماضي من 603.3 مليار دولار عام 1980، إلى 2172 مليار دولار عام 1997، ومع نمو حجم هذه الديون، وارتفعت أسعار الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي وصل في بعض هذه البلدان إلى ما يزيد عن 100%، وما يعنيه ذلك من زيادة معاناة شعوبها حيث يعيش اليوم حوالي 1.5 مليار إنسان في حالة فقر مدقع في حين يمتلك أقل من 4% ملياردير في العالم الرأسمالي ثروة تزيد عما يملكه 2.5 مليار من السكان في جنوب الكرة الأرضية.[1]

4 ــ إن هذا الدمج، والتحول المفاجئ والالتزام المبكر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي، كانت له نتائج سلبية، وأحيانا مدمرة على اقتصاد هذه البلدان حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدتها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية، وأدت إلى ارتفاع تكلفة المعرفة والتكنولوجيا، وتعرضها إلى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، واحتمال استيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، مما سيدفع، وذلك هو الأخطر إلى تقليص قدرتها على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية (وغيرها من السياسات) بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من مستواها الوطني إلى مكاتب ومراكز صنع القرار بالمؤسسات الدولية.

إن فشل بعض محاولات البلدان النامية في الاندماج بالاقتصاد العالمي، قد يرجع وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، إلى إن بعض هذه البلدان حاول السعي لزيادة حجم الصادرات مع الإبقاء على سعر صرف حقيقي مبالغ فيه، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لا يؤثر فقط على مقدار الطلب على الصادرات وبالتالي يخرجها من السوق العالمي، ولكنه في نفس الوقت يؤثر على جانب العرض لأنه يحول الموارد من قطاع السلع القابلة للتصدير إلى السلع غير القابلة للتصدير بسبب ارتفاع أسعارها، كما أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تقليص الاستثمار في القطاعات الموجهة للتصدير، إن الفشل في زيادة الإنتاجية ورفع درجة تنافسية الصادرات في الأسواق العالمية في نظام عالمي مفتوح، وهو أمر عسير بالنسبة للبلدان

[1] رابح حمدي باشا، المرجع السابق، ص 167.

المتخلفة، قد تنتج عنه مشاكل وصعوبات في ميزان المدفوعات، مما يؤدى إلى تقليص النشاط الاقتصادي وتخفيض معدلات التنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: سياسة الانفتاح التجاري وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

لطالما ثار جدل حول اختيار السياسات التجارية الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي : هل يتحقق النمو بالتوجه نحو الخارج من خلال تبني استراتيجية إحلال الصادرات، أما التوجه نحو الداخل من خلال تبني استراتيجية إحلال الواردات، وقد دار نقاش وجدل كبيرين في خمسينات القرن الماضي بين مؤيدي الانفتاح التجاري الذين يؤيدون التوجه نحو الخارج بإتباع استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، وبين الداعيين للحماية الذي يؤيدون استراتيجية التصنيع من أجل الاستيراد، وقد سيطر التوجه للاستراتيجية الأولى ابتداءا من سنوات السبعينات لدى مفكرين الغرب والبنك الدولي.[2]

الفرع الأول: سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا وهاجسا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وأيدولوجياتها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، ولأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، ويمثل حجم الصادرات ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تزخر بها أدبيات الاقتصاد، حيث يؤكد كثير من الدراسات التطبيقية على أهميتها باعتبارها أحد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي[3].

أولا- الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات

تعتبر نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمها الكلاسيك الجدد أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث تشير أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع

---

[1] المرجع نفسه، ص 168.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 238.

[3] عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية :دراسة تحليلية ،قياسية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد 28، 2005، ص 03.

الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية (*Baldwin*,1963) (*Keesing*,1974), (*Kruger*,1980)، وعليه يصبح دور التجارة (الصادرات) بمثابة آلة النمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية[1] (*Nurkes* 1961).

وتبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية (*gains from trade*) التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية، وتتلخص هذه المكاسب التجارية في الآتي[2]:

1- مكاسب ساكنة أو صافية

وهي المكاسب التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، نتيجة التخصص الدولي في إنتاج السلع، حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع في إنتاجها بأفضلية نسبية، أي قادرة على إنتاجها بتكلفة أقل عن تكلفة إنتاجها في الدول الأخرى، وتجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج من السلع عن الطلب المحلي عليها بشرط أن يكون معدل التبادل الدولي للسلعتين ضمن نطاق معدل التبادل المحلي لهما، ونتيجة لتقسيم العمل فإن الإنتاج يزداد وبالتالي زيادة المستوى المعيشي للأفراد أو ما يعرف بزيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد والمجتمع ككل، وذلك لأن التخصص القائم على أساس قانون الميزة النسبية يمثل وسيلة لتعظيم مستوى الإنتاج واستغلال الموارد المتاحة إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية وتتحقق الزيادة في الرفاهية لدى الشعوب المختلفة الناتجة من التبادل التجاري من خلال إتاحة الفرص للحصول أو شراء السلع الأجنبية (الإنتاج الأجنبي) الأقل سعرا من السلع المحلية ويصف(*J. Hicks* ,1959) المكاسب التجارية المتحققة من التبادل التجاري الدولي في عبارته المشهورة "المكاسب التجارية

---

[1] للمزيد من التوضيح أنظر:

-R . BALDWIN, Export Technology and Development from Subsistence Level", Economic Journal, 73, 1963, p 80-92.

- D .KEESING, Income Distribution from Outward-Looking Policies, The Pakistan Development Review, 3, 1974, p 188-204.

- A. O. KRUEGER, Trade Policy as An Input to Development, American Economic Review, 7, 1980, p 288-292.

- A. O. KRUEGER, Trade and Employment in Developing Countries: Synthesis and Conclusions, University of Chicago Press, 1983, p 200-250.

[2] عابد بن عابد العبدلي، المرجع السابق، ص 09.

هي الفرق بين قيمة الأشياء المتحصل عليها وقيمة الأشياء المفقودة" أي أنه في ظل التقسيم الدولي للعمل فإن الفرد يفترض أن يحقق مكاسب أكثر مما يفقد، من ناحية أخرى إذا لم يتحقق قانون الميزة النسبية، أو بعبارة أخرى إذا كانت الميزة النسبية متطابقة في الدولتين، فإنه لا يمكن لأي منهما أن يحقق مكاسب صافية(ساكنة) ولن يكون هناك مبرر لقيام التجارة بينهما[1].

2- مكاسب حركية

وهو النوع الثاني من المكاسب التي تحصل عليها الدولة من التجارة الخارجية وفق المدرسة الكلاسيكية، وتتمثل هذه المكاسب في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسيع سوق صادراتها ومنتجات قطاعاتها التصديرية، وإذا كانت دوال إنتاجها تخضع لقانون تزايد الغلة فإن المكاسب التجارية التي تحققها الدولة سوف تتجاوز المكاسب الصافية(الساكنة) أي أكثر من المكاسب المتمثلة في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية .

وفي هذا الإطار يؤكد(*J. Hicks*) على أنه من غير الممكن أن تناقش ظاهرة التجارة الدولية إلا إذا أخذنا في الاعتبار مفهوم تزايد الغلة وذلك لوجود علاقة قوية بين التكوين الرأسمالي وتزايد الغلة[2]، فإذا كانت دوال الإنتاج في قطاع الصادرات تخضع لقانون تزايد الغلة، فإنه كلما اتسع حجم سوق الصادرات كلما زاد معدل التراكم الرأسمالي وتتجه هذه الفرضية في مصلحة الدول الكبيرة من حيث عدد السكان بسبب توفر فرص إنشاء قطاعات إنتاج سلع رأسمالية وسلع صناعية طالما أن الإنتاج يكون على أساس قابل للنمو قبل قيام التجارة الخارجية، أما بالنسبة للدول الصغيرة سكانيا، فإنها تحتاج إلى حماية منتجاتها قبل أن تنتج بكميات تجارية للمنافسة في الأسواق العالمية.[3]

ومن المكاسب التجارية الحركية الأخرى التي تجنيها الدولة من التجارة الخارجية تكمن في أن التجارة تمثل حافزًا للمنافسة ووسيلة للدولة في الحصول على معارف تكنولوجية جديدة وتقنيات حديثة في الإنتاج، وتدفق رؤوس الأموال وكذلك زيادة معدل التخصص الذي يؤدي إلى تحديث طرق وأساليب الإنتاج.

---

[1] J. HICKS, Essays in World Economics, Oxford, Clarendon Press. 1959. p 188-214.

[2] ففي مرحلة تزايد الغلة تكون وحدات العنصر المتزايد قليلة نسبيا بالنسبة لباقي العناصر و من ثم فإن زيادتها تساعد على استخدام العناصر بشكل أفضل مما يؤدي إلى تزايد إنتاجية الوحدات المتتالية من العنصر المتزايد و تحقيق إنتاج إضافي أكبر.

[3] عابد بن عابد العبدلي، المرجع السابق، ص 10.

3- مكاسب تجارية من خلال تصريف فائض الإنتاج أو ما يعرف بمنفذ الفائض

ويعود هذا المبدأ إلى *Adam Smith* حيث أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج وكوسيلة لتوسيع السوق مما يؤدي إلى تعزيز تقسيم العمل ورفع مستوى الإنتاجية(*Thirlwall*,1989).

ومضمون هذا النوع من المكاسب ينطوي على أن التجارة الخارجية تعتبر منفذا أو مصرفا لفائض منتجات الدولة عن سوقها المحلي إلى الأسواق العالمية، والتي لو بقيت في السوق المحلي فإنه لن يتم بيعها وبالتالي تصبح هدرا للموارد الاقتصادية، وتزداد أهمية المكاسب التجارية من خلال هذا المنفذ عندما تكون الموارد المستغلة في إنتاج وتصدير مثل هذه الفوائض ليس لها استخدامات بديلة وغير قابلة التحويل للاستخدام المحلي، وتعتبر المكاسب المحققة من تصريف فائض الإنتاج سببا وجيها في التوسع في حجم الصادرات، بل يرى بعض الاقتصاديين أن نظرية (مصرف الفائض) تقدم تبريرا أفضل لقيام التجارة الدولية.[1]

وفي هذا الشأن يؤكد(*Myint*, 1958)على أن هذه النظرية لها مقدرة تفسيرية أفضل وأدق من نظرية التكاليف النسبية في تفسير الزيادة المستمرة في إنتاج الصادرات في كثير من الدول النامية خلال القرن التاسع عشر، وقد اعتمد *Myint* في تفضيله لنظرية منفذ الفائض في نظرية التكاليف النسبية على الأدلة التالية:[2]

1- إن الزيادة المستمرة في حجم الصادرات ما كانت ستستمر لو لم يكن هناك أساسا موارد غير مستغلة أو غير مستفاد منها.

2- إن نظرية التكاليف النسبية لا تقدم تفسيرا، في حالة تساوي التكاليف النسبية في دولتين، بمعنى لماذا إحدى الدولتين تطور قطاعا تصديريا معين بينما الأخرى لا تفعل كذلك، وتقدم نظرية منفذ الفائض في ظل الضغوط السكانية تفسيرا نسبيا لمثل هذه الحالة.

3- إن نظرية منفذ الفائض تقدم تفسيرا أكثر قبولا لبداية قيام التجارة الدولية، لأنه من الصعب الاعتقاد مثلا أن قطاعات زراعية بلا فوائض إنتاجية تبدأ التخصص وفق قانون التكاليف النسبية قبل أن تصل إلى حدود إمكانيات استهلاك عليا.

[1] A. P. THIRWALL, Trade and Development: Growth and Development with Special Reference to Developing Economies, 4th ed., English Language Book Society, Macmillan, 1989, p 353-387.

[2] H. MYINT, the Classical Theory of International Trade and Underdevelopment Countries, Economic Journal. June 1958, p 350-390.

كما يشير كل من (*Caves*,1965, *Watkins*,1963) على أن فرضية منفذ الفائض ونظرية الاستقرار المطورة تؤيد الرأي الذي يؤكد على الآثار الإيجابية للتوسع في الصادرات على النمو الاقتصادي، وبالرغم من ذلك يرى (*Kravis*,1970) أن الصادرات لها دور في التأثير على النمو، لكن هذا الدور ليس أساسيا و إنما ثانويا لأنه يبني اعتقاده على أن النمو الاقتصادي يتأثر بالعوامل الداخلية أكثر من الطلب الخارجي[1].

من ناحية أخرى، تزخر أدبيات النمو الاقتصادي بنماذج (*Models of export-led growth*) أو ما يمكن تسميتها بنماذج النمو الناتج من الصادرات، وهناك نوعان من هذه النماذج، الأول يشير إلى أن نمو الصادرات قد يخلق حلقة تنموية فعالة بمعنى أنه بمجرد أن تخطو الدولة في أول طريق النمو فإنها سوف تكون قادرة على حفظ واستمرارية وضعها التنافسي في التجارة الدولية وستحقق أداء أفضل مقارنة بالدول الأخرى، والثاني يؤكد على أن نمو الصادرات يخفف من مشاكل ميزان المدفوعات وبالتالي كلما أسرع نمو الصادرات كلما ازداد نمو الناتج دون أن يحدث ذلك مشاكل في ميزان المدفوعات[2].

وخلاصة القول، إن هذه النماذج تؤكد على أن التجارة الخارجية تمثل دور آلة النمو التلقائي في الاقتصاد العالمي قديما وحديثا، ويذهب(*Thirlwall*,1989) إلى أن دولا مثل سنغافورة واليابان وكوريا الجنوبية وهونج كونج حققت خلال العصر الحديث إنجازات تنموية من خلال نمو صادراتها الصناعية، ويضيف أن هناك إجماعا بين المؤرخين الاقتصاديين على أن الصادرات في القرن التاسع عشر كانت بمثابة آلة النمو، ليس فقط بإسهامها في كفاءة تخصيص الموارد داخل الدول ولكن أيضا ساهمت في نقل وتوزيع هذا النمو الاقتصادي إلى أجزاء العالم المختلفة، فالطلب على المواد الأولية من طرف أوروبا وعلى وجه التحديد بريطانيا ساهم في الانتعاش والازدهار الاقتصادي في دول مثل كندا والأرجنتين واستراليا ونيوزلندا فكلما ارتفع الطلب على المواد الأولية كلما ازداد الاستثمار في هذه الدول.

[1] I. KRAVIS, Trade as a Handmaiden of Growth: Similarities between the Nineteenth and Twentieth Century's, Economic Journal, 80, December 1970, p 850-872.

[2] عابد بن عابد العبدلي، المرجع السابق، ص12.

ويشير في هذا الإطار أيضا كل من (*Chenery & Strout,* 1966) على أنه لا يوجد تقريبا دولة واحدة حافظت ولفترة طويلة على معدل نمو أعلى من معدل نمو صادراتها،[1] ويزعم (*Pearson*,1969) بأن معدل النمو لكل دولة نامية منذ عام 1950 ارتبط بأداء صادراتها أكثر من ارتباطه بأي مؤشر اقتصادي آخر[2].

ثانيا- الصادرات والنمو الاقتصادي في الدول النامية

فيما يتعلق بالدول النامية ككل هناك ثلاثة محاور يشار إليها عادة في دعم دور الصادرات في عملية النمو فيها:

- الأول، يعتقد أن نمو الدول النامية يعتمد بشكل كبير على التصنيع ولكن مستوى الطلب المحلي في هذه الدول منخفض جدا، ولذلك تبرز أهمية تبني ومتابعة السياسات التجارية التي دعم القطاعات التصديرية لكي تستفيد من الطلب العالمي.
- ثانيا، بالرغم من أن سياسات دعم الصادرات لا ترقى إلى الحد المطلوب، فإن هذه السياسات ضرورية لأنها على الأقل تؤثر إيجابا على الإنتاجية الكلية للعوامل(T.F.P)[3] أكثر من أي سياسة أخرى.
- ثالثا، يعتقد أن الصادرات أفضل وسيلة للنمو في المدى البعيد طالما أنها تؤدي إلى زيادة مستوى المدخرات والرفع من المستوى التكنولوجي ومعدلات أفضل في الأسواق المالية العالمية.

وبالرغم من ذلك فإن هذه الفرضيات لم تخلو من النقد(*Jung, Marshall*,1985, *Milner* ,1988)[4]، فمعظم المؤيدين لدور الصادرات في التنمية يتفقون على حقيقة مؤداها أن أي سياسة تتخذ في أي

---

[1] للمزيد من التفصيل راجع كل من:

-CHENERY&STROUT, Foreign Assistance and Economic Development, American Economic Review, September 1966, p 59-93

- CHENERY & BRUNO, Development Alternatives in an open Economy: The Case of Israel , Economy Journal, March 1962,p 79-103.

[2] The Pearson Report, Partners in Development, Report of the Commission on International Development, London, Pall Mall Press,1969.

[3] يقيس مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) نسبة التغير في جملة المخرجات إلى التغير في جملة استخدام المدخلات، ويفضل هذا المؤشر على المؤشرات الجزئية للإنتاجية كالإنتاج للعامل الواحد لأن الأخير يعطي صورة مضللة للأداء الكلي، كما يمكن تطبيق مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل لإجراء المقارنات التالية بين نقطتين زمنيتين أو بين وحدتين إنتاجيتين وكذلك لإجراء المقارنات متعددة الأطراف.

[4] لمعرفة مختلف الانتقادات التي وجهت إلى هذه الفرضيات راجع كل من:

- W. S JUNG and P. J. MARSHALL, Export, Growth and Causality in Developing Countries, Journal of Development Economics, 18, 1985, p. 1-12.

-MILNER ,Trade Strategies and Economic Development: Theory and Evidence, Economic Development and International Trade, London (Greenway D. ed), Macmillan, 1988,p 55-77.

دولة لابد أن تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة لاسيما في الإنتاج الغذائي(*Singer*,1984)[1]، وإن كان البعض يرى أن هذا الهدف يأتي في الأهمية بعد هدف تشجيع الصادرات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إن التشوهات الاقتصادية والتنموية التي تعاني منها الدول النامية ككل تمثل حالة تستدعي التحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي بدلا من التركيز على المتغيرات الكلية، كذلك فإن الآثار المتوقع أن تجنيها الدول النامية من دعم الصادرات لا تزال غامضة، فبالرغم أن الانفتاح الاقتصادي للدولة قد يكون حافزا لجذب رؤوس الأموال من الخارج في شكل استثمارات مباشرة أو في شكل قروض، فإنه لا يوجد دليل قوي على أن ذلك له آثار إيجابية على مستوى المدخرات والتكنولوجيا(*Bhagwati*,1978,1988)[2].

إضافة إلى ذلك، إذا تم استبعاد فرضية ارتجاع العوامل(*Factor reversals*) فإن نظرية (*Rybczynsky*) [3] تفترض أن التدفقات الرأسمالية في الدول النامية تساعد الدول الأقل نموا للتوسع في إنتاج السلع ذات الكثافة الرأسمالية (*Capital-intensive goods*) وتقليص إنتاج السلع كثيفة العمل (*labour-intensive goods*) التي تتميز هذه الدول بأفضلية نسبية في إنتاجها، وذلك ربما يؤدي إلى إحلال الواردات[4].

ثالثا- أهمية استراتيجية إحلال الصادرات

على العكس من استراتيجية إحلال الواردات إزداد الاهتمام في الفرص التي توفرها استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الصادرات، حيث أن هذه السياسة تعني إحلال الصادرات الحديثة أو غير التقليدية مثل السلع المصنعة من المواد الأولية، أي تصنيع المواد الأولية قبل تصديرها وإحلال السلع شبه المصنعة والسلع المصنعة محل الصادرات التقليدية من المواد

[1] H. W. SINGER, Success Stories of the 1970s: Some Correlations", World Development, 12, 1984, p 951-952.

[2] للمزيد من التوضيح أنظر:

-J. N. BHAGWATI, Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes, Cambridge, Mass NBER/Ballinger, New York,1978.p878-920.

- J. N. BHAGWATI, Dependence and Interdependence, ed. by G. Grossman, Oxford: Basil Blackwell, 1985,p 562-590.

- J. N. BHAGWATI, Export Promoting Strategy: Issues and Evidences, World Bank Research Observer, 1(3), January1988, p570-589.

[3] للمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى الفصل الأول من خلال التوسعات في نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج ص9-11 من هذا البحث.

[4] بعض الدراسات التطبيقية تؤيد هذا الرأي انظر:

- W. S JUNG and P. J. MARSHALL, op cit, p01-12.

الأولية، ومن المعروف أن عملية إحلال الصادرات لها فوائد معينة تفوق بها عملية إحلال الواردات يمكن تلخيصها فيما يأتي[1]:

– إن كلفة الموارد المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية عن طريق استراتيجية إحلال الصادرات تميل لأن تكون أقل من كلفة الموارد المحلية لادخار وحدة واحدة من العملة الأجنبية عن طريق إحلال الواردات.

– إن سياسة التصنيع التي تعتمد على إستراتيجية إحلال الصادرات لا تتعرض أو لا تكون محددة بالحجم الصغير للسوق المحلية، ولهذا فإن إستراتيجية النمو الاقتصادي المعتمدة على التصدير ملائمة بشكل أفضل للحصول على وفرات الحجم.

– التصنيع عن طريق إحلال الصادرات يساهم في تحقيق أهداف معينة كالتوسع في العمالة والتحسن في توزيع الدخل، وذلك بصورة أكبر من التصنيع من خلال عملية إحلال الواردات.

وتشمل هذه الإستراتيجية على:

1- استراتيجية صادرات المواد الأولية

انطلاقا من فكرة أن تحقيق تنمية اقتصادية ورفع معدل النمو الاقتصادي يكون من إتباع مبدأ الميزة النسبية، قامت مجموعة من الدول النامية بالتخصص في تصدير المواد الأولية وخاصة البترول، لمحاولة الرفع من الدخل الفردي وإحداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي.

إن إتباع الدول النامية لهذه الاستراتيجية نابعا من أنه الطريق الأسهل والأسرع لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث أن تصدير المواد الأولية يؤدي إلى تحسين توظيف عوامل الإنتاج وتوفيرها، وأنه ينقل أثره إلى القطاعات الأخرى حيث أن التخصص في الصادرات التقليدية يحفز الاستثمار الأجنبي والادخار المحلي والعمالة المؤهلة، إلا أن هذا التخصص في تصدير المواد الأولية لم يسمح لها من الخروج من دائرة التخلف ولم يعجل عملية التنمية، وهذا لعدم قدرة الإستراتيجية على دفع عجلة التنمية ويعود هذا إلى الأسباب التالية[2]:

[1] عبدوس عبد العزيز، المرجع السابق ،ص 169 و ما يليها.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية، الدار الجامعية الجديدة، إسكندرية، 2003، ص 170.

أ . إن التخصص في تصدير المواد الأولية يحقق فائضا في الميزان التجاري خلال المراحل الأولى، إلا أنه عدم قدرة الدولة على تنويع الصادرات وزيادة الإنتاج الموجه للسوق المحلي، يضعف حصيلة الصادرات ويعيق نمو إجمالي الناتج المحلي .

ب .إن تصدير المواد الأولية إذا كان مرفوقا باستثمارات في القطاعات الاقتصادية غير إنتاجية يؤدي إلى زيادة الإيرادات، حيث يرتفع الطلب على عناصر الإنتاج ويزيد استيراد المواد الإنتاجية مما يحقق استقرار في الميزان التجاري، إلا أنه ومع استمرار نمو الناتج المحلي فإنه سيؤدي إلى عجز الميزان التجاري وذلك لأن إنتاجية المواد الأولية لا تتطور بسرعة.

ج . إن واقع الدول النامية يثبت ومن خلال ضعف الروابط الأمامية[1] والخلفية لتصدير المواد الأولية بالقطاعات الأخرى ومع ارتفاع تصدير المواد الأولية فإن ذلك لا يحقق انتعاش للقطاعات الأخرى بل ومع تذبذب حصيلة الصادرات فإنه سوف يضعفها أو يعطلها تماما.[2]

ومن مخاطر هذه الإستراتيجية نجد ما يلي [3]:

- عدم استقرار أسعار الصادرات .
- انخفاض معدلات التبادل الدولي .
- عدم استقرار الدخل من الصادرات
- بطء معدل النمو الاقتصادي.

2- استراتيجية الصناعة الموجهة للتصدير

هذه السياسة تقوم على استراتيجية تنمية الصادرات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية بإقامة وتشجيع صناعات تصديرية تتمتع فيها الدول بميزة نسبية حيث تستطيع هذه السلع اختراق السوق الدولية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات والذي من الممكن استخدامه لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد حاولت بعض الدول اعتناق هذه السياسة بتحرير تجارتها باعتبار أن هذه الحرية تنمي الصادرات كما ونوعا من خلال المنافسة

[1] الروابط الأمامية :و يقصد بها القطاعات المرتبطة بتصدير البترول من حيث إنتاجه وتعتبر روابط خلفية حيث هي القاعات التي تستفيد من مداخيل البترول، أما الروابط الخلفية :هي القاعات التي يعتمد عليها في إنتاج وتصدير البترول.

[2] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات، مجلة الباحث، عدد01، 2002، ص 17.

[3] مايه بير ، النمو الاقتصادي ، المنشورات الجامعية العالمية، باريس، 1972 ،ص22.

الدولية إلا أن درجة الحرية ونوعية الإجراءات المستعملة تختلف حسب طبيعة كل نظام سياسي لكل دولة.

ولتشجيع نمو الصادرات يجب المحافظة على سعر صرف يساعد في زيادة ربحية المنتجين المحليين عند بيعهم للبضائع في الأسواق العالمية فيتوجب على الدول تخفيض عملاتها بين الحين والآخر للوصول للتوازن – دون فائض أو عجز– والمحافظة على سعر المرتبط بارتفاع التضخم، ومن ايجابيات هذه الإستراتيجية أنها لا ترتبط بحجم السوق المحلية وإنما بطبيعة الطلب العالمي وخاصة وأن أسواق بعض الدول النامية تتسم بأنها صغيرة الحجم نوعا ما.[1]

كما يمكن اتخاذ الإجراءات بهدف تشجيع الصادرات والتي تتمثل في :[2]

- تقديم مساعدات وتسهيلات ائتمانية للتصدير، قروض لإقامة الصناعة وتقديم إعانات بدعم الشركات التي تقوم بالتصدير.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية على التوطن باعتبارها تجلب معها رأس المال والتكنولوجيا مما يزيد من قدرة البلد التنافسية.
- تشجيع الصناعات التي تعتمد على كثافة العمل أو توافر المواد الأولية داخل الإقليم خاصة صناعة النسيج والأحذية من أجل تصديرها إلى البلدان المتقدمة.

إن نجاح هذه الإستراتيجية يتطلب من الدول النامية توفير بعض الشروط والتي يمكن تلخيصها في مايلي[3]:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي .
- توافر الحوافز للمصدرين بما تشمله من إعفاءات ضريبية لمختلف العمليات المدعمة والمكملة للنشاط التصديري.
- سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة.
- وجود نظام قوي وفعال للخدمات من شأنه تحفيز وتنشيط الصادرات .
- الاستفادة من نظام المناطق الحرة .

[1] للمزيد من التوضيح أنظر: ، خالد محمد السواعي، المرجع السابق ، ص 199.

[2] مصطفى رشدي شيحة، المرجع السابق، ص 170 .

[3] وصاف سعيدي، المرجع السابق، ص 48.

- وجود درجة عالية من التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني مثل القطاع الزراعي.
- قيام الصناعة على تكنولوجيا ملائمة ويرتبط ذلك باختيار التكنولوجيا المناسبة للدول.
- كما ينبغي عند تبني هذه السياسة تصدير السلع المحلية التي تستخدم بكثافة المواد المحلية المتوفرة في تلك الدولة.

ومنه فإن هذه الإستراتيجية التي تمكن من التوسع في الصادرات تامة الصنع قد أعطت حافزا مذهلا للأداء التصديري للعديد من الدول النامية مثلما حدث في كل من دول جنوب شرق أسيا والمكسيك والبرازيل في العقود الأخيرة، إضافة إلى معاودة إيلاء الأهمية للصناعات التقليدية من خلال تشجيع التصدير من المنتجات التقليدية، لما تحققه من مزايا على صعيد مداخيل الدولة من العالم الخارجي.[1]

رابعا- آليات تأثير إستراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي

توصلت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، كما أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل علاقة الارتباط السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر استراتيجية التصدير على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة[2]، وبناءا عليه، فمن المتوقع أن تؤثر الصادرات طرديا في عملية النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الآليات من أهمها:[3]

---

[1] كنتيجة للنجاح الذي حققته هذه الدول فالبنك الدولي يجد هذا سببا لما يسمى فاعلي التكيف الهيكلي لتنمية الصادرات The effectiveness of structural adjustment as an export strategy حيث يقوم هذا البرنامج أساساً على تحديد سعر صرف واقعي من خلال إخضاعه لقوى العرض و الطلب أي تعويمه، و لمزيد من الاطلاع على رأي أحد المدافعين عن وجهة نظر الصندوق و البنك الدوليين انظر:
I.A.ELBADAWI, The effectiveness of structural adjustment as an export strategy, Working paper , country economic department The world bank, Volume01,N 4 December 1994,p13.

[2] راجع: أسباب الانفتاح التجاري في الدول النامية، ص 187 و ما يليها من هذا البحث.

[3] عبدوس عبد العزيز، المرجع السابق، ص 172 و ما يليها.

1- الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية

تؤدي تنمية الصادرات إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل من بين الاستخدامات الأخرى المتاحة ، ومن ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية وفقا لمبدأ الميزة النسبية لريكاردو ، الذي يقرر أن على الدول أن تخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تملك فيها مزايا نسبية، ومن ثم يزيد إنتاج السلع التي تتميز فيها الدولة بإنتاجية أعلى من غيرها، بما يحقق فائضا في إنتاجها عن الاستهلاك المحلي بشكل يسمح بتصدير هذا الفائض بأحسن شروط التبادل التجاري، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة رفاهية المستهلكين وزيادة الناتج القومي الحقيقي والدخل القومي الحقيقي، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

2- الصادرات والتقدم التقني

إن لتحقيق أي تنمية اقتصادية تتطلب بالدرجة الأولى استخدام وسائل التكنولوجيا من الأجهزة الرأسمالية المتطورة والعمالة الماهرة ، كما تتطلب إدخال طرق ووسائل حديثة ومتطورة لوسائل الإنتاج والابتكارات وانتشار الثقافة التنظيمية والإدارية وتطبيق معايير الأخلاق الاقتصادية والتجارية، كل هذه المتطلبات من شأنها أن ترفع كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج، وعليه فإن الصادرات تلعب دورا بارزا في خلق وإحداث هذه المتطلبات ، فالصادرات تعتبر مصدرا مهما لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة ، كما تعد الصادرات مصدرا مهما للتعليم والممارسة واكتساب المهارات والخبرات والتدريب.[1]

3- الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

تؤدي عملية التوسع في الصادرات إلى ازدياد المنافسة الشديدة بين المشاريع، وبفعل المنافسة تدخل مشاريع جديدة أفضل نسبيا وتخرج مشاريع أقل كفاءة، وعليه تزداد بذلك مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ، فتستفيد المشاريع المحلية المستمرة من وفرات الحجم الكبير، مما يرفع مستوى إنتاجيتها فتزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لديها، وبالتالي زيادة الناتج القومي المحلي ورفع معدل النمو الاقتصادي، كما تؤدي الصادرات إلى ربط المشاريع المحلية بالأسواق

[1] المرجع نفسه، ص 173.

الدولية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل ، مما يؤهلها للعمل في بيئة تصديرية ترتبط بشكل مستمر مع الأسواق المحلية والأجنبية.[1]

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو من خلال الواردات

أمام الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها الدول النامية، لجأت هذه الأخيرة إلى تبني استراتيجيات تنموية قصد الخروج من تلك الوضعية، هذه الاستراتيجيات أفرزتها الأدبيات الاقتصادية عبر مراحل التطور البشري، التي ترتكز أساسا على التصنيع كمحرك للتنمية ودافع لها، ومن بين الاستراتيجيات المتبناة من طرف الدول النامية إستراتيجية إحلال الواردات، وحتى نقف على حقيقة هذه الإستراتيجية يجد ر بنا أن نشير إلى ماهية هذه الإستراتيجية و أسباب تطبيقها.

أولا- مدلول ومقاييس إحلال الواردات

أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هو تصحيح الاختلالات الهيكلية، والتصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على هذه الاختلالات، حيث يعتبر حجر الزاوية للقضاء على التخلف، وهو مرادف لعملية التنمية[2]، وتحت هذا العنوان سنتطرق إلى إستراتيجية إحلال الواردات، وأهم مقاييس إحلال الواردات.

1- إستراتيجية إحلال الواردات وحماية الصناعة الناشئة

تعني إحلال الواردات أن ينتج محليا ما كان يستورد من قبل، أو تنتج محليا ما تحتاج من سلع بصفة عامة ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تدخل محل الواردات، وخلق الحماية الكافية لهذه الصناعة ويتم ذلك عن طريق منع استيراد السلع التي تزيد إحلالها بالإنتاج المحلي، مستخدمين في ذلك التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى (الحصص)، بالتالي يمكن تعريف إستراتيجية إحلال الواردات على أنها استراتيجية تصنيع ذات توجه الداخلي، تعتمد على خليط من القيود الجمركية وغير الجمركية، التي تحول دون منافسة الواردات للإنتاج المحلي الناتج عن جهاز فني[3].

---

[1] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] خالد محمد السواعي، المرجع السابق، ص 194.

[3] جون أدلمان سيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، مركز الكتاب الأردني، الأردن ، 1992، ص207 .

تهدف الاستراتيجية التصنيع[1] إلى تشييد مشاريع صناعية، قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل، وقد ظهرت هذه الإستراتيجية، وانتشرت في دول أمريكا اللاتينية، وكان الاتجاه إلى مثل هذه الاستراتيجية راجع لتعاظم العجز التجاري للدول النامية، نتيجة لانخفاض من أسعار مواردها المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاكية، وقيام صناعات محلية لإنتاج المواد كليا أو جزيئا.

وكما ذكرنا تعتمد هذه الإستراتيجية (إحلال الواردات) على وسيلتين أساسيتين وهما الحماية الجمركية وحصص الواردات، فمن خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي، يصبح المنتوج المحلي في وضع أفضل من المنتوج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية، فبعد إضافة التعريفة على سعر السلعة المستوردة، تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية، وبفرض هذه القيود على الاستيراد نسبيا محليا في الطلب على هذه السلع، يترتب عليه ارتفاع أسعارها، وبالتالي ربحية الاستثمار فيها، فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة التي كان يتم استيرادها من قبل[2] .

2- قياس إحلال الواردات

- **النسبة الخاصة بالعملية الاستيرادية بالمقارنة مع إجمالي الواردات:**

في بعض الأحيان، تقاس إحلال الواردات بواسطة المتغير السلبي في الوضعية النسبية المرتبطة بالسلعة المستوردة إلى إجمالي الواردات، هذا القياس ينعكس على انخفاض هذه النسبة وتحسب كالتالي[3]:

$$SI = MI/M$$

[1] يمكن تعريف التصنيع على أنه تلك العملية التنموية الهادفة إلى القضاء على التخلف ، وتطوير فروع الاقتصاد، عبر الاستفادة من أحداث الوسائل التكنولوجية، و استخدامها في شتى ميادين الإنتاج ، كما يمكن تعريفه على أنه الزيادة خلال الزمن في الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، سواء من وجهة نظر الدخل أو العمالة، أي زيادة الأهمية النسبية للدخل (الناتج) القومي، المتولد في القطاع الصناعي، وزيادة الأهمية النسبية للقوى العاملة التي يستوعبها هذا القطاع ويتحقق ذلك عن طريق الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية لحجم الموارد الاستثمارية الموجهة إلى القطاع، ويأخذ التصنيع أنماطا متعددة ، فمنها عن طريق توسيع الصناعات التصديرية ، وهناك التصنيع الذي يتم للسوق المحلي عن طريق إحلال الواردات، وكذلك قد يكون نمط التصنيع يعطي الأولوية للصناعات الاستهلاكية الخفيفة أو للصناعات الثقيلة.

[2] جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2000 ، ص 45.

[3] Sid Ahmed ABDELKADER, Croissance et Développement, Office des Publications Universitaires, Tome 2, Alger, 1981, p20-22.

حيث تمثل:

SI : نسبة إحلال الواردات

MI : السلعة المستوردة

M : إجمالي الواردات

يتم من خلال هذه النسبة قياس ضخامة هيكل الاستيرادات بالمقارنة مع إجمالي الواردات، ويحدد دور إحلال الواردات من خلال تحديد العلاقة المتواجدة بين المستوردات والإنتاج، وكذا الاستهلاك.

- **نسبة استيراد السلعة بالمقارنة مع إجمالي الواردات:**

هناك قياس آخر مؤلف لإحلال الواردات، ناتج عن تغير في النسبة التالية: $SI = M/\mathrm{T}$

حيث[1]:

SI : نسبة السلعة المستوردة بالمقارنة مع إجمالي الواردات

M : السلع المستوردة

T : الكمية المتوفرة من هذه السلعة

إن الامتداد المنطقي لهذا القياس يتمثل في اعتبار نسبة الواردات الإجمالية في القطاع التجاري إلى إجمالي الاقتصاد، لكن هذا القياس يعاني من بعض السلبيات نظرا للخلط بين نتائج السياسة الاستيرادية وإحلال الواردات، فالسياسة التجارية تتعلق بشروط الطلب والتي إما تنقص أو تزيد في الواردات، ولكن عادة ما نجد أن الاستيرادات المعروفة وغير أساسية تنخفض في ظل هذه الشروط، النسبة M/T يمكن لها أن تنخفض، مبينة بذلك طريقة إحلال خاطئة، كما يرفقها انخفاض في الكمية المتوفرة لهذه السلعة، هذا النوع من المشاكل يمكن أن يطرح ويفرض نفسه خلال مراحل إحلال الواردات.

[1] Sid Ahmed ABDELKADER, op cit, p23-30.

ثانيا- أسباب ومراحل تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات

1- أسباب تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات

توجد عدة أسباب وراء تطبيق هذه الإستراتيجية، وفيما يلي أهم هذه الأسباب[1] :

- **النمو الاقتصادي:**

قد يتحقق إحلال محل الواردات كنتيجة طبيعية للنمو، و هذا من خلال توسع السوق المحلية الذي يصاحبه إنشاء صناعات محلية جديدة لإشباع الطلب المحلي المرتبط باتساع السوق، وأن ذلك لابد أن يحدث سواء قامت الأجهزة الحكومية بتشجيع هذه الصناعة أم لا، وبالتدرج يتحول القدر من الإحلال مع زيادة النمو في الصناعات الصغيرة، ذات إنتاجية كبيرة الحجم كأحد الشروط الأساسية لنجاحها.

- **الضرورة الاقتصادية:**

اعتماد إستراتيجية إحلال محل الواردات، يعتبر ضرورة اقتصادية لما يحدث من اضطرابات وأزمات في العلاقات الاقتصادية الدولية، كما حدث خلال الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية، والتي أدت إلى انخفاض حجم وقيمة الصادرات الدول خاصة التي تعتمد على المواد الأولية في تصديرها، والتي تؤدي إلى تناقص قدرة الاستيراد، مما يدفع إلى إقامة كثير من الصناعات المحلية، لتزويد السوق المحلية بالمنتجات التي تعذر استيرادها.

- **العجز في ميزان المدفوعات:**

إن العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن زيادة الواردات بمعدلات أعلى من زيادة الصادرات، يدعو إلى تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات، وهذا من خلال اعتماد هذه الاستراتيجية التي تعتمد على السياسة الاستيرادية كوسيلة لتحقيق التنمية.

- **السياسة الاقتصادية:**

تهدف السياسة الاقتصادية، وفق مخططات التنمية – أحيانا -إلى إقامة المزيد من الصناعات الوطنية الهادفة، وإلى توفير المزيد من العملات الأجنبية، وخلق فرص عمل وزيادة الدخل الوطني، ولتحقيق هذه الأهداف تسعى الدولة إلى الاتجاه إلى استراتيجية الإحلال محل الواردات[2].

[1] أنظر: عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للطباعة و النشر، إسكندرية، 2000، ص30.

[2] أحمد حشيش، المرجع السابق، ص 31.

- **زيادة الادخار والاستثمار :**

يرى أنصار هذه الإستراتيجية، بأنها سوف تؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمارات المحلية، ويبرر في ذلك بأن سياسة الحماية التي يفرض لصالح القطاع الصناعي، وما ينتج عنها من تغيرات في معدلات التبادل المحلي لصالح هذا القطاع، سوف تؤثر في توزيع الدخل الوطني لصالح القطاع الصناعي، وزيادة الأرباح فيه حيث أن هذا القطاع يتسم بارتفاع ميله الحدي للادخار، فإن ذلك سوف يترتب عليه زيادة معدل الادخار والاستثمار وبالتالي معدل نمو الدخل الوطني.[1]

- **تحقيق الاكتفاء الذاتي:**

تهدف هذه الإستراتيجية إلى التقليل من التبعية للخارج، من خلال إنتاج السلع محل السلع المستوردة وهذا من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي[2].

2- مراحل إستراتيجية إحلال الواردات

تمر سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات بمراحل متعددة، نوردها في ثلاث نقاط:

- **الاتجاه إلى الإحلال محل الواردات:**

يتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وبالتالي تتميز المرحلة الأولى بإحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية، أي الاتجاه نحو قطاع الصناعات الاستهلاكية غير المعمرة[3]، فضلا عن وجود فجوة داخلية أي الطلب الداخلي على السلعة، كما أن هذه الصناعات لا تحتاج إلى بنية وهياكل أساسية متقدمة، كما هو الحال في حالة الصناعات الوسيطة أو الرأسمالية، وحتى التجهيزات الضرورية للإنتاج غير معقدة.

تعتمد إستراتجية إحلال الواردات على وسيلتين أساسيتين هما الحماية الجمركية وحصص الواردات، ولإبراز أسباب نجا ح أو فشل إستراتجية إحلال الواردات يجب توضيح دواعي وحجج حماية الصناعات الناشئة وإبراز هيكل الحماية عبر مراحل هذه الإستراتيجية[4] .

---

[1] الميل الحدي للادخار: ويقيس درجة استجابة ادخار الأفراد عند التغير الحاصل في الدخل بمعنى يقيس مقدار التغير في الادخار عند التغير بمقدار في الدخل ويحسب بالصيغة الرياضية التالية: الميل الحدي للادخار = التغير في الادخار / التغير في الدخل.

[2] أنظر: عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص 31.

[3] سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1991 ، ص367 و ما يليها .

[4] لقد تطرقنا في الفصل الثالث إلى مختلف حجج الحماية التجارية التي منها حماية الصناعات الناشئة و كذا إلى الأدوات التعريفية للسياسة التجارية، للمزيد من التوضيح يمكن العودة إلى هذا الفصل.

- **إحلال الواردات في التوازن العام:**

تمثل الأشكال التالية عملية إحلال الواردات، فالشكل الأول يبين الوضع قبل فرض الحماية الجمركية فعندما كانت الدولة تنتج النقطة (A) وتستهلك عند النقطة(C) في ظل معدلات التبادل الدولي المواتية لصادراتها، يؤدي فرض الجمارك على جميع الواردات إلى تغير معدل التبادل الدولي في السوق المحلية لصالح المستورد وتنتقل نقطة الإنتاج إلى (B) ،حيث يزداد إنتاج السلع المصدرة، ويستقر الاستهلاك على الخط المرسوم موازيا بالمعدل التبادل الدولي.

الشكل(4-1): عملية إحلال الواردات

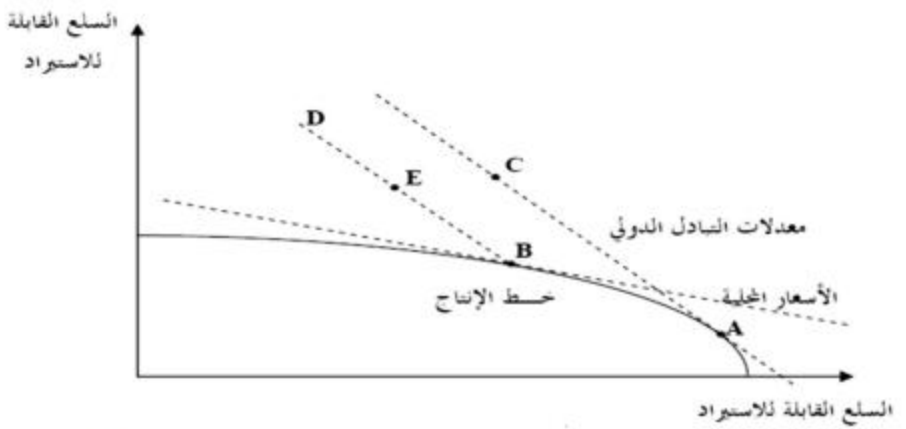

المصدر: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، اقتصاديات التنمية، دار المراجع للنشر، الرياض، ص 707.

وبالتالي يمكن القول، أن انخفاض الواردات وبالرغم من تحقيقه بهدف زيادة الاعتماد على الذات، قد تحقق بتكاليف عالية، وهي انخفاض مستوى رفاهة المستهلك إجمالا، ومع ذلك فالحافز الأساسي لإحلال الواردات لا يمثل في انتقال ساكن للموارد كما يبين الشكل بمعنى تحرك نقطة الإنتاج من A إلى B، ولكن الرغبة في زيادة الإنتاج، والاستهلاك ونقل منحنى الإنتاج للخارج كما هو مبين في الشكلين الموالين.[1]

فإذا تمكنت الإستراتجية من تحفيز الصناعة الناشئة، والتي يتطلب جلب المستثمرين لها وجود الحماية، فإن منحنى إمكانية الإنتاج سيندفع بقوة إنتاج الواردات كما يبدو في الشكل (4-2).

[1] طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، المرجع السابق، نفس الصفحة

الشكل(4-2): إمكانية الإنتاج

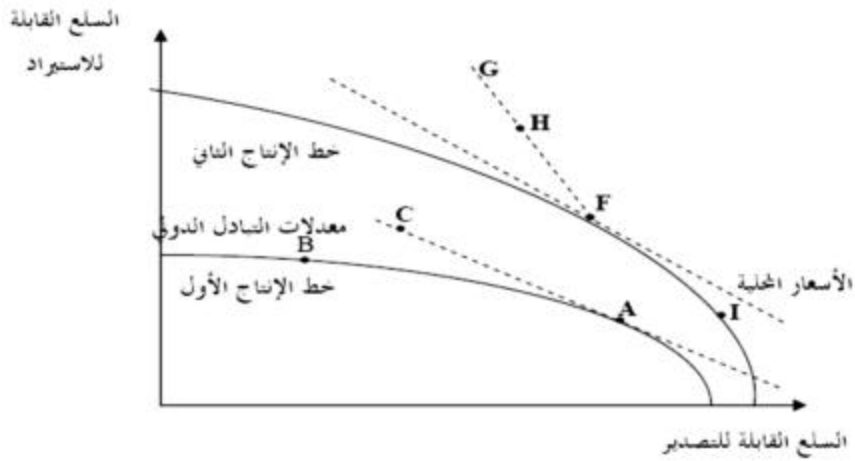

المصدر: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، المرجع نفسه، ص707.

ونظرا لتوفر سلع إحلال الواردات بشكل كبير الآن، فإن سعرها النسبي سينخفض محليا حتى في وجود الجمارك، ونتيجة لذلك يصبح خط السعر الأول ذا انحدار أخف من انحدار خط السعر وF تمثل نقطة الإنتاج في الفترة الثانية وهي نقطة التماس بين خطي الأسعار الداخلي ومنحنى إمكانيات الإنتاج الجديد، سيكون الاستهلاك عند النقطة H على الخط FG الموازي لخط معدل التوازن الدولي الأصلي، ويكون المستهلكون في حال أفضل من الفترة الثانية عند(H) بدلا من(C)، وإذا كانت عملية إحلال الواردات أقل نجاحا على سبيل المثال، واستطاع الاستثمار أن يدفع منحنى إمكانية الإنتاج مسافة بسيطة للخارج (مفضلا أيضا إنتاج السلع المستوردة)، فمن الممكن أن لا يحقق الاستهلاك مستواه القديم، ويبين الشكل(4-3) هذه الحالة التي يصل فيها الإنتاج إلى نقطة (j) على منحنى إمكانية الإنتاج للفترة الثابتة، ولكن الاستهلاك أقل من النقطة الأصلية(C)، وتنخفض التجارة عن مستواهما للفترة الأولى، وبالتالي يكون النمو بطيء أو محبط موازي للنتائج المحتملة لإحلال الواردات كما يحصل في الواقع، وهنا أيضا تستطيع الدولة زيادة استهلاكها من كلتا السلعتين إذا تتبعت الأسعار الدولية، وتحركت نقطة الإنتاج من (j)إلى(H) على المنحنى الجديد لإمكانية الإنتاج .

الشكل (4-3): إحلال الواردات للفترة الثانية يصاحبه نمو بطئ

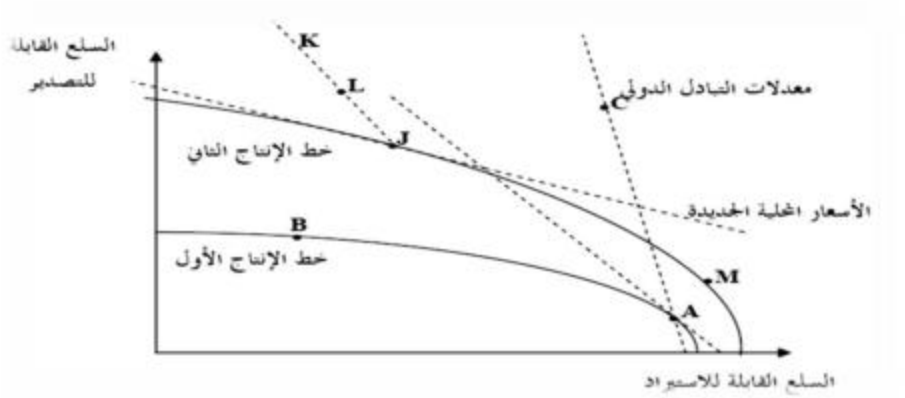

المصدر: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، المرجع السابق، ص 708.

- **إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة:**

و يكون الطلب على هذه السلع متطورا، بعدما تكون التنمية في المرحلة السابقة قد ساهمت في ارتفاع مستوى معيشة السكان، وتطور النموذج الاستهلاكي لديهم، وظهور فئة من العمال الماهرين القادرين على التحكم في مثل هذا الصنف، وبالمقابل المدخرات الضرورية لتمويلها.

- **الاتجاه في صناعة السلع الوسيطة الرأسمالية:**

بمعنى إنتاج مستلزمات الإنتاج، والصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج، وذلك عن طريق تأثير الدفع أو الارتباط إلى الخلف أو إلى الأمام، وهي المرحلة التي يكون فيها الطلب على هذه المنتجات، قد تطور بسبب تطور الطلب على المنتجات ذات الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك المعمر، وبالموازاة مع ذلك ظهور عمال أكثر مهارة وتراكم رأس المال الداخلي[1].

إن الهدف المنشود وراء هذه السياسة هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الأجنبية إلا أنّ عن طريق تطبيق هذه السياسة يلزم الدول النامية على استيراد كل من رأس المال والتكنولوجيا من الخارج مما يترتب عنه تقوية تبعية هذه الدول للخارج والتي تتمثل في الاقتراض الخارجي وبالتالي السيطرة على الاقتصاد المحلي، حيث أن هذه السياسة لم تمكن الدول المتخلفة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم والتمتع بالقدرة التنافسية حيث أن هذه الدول

[1] جمال الدين لعويسات ، المرجع السابق، ص 45.

ليس بإمكانها إنتاج إلا صناعات صغيرة الحجم والتي لا تتوافق مع المواصفات التي تتطلبها المنافسة الأجنبية.

لا يمكن النظر إلى سياسة إحلال الصادرات على أنها بديل لسياسة إحلال الواردات أو العكس، بل يجب على المخطط أن يهتم بكل منهما ومعا في سياسة متكاملة وبشكل متزامن خلال عملية التصنيع، على أن تختلف نسبة كل سياسة حسب مراحل التنمية، حيث أن كثرة العوائق واستمرارها من ضيق السوق المحلية وعدم ملائمة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونقص التكنولوجيا في اقتصاديات الدول النامية، يتوجب عليها أن تتبنى نمط إحلال الواردات وتشجيع الصادرات معا، ولا يعني هذا إتباع النمطين أنيا وبمعدلات متساوية بل يجب التركيز حسب مراحل عملية التصنيع، فالدول جميعها تطبق غالبا في البداية إستراتيجية الإحلال محل الواردات مع تطبيق حماية عليها لتحقق تقدما في ميزان المدفوعات ثم بعد ذلك تلجأ إلى تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات لتكمّل الأولى، كما أنه لم تطبق أية دولة مبدأ حرية التجارة إلا بعد أن تكون صناعاتها الوطنية(المحلية) قادرة على المنافسة في السوق الدولية وقادرة على اختراق السوق في نفس الوقت.[1]

[1] للمزيد من التفصيل أنظر: سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية، القاهرة، 2000، ص 293.

المبحث الثالث: انعكاسات سياسة الانفتاح التجاري على النمو في الدول العربية

تحدث التجارة نموا اقتصاديا حينما يسمح لها بأن تتم بحرية فهي تشجع التخصص الذي يؤدي إلى الحصول على عوائد أكثر في الإنتاجية والكفاءة و يعني ذلك أن الدول يمكنها تركيز مواردها في إنتاج السلع التي تتفوق فيها كما يمكن أن تساعد التجارة في نقل التكنولوجيا والمواد المطلوبة لتصنيع الصادرات، وأن تقدم للمستهلكين مجالا أوسع للاختيار كما يمكن أن تشجع التجارة المنافسة السعرية وتنشط التقدم التكنولوجي وهذا هو السبب في أن واحد من أهم الدوافع للنظام التجاري متعدد الأطراف هو تشجيع التخلص من الحواجز التجارية، وقد حدث ذلك من خلال ما عرف "بجولات المفاوضات" والتي سمحت فيها الدول المشاركة بفرص أفضل للدخول إلى أسواقها في مقابل الحصول على فرص أفضل للدخول إلى الأسواق الأخرى، وقد تم ذلك من خلال جولات الجات التفاوضية ولكن توسع المفهوم بعد ذلك ليشمل إجراءات أشمل وأعم عن طريق المنظمة التجارة العالمية، التي توسعت بواسطتها العلاقات التجارية الدولية وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمي نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول، وإزالة العقبات التي تحد من نمو التبادل التجاري وفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي وزيادة تدفق رؤوس الأموال وتبني غالبية الدول النامية برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي والاعتماد على قوى السوق وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مما دفع بالاقتصاد العالمي نحو العولمة والاندماج ولكن هذا سيطرح تحديات كبيرة أمام كثير من الدول النامية فكل هذا الانفتاح أمام الأسواق العالمية له جانبين، من جهة ستستفيد من بعض المزايا والتفضيلات لكن من جهة أخرى سينعكس ذلك سلبا على اقتصادياتها عامة وعلى تجارتها الخارجية خاصة فمن خلال هذا المبحث سوف نوضح مختلف هذه الآثار.[1]

المطلب الأول: انعكاسات تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة على الدول العربية

تعتبر الدول العربية ضمن مجموعة الدول النامية، ولهذا فإن انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، سيترتب عليه عموما نفس الآثار التي ستصيب الدول النامية، وتعتمد العديد من الدول العربية في صادراتها كموارد للعملة الصعبة على النفط والبتروكيماويات، فالنفط هو سلعة

[1] عادل المهدي عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 195.

مستبعدة من التفاوض في إطار المنظمة (OMC) وأسعارها تتحدد في السوق الدولي استنادا للعرض والطلب.[1]

وقد أدركت الدول العربية أنه بالنظر إلى اتساع عضوية المنظمة لتغطي أكثر من 90% من إجمالي التجارة العالمية، فإن استمرارها خارج نظام الجات الجديد للتجارة لن يحول دون تأثرها بالسلبيات الناجمة عنه، بينما لن تتاح لها الاستفادة من الإيجابيات إلا من خلال الانضمام والمشاركة فيه، وعليه سنحاول في هذا المبحث توضيح أهم الآثار الإيجابية والسلبية لمختلف الاتفاقيات القطاعية التي ستترتب عن انضمام الدول العربية إلى المنظمة.

الفرع الأول: آثار تطبيق اتفاقية التجارة في السلع

أولا- تحرير تجارة السلع الزراعية

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في بعض البلدان العربية، غير أن هناك عجزا في الميزان التجاري الزراعي نتيجة تزايد الواردات الزراعية العربية مقارنة بالصادرات، حيث بلغ العجز سنة 1995 قيمة 17.5 مليار دولار، وبلغ سنة 2000 قيمة 20.63 مليار دولار، وهو ما يعني أن الدول العربية تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج، وهي بالتالي تبعية متعددة الجوانب اقتصادية، مالية، تكنولوجية وسياسية وحتى أمنية.[2]

ويعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، بحيث أن تطبيق الاتفاقية سوف يؤدي إلى حدوث اتجاه تصاعدي لأسعار المنتجات الزراعية نتيجة تخفيض الدعم الزراعي، إضافة إلى حدوث انكماش في المعروض العالمي من السلع الزراعية نتيجة إزالة وتخفيض الدعم الذي تمنحه الدول المتقدمة خاصة للمزارعين، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الاختلال في الموازين التجارية الزراعية العربية، وقد بينت بعض الدراسات بأن الزيادات في الأسعار ستكون أعلى في كل من منتجات القمح، الألبان، السكر، اللحوم، وهي السلع التي تحضى بدعم كبير في الدول الصناعية، هذا رغم أن تطبيق الاتفاق يكون على مدى عشر سنوات أي حتى نهاية سنة 2005، كما أن الانعكاسات لن تقتصر فقط على ارتفاع في أسعار الواردات الغذائية، بل ستشمل أيضا دخل كل من المنتجين والمستهلكين،

[1] فلاح سعيد جبر، انعكاسات العولمة على الصناعة العربية، طبع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2001، ص123.

[2] حسين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 103.

المستوردين والمصدرين، وتقديرات الأمم المتحدة تتوقع أن تبلغ الخسارة الكلية لمجموع الدول العربية في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية بسبب تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية حوالي887 مليون دولار سنويا[1]،يعود في معظمها إلى انخفاض في فائض المستهلك والمنتج والإيرادات الحكومية، وذلك في سلع مثل القمح والأرز والسكر، وستكون مصر الخاسر الأكبر وتليها كل من العراق، السعودية، الجزائر وسوريا. فمثلا إذا كانت الجزائر تستورد الطن الواحد من القمح المدعم من كندا بسعر يعادل 110 دولار، فإنه بعد تخفيض الدعم والمقدر نسبته حسب الاتفاقية بـــ40 % مع نهاية سنة 2005، فإن سعر الطن من القمح قد يصل إلى 145 دولار، وهو ما يعني زيادة قيمة فاتورة استيراد القمح بنسبة 30 % تقريبا.

ويتبين من خلال مراجعة نصوص الاتفاقية الخاصة بالزراعة أن الانعكاسات ستكون أفضل على البلدان العربية الأعضاء في المنظمة مقارنة مع البلدان غير الأعضاء، وذلك لاستفادة المجموعة الأولى من تخفيضات التعريفة والدعم مما يقوي من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية، وكذلك إلى المجالات المتاحة في الاتفاقية لحماية الدول الأعضاء من انعكاسات إدخال النباتات والحيوانات في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة[2].

ثانيا- تحرير تجارة السلع المصنعة

تشير اتفاقيات جولة أورغواي إلى أنه سنة 2005 سيتسع نطاق السلع المشمولة بالإعفاء إلى نحو نصف السلع التي تستوردها الدول الصناعية، وإلى خفض كبير في الرسوم المشمولة بالإعفاء إلى نحو نصف السلع التي تستوردها الدول الصناعية الأخرى لتتراوح ما بين 4 % إلى6%، وإلى تخفيض بنسبة أقل في الرسوم المفروضة على المنسوجات والسلع الزراعية وهو ما يعني أننا أمام هيكل جمركي جديد متناسق تجلس في قاعدته السلع الزراعية ثم يتدرج ارتفاعا بالمنسوجات والملابس، وينتهي في القمة بالسلع المصنعة المحددة الرسوم أو المعفاة تماما، وسيؤدي هذا الهرم الجمركي الجديد إلى قيادة عملية لإعادة تقسيم للعمل على المستوى الدولي.[3]

---

[1] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ، ص 189.

[2] نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية ،أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2001، ص359.

[3] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق، طبع جامعة حلوان، الطبعة 4 ،القاهرة، 2003، ص 134.

وعليه سيترتب على تطبيق هذه الاتفاقية (تحرير السلع المصنعة) آثار عديدة على الصناعات الأساسية في الدول العربية.[1]

❖ **آثار الاتفاقيات على الإنتاج الصناعي العربي:**

إن القطاع الصناعي في الدول العربية يساهم بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، حيث تساهم الصناعات الاستخراجية بنحو20% من(PIB) بينما تساهم الصناعات التحويلية بنحو 10% فقط[2]، وتعتمد هذه الصناعات في كثير من البلدان العربية على المساعدات الحكومية والدعم وحوافز أخرى مختلفة لضمان استمراريتها ونموها.

وعليه فإن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والالتزام بتنفيذ اتفاقياتها سوف يؤدي إلى تحولات كبيرة في هياكل وقواعد الإنتاج الصناعي العربي، وذلك على النحو التالي:

- **المنافسة الصناعية:**

سوف تزداد المنافسة الصناعية مستقبلا بسبب توجهات المنظمة العالمية للتجارة، ومن المعروف أن المنافسة لا ترتكز فقط على الأسعار، بل تعتمد كذلك على الجودة ومنافسة الإدارة ومنافسة الابتكار والتمييز الإنتاجي، ويعني ذلك ضرورة تبني الصناعات العربية لوسائل تنافسية جديدة تواجه بها الواردات الصناعية في الأسواق المحلية.

- **التنميط الصناعي والمواصفات الفنية:**

إن التعامل مع اتفاقية المنظمة (O.M.C) بالنسبة للسلع الصناعية يتطلب ضرورة مراجعة المكونات الإنتاجية للصناعة، ودراسة الحركة والزمن لكل منتج وإعادة تصميم المنتجات الصناعية والبحث عن تبسيط المنتج وتنميط الأجزاء وقطع الغيار والاتجاه نحو عالمية المواصفات الفنية.

- **التنمية الصناعية وفق قواعد المنظمة:**

من المتوقع زيادة الاستثمارات الصناعية العربية لتوظيف عوامل الإنتاج والموارد الاقتصادية العربية، وذلك لمواجهة التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي العالمي من أجل

---

[1] فريد النجار، إنتاج وتسويق السلع الصناعية العربية في ظل منظمة التجارة العالمية، الصناعة العربية تواجه منافسة الخمات، بحث مقدم لاجتماع خبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الخمات على الاقتصاديات العربية، القاهرة، 04/07/1994.

[2] إبراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص281.

التنمية الصناعية والاستفادة من اتساع النطاق التجاري الدولي والقضاء على البطالة، وتحقيق استخدام كامل للعوامل المتاحة.

- **تأثير اتفاقيات المنظمة على تكاليف الإنتاج الصناعي:**

تعتبر سلوكيات منحنى التكاليف الصناعية مختلفة باختلاف الصناعات (متناقصة، ثابتة، متزايدة) وكذا باختلاف الأحجام الاقتصادية للإنتاج.[1]

- **المنظمة والاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي:**

سوف تؤدي المنظومة الجديدة للتجارة العالمية إلى إعادة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة وفق كفاءة عوامل الإنتاج في المواقع البديلة في العالم، وسوف تؤدي مناخات الاستثمار الصناعي والمخاطر السياسية على قرار الاستثمار الصناعي والإنتاج الدولي وعقود الإنتاج في المستقبل.

وتعتبر هذه العوائق في وجه الإنتاج الصناعي العربي من جانب العرض، وإضافة لها هناك بعض العوائق المرتبطة من جانب الطلب، والمتمثلة خصوصا السياسات التجارية التي تنتهجها الدول الصناعية الكبرى، وباعتبار أن هذه الدول تستحوذ على نصيب هام في كل من الصادرات والواردات بما يجعلها السوق الرئيسي للبائع والمشتري في آن واحد.[2]

الفرع الثاني: آثار تطبيق اتفاقية التجارة في الخدمات

إن قطاع الخدمات في كثير من الدول العربية يعتبر أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها قدرة على خلق فرص العمل، وتغطي الخدمات ذات الطابع التجاري العديد من القطاعات، وأهمها الخدمات المالية (البنوك، التأمين، وسوق المال)، وخدمات النقل (بري، بحري وجوي)، الاتصالات السلكية واللاسلكية، السياحة، الإنشاء والتعمير، قطاع الخدمات المهنية (الطب، التعليم، الهندسة، الاستشارات، المحاسبة، المحاماة).

ونظرا لضعف البنية الإنتاجية لقطاع الخدمات في الدول العربية واعتماد تجارتها الخدمية على منتجات كثيفة العمالة. فإن قدرتها التنافسية ستكون محدودة في الأسواق العربية المحلية أو في الأسواق الدولية، نظرا لسيطرة الدول المتقدمة على مجال تجارة الخدمات، خاصة الشركات

[1] عبد الفتاح مراد، شرح النصوص العربية اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1997، ص554.

[2] عاطف عبيد، الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، القاهرة، 1999، ص891.

المتعددة الجنسيات المتخصصة في قطاعات التأمين، المصاريف، الخدمات الملاحية وغيرها، وبالتالي فإن فتح الأسواق العربية أمام موردي الخدمات الأجانب في القطاعات التي تم تحريرها، سيولد منافسة غير متكافئة، وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج والتوظيف وما يتبع ذلك من انخفاض للقدرة الشرائية للفئات العاملة في هذه القطاعات، وفي نفس الوقت تزداد تحويلات أرباح الأجانب إلى الخارج، وهو ما يسمى بالارتداد العكسي للأرباح.[1]

كما أن نقص الإطارات المؤهلة سيجعل بعض الدول غير قادرة على متابعة مدى التزام شركائها التجاريين بالقواعد والإجراءات الجديدة، كما لا يمكنها من تأمين الخبراء اللازمين لتمثيلها في المجالس واللجان الخاصة بهذه الاتفاقيات.[2]

وفيما يخص انتقال العمالة، فإن الدول المتقدمة عارضت تحرير انتقال العمالة، وأن ما تسمح به الاتفاقية هو الانتقال المؤقت للخبراء والمتصل عملهم بالدخول إلى السوق لتقديم أحد أشكال الخدمات، ونجد دليلا على ذلك أن نسبة 60 % من صادرات البرمجيات الهندية تقدم عبر التنقلات المؤقتة للمبرمجين، ولا توجد أية مؤشرات بأن الدول الصناعية ستتجه إلى تخفيف القيود على انتقال العمالة.[3]

الفرع الثالث: آثار تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية

لقد قامت الدول الصناعية خارج نطاق اتفاقية الجات بتوقيع اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، واتفاقية برن بسويسرا لحماية الحقوق الأدبية والفنية، وكانت كلاهما قليلة الأثر، وفي ضوء هذا وجدت هذه الدول ضالتها حين تم التوقيع على اتفاقية أورغواي، في وضع اتفاق الملكية الفكرية في مجال التجارة، والذي يمنع دخول أي منتج مقلد، بل أن المنظمة العالمية للتجارة قد نصت في المادة 61 على بعض العقوبات الجنائية في حالة ضبط المنتج المقلد.[4]

وسوف يؤدي تطبيق هذه الاتفاقية إلى حرمان المنظمة العربية من حقها في الحصول على المعرفة التكنولوجية، أو حتى إجراء الأبحاث العلمية والمعرفية، وكلها أمور تساهم في تعميق الفجوة التكنولوجية، كون أنها لن تستطيع دفع ثمن الحصول على هذه الخدمة نتيجة ارتفاع

[1] محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، القاهرة، 2004، ص135.

[2] سعيد النجار، اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، تقرير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 1995، ص130.

[3] عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن1999، ص188.

[4] أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، القاهرة،2003، ص39.

أسعارها، وتبرز هذه النقطة بشدة فيما يتعلق بقطاع الصناعة الدوائية، حيث لا يغطي الإنتاج المحلي السوق إلا بنسبة لا تزيد عن 43%، وأن فترة السماح المقدمة من طرف المنظمة (O.M.C) للدول النامية في مجال حقوق الملكية الفكرية تمتد إلى 10 سنوات فقط، وعليه فإن هذه المدة طويلة وممكن أن تقود إلى ارتفاع الأسعار النسبية للأدوية الأساسية، الأمر الذي سيكون له أثر سيء على الصحة العامة في الدول العربية.

وخلاصة لما سبق فإن اتفاقية "تريبس" بما هي عليه آليات تنفيذها تؤدي إلى خسارة تجارية صافية للدول العربية، خاصة في مجال براءات الاختراع لارتفاع تكاليفها وطول مدة حمايتها، وهوما يعيق تطوير الصناعات المحلية وتنميتها بسبب ضعف مجالات البحث والتطوير في الدول العربية واعتمادها على الدول المتقدمة في هذا المجال.

المطلب الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية في الدول النامية و العربية

تواجه التجارة العربية الخارجية اليوم عدة تحديات أنتجتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على القطاعات المالية والإنتاجية والخدمية في الدول المتقدمة كما الدول النامية، ولكن بنسب متفاوتة، ولعل أبرز هذه التداعيات برزت في مجالات التمويل المصرفي للتجارة في ظل استمرار تثبيت سعر صرف عدد من عملاتها مقابل الدولار، وأفاق النمو في قطاع النفط، والانخفاض في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وتحويلات المغتربين والعائدات السياحية والمساعدات الرسمية للتنمية، والتأثيرات على أسواق العمل العربية، وتأتي هذه المستجدات في الوقت الذي لا تزال فيه التجارة العربية تعاني من عدة قيود وعراقيل تحد من إمكانية الاستفادة من السوق الاستهلاكية العربية الواسعة.[1]

الفرع الأول: أثر الأزمة المالية على التجارة الخارجية للدول النامية

جاءت الأزمة المالية بعد أن كانت معظم الدول النامية قد سجلت معدلات نمو غير مسبوقة، مصحوبة بمعدلات نمو في حجم الاستثمارات تخطت 10% غير أن هذه الأزمة شكلت ضربة كبيرة لهذه الاستثمارات التي انحسرت بسرعة وتجلت أبرز ملامح هذه الأزمة تراجع حاد في أسعار السلع سجل أكثر من 50% في أسعار النفط، وأكثر من 40% في أسعار السلع غير النفطية، وذلك

[1] علا الصيداني، أثر الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، ورقة بحثية تقدم إلى اجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الأمانة العامة، نوفمبر 2009، ص 02.

حتى مارس 2009، وتراجع تدفق رأس المال من القطاع الخاص إلى الدول الأشد فقرًا من 30 مليار دولار عام 2007 إلى 21 مليار دولار عام 2008، وإلى 13 مليار دولار عام 2009 ، كما تراجع حجم التحويلات إلى الدول المنخفضة الدخل بنسب تراوحت ما بين 5% إلى7% عام 2009، رغم التوقع بحدوث انتعاش طفيف عام 2010، وبما أن الدول الفقيرة تعتمد بشكل رئيسي على التجارة في توفير الموارد للمالية العامة، من خلال تصدير المواد الأولية والخام والسلع المصنعة، فإن تراجع حجم الطلب العالمي على سلعها قد أثر بشكل كبير على عائدات المالية العامة فيها، ووفق مصادر دولية، أدى الركود الاقتصادي إلى تعريض 11,6 مليار دولار من الإنفاق الأساسي للمخاطر في مجالات التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية والحماية الاجتماعية وذلك في الدول الأشد ضعفا وتعرضًا للمعاناة.[1]

بدلت الأزمة المالية العالمية والانكماش الاقتصادي الأخير أحوال التجارة العالمية، فرغم الانخفاض الكبير والسريع في أسعار السلع وخصوصًا المواد الأولية والنفط، بالإضافة إلى انخفاض الطلب على الخدمات السياحية في الدول النامية ، فقد تراجع الطلب في أسواق الصادرات العالمية ما بين 5% و10% لمجمل عام 2009، كما تراجعت صادرات الدول النامية بحوالي 2 %-3 % خلال نفس السنة، ويأتي هذا التطور السلبي بعد نمو في إجمالي حجم التجارة العالمية بنحو 2 %خلال عام 2008، رغم التراجع الذي حدث في النصف الثاني منه، وبالمقارنة مع نسبة نمو في حجم التجارة الدولية سجلت حوالي 6%عام 2007، وبعد أن شهدت صادرات هذه الدول من السلع والخدمات تحسنًا مضطردًا بمعدل نمو قدره 20% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2008، وقد تفوقت على معدل نمو التجارة العالمية الذي سجل 12% خلال تلك الفترة، وذلك على الرغم من أن حصة الدول النامية من إجمالي التجارة العالمية لا تزال دون 1% ويعود سبب هذا التحسن بشكل كبير إلى الارتفاع الشاهق في أسعار السلع، حيث تشكل المواد الأولية الحصة الأكبر من إجمالي صادرات الدول النامية.

ويسير النمو في الاقتصاديات النامية على المسار الموصل إلى تحقيق 5.5% في عام 2013، ومع ذلك، لا يتوقع أن يعود معدل النمو إلى المعدلات المرتفعة التي سجلت في

[1] مجلة حصر التنمية، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية و النامية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، عدد 102،أفريل 2011، ص6 –8.

2010-2011، وقد كانت السياسات الداعمة ركيزة أساسية من ركائز التسارع الذي شهده النشاط مؤخرا في كثير من الاقتصاديات، لكن ضعف النشاط في الاقتصاديات المتقدمة سيكون عبئا معوقا للطلب الخارجي وكذلك معدلات التبادل التجاري في البلدان المصدرة للسلع الأولية.[1]

الفرع الثاني: تأثير الأزمة على التجارة الخارجية العربية

تعتمد الدول العربية بشكل رئيسي على التجارة في توفير التمويل للتنمية الاقتصادية فيها، رغم أن صادراتها هي مواد أولية والنفط الخام بشكل رئيسي بالإضافة إلى بعض الصناعات الخفيفة .وتشير مصادر إقليمية إلى أن نسبة حجم التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي للدول العربية بلغت نحو 105,2 % عام 2008 ويشير الجدول التالي إلى حجم الصادرات والواردات 19 دولة عربية خلال عام 2008 إلى غاية 2010:[2]

[1] للمزيد من التوضيح أنظر: تقرير الصندوق الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي (النمو العالمي يشهد تحسنا في 2013)، جانفي 2013، تاريخ التحميل 2013/03/03، على الموقع http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2013/update/01/pdf/0113a.pdf.

[2] مجلة جسر التنمية، المرجع السابق، ص 13.

الجدول (4-3) : صادرات وواردات للدول العربية خلال الفترة 2008 – 2010

مليار دولار	2008	2008	2009	2009	2010	2010
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الأردن	12.4	19.2	11.4	17.6	12.6	18.9
الإمارات العربية المتحدة	264.9	217.4	201.9	196.9	228.0	205.6
البحرين	21.1	15.7	15.6	12.3	18.0	14.0
تونس	24.7	26.0	20.2	21.3	21.5	23.2
الجزائر	82.6	47.5	50.0	47.8	61.2	50.4
جيبوتي	0.4	0.8	0.5	0.7	0.6	0.9
المملكة العربية السعودية	323.7	178.8	201.6	169.3	251.6	183.9
السودان	13.0	12.5	7.5	9.5	11.6	10.6
سوريا	18.9	21.7	17.6	20.3	18.9	22.3
العراق	63.5	50.0	38.0	55.4	47.6	56.7
سلطنة عمان	39.7	26.8	28.1	21.7	33.5	23.3
قطر	72.1	39.7	60.2	44.6	91.0	53.0
الكويت	99.1	35.4	66.8	33.4	82.5	36.6
لبنان	22.6	28.1	24.1	29.4	26.1	31.0
ليبيا	63.1	25.4	38.8	26.9	49.5	29.1
مصر	53.3	63.1	47.0	59.9	46.3	58.5
المغرب	32.8	45.6	25.1	36.2	28.1	39.6
موريتانيا	1.8	2.5	1.6	2.1	1.7	2.3
اليمن	9.7	11.0	6.4	7.8	8.7	8.8

المصدر: علا الصيداني، المرجع السابق، ص 17

كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة بأسعار السوق الجارية في عام 2009 حوالي 1,700 مليار دولار مقارنة بحوالي 1,930 مليار دولار في عام 2008، مسجلا بذلك انكماشا بلغ معدله 11.9% مقارنة مع معدل نمو بحوالي 25.8 % في عام 2008، ويعتبر تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية أول تراجع لتلك القيمة منذ الطفرة النفطية التي بدأت في عام 2003 وحتى منتصف عام2008، ويعزى التراجع في قيمة الناتج بالأسعار الجارية إلى انخفاض قيمة صادرات الدول المصدرة للنفط الناجم عن التراجع الحاد في أسعار النفط خلال منتصف عام 2008 وبداية عام 2009 وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.[1]

الشكل(4-4): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية (2000-2009)

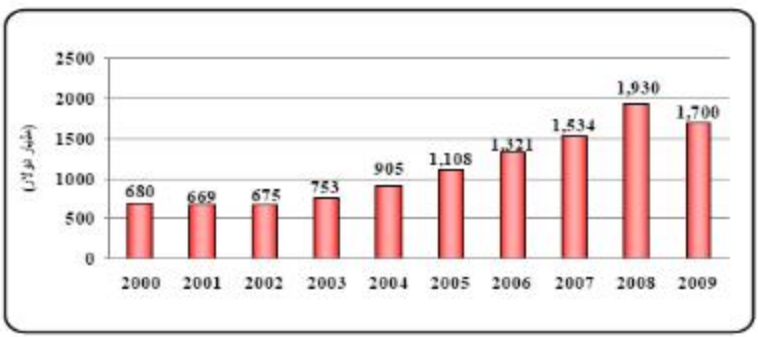

المصدر: تقرير الصندوق الدولي، جانفي 2011

وبشكل عام، تراجعت معدلات النمو بالأسعار الثابتة في عام 2009 عما كانت عليه في عام 2008، في جميع الدول العربية، وتباين أداء النمو حسب مجموعات الدول العربية ووفقا لخصائص اقتصادياتها، ففي دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت في أوضاع مالية مريحة نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال الفترة التي سبقت الأزمة، أدى انخفاض عائدات صادراتها النفطية إلى تراجع متوسط معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول بالأسعار الثابتة من حوالي 5.3% خلال الفترة 2006 -2008 إلى حوالي 0.1% في عام 2009.[2]

[1] للمزيد من التوضيح أنظر: تقرير الصندوق الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي (التطورات الاقتصادية و الاجتماعية)، جانفي 2011، على الموقع http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fmu/2011/02/0611a.pdf ، تاريخ التحميل:2013/04/13.

[2] المرجع السابق .

المطلب الثالث:الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال العشريتين الأخيرتين

عملت الدول العربية منذ منتصف الثمانينيات على تنفيذ برامج إصلاح وتبني سياسات اقتصادية لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية، وهو ما مكنها في نهاية عقد الثمانينات من رفع معدلات النمو الحقيقي بشكل كبير، ولكن ومع بداية التسعينيات(الفترة الأولى) لم تتمكن الدول العربية من مواصلة النمو بمعدلات قوية حيث اتجه معدل نمو الاقتصاد العربي نحو التراجع بشكل ملحوظ، وانخفض من 7% في المتوسط في بداية الفترة إلى 2.5% في نهايتها، بمتوسط معدل نمو بلغ4.1 %.

وقد تأثر أداء الاقتصاد العربي خلال الفترة الأولى سلبا بعدد من العوامل الإقليمية والعالمية من أهمها، اتجاه أسعار النفط نحو التراجع مع انخفاض متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة إلى مستوى 18 دولار، والتداعيات الناتجة عن أزمة حرب الخليج الثانية (1990–1991)، والتي تحمل على أثرها الاقتصاد العربي خسائر فادحة، بالإضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية في الفترة(1992 - 1995)، بسبب تراجع معدلات نمو الدول الصناعية لانخفاض مستويات ثقة المستهلكين وتراجع الاستثمارات وارتفاع البطالة.

في المقابل تحسن أداء الاقتصاد العربي نسبيا خلال الفترة الثانية[1]، وبلغ متوسط معدل النمو المسجل خلالها 4.6% على الرغم من تعرض الاقتصاد العربي في هذه الفترة لعدد من الصدمات، من أهمها تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، والأزمة المالية العالمية (2007–2009)، ويعزى هذا التحسن النسبي في الأداء بصفة رئيسية إلى التحسن التدريجي لأسعار النفط خلال الفترة (2003–2008) مع ارتفاع مستويات الطلب العالمي على النفط، بسبب تحسن معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتي بلغت 4% في المتوسط خلال الفترة (2004–2007)، وقد نتج عن انتعاش النمو الاقتصادي العالمي نمو مضطرد للطلب على النفط وزيادات قياسية في أسعاره التي بلغت نحو 55 دولار في المتوسط خلال الفترة (2003-2008) وقد قامت الدول العربية خلال هذه الفترة بزيادة إنتاجها النفطي لتلبية الطلب العالمي والحفاظ على استقرار الأسعار وقد ساعدت هذه التطورات على ارتفاع العوائد النفطية العربية لمستويات عززت

[1] تمثل الفترة الثانية العقد الأول من الألفية الجديدة.

النمو الاقتصادي، ومن جانب آخر، استفادت الدول العربية خلال هذه الفترة من الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية المتبناة خلال عقد التسعينيات والتي استهدفت توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الدول النفطية ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية في الدول غير النفطية، وهو ما يمكن ملاحظته في الشكل(4-5)[1].

الشكل(4-5): معدلات النمو الحقيقي للدول العربية وأبرز الأحداث الإقليمية والعالمية المسجلة خلال الفترة(1990-2010)

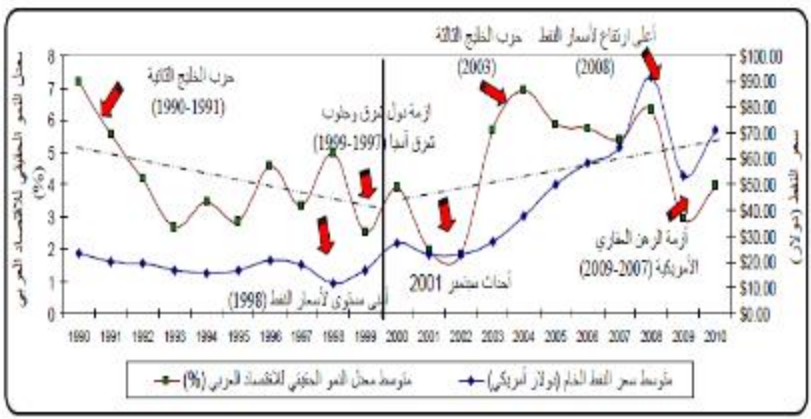

المصدر: هبة عبد المنعم، المرجع السابق، ص14.

الفرع الأول: تقييم ملامح النمو الاقتصادي في الدول العربية

تبنت الدول العربية بداية من عقد التسعينيات سياسات اقتصادية استهدفت معالجة العديد من الاختلالات الهيكلية والقصور في أداء الاقتصاد العربي، كذلك اتجهت هذه السياسات وخاصة خلال الفترة الثانية نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في مواجهة الأزمات الاقتصادية المختلفة التي واجهتها الدول العربية، حيث تشهد المنطقة العربية في المرحلة الراهنة على الصعيدين الإقليمي والعالمي تحولات تاريخية مهمة حيث تعيش دول العالم بشكل عام ودول المنطقة بشكل خاص واقعا جديدا وتحديات اقتصادية واجتماعية تتفاعل فيما بينها لرسم مسار جديد للدول

[1] هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد الدولي، يناير 2012، ص12 وما يليها.

والتحالفات السياسية والاقتصادية لفترات طويلة قادمة[1]، مما يتطلب من دول المنطقة مراجعة شاملة لسياساتها الاقتصادية والمالية المطبقة خلال العقدين الماضيين ويستدعى في الوقت ذاته وجود تصور واضح لطبيعة الدور الاقتصادي الذي يتعين أن تلعبه في المرحلة الراهنة بما يمكنها من تجاوز التداعيات المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي ويساعدها على تعزيز دورها الداعم للاستقرار الاقتصادي العالمي.

يعني تحقيق الاستقرار الاقتصادي على صعيد النمو الاقتصادي إلى تجنب التقلبات الحادة في النمو الاقتصادي وضمان التعافي السريع من آثار الصدمات الاقتصادية حال حدوثها، وتحقيق نمو قائم على مستوى مقبول من التنويع في مصادر الدخل، وتحقيق معدلات نمو تسمح باستيعاب الزيادات المتسارعة في معدلات نمو القوة العاملة العربية وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، ووجود إطار مؤسسي داعم للنمو الاقتصادي، ففيما يتعلق بقدرة الاقتصاد العربي على تجنب التقلبات الحادة في النمو والتعافي السريع من آثارها تم تقدير سلسلة الاتجاه العام *Trend Analysis* لمعدلات النمو الحقيقي للدول العربية خلال الفترتين لتحديد مستويات استجابة الاقتصاد العربي للصدمات المختلفة المسجلة خلال الفترة، حيث تم تقسيم السلسلة إلى سلسلتين زمنيتين، تمثل الأولى الاتجاه العام لمعدل النمو الحقيقي وتعبر السلسلة الزمنية الثانية عن التقلبات الدورية أي(دورات الأعمال) التي تعرض لها الاقتصاد العربي في الفترتين وتأثيرها على النمو الحقيقي و هذا ما يبينه الشكل الموالي:[2]

[1] في هذا السياق منذ بداية التسعينات اتجهت معظم الدول العربية برامج للتصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي استهدفت تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال تنفيذ سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية .وفي السنوات الأخيرة من عقد التسعينات، تحول الزخم الإصلاحي في هذه الدول باتجاه الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز فرص النمو المستدام .ولقد قامت مؤسسات التمويل الدولية الإقليمية بتقديم الدعم المالي والفني لمساندة برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي والتصحيح الهيكلي في عدد من الدول العربية.

[2] هبة عبد المنعم، المرجع السابق، ص26 وما يليها.

الشكل (4-6): نتائج تحليل الاتجاه العام Trend Analysis لسلسلة معدل النمو الحقيقي للاقتصاديات العربية (1990-2010)

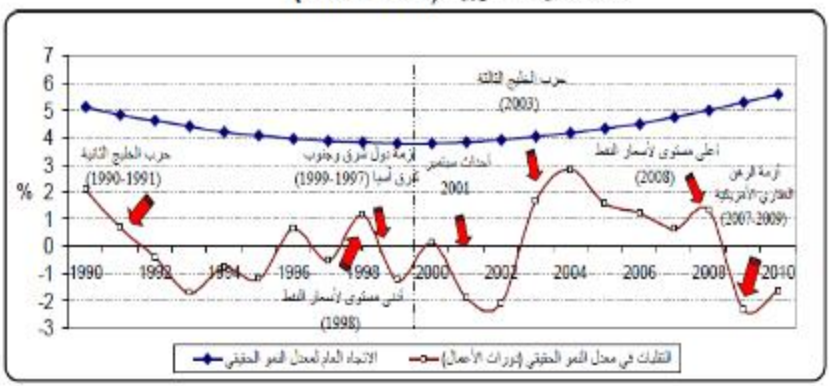

المصدر: هبة عبد المنعم، المرجع السابق، ص28.

- بيانات الفترة الأولى لا تتضمن كل من الكويت والعراق وقطر لعدم انتظام بيانات هذه الدول خلال تلك الفترة.

وتشير النتائج إلى أن الاقتصاديات العربية قد تأثرت بشكل أكبر بعدد من التقلبات خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، ولكن يلاحظ على الرغم من ذلك أن تعافي الاقتصاديات العربية من هذه التقلبات كان أسرع خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، فعلى سبيل المثال شهدت الاقتصاديات العربية خلال الفترة الثانية صدمتين سلبيتين على جانب كبير من الأهمية من حيث أثرهما على معدل النمو الحقيقي، وهما أزمة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية والتي ظهرت بصورة واضحة عام 2009 حيث أدت الأزمة الأولى إلى تراجع معدل النمو الحقيقي إلى 1.8% في عام 2002 مقارنة بمعدل نمو محتمل بدون أثر الأزمة 3.9 % (وفقا لسلسلة الاتجاه العام) ، فيما نتج عن تداعيات الأزمة المالية العالمية تراجع معدل النمو الحقيقي إلى2.9% عام 2009 مقارنة بنحو 5.3 % للنمو المحتمل حال عدم حدوث الأزمة[1].

ورغم التأثير القوي لهاتين الأزمتين خلال الفترة الثانية إلا أن الاقتصاد العربي قد تمكن من التعافي سريعا من آثار هاتين الأزمتين، حيث تم تجاوز أثر الأزمة الأولى بالكامل خلال عامين، وتم نسبيا تجاوز الأثر السلبي للأزمة الثانية خلال عام واحد، في المقابل كان التعافي من الأزمات في

[1] المرجع نفسه، ص28.

فترة التسعينيات يتطلب فترات أطول قدرت بنحو خمس سنوات لتجاوز أثر أحداث حرب الخليج الثانية على الرغم من انخفاض مستويات تأثيرها على النمو الحقيقي مقارنة بالتقلبات المسجلة في الفترة الثانية، ويعكس التعافي السريع من الصدمات الخارجية خلال الفترة الثانية الأثر الإيجابي لبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى أثر السياسات المالية والنقدية التي تم تبنيها لتجاوز أثر تلك الصدمات والتي ساهم في نجاحها بلا التحسن التدريجي في أسعار النفط.

ويلاحظ أن ارتباط أداء الاقتصاديات العربية بالتقلبات في أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على قدرتها على مواجهة الصدمات المختلفة، سواءً فيما يتعلق بالدول المصدرة والمستوردة للنفط وذلك على ضوء الأهمية النسبية للقطاعات النفطية في توليد القيمة المضافة وفي الصادرات والعلاقات الارتباطية ما بين دول المجموعتين الأولى والثانية[1]، وهو ما يجعل الاقتصاديات العربية شديدة الحساسية تجاه التطورات في الأسعار العالمية للنفط، وعلى الرغم من أن التغيرات في أسعار النفط كانت المحرك الرئيسي للأداء في الدول العربية خلال العقدين الماضيين إلا أن هناك عدة دلائل تشير إلى وجود أثر واضح أيضا للسياسات الاقتصادية الهادفة لدعم الاستقرار الاقتصادي وتنويع الهياكل الإنتاجية على النمو الاقتصادي، ومن هذه الدلائل ما يلي:

- لم يختلف كثيرا معدل نمو الاقتصاد العربي خلال عام 1998 (والذي شهد انهيار أسعار النفط لأدنى مستوى خلال الفترة) والبالغ 5%عن معدل نمو الاقتصاد العربي خلال عام 2008 والذي سجلت فيه الأسعار العالمية للنفط أعلى مستوياتها (والبالغ 6 %) .
- تمكنت بعض الدول العربية النفطية (الإمارات والبحرين والجزائر) من تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال فترة (1990-1999) والتي شهدت تراجع أسعار النفط، فاقت معدلات نمو بعض الدول العربية الأخرى ذات الهياكل الاقتصادية الأكثر تنوعا.[2]

[1] تشمل المجموعة الأولى: مجموعة الدول النفطية، لغرض هذه الدراسة دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى العراق والجزائر وليبيا والسودان واليمن، علما بأن كل من اليمن والسودان قد بدأتا في تصدير النفط خلال النصف الثاني من الفترة الأولى وبالتالي قد لا ينطبق التحليل الوارد للمجموعة الأولى كثيرا على حالة هاتين الدولتين. تشمل المجموعة الثانية : مجموعة الدول غير النفطية، لغرض هذه الدراسة، تشمل الدول العربية المستوردة الصافية للنفط، وهي :مصر والأردن، تونس، المغرب، سوريا، لبنان، موريتانيا، الصومال، جيبوتي، موريتانيا، وجزر القمر، وفلسطين.

[2] M .AL MONEEF, The Contribution of Oil Sector to Arab Economic Development, OPEC Fund for International Development, Pamphlet Series 34, Vienna, 2006,p16.

- في المقابل تمكنت بعض الدول العربية المستوردة للنفط وخلال فترة ارتفاع أسعار النفط (2000-2008) من تحقيق معدلات نمو أعلى من معدلات النمو المحققة في بعض الدول النفطية في نفس الفترة.
- انخفاض قيمة معامل الارتباط بين الأداء الحقيقي للاقتصاد العربي والأسعار العالمية للنفط خلال الفترة الثانية، ففي الفترة (1990-1996) سجل معامل الارتباط بين المتغيرين أعلى مستوى له مع ارتفاع قيمة معامل الارتباط إلى 0.93، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة قوية بين المتغيرين بمستوى ثقة 99 % في حين تراجعت قيمة المعامل خلال فترة العقد الأول من الألفية بشكل كبير لتصل إلى 0.57 بمستوى ثقة 90% ، في حين لم يثبت وجود علاقة ارتباطية فيما بينهما في الفترة (1997-1999) وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:[1]

الشكل (4-7): تطور أسعار النفط والنمو الحقيقي للاقتصاد العربي وقيم معامل الارتباط خلال الفترة(1990-2010)

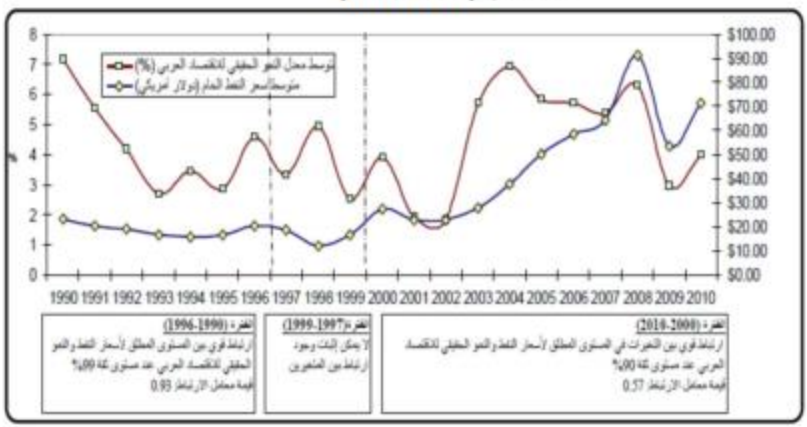

المصدر: هبة عبد المنعم، المرجع السابق، ص30.

بشكل عام كان أداء الدول العربية في الفترة الثانية أفضل من الأولى، وهو ما يعزى نسبيا إلى السياسات التي تبنتها الدول العربية المصدرة للنفط خلال عقد التسعينات لتنويع القاعدة الإنتاجية

[1] هبة عبد المنعم، المرجع السابق، ص30.

وزيادة مساهمة القطاع الخاص، وكذلك الأثر الإيجابي لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي طبقتها الدول العربية المستوردة للنفط لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية.

ورغم تراجع مستويات ارتباط الأداء الاقتصادي بالتقلبات في أسعار النفط مقارنة بعقد التسعينيات إلا أن مستويات الارتباط الحالي لا تزال كبيرة، وهو ما يجعل العديد من التوازنات الكلية الداخلية والخارجية في عدد من الدول العربية تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، ومن ثم استمرار مسايرة السياسة المالية (والتي تقوم بالدور الأكبر في حفز النشاط الاقتصادي في عدد كبير من الدول العربية نظرا للاستقلالية المحدودة للسياسة النقدية في بعض الدول العربية) للدورات الاقتصادية وانخفاض مستويات قدرتها على مواجهة التقلبات في النمو الاقتصادي.[1]

تمكنت الدول العربية كمجموعة من تحقيق أوضاع اقتصادية مستقرة نسبيا رغم الأزمات والصدمات التي واجهتها خلال الفترة الثانية، فعلى صعيد النمو الاقتصادي، تأثرت الاقتصاديات العربية بشكل أكبر بعدد من التقلبات خلال الفترة الثانية إلا أن تعافي الاقتصاديات العربية من هذه التقلبات كان أسرع خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، وهو ما يشير إلى الدور الذي لعبته السياسات الاقتصادية المختلفة التي تبنتها الدول العربية لتعزيز الاستقرار على المديين القصير والمتوسط.

وخلاصة القول رغم ارتفاع وتيرة النمو في الدول العربية خلال الفترة الثانية إلا أن النمو المُحقق لم يكن شاملاً، بمعنى أنه لم يسّاعد على خفض معدلات البطالة بين العقدين ولم يصاحبه عدالة في توزيع الدخل والفرص الاقتصادية وهو ما يهدد الاستقرار الاقتصادي للدول العربية على المدى الطويل.

الفرع الثاني: ثورات الربيع العربي

هناك العديد من الأزمات التي انتابت منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة ومنها الثورات التي اندلعت في بعض البلدان، والتي أطلق عليها فيما بعد ثورات الربيع العربي أو مجازاً "الربيع العربي"، ولا شك أن الربيع العربي أحدث العديد من التداعيات، قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، والتي تختلف بدورها من دولة إلى أخرى.

[1] هبة عبد المنعم، المرجع السابق، ص29 وما يليها.

أولا-أسباب نشوب ثورات الربيع العربي:

لقد كان هناك العديد من الأسباب التي أدت إلي الربيع العربي، فقد عانت تونس ومصر اليمن وسوريا وليبيا طوال الفترة السابقة، من تردي الأحوال المعيشية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض معدلات الإنتاج، وارتفاع الفجوة بين طبقات الشعب وبصفة خاصة الفترة من عام 2000 – 2010، حيث لم يتجاوز نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول من 4 إلى 5%، طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي وذلك كما هو موضح بالشكل التالي:[1]

الشكل (4-8): معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (2000-2010)

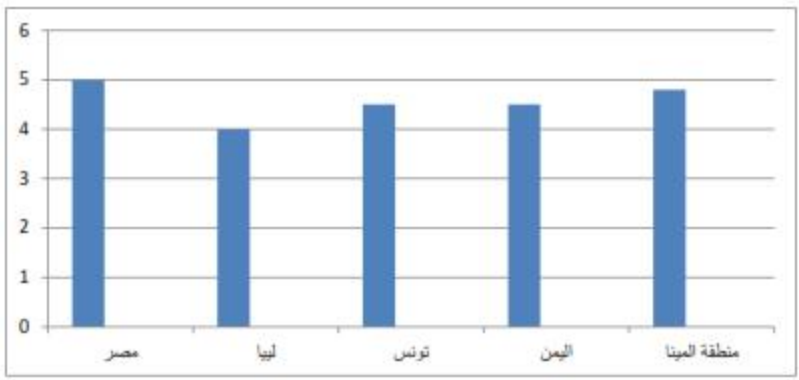

المصدر: التقرير الاقتصادي لمركز البحوث والدراسات لعام 2011، المرجع السابق، ص32

ثانيا- تداعيات الربيع العربي على بلدان الثورات :

لقد كان للربيع العربي العديد من التأثيرات السلبية الاقتصادية علي بلدان نشوب الثورات، فلقد زادت تلك الثورات من انخفاض نمو الناتج المحلى الإجمالي، فعند مقارنة المؤشرات التنبؤية الصادرة عن البنك الدولي في شهري يناير 2011، وأبريل 2011، نجد أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في منطقة المينا[2] "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" قد انخفض من

[1] للمزيد من التوضيح أنظر: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية، التقرير الاقتصادي لمركز البحوث والدراسات لعام 2011، العدد (19)، يناير 2012،ص32.

[2] تضم سكان منطقة MENA حوالي 6 ٪ من مجموع سكان العالم، وتعادل ثلث عدد سكان جمهورية الصين الشعبية ،يعادل عدد سكان منطقة الشرق الأوسط تقريبا عدد سكان الاتحاد الأوروبي، وتعد واحد وربع مرة أكبر من عدد سكان الولايات المتحدة، و تضم المنطقة كل من: ليبيا، الجزائر، المغرب، مصر، سوريا، العراق، موريتانيا، فلسطين، اليمن، السعودية، الأردن، تركيا ،قطر، تونس، السودان، الإمارات العربية المتحدة، إيران، لبنان، سلطنة عمان، الكويت، البحرين.

4.5% لي 3.1%، أي انخفض بمقدار1.8%، وبالنظر إلى واقع الدول، نجد أن المؤشرات التنبؤية للناتج المحلي الإجمالي المصري قد انخفضت بنسبة 4.8%، وفي تونس انخفضت بنسبة 3.3%، أما في الأردن فقد انخفضت بنسبة 1.5%، وهذا كما هو موضح بالشكل التالي :[1]

الشكل (4-9): انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في منطقة المينا في عام 2011

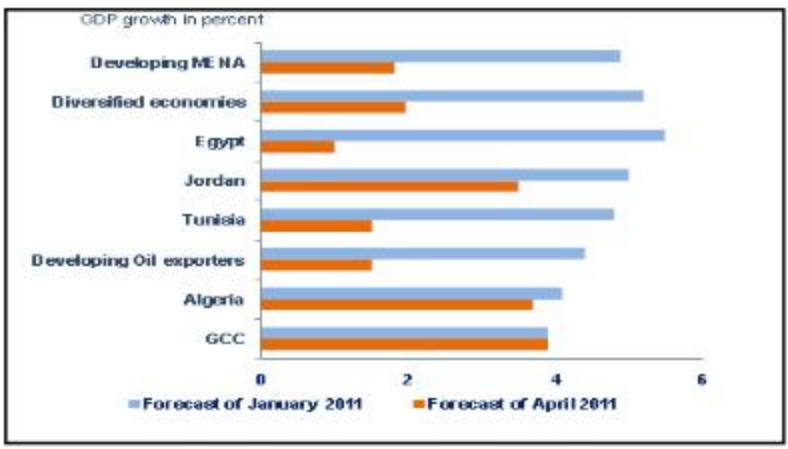

المصدر: التقرير الاقتصادي لمركز البحوث والدراسات لعام 2011، المرجع السابق، ص.33.

نظرا لارتفاع معدلات تدفق العمالة بين البلدان العربية، فقد شهدت بعض المناطق عودة العمالة الموجودة لديها إلى بلادها، كما حدث بالنسبة للعمالة المصرية التي كانت متواجدة في ليبيا، فقد نزحت جميعها إلي مصر خوفاً من الحرب الأهلية الدائرة هناك، مما زاد من معدلات البطالة.

وبالنظر على المدى القصير نجد أن هناك ثمة ثلاثة مخاطر رئيسية، وهي توترات الأسواق المالية، والتدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، وارتفاع أسعار الغذاء، وهي من أكبر التحديات التي تواجه تلك الدول.

[1] التقرير الاقتصادي لمركز البحوث والدراسات لعام 2011، المرجع السابق، ص.33.

1- تداعيات الربيع العربي على تونس :

الجدول(4-4): التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد التونسي (%)

البيان	2009	2010	2011
النمو في الناتج المحلي الإجمالي	3	3.7	-2.5
التضخم	3.5	4.4	6.4
الميزانية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	-2.7	-2.6	-6
الحسابات الجارية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	-2.8	-4.7	-8.9

Source: www.afdb.org, vu le 11 mars 2011.

تشير المؤشرات إلى انتكاسة كبيرة قد حلت بالاقتصاد التونسي، والذي بلغت نسبة العجز بالميزانية حوالي 6% في عام 2011، أي عجز عن العام السابق له بمقدار 3.4%، هذا ويرجع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزانية إلى ارتفاع حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات وتراجع الإيرادات السياحية، وارتفاع معدلات التضخم[1].

2-تداعيات الربيع العربي على مصر :

بالفعل تعاني مصر من تباطؤ النمو الاقتصادي بها، كما تشهد انخفاض في نسبة الاستثمار، وانخفاض في حركة الصادرات والواردات، وارتفاع أسعار الغذاء، كما هو موضح بالجدول(4-5)، علاوة علي ذلك فقد شهدت مصر انخفاض هائل في عدد السائحين بنسبة 45% في منتصف عام 2011[2]، مما كان له بالغ الأثر على الاقتصاد المصري باعتبار أن السياحة أحد أهم الموارد الاقتصادية لديها، وبعد أن حققت الدولة جذب أعداد كبيرة من السائحين في العام السابق 2010.

[1] African Development Fund "AFDB", the Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects, 11 March, 2011, p 22.
[2] J.SHARP, Egypt in Transition, Congressional Research Service, 21 September, 2011, p32.

الجدول (4-5): التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد المصري (%)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الاستثمارات	20.9	22.4	19.2	18.9	16.3
العائد الحكومي	27.7	27.8	27.7	25.1	24.7
الحسابات الجارية	2.1	0.5	-2.3	-2.0	-1.9
التبادل التجاري	7.9	23.9	-0.6	-5.0	-9.1

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011.

3-تداعيات الربيع العربي على اليمن :

تعد اليمن طبقا للمؤشرات الدولية من أكثر الدول تأثرا بالربيع العربي، حيث انخفض إجمالي الاستثمارات إلى ما يقرب من 50% مقارنة بالعام السابق، هذا علاوة على انخفاض حجم التبادل التجاري والذي كان محقق زيادة بنحو 1.25%، إلا أنه قد تناقص بنحو 1.61%، كما انخفضت العوائد الحكومية لركود النشاط الاقتصادي بالبلاد.[1]

الجدول (4-6): التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد اليمني (%)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الاستثمارات	17.2	15.4	13.5	11.6	6.0
العائد الحكومي	33.2	36.7	25.0	25.8	20.3
الحسابات الجارية	-7.0	-4.7	-10.2	-4.5	-5.3
التبادل التجاري	8.1	4.3	1.9	1.2	-1.6

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011

[1] التقرير الاقتصادي لمركز البحوث والدراسات لعام 2011،المرجع السابق، ص35.

4-تداعيات الربيع العربي على سوريا :

لقد تفاقمت بسوريا مستويات التضخم[1]، كما تشير المؤشرات إلي أن حساباتها الجارية كنسبة من الناتج قد انخفضت بنسبة 5.3% في عام 2011، نظرا لقلة تدفق رؤوس الأموال إليها، كذلك لهروب المستثمرين خشية القلاقل المنتشرة بالبلاد، وذلك كما يتضح بالجدول التالي:

الجدول (4-7): التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد السوري (%)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم	157.2	182.3	177.1	188.2	209.6
إجمالي الاستثمارات	21.4	20.1	22.1	24.3	25.2
العائد الحكومي	22.7	20.1	23.9	21.8	21.0
الحسابات الجارية	-7.0	-4.7	-10.2	-4.5	-5.3
التبادل التجاري	-0.2	-1.3	-3.6	-3.9	-6.1

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011.

كما يشير الجدول أعلاه إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بنسبة 6.11%، بما يشير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار النفط بدرجة كبيرة.[2]

[1] يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة ، وفي واقع الأمر، فان وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار، من ناحية أخرى، فان هناك ارتباطا قويا ومباشراً بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب البنيوية والهيكلية للنظام السياسي.

[2] التقرير الاقتصادي لمركز البحوث والدراسات لعام 2011، المرجع السابق ،ص36.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل نستنتج ، أن الدول النامية إنما تقع تحت وطأة الظروف المحيطة بها من حيث اكتسابها أو فقدانها للمقدرات التي تمكنها من القيام بعملية التنمية، كما أن نسبة مشاركتها في التجارة العالمية تعود كذلك إلى قدرة البلد على مواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية، لذلك نجدها ونظرا لحرصها الشديد على بقاء منتجاتها في موقع يحقق لها أهدافها المرسومة لخطة التنمية المنتهجة، تلجأ إلى الرفع من دور سياساتها التجارية، سواء الأخذ بالحماية أو اللجوء إلى الحرية أو المزج بين السياستين، بحسب الظرف و الحالة التي تراها مناسبة لذلك، إضافة لذلك فإنها تقوم في نفس الوقت بانتهاج استراتيجيات إنمائية تحقق لها العائد والمكسب لناتجها الوطني من خلال اللجوء إلى الداخل أو الانفتاح على الخارج أو المزاوجة كذلك بينها، ولكون التجارة الخارجية عن طريق تفعيل الاستراتيجية تلعب دور مهم في الاقتصاد نجد الدول النامية تسعى جاهدة للرفع من قيودها للاستفادة من المكاسب التي تتيحها التجارة الخارجية في الساحة الدولية ففي هذا المجال لقد أبدت الدول النامية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، حيث باشرت الدول النامية تنفيذ برامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب عملية التقويم هذه تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نهج خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد وخصخصته ورغم إرساء هذه الإصلاحات إلا أن اقتصاديات بعض الدول النامية استمرت في تسجيل مستويات ضعيفة من النمو.

وهكذا أصبحت إشكالية قابلية استمرار النمو الاقتصادي مطروحة بحدة، ولم يعد من الممكن تجنب إصلاحات بنيوية من أجل مواجهتها، فمن أجل مواكبة التطورات والدخول في فضاءات العولمة، يجب على الدول النامية رفع تحديات الانفتاح والتنافسية، وذلك بالإقدام على الإصلاحات الضرورية، لإعادة هيكلة القطاعات، التي أبانت الأزمة العالمية عن محدوديتها، والاستفادة من بوادر انتعاش الاقتصاد العالمي.

تمهيد:

يتمثل اعتماد النشاط الاقتصادي المحلي على التجارة الخارجية، الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج حيث تبرز التجارة الخارجية التدفقات من السلع والخدمات المصدرة والمستوردة أثناء فترة زمنية معينة أو بعبارة أخرى تعكس طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية الممثلة بالصادرات وترجمة لمدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن تلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية ممثلة في الواردات.

من بين أهم الدراسات التي حاولت تقدير دالة النمو الاقتصادي بإجراء انحدار النمو الاقتصادي على عناصر النمو ومنها الصادرات، نشير على سبيل المثال دراسة (*Feder*,1983) الذي حاول تقدير الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام متغير نمو الصادرات ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية شبه الصناعية خلال الفترة 1964 –1977، وبينت نتائج الدراسة إلى أن الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني، كما استنتج أن تحفيزالنمو الاقتصادي يمكن أن يتم ليس بنقل العمالة ورأس المال وحدهما،و إنما أيضا بنقل الموارد الاقتصادية من القطاعات غير الاقتصادية ذات الفعالية الأقل إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.[1]

هناك مجموعة أخرى من الدراسات التي حللت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام المنهجية السببية لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات والتي طورها(*Granger*)وقد تم الوصول من خلال استخدام هذه المنهجية إلى العديد من المقاربات النظرية، فهناك بعض الدراسات التي تؤكد على وجود علاقة سببية أحادية من الصادرات إلى النمو الاقتصادي، من خلال ما تمثله نظرية النمو الاقتصادي القائم على الفرضية الكلاسيكية الحديثة للتصدير التي ترى أن اتجاه السببية هو من الصادرات إلى النمو الاقتصادي التي توصل إليها (*Chow*,1987) باستخدام نموذج ثنائي العلاقة وقد دلت النتائج على أن الصادرات الوطنية التايوانية قد لعبت دورا مهما في هذه الدولة في السنوات الأخيرة.

كما بين كل من (*Grossman & Helpman*, 1991) أن التحرير يسمح برفع الواردات المحلية للسلع والخدمات التي تحتوي على التكنولوجيات الحديثة، وبفضل التعلم عن طريق

[1] G.FEDER, On Exports and Economic Growth, *Journal of Development Economics*, Volume 12, Issue 1-2, February-April 1983, p 59-73.

الممارسة ونقل التكنولوجيا ، فإن الدولة تعرف تقدما تكنولوجيا ويصبح إنتاجها أكثر كفاءة وترتفع إنتاجيتها[1].

كما وجد كل من (*Dollar*,1992)، (*Barro&Sala*,1995)، (*Sachs&Warner*,1995)، (*Edwards*,1998) و(*Greenaways&al*,1998) وباستعمال انحدارات مقطعية أن الاختلالات الناتجة عن تدخل الدولة على مستوى التجارة تؤدي إلى معدلات ضعيفة للنمو[2]، من جهة أخرى بينت دراسة (*Harrison*,1996) باستعمال مجموعة متنوعة من مؤشرات الانفتاح وباستعمال عدة طرق للتقييم إلى وجود علاقة ايجابية بين درجة الانفتاح و النمو الاقتصادي[3].

ولقد توصلت دراسة كل من (*Frankel & Romer*,1999) إلى نتائج متشابهة حيث أن زيادة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي بمقدار 1 % سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي بمقدار 5%، وقد استخدمت هذه الدراسة عدة معايير لقياس الانفتاح التجاري، لتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وكان من نتائجها وجود علاقة طردية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي[4].

إنطلاقا من نتائج الدراسات السابقة سنحاول في هذا الفصل فحص العلاقة السببية بين بعض مؤشرات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر بصياغة نموذجين وذلك خلال الفترة ما بين (1980-2012) بالنسبة للنموذج الأول و(1980-2013) بالنسبة النموذج الثاني وذلك بحسب توفر البيانات عن المتغيرات موضوع الدراسة، كما ستعتمد الدراسة على بعض الدراسات السابقة بالاستعانة ببعض النماذج القياسية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) *Fully Modified Least Squares* وكذا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) (*The Autoregressive Distributed Lag*) .

---

[1] G. M. GROSSMAN& E.HELPMAN, Innovation and Growth in the global Economy, 1991, Cambridge MIT Press BOSTON,p359.

[2] - S. EDWARDS, Openness, Trade Liberalisation and Growth in Developing Countries, *Journal of Economic Literature*, Volume XXXI, p.p 1358-1393.

- D.GREENAWAY& al, Trade Reform, adjustment and Growth: What does the Evidence Tell Us, *The Economic Journal*, vol. 108, 1998, p.p1547-1561.

- R. BARRO& X.Sala-i-MARTIN, Economic Growth, Mc Graw Hill, New-York, 1995.

[3] HARRISSON , Openness and Growth, A Times-series, Cross-Country Analysis for Developping Countries, *Journal of Developpement Economics*, Vol 48, N°2, 1996,p.p 419 –447.

[4] J. FRANKEL& D.ROMER, Does Trade Cause Growth?, American Economic Review, vol. 89 (3), 1999, p.p379-399.

المبحث الأول: تطور أداء التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر

شهدت الجزائر منذ أكثر من عشر سنوات تغييرات هامة نتيجة الإصلاحات العديدة بهدف إرساء اقتصاد متفتح ومتوازن يوفق بين النجاعة الاقتصادية والرقي الاجتماعي، وقد تم اعتماد هذه الإصلاحات بصفة تدريجية حسب مراحل متتالية وفقا لقدرة البلاد على استيعاب هذه الإصلاحات، وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية والأسعار، مراجعة النظام الجبائي والمالي، وتشجيع وتطوير القطاع الخاص، وإعادة هيكلة أو خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعداد الاقتصاد الجزائري للانضمام في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال عدّة إجراءات، كانت أهمها التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

إن الجزائر تسعى دوما إلى تكثيف روابط التعاون تعزيز تماسك الأمة العربية، وخلق الأجواء المناسبة لإنجاح عملية الاندماج ضمن مسار العولمة، وتفادي مخاطر التهميش وهي همزة وصل بين منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمغرب العربي، وإفريقيا، لقد سعت دوما إلى القيام بدور فعال لجعل المجال المتوسطي منطقة سلام واستقرار ورخاء مشترك وفق إعلان برشلونة، وقد ركزت السلطات الجزائرية على تفعيل التعاون الجاد والشفاف مع الإتحاد الأوروبي في خدمة المصالح المشتركة لشعوب المنطقة ضمن أبعاد مختلفة سياسية، اقتصادية اجتماعية وأمنية وتسعى لتوطيدها وتعزيزها وهي مصدرا هاما للتكنولوجيا ومجالا واسعا للمبادلات.

لقد بدأت التحولات الاقتصادية نحو الليبرالية في الجزائر قبل لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، والإجراءات التي رافقتها كتشجيع القطاع الخاص الوطني والاستثمار الأجنبي وتحرير أسعار السلع الزراعية والتنازل عن أملاك الدولة والتي اعتبرت كلها بوادر التوجه نحو اقتصاد السوق[1].

لكن الحقيقة لم تظهر مباشرة بصراحة إلا بعد توقيع الاتفاق الأول مع الـــ(FMI) في مارس 1989 والذي أكدت فيه الحكومة الجزائرية على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي ترتكز

[1] عبد القادر العلالي، استقلالية المؤسسات العمومية عبر الإصلاحات الاقتصادية، مجلة جامعة الجزائر، مارس 1994، ص 41.

على برنامج الصندوق، فأكدت صراحة ما يلي: "المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرارعلى أساس المسؤولية المالية والربحية، والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف[1].

وقد تعهدت الحكومة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S) من خلال الاتفاقية الثالثة المبرمة مع الصندوق (FMI) في ماي 1994[2]، ووفقا لهذه الاتفاقيات كان لزاما على الجزائر سن جملة من القوانين والتشريعات وتعديل بعضها الأخر ليتماشى مع متطلبات المرحلة الجديدة خاصة في مجال تنظيم التجارة الخارجية وتنظيم سعر الصرف.

كما أن عملية تحرير التجارة الخارجية كانت نتيجة تراكم مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية، والتي فرضتها المرحلة التي كانت تعيشها الجزائرآنذاك في وسط محيط عالمي مليء بالتقلبات وعدم الاستقرار، إضافة لذلك نجد مجموعة أخرى من الضوابط تم من خلالها تحرير التجارة الخارجية وهي:

- أن النظام الاقتصادي الحر أصبح الوحيد على الصعيد العالمي الأكثر جذبا للنمو الاقتصادي وتحقيقا للنجاعة الاقتصادية.

- أن طريقة تسيير الدولة للتجارة الخارجية، أدى إلى اعتبار الأعوان الاقتصاديين الجزائريين مجرد مشترين في السوق الدولي، ويتحملون أعباء كبيرة لعدم قدرتهم على التفاوض والبحث عن تحقيق مصالح الدولة.

- أن استخدام نظام الرخص الإدارية للحصول على العملة الصعبة بواسطة إجراءات إدارية بيروقراطية أدى إلى سوء تخصيص الموارد.

ولهذا فإن عملية تحرير التجارة الخارجية كان هدفها الأساسي هو توفير المتاحات اللازمة للمؤسسات الاقتصادية [3]، ومنه تحقيق اندماج تدريجي لمتطلبات الأعوان الاقتصاديين في تحقيق صفقاتهم بالخارج، كما أن تحرير الواردات كان يهدف إلى توفيرالمدخلات والتجهيزات الضرورية لضمان سيرورة الجهاز الإنتاجي.[4]

---

[1] صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، الدار الخلدونية، الجزائر 1999، ص124.

[2] M. E. BENISSAD ,L'Ajustement Structurel, l'expérience du Maghreb, O.P.U, Alger 1999, p 59-63.

[3] M.E BENISSAD, l'Ajustement Structurel- Objectifs et expériences-, O.P.U, Alger, p49.

[4] NACHIDA M. BOUZIDI , la Transition vers l'Economie de Marché- le cas commerce extérieur, Revue de I.S.E, N°4, 1992, p66.

وبصفة عامة فإن السياسة التجارية المعتمدة وفق برنامج التصحيح الهيكلي ترتكز على تخفيض درجة الحماية للاقتصاد الوطني وتوسيع قطاع الصادرات عن طريق ترشيد نظام الرسوم الجمركية وتبسط إجراءات الدفع بالخارج، ومن جهة أخرى تدعيم قطاع الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يتجلى من خلال عملية تخفيض العملة الوطنية.

المطلب الأول: تحليل التجارة الخارجية

ما يميز التجارة الخارجية للجزائر هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات، بحيث تمثل نسبة 97 % من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي، وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول،ساهم بقدر وفير في رفع قيمة حجم المبادلات التجارية، وقد تحقق ذلك خلال عام 2011 ما قيمته 26.9 مليار دولار كمبادلات تجارية مقابل 16.6مليار دولار سنة 2010[1]، وهذا ما يوضحه الشكل (5-1) حيث تضمنت الواردات أكثر من 46 مليار دولار بنسبة زيادة قدرها 15% وهذا راجع إلى زيادة الفاتورة الغذائية بنسبة 61 %، بينما حققت الصادرات أكثر من 73.4 مليار دولار بنسبة زيادة 29 % ، وترجع هذه الزيادة إلى مواصلة ارتفاع أسعار البترول على المستوى الدولي، أما عن حجم الصادرات خارج المحروقات فقد ارتفعت بنسبة 41% أي ما قدره 2.93% من حجم الصادرات وقد تضمنت منتجات نصف مصنعة بمقدار 73%، مواد غذائية 17%، منتجات مصنعة 1.7%، و منتجات استهلاكية 0.7%.

الشكل(5-1): حجم المبادلات التجارية الجزائرية خلال 2010-2011

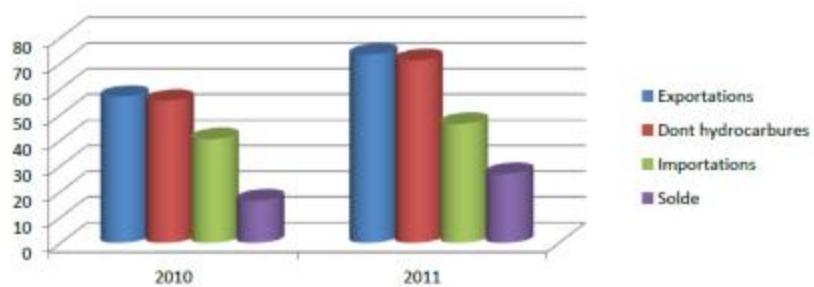

Source : Commerce Extérieur de l'Algérie en 2011, op cit

[1] Commerce Extérieur de l'Algérie en 2011, Publication des Services Economiques Régional, Ambassade de France en Algerie, Mars 2012.

كما حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 27.18 مليار دولار في 2012 مقابل 26.24 مليارد ولار في2011 أي ارتفاع طفيف قارب3.6%، وهذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري للجزائر يعود "للاستقرار النسبي" في تدفقات الواردات والصادرات للبلد خلال سنة 2012[1] .

إلا أنه خلال سنة 2013 تراجعت قيمة الصادرات إلى 65.92 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها -8.28%، حيث تراجعت صادرات المحروقات من 63.76 مليار دولار مقابل 69.8 مليار دولار سنة 2012 بنسبة انخفاض 8.67% ، بينما تضمنت الواردات أكثر من 54 مليار دولار بنسبة زيادة قدرها 8.89% مقارنة بسنة 2012 بسبب ارتفاع شبه عام للمجموعات باستثناء واردات الطاقة والزيوت التي تراجعت بنسبة 12.4% محصلة 4.34 مليار دولار والمواد الخامة -0.38 % بقيمة اجمالية تقدر 1.83 مليار دولار[2].

كما قد تراجع سنة 2013 الفائض في الميزان التجاري إلى 11.06 مليار دولار مقابل 21.5 مليار دولار سنة 2013 بانخفاض قدره -48.51 % وذلك نتيجة تدهور أسعار البترول على المستوى الدولي وتراجع حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات[3]، وهذا ما يوضحه الشكل والجدول الموالين:

الشكل(5-2): حجم المبادلات التجارية الجزائرية خلال 2012-2013

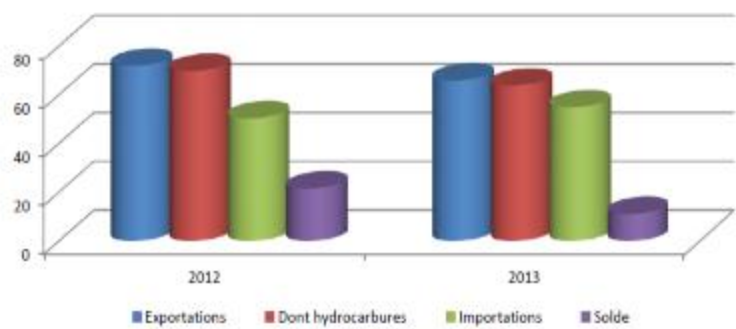

Source : Commerce Extérieur de l'Algérie en 2013, op cit

[1] Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie pour L'année 2012, Rapport Annuel du Centre National de l'Informatique et des Statistiques.

[2] Commerce Extérieur de l'Algérie en 2013, Publication des Services Economiques Régional, Ambassade de France en Algerie. Mars 2014.

[3] Commerce Extérieur de l'Algérie en 2013, op cit

جدول (5-1): الصادرات والواردات الجزائرية 2012-2013 (مليون دولار)

التطور %	2013		2012		
	دولار	دينار	دولار	دينار	
+8.89	54852	4354614	50376	3907072	الواردات
-8.28	65917	5232073	71866	5572786	الصادرات
	120769	9586687	122242	9479858	المجموع
	11065	877459	21490	1665714	رصيد الميزان التجاري
	120		143		نسبة التغطية%

Source : Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie pour L'année 2013, Rapport Annuel du Centre National de l'Informatique et des Statistiques.

الفرع الأول: هيكل المبادلات الخارجية خلال سنة 2013

أولا- هيكل الصادرات

كما ذكرنا من قبل شكلت المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بحصة تفوق 97% من الحجم الإجمالي للصادرات أي 63.76 مليار دولار مقابل 69.8 مليار دولار سنة 2012 بنسبة انخفاض 8.67 % مقارنة بسنة 2012.[1]

أما عن حجم الصادرات خارج المحروقات فتبقى هامشية فقد ارتفعت بنسبة 5% أي ما قدره 3.28% من حجم الصادرات الكلية، وقد تضمنت منتجات نصف مصنعة بمقدار 74.5%، مواد غذائية (سكر،مياه معدنية،تمور) 18.6%، منتجات مصنعة 1.2%، ومنتجات استهلاكية 0.9%.

إن هيكل الصادرات الجزائرية يميزه وجود الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى بنسبة 38.4% من مجموع الصادرات، ونسبة 33.7% للبترول، ونسبة 24.94% مشتقات البترول، وتتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات في المواد نصف المصنعة بنسبة 2.44% بمقدار 1.61 مليار دولار، مواد غذائية (سكر،مياه معدنية،تمور) بنسبة 0.61% بمقدار 402 مليون دولار، مواد خامة بنسبة 0.17% بمقدار 109 مليون دولار، سلع التجهيز الصناعية

[1] Commerce Extérieur de l'Algérie en 2013, op cit

بنسبة 0.04% ومواد استهلاكية غير غذائية 0.03% وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل الموالي.[1]

الشكل(5-3): التركيب السلعي للصادرات خلال سنة 2013

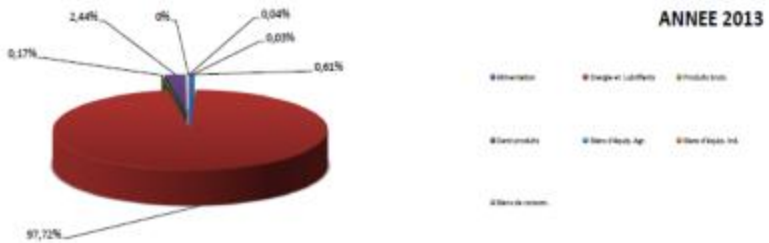

Source : Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie pour L'année 2013, opcit

ثانيا- هيكل الواردات

أما فيما يخص الواردات فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 8.89 % خلال عام 2013 مقارنة بسنة 2012 نظرا لإرتفاع نسبة سلع التجهيز والمنتوجات الاستهلاكية غير الغذائية ،حيث مثلت سلع التجهيز نسبة 30.41% من مجموع الواردات مسجلة ارتفاع قدره 19.69% مقارنة بسنة 2012، وتحتوي على السيارات، المحركات، آلات كهربائية، ومعدات مختلفة، إضافة إلى المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية فقد شهدت كذلك ارتفاعا قدره 12.02%، بينما شهدت المواد الغذائية نسبة 17.47% بارتفاع قدره 6.18% محصورة في الحبوب،الحليب والزيوت...الخ ، أما السلع الوسيطية فقدرت بنسبة 31.71% باخفاض طفيف قدره -0.16% وتتمثل في مواد البناء، ومعدات الأشغال العمومية[2]، وهذا ما يمكن تلخيصه في الشكل الموالي:

[1] Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie pour L'année 2013, op cit.
[2] Idem.

الشكل(5-4): التركيب السلعي للواردات خلال سنة 2013

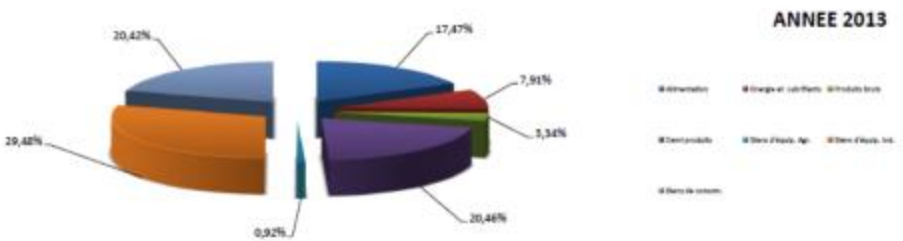

Source : Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie pour L'année 2013, opcit

الفرع الثاني: البنية الجغرافية للصادرات و الواردات خلال سنة 2013

أولا- التوزيع الجغرافي للصادرات

إن أبرز ما يلاحظ على صعيد التوزيع الجغرافي حسب الشكل(5-5) يتمثل في ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الموجهة إلى الإتحاد الأوروبي بمعدل ارتفاع قدره 7,47% مقارنة بسنة 2012 ،كما تبرز البيانات الواردة في الشكل أن القارة الأوروربية في مجموعها شكلت منفذا أساسيا للصادرات الجزائرية بنسبة 64.89% واحتلت إسبانيا المرتبة الأولى من حيث زبائن الجزائر الأوروبيين، حيث استوردت 10.332 مليار دولار (15.67%)، ثم إيطاليا بـــ 9 ملاييير دولار (13.66%) ،بريطانيا 7.19 مليار دولار(10.91%) بينما استوردت فرنسا ما قيمته6.47 مليار دولار (10.23%)، أما الولايات المتحدة فقامت باستيراد ما قيمته 5.33 مليار دولار(8.09%).[1]

وتمت الاشارة الى أن صادرات الجزائر الى الولايات المتحدة انخفضت بنسبة -50.51 % سنة 2013 بالمقارنة مع 2012 التي كانت فيها الولايات المتحدة الزبون الأول للبلاد ب 11.94 مليار دولار.[2]

كما أن درجة استيعاب الأقاليم الأخرى (آسيا، أمريكا اللاتينية، افريقيا، دول العربية والمغربية) لم تتجاوز 17% من اجمالي صادرات الجزائر خلال السنة المدروسة وذلك راجع للبنية الهيكلية للصادرات، ذلك أن المحروقات تهيمن بدرجة عالية على الصادرات الجزائرية

[1] Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie pour L'année 2013, op cit.

[2] تقرير المركز الوطني للاعلام الالي و الاحصائيات التابع للجمارك الجزائرية (CNIS) لسنة 2013.

والطلب عليها يأتي أساسا من الدول المتقدمة والمتواجدة أساسا بالقارة الأوروبية ، كما يمكن ارجاع النسبة العالية للإستعاب الأوروبي للصادرات الجزائرية إلى التواجد الجغرافي ذلك أن قرب أوروبا (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) سمح بإقامة علاقات تجارية في ظروف حسنة.

الشكل(5-5): التوزيع الجغرافي للصادرات خلال سنة 2013

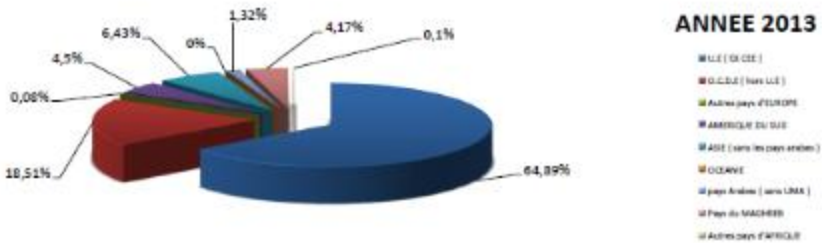

Source : Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie pour L'année 2013, opcit

ثانيا- التوزيع الجغرافي للواردات

تكمن الأهمية النسبية للبنية الجغرافية للواردات في تحليل حصص الأسواق المختلفة في تموين السوق الجزائرية بمختلف السلع الإنتاجية الإستهلاكية والوسيطة وذلك من خلال الشكل الموالي:

من خلال الشكل(5-6) يتضح أن القارة الأوروبية قد شكلت المصدر الرئيسي للواردات الجزائرية خاصة الإتحاد الأوروبي وذلك أن حصة الواردات القادمة منه مثلت 52.11% خلال سنة 2013 ومقارنة مع سنة 2012 سجلت الواردات الآتية من الاتحاد الاوروبي تطورا بنسبة 8.54 % بقيمة اجمالية تقدر ب 28.58 مليار دولار[1]، تليها بعد ذلك القارة الآسيوية في تموين السوق الجزائرية كما ازدادت أهمية هذا السوق حيث انتقلت حصتها من 18.93% سنة 2012 إلى 19.32% سنة 2013، حيث تربعت الصين هذه السنة على المرتبة الأولى من حيث صادراتها باتجاه الجزائر بمعدل 6.82 ملياردولار من مجموع 10.569 مليار دولار واردات الجزائر من دول آسيا، ولأول مرة تسبق فيها الصين فرنسا التي كانت تحتل صدارة ترتيب الممونين الرئيسيين للجزائر لعدة سنوات،أما بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج

[1] تقرير المركز الوطني للاعلام الالي و الاحصائيات، المرجع السابق.

الاتحاد الأوربي) فتحتل المرتبة الثالثة بنسبة 12.69% من الواردات بمعدل ارتفاع قدره 12.95% مقارنة بسنة 2012 منتقلة من 6.16 مليار دولار إلى 6.96 مليار دولار، كما نلاحظ ضعف المبادلات التجارية مع المغرب العربي والدول العربية الأخرى وكذا الإفريقية حيث تبقى هذه الدول آخر الشركاء التجاريين للجزائر.

الشكل(5-6): التوزيع الجغرافي للواردات خلال سنة 2013

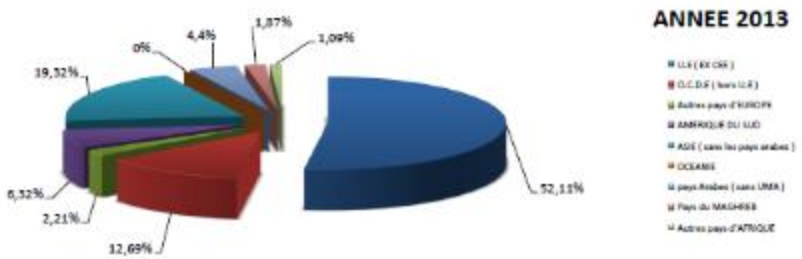

Source : Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie pour L'année 2013, opcit

يعود تركز الواردات الجزائرية على القارة الأوروبية و القارة الآسيوية إلى البنية الهيكلية للواردات الجزائرية ذلك أن سلع التجهيز تهيمن عليها حيث بلغت حصتها ما يفوق 30% من اجمالي الواردات وبما أن هذا النوع من السلع حكر على الدول الصناعية الكبرى المتواجدة بالقارة الأوروبية فمن الطبيعي أن تأخذ هذه القارة حصة الأسد من جهة ومن جهة أخرى قرب القارة الأوروبية شجع على تعاظم دور الدول الأوروبية المجاورة كألمانيا ، إيطاليا وإسبانيا وخاصة فرنسا الناجم عن الحقبة الإستعمارية الذي حقق لها أفضلية في التبادل التجاري مع الجزائر، فنستنتج مايلي:[1]

– كثافة الواردات أكبر مع الإتحاد الأوروبي من باقي العالم، أما الواردات التي يظهر فيها الأثر الجهوي هي السلع النصف المصنعة، سلع التجهيز وبعض السلع الوسيطة كالمواد الكيمياوية.

– كثافة الصادرات أكبر مع الإتحاد الأوروبي من باقي العالم في قطاع المواد الأولية والمحروقات.

[1] زايري بلقاسم، تحرير الإستيراد و انعكاساته على الأداء الإقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، دفاتر MECAS جامعة تلمسان، العدد 1 أبريل 2005 ،ص 233.

من خلال هذه القراءة في أرقام التجارة الخارجية الجزائرية يتضح اعتمادها على المحروقات بنسبة 97%، أي أن صادرات الجزائر معتمدة تمام الاعتماد على الغاز الطبيعي والبترول، وهما موردان طبيعيان، بينما تمثل صادرات السلع الصناعية نسبا ضئيلة جدا وهذا يوحي بضعف الجهاز الإنتاجي الصناعي، كما أن أكثر تعاملات الجزائر سواءا إستيرادا أو تصديرا فهي مع دول القارة الأوروبية التي أخذت حصة الأسد.

المطلب الثاني: تطور أداء بعض المؤشرات الاقتصادية

لعب القطاع العام الدور الكاسح في تطوير الاقتصاد لكن النجاح كان ضئيلا، مختارة بذلك طريقة تنموية متدرجة عبر مخططات لتجد نفسها أنها تتغذى من قطاع المحروقات وبتزايد مذهل على حساب القطاعات الأخرى رغم التوجه الاستراتيجي لدعمها ولكن الخطأ الاقتصادي يبرز في الإهمال التدريجي لقطاع الفلاحة والزراعة معا.[1]

ولهذا عمدت الحكومة الجزائرية قبل التسعينات إلى إتباع إستراتيجية اقتصادية تنموية تنطوي تحت لواء النمو الاقتصادي الواعد من خلال الاعتماد على تنمية القوى الإنتاجية المادية باعتبارها ضمان لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، ولهذا اعتمدت وتوجهت نحو فكرة التصنيع باعتباره الحل الضروري لمشكل البطالة[2]، كما لعبت الدولة دورا محوريا الذي يرتكز عليه نجاح مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة في المخططات الثلاثية والرباعية فعملت على استرجاع الثروات، سرعة التصنيع، التنمية الفلاحية، الاندماج والتنويع، إحداث مراقبة الصرف وعملة وطنية، أما بعد التسعينات فقد تسارعت الظروف الاقتصادية الدولية محفزة بذلك الجزائر على الدخول واجتياز مرحلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، إذ قامت بالسعي إلى الدخول الفعلي في اقتصاد السوق و السير في اتجاه تحقيق معدلات نمو فعلية، ولقد سعت الجزائر إلى إحداث توازنات مالية عامة ووضع أسس فعلية لبناء اقتصاد السوق في إطار العولمة الاقتصادية حيث حققت بذلك مكاسب فعلية من بنى تحتية و كفاءة بشرية نامية.[3]

---

[1] BENOUDA HAMEL, Système Productif Algérien Et Indépendance Nationale, OPU Alger, Tome 1, 1983, p103.

[2] D.SEERS, The Role Of Industry In Development : Some Fallacies , The Journal of Modern African Studiers N° 4, 1963,p 253.

[3] للمزيد من التفصيل أنظر:

- MIDREL CHATELUS, Nouvelles Orientations de La Politique Pétrolière Algérienne, Revue Monde Arabe Maghreb- Machrek N° 166, Octobre- Décembre 1999, p07.

إن الوضعية الحالية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري تتطلب حلولا محدودة بواسطة قدرات لم تستغل بعد، ورغم ذلك تبدو آفاق الاقتصاد الوطني واعدة وتتطلب استغلال طاقة الإنتاج وتقليص ضياعها، وخاصة في القطاع الصناعي والزراعي، وتثمين المحروقات وتخفيف آثار التعديل الهيكلي على مستوى الفئات الفقيرة والمحرومة، وإقامة أجهزة أخرى لتدعيم الإنعاش الوطني والاستثمار العام والخاص الوطني والدولي،وضرورة ترقية الأشكال المختلفة للمؤسسات والمقاولات الصغرى.

وحين نتطلع إلى المستقبل يتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري رغم أوجه القصور الحالية إلا أنه يملك مقومات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية إلا رهانات يمكن كسبها، خاصة وأن فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية فترة 1999-2008 أعطت الكثير من ثمار السياسة الاقتصادية ذات الفعالية من خلال التطور الإيجابي لسوق البترولية، وانعكاس ذلك على تحسن المؤشرات الاقتصادية منها:[1]

- البطالة والمديونية التي كانت في السابق عائق أصبحت الآن قابلة للتسيير ولا تشكل أي خطر على الاقتصاد الوطني.
- احتياطات الصرف التي هي في تزايد .
- تدعيم التوازنات المالية المحقق في ظل الإصلاحات.

الفرع الأول: تذبذب معدّلات النمو الاقتصادي و أداء الناتج المحلي الاجمالي

تندرج إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائرحاليا على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش خلال 2001-2004 وبرامج دعم النمو 2005-2009 و2010-2014، وهي برامج تسعي إلى دعم النمو خارج الميزانية، أما على المستوى الخارجي فان الجزائر ترتبط بإستراتيجية للتعاون مع البنك الدولي في هذا المجال تركز حاليا علي ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتحسين استفادة السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق.

[1] حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة وهران الجزائر،2009-2010، ص226.

ومن خلال تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 يلاحظ من الجدول (5-2) ،(5-3) والشكل(5-7) كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، حيث تراوح المعدل هذا المعدل بين 1.6% كأدنى مستوى له في سنة 2009 و7.2% كأعلى مستوى له سنة 2003، ويعود سبب هذا التذبذب إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاع الفلاحة والصناعة، ففي سنة 2006 وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية لاسيما قطاع الأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له (13%)، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة3%) كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي وهذا ينطبق كذلك على سنة 2009 حيث سجل فيه قطاع المحروقات على أعلى نسبة تراجع، ولكن بالمقابل سجل كل من قطاع الفلاحة والأشغال العمومية في نفس السنة على أعلى معدل للنمو والمقدر على التوالي: 21.1% و8.1%، ومن جهة أخرى، فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات. (أنظر الجدول(5-3)) .

الجدول(5-2): تطور معدل النمو الاقتصادي من 2000-2013

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8

Source : Mounir Khaled BERRAH,Les Comptes Economiques en Volume de 2000 à 2013, publication de l'Office National des Statistiques Juillet 2014, Rapport du FMI Janvier 2013.

الشكل (5-7): تطور حجم معدل نمو الناتج والانتاج المحلي الإجمالي%

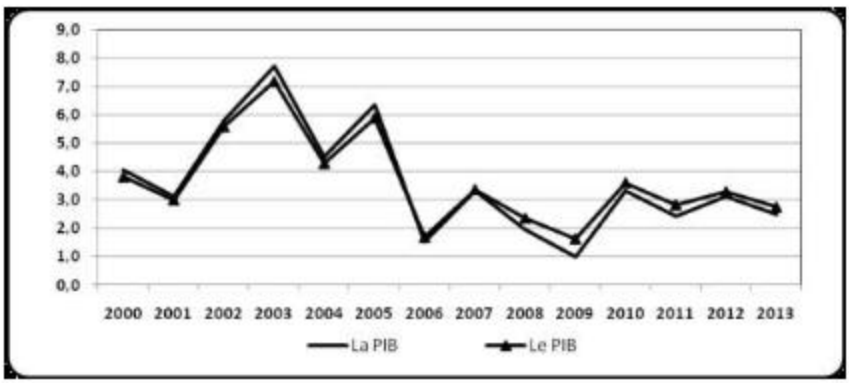

Source : Mounir Khaled BERRAH,Les Comptes Economiques en Volume de 2000 à 2013,Op cit

في المتوسط، قدر نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة 2000-2013 بنسبة 3.36%، وهو نمو ضعيف نسبيا، كونه لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة (5.1% و3.2% خلال السنوات1998-1999) وبعيد عن معدل 6% و7% المتوقع(قبل تنفيذ برنامج الإنعاش الأول و الثاني).[1]

الجدول (5-3) : معدل النمو لأهم القطاعات (القيمة المضافة %) خلال الفترة 2000-2013

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	-4.6	12.8	-1.2	19.5	5.4	2.3	8.1	2.5	-3.8	21.1	4.9	11.6	7.2	8.8
المحروقات	4.0	-1.9	3.9	8.5	3.0	5.7	-3.0	-0.9	-3.2	-8.0	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5
الصناعة	1.9	5.1	4.7	2.4	2.8	3.4	3.5	3.0	4.4	6.1	2.5	3.9	5.1	4.1
الأشغال العمومية	4.6	5.2	10.3	5.6	9.4	9.8	13.0	8.9	8.7	8.5	8.9	5.2	8.2	6.6
الخدمات	7.6	4.8	6.8	5.2	6.4	9.7	6.4	10.1	7.5	8.1	7.3	7.1	6.4	7.8

Source : Mounir Khaled BERRAH,Les Comptes Economiques en Volume de 2000 à 2013,op cit

[1] للمزيد من التفصيل أنظر: محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 153.

أما عن **نمو خارج المحروقات** فهو في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي (ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، فحسب الجدول (5-4) تراوح معدله بين 3.8% سنة 2000 (أدنى نسبة) و9.6% سنة2009 (أعلى نسبة)، وبمتوسط 6.26% لكل فترة الدراسة، وبذلك يمكن القول،مبدئيا، إن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة، إذ لم يعرف تذبذبا كبيرا، وأن معدله لم ينزل تحت 3% خلال فترة الدراسة وهو ما يظهره الشكل (5-8).

الجدول(5-4): تطور معدل النمو خارج قطاع المحروقات من 2000-2013

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	3.8	6.2	6.5	6.6	5.0	6.0	5.4	7.0	6.7	9.6	6.3	6.1	7.1	7.1

Source :Mounir Khaled BERRAH,Les Comptes Economiques en Volume de 2000 à 2013,Op cit.

الشكل(5-8): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي/ الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات من 2000-2013

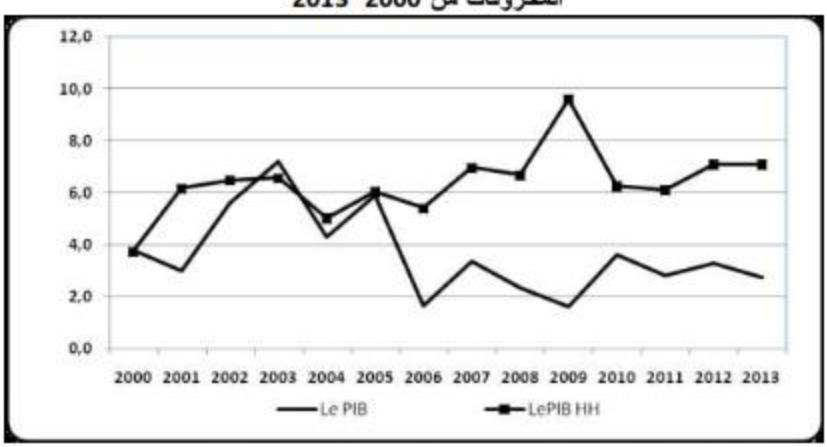

Source :Mounir Khaled BERRAH,Les Comptes Economiques en Volume de 2000 à 2013,Op cit

ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات، وخاصة قطاع الأشغال العمومية، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج (بمعدل نمو 7.73% في المتوسط) خلال فترة الدراسة، إضافة إلى قطاع الخدمات (بمعدل نمو في المتوسط 7.21% خلال الفترة) ومع ذلك، فإن هذا النمو **يبقى هشا**، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود 3.63% (تراوحت بين 1.9% في 2000 و6.1% في 2009) وبذلك، فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا.

لابد هنا من ملاحظة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذو طابع توسعي أساسا *Extensive* أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خاصة في النفقات برأس المال للدولة، وكذا اليد العاملة المكثفة والمشغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، لاسيما الأشغال العمومية والبناء، إلى جانب الفلاحة والخدمات، بمعنى آخر، فإن النمو في الجزائر ليس نموا مكثفا *Intensive*، أي لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج، والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الإبداع أو الابتكار[1].

الفرع الثاني :مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج

بالرغم من الارتفاع النسبي في معدّلات النمو إلا أن النمو يبقى غير متوازن فيما بين القطاعات، فمن خلال الجدول (5-5) التالي يلاحظ أن النسبة الكبيرة في تكوين الناتج تعود إلى قطاع المحروقات حيث ارتفعت هذه النسبة من 39.2 % سنة 2000 إلى 45.66% و 45.25% سنة 2006 و2008 على التوالي كأعلى نسبة أين بدأت بالتناقص نتيجة الأزمة العالمية وتدهور أسعار البترول بينما تراجعت نسبة القطاع الفلاحي من 8.39 % إلى 7.63% خلال نفس الفترة وإذا كان قطاع الخدمات وقطاع الأشغال العمومية قد عرفا ارتفاعا نسبيا فإنه وفي المقابل تراجعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة،" بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون

[1] محمد مسعي ،المرجع السابق،ص 155.

التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى، ومصدرا للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع".[1]

وعن أسباب ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر، يمكن الإشارة هنا، باختصار شديد، إلى أهمها والمتمثلة في الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية (لاسيما بعد فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص، ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينيات، وانتهاء بالأزمة المالية-الاقتصادية والسياسية الأمنية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي شديد وطويل الأمد نسبيا)، وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بصفة عامة، وعدم وضوح الرؤية بعد فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة بصفة خاصة والرامية إلى النهوض بهذا القطاع[2].

الجدول (5-5) : مساهمة لأهم القطاعات (في تكوين القيمة المضافة(%))
خلال الفترة 2000-2013

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	8.39	9.75	9.22	9.81	9.44	7.69	7.54	7.57	6.58	9.34	8.4	8.1	8.8	9.82
المحروقات	39.2	34.16	32.66	35.58	37.72	44.34	45.66	43.72	45.25	31.19	34.86	36.08	34.35	29.98
الصناعة	7.05	7.46	7.46	6.67	6.31	5.53	5.29	5.13	4.70	5.72	5.1	4.5	4.5	4.62
الأشغال العمومية	8.13	8.49	9.06	8.47	8.26	7.46	7.93	8.82	8.66	10.98	10.48	9.1	9.25	9.78
الخدمات	20.44	21.81	22.20	12.17	21.19	20.08	19.82	20.52	19.14	23.56	21.56	19.70	19.89	23.10

المصدر: تم حساب النسب انطلاقا من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)

فبالرغم من بعض التحوّلات في هيكل الناتج إلا أن قطاع المحروقات ما زال يلعب الدور الرائد في تحديد مستويات الناتج والدخل في الجزائر برغم من أنه عرف معدلات نمو سالبة منذ

[1] M.BELLATAF, Economie du Développement , OPU, Alger, 2010 , p.17.

[2] أنظر: محمد مسعي، مرجع سابق،ص 154.

2006(-8% سنة 2009)، أضف إلى ذلك أن هذا القطاع يعود بالكامل للقطاع الحكومي الذي لا يزال يسيطر على الجانب الأكبر من مجريات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري فهذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات على معدل النمو الإجمالي، يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر(بنسبة تفوق 30%).

الفرع الثالث: تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني

إن النمو الاقتصادي له الأثر البالغ في زيادة الرفاهية الاجتماعية من عدمها شريطة أن يكون معدل النمو الديموغرافي أقل، وتوزيع الدخل يتم بشكل عادل، لو تحققا هذان الشرطان فإن حصة الفرد الواحد من الناتج الإجمالي يتحسن من سنة إلى أخرى ويترتب على ذلك ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد، لكن توجد عوائق أخرى تحول دون تحقيق هذا الهدف منها الفجوة بين دخول الأغنياء والفقراء من جهة (يمكن قياس الفجوة بالاستعانة بمؤشر جيني ومنحنى لورنزأو منحنى التمركز [1])، وارتفاع الأسعار من جهة أخرى، فطالما هناك فجوة كبيرة بين الدخول العالية والدخول الدنيا فإن النمو الاقتصادي ينفع الفئة الغنية و بدرجة أقل الفئة الفقيرة، كما أن تضخم الأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لنصيب الفرد من الدخل الوطني.

الجدول(5-6): تطور معدل النمو نصيب الفرد من الدخل الوطني من 2000-2013

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو %	0.77	3.21	4.23	5.80	2.87	4.34	0.09	1.66	0.21	-0.24	1.70	0.89	1.37	0.80
حصة نصيب الفرد من الدخل الوطني	2487	2567	2676	2831	2912	3039	3041	3092	3098	3091	3144	3172	3215	3241

Source: World Bank (WDI) : http://databank.worldbank.org.

إن الجدول (5-6) يبيّن لنا تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2000 إلى2013 (بالأسعار الثابتة)، حيث يلاحظ أن الناتج المحلي للفرد قد حقق تطورا مهما خلال الفترة المعنية، حيث انتقل من2487 دولارا سنة 2000 إلى3241 دولارا سنة 2013 (بمعدل نمو قدره

[1] منحنى التمركز هو تمثيل رسومي لدالة التوزيع التراكمي للتوزيع الاحتمالي التجريبي للثروة، طوره ماكس اوتو لورنز في عام 1905 لتمثل عدم مساواة توزيع الثروة.

0.80%)، وهذا يعني أن الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا (من 756 إلى 2995دولار) إلى الشريحة العليا (من 2996 إلى 9265 دولار) ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، وفقا لترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل للفرد، وقد كانت نسبة الزيادة تلك ستكون أهم من ذلك لولا النتائج المخيبة لنمو قطاع المحروقات خلال السنوات الأخيرة، ولاسيما في سنة 2009 ففي هذه السنة، وبسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات(-8%)، ومن ثم التراجع النسبي في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من3098 دولارا سنة 2008 إلى 3091 دولارا سنة 2009، أي بنسبة -0.24%،[1] ومع ذلك، وبصرف النظر عن الحالة الاستثنائية لسنة 2009، فإن الارتفاع المستمر للدخل المتوسط يدل على أن هناك تطورا ملحوظا في مستوى المعيشة للسكان خلال الفترة المعنية، على الرغم من الطابع المجرد لهذا المؤشر(أي دون البحث هنا فيما إذا كان هذا التطور في مستوى المعيشة يعكس تحسنا فعليا في نوعية المعيشة للفرد الجزائري من جهة، ودون إجراء مقارنات بين متوسط الدخل للفرد في الجزائر وبقية دول العالم من جهة أخرى).

الفرع الرابع: تطور معدل التبادل الدولي

تعتمد الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر على وجه خاص، بشكل كبير على صادرات النفط، ولهذا فإن التقلبات في أسواق السلع الدولية تؤدي إلى مشاكل خطيرة لمعدّل التبادل التجاري ونلاحظ أنه عندما انخفضت أسعار البترول في أواخر الثمانينيات واجهت الدول المصدرة للبترول مشكلة تمثلت في وجوب تصدير كمية أكبر من البترول، وذلك لتدفع لكمية محددة من الواردات، ولهذا فإن لمعدّل التبادل التجاري تأثير واضح المعالم على اقتصاديات الدول النامية.

وبالتالي يمكن قياس تنافسية الاقتصاد و كذا درجة الانفتاح التجاري من خلال التعرف على معدّل التبادل التجاري حيث يعتبر هذا المعدل مؤشرا رئيسيا من مؤشرات الاقتصاد الكلي وخصوصا في الدول النامية، هو عبارة عن كمية الواردات التي تحصل عليها الدولة مقابل ما تصدره من سلع منتجة محليا.[2]

سوف نعتمد على حساب مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالنسبة المئوية لمؤشرات قيمة وحدة الصادرات إلى مؤشرات قيمة وحدة الواردات مقارنة بأسعار سنة الأساس2000 وفق الشكل (5-9).

[1] تم تحليل بيانات الجدول (5-6) بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي(WDI).

[2] لمعرفة كيفية حساب معدل التبادل التجاري يمكن الرجوع إلى الفصل الرابع من خلال مؤشرات الانفتاح التجاري،ص 177.

الشكل(5-9): تطور معدل التبادل الدولي و القدرة الشرائية الصادرات من 1980-2013

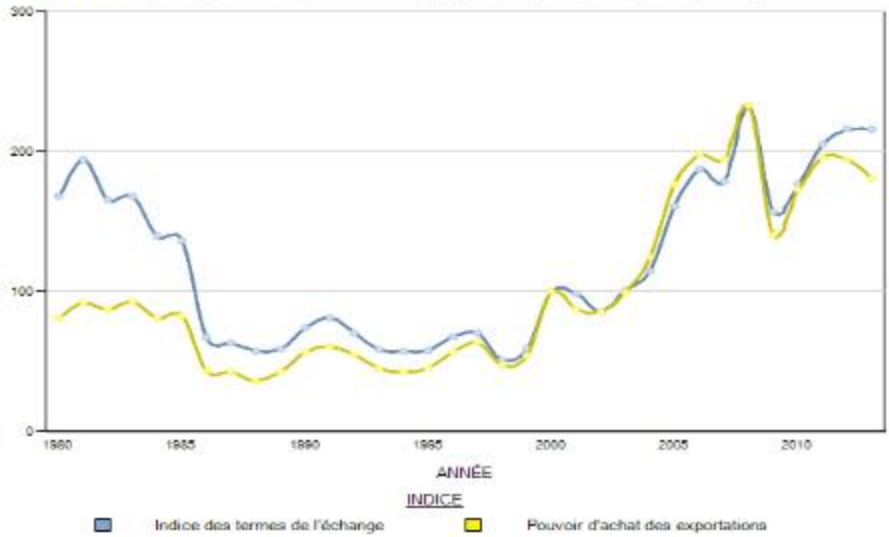

Source: Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement(CNUCED) : http://unctadstat.unctad.org

كما هو معروف تعتمد الجزائر بشكل كبير على تصدير النفط، ولهذا فإن التقلبات في أسواق السلع الدولية تؤدي إلى مشاكل خطيرة لمعدّل التبادل التجاري الجزائري، و الشكل البياني الموضح أعلاه يوضح العلاقة الوثيقة بين مؤشر صافي معدل التبادل التجاري والقدرة الشرائية للصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة، فعلى سبيل المثال، عندما انخفضت أسعار البترول نتيجة أزمة 1986 (من 136.11% سنة 1985 إلى 67.04% سنة 1986) ،انخفضت بذلك القدرة الشرائية للصادرات (من 82.50% سنة 1985 إلى 43.33% سنة 1986) واجهت الجزائر بذلك كغيرها من الدول المصدرة للبترول مشكلة تمثلت في وجوب تصدير كمية أكبر من البترول وذلك لتدفع لكمية محددة من الواردات نفس الشيء يمكن ملاحظته خلال سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية (من232.57% سنة 2008 إلى 156.98% سنة 2009)[1]، وما يمكن استنتاجه من الشكل البياني أنه عندما تعرّضت الجزائر لصدمات خارجية و خاصة انخفاض مستويات متوسط الأسعار لصادراتها الرئيسية (المحروقات) تراجعت القيمة الحقيقية لصادراتها بذلك تدهورمعدل التبادل التجاري و هذا بدوره أثر سلبيا على معدّلات النمو و هذا ما يبدو واضحا من خلال الشكل البياني .

[1] تم الحصول على هذه الاحصائيات بالاعتماد على قاعدة البيانات (UNCTADSTAT)

وأخيرا يمكن القول بأن الاقتصاد الجزائري مرشح لتسجيل نتائج ايجابية من خلال التطور الذي لاحظناه بشأن بعض المتغيرات المتعلقة بالنمو وتبقى التحديات الحالية أكثر إلحاحا وأهمية وهي:

- ضرورة إدارة إيرادات المحروقات وتثمين هذا القطاع من منظور بعيد المدى.
- تحسين مناخ وبيئة الأعمال والنشاطات والعمل على تنشيط الاستثمار.
- تحسين الخدمات المقدمة في جميع القطاعات والنشاطات حسب المواصفات العالمية.
- تدعيم إطار التوازنات المالية الكلية المحققة في ظل الإصلاحات.
- إعادة الاعتبار للعمل المنتج.
- وكذا العمل على الاستفادة من ثورة الإعلام والمعلومات والقرية الرقمية وبالتالي نقل الاقتصاد الجزائري من ارتباطه الحالي بالنفط إلى اقتصاد يعتمد كذلك على المعلومات والإعلام.

بعض استعراض لتطور أهم المؤشرات الاقتصادية للإقتصاد الجزائري سنحاول في مايلي فحص واختبار العلاقة السببية بين بعض مؤشرات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال نموذجين، اعتمادا في ذلك على عدد من المساهمات الاقتصادية القياسية.

المبحث الثاني :منهجية و إجراءات الدراسة القياسية

تعتمد الدراسة على المنهج الكمي القياسي، كما سبق الذكر، في دراسة علاقة التأثير بين بعض مقاييس الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال نموذجين، حيث تم استخدام الأسلوب الحديث في دراسة العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك من خلال استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية والمتمثلة في أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، ستعتمد الدراسة على بعض الدراسات السابقة بالاستعانة ببعض النماذج القياسية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا *Fully Modified Least Squares* (FMOLS) (النموذج الأول) وكذا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع *The Autoregressive Distributed Lag* (ARDL) (النموذج الثاني)، كما سيتم الاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية بدل الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج مضللة (*Spurious Regression*) نظرا لكون المتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم السكون وكذلك يعتبر استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية من الأساليب التي لم يبدأ استخدامها إلا حديثا.

ويتضمن هذا المبحث تحديد متغيرات الدراسة، والاجراءات التعريفية لها، ومصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: تحديد النماذج المستخدمة

تحتوي هذه الدراسة على نموذجين قياسيين يدرسان تأثير مؤشر الانفتاح التجاري كمتغير مستقل على معدل النمو للاقتصاد الجزائري كمتغير تابع، وقد تمت صياغة هذه النماذج بشكل رياضي انطلاقا من النظرية الاقتصادية ودراسة كل من (*Sachs&Warner*,1995) (*Harrison*(1996)، *Pritchett* (1996)[1]، (*Greenaways et al*,1998) وكذا دراسة (*Frankel & Romer*,1999) ، وذلك كمايلي:

1- النموذج الأول:

من خلال هذا النموذج تم إدراج ثلاثة مؤشرات للإنفتاح التجاري ألا وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي أو مؤشر درجة الانفتاح التجاري.

[1] L.PRITCHETT, Measuring Outward Orientation in LDCs: Can It Be Done?, *Journal of Development Economics*, Volume 49, Issue 2, 1996,p.p 307-335.

ولقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وفق الفرضية التي تعرف باختصار ب"*ELGH*"[1] بالنقد والتحليل مستخدمين في ذلك أساليب إحصائية ومناهج بحثية مختلفة ولقد انطلقت تلك الدراسات من المعطيات النظرية التي ترى أن الصادرات لها آثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية المختلفة ولعل أبرز القنوات التي تربط بين الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي منها كالتالي:[2]

- إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في انتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة، وإلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج؛

- إن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي؛

- إن سياسة التوسع في الصادرات تؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة وإلى استكشاف فرص استثمارية جديدة، وهذا سيؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة، وإلى زيادة وفرة الموارد الاقتصادية؛

كما تؤكد النظرية الاقتصادية حول علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي، عن أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية إلا أن دراسة وتحليل طبيعة هذه العلاقة لم تحظى باهتمام لدى الباحثين، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي. ومن الدراسات التي تناولت علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي ،دراسة(*Romer*,1990) ودراسة (*Esfahani*,1991[3]) اللتان توصلتا إلى وجود علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي وقد تم صياغة النموذج كالآتي:

$$Gdppc_t = f(Op_{it}, Cs_t, Lf_t, Arl_t).....(1)$$

حيث أن :

[1] Export-Led Growth Hypothesis :ELGH : فرضية زيادة الصادرات تؤدي على زيادة النمو الاقتصادي.

[2] مفرج بن سعد الحقباني، العلاقة السببية بين إتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي :دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك، دورية الإدارة العامة، الأردن، المجلد 42 ، عدد 04، 2002 ، ص284 .

[3] H.S. ESFAHANI,Exports, imports, and economic growth in semi-industrialized countries," *Journal of velopment Economics*, 35,1991,pp 93-116.

$Gdppc_t$: معدل الدخل الفردي الحقيقي كمتغير تابع في السنة t.

أما المتغيرات المستقلة:

Op_i: هي عبارة مؤشرات الانفتاح التجاري حيث:

Op_1: هي عبارة عن مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

Op_2: هي عبارة عن مؤشرالواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

Op_3: هي عبارة عن مؤشر درجة الانفتاح التجاري.

Cs: هو عبارة عن مخزون رأس المال المادي.

Lf : هو عبارة عن قوة اليد العاملة.

Arl: هي عبارة عن الأراضي القابلة للزراعة.

2- النموذج الثاني:

يدرس هذا النموذج تأثير مؤشر آخر للإنفتاح التجاري على معدل الدخل الحقيقي الفردي، وحسب النظرية الاقتصادية يتوقع وجود علاقة طردية بين التغير في معدل التبادل الدولي ومعدل الدخل الحقيقي الفردي، ويمكن كتابة معادلة النموذج القياسي وفق المعادلة الآتية:

$$Gdppc_t = f(Op_{4_t}, Cs_t, Popde_t, Inf_t).....(2)$$

بحيث أن:

Op_{4_t}: هو عبارة عن معدل التبادل الدولي في السنة t.

$Popde$: وهو عبارة عن الكثافة السكانية.

Inf: هوعبارة عن معدل التضخم.

وبتحويل الدوال (1) و(2) إلى معادلة رياضية تصبح كالتالي:

$$Gdppc_t = a_0 (Op)_{it}^{a1} (Cs)_t^{a2} (Lf)_t^{a3} (Arl)_t^{a4} e_{t1} .....(3)$$

$$Gdppc_t = b_0 (Op)_{it}^{b1} (Cs)_t^{b2} (Popde)_t^{b3} (Inf)_t^{b4} e_{t2} .....(4)$$

بأخذ اللوغاريتم لطرفي المعادلتين (3) و(4) نحصل على المعادلتين (5) و(6) وذلك كمايلي:

$$\log Gdppc_t = a_0 + a_1 \log Op_t + a_2 \log Cs_t + a_3 \log Lf_t + a4 \log Arl_t + \xi_{it} .....(5)$$

بحيث:

$$\log Gdppc_t = \alpha_0 + \alpha_1 \log Op_{1t} + \alpha_2 \log Cs_t + \alpha_3 \log Lf_t + \alpha 4 \log Arl_t + \xi_{t1} \ldots..(5-1)$$

$$\log Gdppc_t = \lambda_0 + \lambda_1 \log Op_{2t} + \lambda_2 \log Cs_t + \lambda_3 \log Lf_t + \lambda 4 \log Arl_t + \xi_{t2} \ldots..(5-2)$$

$$\log Gdppc_t = \delta_0 + \delta_1 \log Op_{3t} + \delta_2 \log Cs_t + \delta_3 \log Lf_t + \delta 4 \log Arl_t + \xi_{t3} \ldots..(5-3)$$

ξ_{ti}: تمثل بواقي الدالة (5)

$$\log Gdppc_t = b_0 + b_1 \log Op_{4t} + b_2 \log Cs_t + b_3 \log Popde_t + b4 \log Inf_t + \xi_t \ldots..(6)$$

ξ_t: تمثل بواقي الدالة (6)

إن هذه النماذج تساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين ، والتي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفؤة لا تساعد في اتخاذ القرار الصحيح بشأن اختبار الفرضيات، كما يساعد هذه النماذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، والتي يعني وجودها ترابطا بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع.

المطلب الثاني : التعريف بالمتغيرات المكونة للنماذج

إن المتغيرات المكونة للنماذج هي كالآتي:

$Gdppc$: معدل الدخل الفردي المعبر عنه بتعادل القوة الشرائية، وهو عبارة عن حصة الفرد الواحد من السكان من الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب من خلال نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى عدد السكان، يستعمل معدل الدخل الفردي الحقيقي في هذه الدراسة كمتغير تمثيلي للنمو الاقتصادي، وعدة دراسات استخدمت هذا المتغير تمثيلا للنشاط الاقتصادي منها دراسة (*Edwards* , 1998) و (*Frankel & Romer*,1999).

Op_1: يعبر هذا المؤشر عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني أي تبرز أهمية دور السلع والخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية وقد تم استخدام هذا المتغير تمثيلا للإنفتاح التجاري في دراسة (*Combes, Jean-Louis, Patrick and Sandra* 2003).

Op_2: تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية وقد تم استخدام هذا المتغير تمثيلا للإنفتاح التجاري في دراسة كل من (Romer ,1993)، (Terra ,1998)، (Temple,2002)، (Alfaro,2005)، (Bowdler and Nunziata ,2006)، (Jin ,2006) و (Hsin-Yi Lin ,2010).

Op_3: هو عبارة عن مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشر درجة الانفتاح التجاري، إن هذا المؤشر يدل على درجة الانفتاح أو الانكشاف على قطاع التبادل الخارجي وهو يعبر عن الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني عن طريق إبراز مدى إسهام المبادلات الخارجية في الإنتاج المحلي الإجمالي، وعدة دراسات استخدمت هذا المتغير تمثيلا للإنفتاح التجاري منها دراسة(Bowdler and Malik ,2005)، (Jin ;2006)، (Hanif and Batool ;2006) ، (Shahbaz, Aamir and Butt ;2007)، (Farvaque and Shah ,2009) ، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$Op_{3_t} = \frac{X_t + M_t}{Y_t} \quad .....(7)$$

حيث: X_t: قيمة الصادرات في السنة t

M_t: قيمة الواردات في السنة t

Y_t: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة t

Op_4: وهو عبارة عن معدل التبادل الدولي، وهو عبارة عن كمية الواردات التي تحصل عليها الدولة مقابل ما تصدره من سلع منتجة محليا ويمثل على وجه الدقة النسبة المئوية للأرقام القياسية لأسعار الصادرات مقسوما على الأرقام القياسية لأسعار الواردات، سوف نعتمد على حساب مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالنسبة المئوية لمؤشرات قيمة وحدة الصادرات إلى مؤشرات قيمة وحدة الواردات مقارنة بأسعار سنة الأساس2000، ومن الدراسات التي استخدمت هذا المتغير تمثيلا للإنفتاح التجاري نجد دراسة كل من (Wacziarg ,1998) و (Greenaway et al,1998) ويمكن حساب معدل التبادل الدولي على شكل رقم قياسي باستخدام المعادلة التالية[1]:

$$Op_{4_t} = (P_{X_t}/P_{M_t}) \times 100 .....(8)$$

[1] للمزيد من التفصيل يمكن العودة إلى ص 178 من هذا البحث.

Cs: وهو عبارة مخزون رأس المال المادي، ومن أجل قياس هذا الأخير، تم استخدام طريقة الجرد المستمر (*Perpetual Inventory Method*) ، التي نصت عليها دراسة (*Van Pottelsberghe* 1997,)، وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا لحساب مخزون رأس المال والنموذج المستخدم يفترض أن مخزون رأس المال المادي K_t خلال السنة يقيس معدل تراكم الاستثمارات الثابتة للسنوات السابقة، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية، واختلاف درجة الإنتاجية فيما بين الأصول، بينما(δ) تقيس معدل اهتلاك رأس المال، بالإضافة إلى إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابتI_t) من العام الحالي، ومنذ بدء إعادة بناء سلسلة عملية الاستثمار بشأن تقدير مخزون رأس المال في الفترة الابتدائية أي K_0 ، أصبحت خطوة أساسية تستند إليها تقديرات النتائج بالنسبة لرأس المال المادي وفق طريقة الجرد المستمر، كما هو مبين في المعادلة الرياضية الآتية:

$$k_t = k_{t-1} + I_t - \delta K_{t-1} \ldots\ldots(9)$$

حيث :

K_t: هو عبارة عن مخزون رأس المال خلال السنة t

K_{t-1}: هو عبارة عن مخزون رأس المال خلال السنة t-1

I_t: هو عبارة عن الاستثمار الحقيقي المعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت (*FBCF*)

δ: هو عبارة عن معدل الاهتلاك (*Taux de Dépréciation*) (7%).[1]

كما يتم تقدير مخزون رأس المال الابتدائي بانتهاج طريقة هاربرج (*Harberger*1978) الذي افترض أن مخزون رأس المال (في حالة الزمن صفر)، يرتبط ارتباطا إيجابيا مع تراكم الاستثمارات في السنة الآتية، ويتناسب تناسبا عكسيا مع معدل النمو السنوي المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الاهتلاك، كما هو مبين في الصيغة الآتية:

$$k_0 = I_0/(g+\delta) \ldots\ldots(10)$$

حيث: I_0 : الاستثمار الحقيقي الابتدائي.

g : هو عبارة عن المتوسط الهندسي لمعدل النمو السنوي للاستثمار الحقيقي.

[1] تم اتخاذ معدل الاهتلاك وفق دراسة:

J.BENHABIB, M. M .SPIEGEL, The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence from Aggregate Cross-Country Data, *Journal of Monetary Economics*, Volume 34, Issue 2, October 1994, p 143-173.

$$g = \sqrt[N]{\prod_{i=1}^{n} x_i} \ldots\ldots (11)$$

حيث: N: تعبر عن عدد سنوات الدراسة ، x_i : تعبر قيم المتغير المدروس

Lf: تشير بعض الدراسات مثل دراسة كل من (*Levin et Raut* ,1992)، (*Edwards*1992) (*Coe, Helpman et Hoffmaister*, 1995)، من أجل الاستفادة من الانفتاح التجاري يجب أن تحظى الدول النامية بقوة يد عاملة مؤهلة قادرة على استعاب التكنولوجيا الأجنبية وبذلك الرفع من معدلات النمو، بحيث القوى العاملة والتي تعبرعن تراكم رأس المال البشري هي تعداد الأشخاص الذين يعملون أوالذين يبحثون عن عمل مدفوع الأجر في ذلك المجتمع من بداية مرحلة الشباب إلى سن التقاعد.

Popde: وهو عبارة عن الكثافة السكانية التي تمثل العلاقة ما بين السكان ومساحة الأرض التي يقطنها هؤلاء السكان، وتقاس الكثافة السكانية من خلال قسمة عدد السكان على مساحة الأرض ويعبر عنها بمجموع عدد الأشخاص في الهكتار الواحد أو في الكيلو متر مربع، وتستعمل الكثافة السكانية في هذه الدراسة كمتغير تمثيلي لتراكم رأس المال البشري من خلال النموذج الثاني.

Arl: هي عبارة عن الأراضي القابلة للزراعة وتشمل الأراضي الصالحة للزراعة حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الأراضي التي تكون مزروعة بمحاصيل مؤقتة.

Inf: وهو عبارة عن التضخم وهو الارتفاع المستمر في الأسعار أو انخفاض القوة الشرائية للنقود، وقد تم حسابه عن طريق حساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (*Consumer price index*) حيث يقيس CPI المستوى العام لأسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر الجزائرية بما فيها السلع والخدمات الاستهلاكية المستوردة من الخارج.

المطلب الثالث : مصادر البيانات للمتغيرات المكونة للنماذج

أخذت بيانات الدراسة للنموذج الأول على أساس سنوي للفترة (1980-2012) أما النموذج الثاني خلال الفترة (1980-2013) وذلك حسب توفر البيانات عن المتغيرات موضوع الدراسة وقد أخذت هذه البيانات من القواعد الإحصائية التالية :البنك الدولي World Bank، UNCTADstat، BASEIND (Basic Social and Economic Indicators)، Datastream .

المطلب الرابع : المنهجية القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية

يتم تقدير النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)،على فرض أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعا طبيعيا بوسط حسابي يساوي و تباين ثابت، وعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الأخطاء العشوائية المتسلسلة، وعدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية فيما بينها، وكذلك بينها وبين حد الخطأ العشوائي.

فغالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدة متغيرات، فحتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيم توازنها في المدى القريب فانه توجد قوى تعيدها إلى التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل[1] ،ويوجد عدة أمثلة تدل على ذلك :العلاقة بين الدخل والاستهلاك، العلاقة بين الأسعار والأجور، العلاقة بين معدل الصرف والصادرات ... الخ.

إن توضيح العلاقة في المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا زائفا (*Régression fallacieuse*) وهذا ما بينه كل من*Granger C.W.J* و*Newbold.P* (1974) والمقصود بالإنحدار الزائف هو أن لا تكون العلاقة المقدرة بين متغيرين معبرة عن علاقة حقيقية وإنما معبرة عن علاقة زائفة بين اتجاهين ويحدث هذا حتى ولو كان معامل التحديد مرتفعا و معملات النموذج تختلف عموما عن الصفر ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها معامل الاتجاه الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في الاتجاه المعاكس، في هذه الحالة فإن البحث عن العلاقة في المدى الطويل لا تخلو من مخاطر الحصول على نتائج مظللة،وحتى باستعمال طريقة المفاضلة التي تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية فإننا نفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل.

في ضوء ما تم ذكره هل يمكن توضيح العلاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر في الحالة التي تكون فيها المتغيرات غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة N؟.

[1] REGIS BOURBONNAIS, économétrie manuelle et exercices corrigées , 4ème édition, Dunod, Paris 2002, p232.

قام *Granger* سنة 1983 بإدخال مفهوم التكامل المتزامن[1]، وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجها مشتركا، وقد أثبت كل من *Engle&Granger* سنة 1985 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينها علاقة تكامل مشترك، وفي سنة 1986 وسع *Granger* بحثه بتقديم طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك.

ومن أجل تطبيق اختبار التكامل المشترك لابد من معرفة إن كانت السلاسل الزمنية ساكنة أوغير ساكنة وهذا يعتمد على إجراء فحص جذر الوحدة Unit Root Test لإختبار السكون بواسطة اختبار (*Augmented Dickey Fuller Test*) (ADF) أو اختبار (*Phillips and Perron test*). (PP)

الفرع الأول: اختبار سكون السلسلة الزمنية

تعمل إختبارات[2] *Dickey- Fuller* (ADF) على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، حيث تتلخص عملية اختبار جذر الوحدة في إجراء الاختبار التالي (للمستوى وبدون اتجاه عام) :

$$Y_t = \lambda Y_{t-1} + \xi_t \ldots\ldots(12)$$

حيث: ξ_t حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم ، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض)، أما عند إجراء الاختبار عند الفروق الأولى تصبح الصيغة الرياضية كالأتي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \xi_t \ldots\ldots(13)$$

حيث Y_t المتغير المراد دراسته، P عدد التباطؤات الزمنية، j الاتجاه العام و Δ الفرق، فإذا ثبت في الواقع أن $\lambda<1$ فهذا يعني أن السلسلة الزمنية ساكنة فلا مانع من إجراء الاختبار باستخدام

[1] Idem , p233.
[2] D.DICKEY, W.A.FULLER, Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, *Journal of American statistical association*, 1979 ,p 427-431.

طريقة المربعات الصغرى العادية أما إذا كانت غير ذلك فإن طريقة المربعات الصغرى تؤدي إلى نتائج مضللة، حيث يقوم اختبار *ADF* على الفرضيتين التاليتين:[1]

- الفرضية العدمية: $H_0 : \phi_j = 1$
- الفرضية البديلة: $H_1 : |\phi_j| < 1$

قبول الفرضية العدمية H_0 يعني وجود جذور وحدية و عدم استقرار السلاسل الزمنية، و باستبدال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير ϕ_j في النموذج السابق نحصل على tφj أكبر من إحصائية *Student* الجدولية، فإننا نقبل الفرضية العدمية أي عدم استقرار السلسلة الزمنية،[2] وبذلك الاختبار يعاد إلى أن تصل السلسلة الزمنية إلى السكون بعد أخذ الفرق الأول فإن استقرت فإن السلسلة الزمنية تكون متكاملة من الدرجة الأولى ونرمز لها ب I(1) أما إذا كانت مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية فإنها تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2).[3]

ولكن تجدر الإشارة هنا لان اختبار (*PP*) يقدم طريقة أخرى لاختبار سكون السلاسل ويعتبر أفضل من اختبار(*ADF test*) لأن الأخير قائم على فرضية أن السلسة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (*Autoregressive process*) بينما اختبار(*PP test*) فإنه يأخذ التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث أنه قائم على افتراض أكثر عمومية، وهو أن السلسة الزمنية متولدة بواسطة عملية (*ARIMA- Autoregressive Integrated Moving Average*) التي تنسب منهجيتها إلى بوكس – جنكيز[4](*Box - Jenkins*).

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك Cointegration Test

وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية لابد من اجراء اختبار التكامل المشترك، ويقال أن هناك تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه، أي إذا كانت لهما علاقة

---

[1] R.I.D. HARRIS ,Using Cointegration Analysis in Econometric Modelling, 1st published Prentice Hall ,England ,1995 , p 28.

[2] D. KWIATHOWSKI & AL ,Testing the Null Hypothesis of Trend Stationnarity against The Alternative of a Unit Root , *Journal of econometrics 54 North Holland* ,1992 ,p 160.

[3] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات و تطبيقات،دار حامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن،2012، ص 208.

[4] شيخي محمد، المرجع السابق، ص212.

توازنية طويلة الأجل، ويقدم الاقتصاد القياسي العديد من طرق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المراد دراسة علاقة انحداريه بينها، ومن أشهر هذه الطرق طريقة انجل وغرانجر(*Engle-Granger*) وطريقة جوهانسون(*Johansen*)، ويغلب استخدام الطريقة الأولى في النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وبعدد مشاهدات كبير، حيث أن الشرط الضروري للتكامل أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة ويمكن إجراء الانحدار الخطي البسيط حسب المعادلة الآتية:

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + \xi_t \ldots\ldots(14)$$

حيث يمثل Y_t يمثل المتغير التابع ، X_tيمثل المتغير المستقل و ξ_t حد الخطأ العشوائي

ومن ثم الحصول على البواقي الناتجة من تقدير العلاقة (14)، وإجراء اختبار السكون لها فإذا ثبت أن سلسلة البواقي تتميز بالسكون في المستوى(*Level*) يقال عندها أنه يوجد تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية الداخلة في معادلة الانحدار، وهذا يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين أو المتغيرات و يمكن إذن تقدير نموذج تصحيح الأخطاء.[1]

أما الطريقة الثانية والتي تنسب إلى(*Johansen and Juselius* (1990)) فتقدم أسلوب أخر لاختبار التكامل المشترك فهي تعتبر طريقة أعم وأشمل من الطريقة السابقة ويمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في حالة النماذج البسيطة والمتعددة، حيث قام *Johansen* باقتراح اختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة معتمدا على الأشعة المرتبطة بالقيم الأكبر للمصفوفة π، ويقوم هذا الاختبار على حساب عدد أشعة التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن ويعتمد على تقدير النموذج التالي: [2]

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 \Delta Y_{t-1} + a_2 \Delta Y_{t-2} + a_{p-1} \Delta Y_{t-p-1} + \pi Y_{t-1} + \xi_t \ldots\ldots(15)$$

حيث أن المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^{p} A_i - I$

P : عدد التأخرات في النموذج.

من أجل P=1 يصبح النموذج كالتالي :

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 \Delta Y_{t-1} + \xi_t \ldots\ldots(16)$$

[1] المرجع نفسه، ص292.

[2] REGIS BOURBONNAIS, op.cit p 291.

إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة فإن رتبة المصفوفة $r=0$ فلا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كان $r=k$ فهذا يدل على أن كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن استعمال طريقة التكامل المتزامن في هذه الحالة، أما إذا كانت رتبة المصفوفة $(k-1>r>1)$ فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

حيث r= $R_g(\pi_p)$ رتبة المصفوفة π و التي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن، رتبة المصفوفة π تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات و يتم إحصائيا حساب قيمة :[1]

$$\lambda_{trace} = n\sum_{I=l}^{K} L_n(1-\lambda_I)...(17)$$

n: عدد الملاحظات

k :عدد المتغيرات

λ_i هذه القيم *propres* للمصفوفة π

هذه الإحصائية تتبع توزيع احتمالي χ، واختبار *Johansen* يعتمد على اختبار الفرضية التالية :

- رتبة المصفوفة تساوي الصفر $H_0 : r=0$ مقابل $H_1 : r>0$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 أي أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه .

- رتبة المصفوفة تساوي الواحد $H_0 : r=1$ مقابل $H_1 : r>1$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 أي أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه .

- رتبة المصفوفة تساوي $k-1$ $H_0 : r=k-1$ مقابل $H_1 : r=k$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 هذا يعني أن رتبة المصفوفة تساوي k وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات لأن كل المتغيرات مستقرة، وفي حالة قبول الفرضية H_0 أي أن رتبة المصفوفة تساوي $k-1$ فهذا يدل على وجود $k-1$ علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات و بالتالي يمكن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء *ECM*.

الفرع الثالث: نموذج تصحيح الأخطاء Error Correction Model

إن مفهوم نموذج تصحيح الخطأ (*ECM*) هو طريقة لتصحيح المتغير التابع الذي لا يعتمد على فقط على مستوى المتغيرات التفسيرية، وإنما على انحراف المتغير التفسيري عن نطاق العلاقة التوازنية –بالنسبة للمتغير التابع– وتأتي مرحلة تحيد و تقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد

[1] Idem, p 292.

التأكد من أن كل المتغيرات هي متكاملة من نفس الدرجة حيث يتم إدخال حد تصحيح الخطأ من أجل دراسة السلوك الحركي للنموذج، ويشير حد تصحيح الخطأ *(EC)* إلى سرعة تعديل أي حالة عدم التوازن نحو توازن طويل المدى، ويأخذ حد تصحيح الخطأ *(EC)* فترة إبطاء واحدة (EC_{t-1}) حيث يدمج التحركات قصيرة المدى للنموذج الرياضي في المدى الطويل، و يمكن كتابة المعادلة (5) وفق نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:[1]

$$\Delta \log(Gdppc) = \beta_1 + \sum_{i=1}^{n} \beta_{1i} \Delta \log(Gdppc)_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_{2i} \Delta \log(Op)_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_{3i} \Delta \log(Cs)_{t-i}$$

$$+ \sum_{i=1}^{n} \beta_{4i} \Delta \log(Lf)_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_{5i} \Delta \log(Arl)_{t-i} + \beta_{6i} (EC)_{t-1} + \xi_t \quad \ldots(18)$$

إذن يقدم نموذج تصحيح الخطأ منهجية قادرة على التعامل مع مسألة عدم سكون السلاسل الزمنية والارتباط المضلل، ويحتوي ضمنا فرض وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج، وكما أشرنا سابقا أنه من حيث المبدأ القياسي يتم تقدير العلاقة الانحدارية بين المتغير المستقل والمتغير التابع باستخدام طريقة المربعات الصغرى*(OLS)* ولكن ذلك يتطلب تحقق العديد من الشروط والقيود التي أشرنا لها سابقا، ولكن في حال عدم الوصول لحل مناسب في بعض المشاكل القياسية التي تظهر في النموذج بعد تقديره بطريقة *(OLS)* ، فإنه يجدر بالباحث استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (*FMOLS*) لكل من (*Phillips and Hansen*, 1990) (*Hansen*, 1995) والتي تعتبر إحدى طرق التكامل المشترك في التقدير، ولا تتطلب شروط وقيود قياسية كما في سابقتها ولكن ما يشترط فيها فقط هو وجود تكامل مشترك لمتغيرات النموذج المراد تقديره، إن كلا من نموذج تصحيح الأخطاء وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا يستطيعان تقدير الدالة في الأجل الطويل، لأنهما يستخدمان بيانات تتصف بالسكون، إلا أن (*ECM*) يحتاج إلى سلسلة زمنية طويلة لأنه يستخدم في منهجيته فترات إبطاء زمنية عديدة تعمل على تقليل درجات الحرية وهذا يؤثر بشكل كبير على التقدير في حالة قلة عدد المشاهدات، وبذلك هذا الأسلوب لا يناسب هذه الدراسة بسبب قلة عدد المشاهدات ضمن فترة الدراسة، وبالتالي فإن طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (*FMOLS*) هي الطريقة الأنسب في هذه الحالة.

[1] شيخي محمد، المرجع السابق، ص293.

الفرع الرابع : طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(*FMOLS*)

تستخدم منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا لتقدير العلاقات طويلة الأجل، حيث تأخذ بعين الاعتبار الآثار الحركية قصيرة الأجل كونه يتضمن فترات إبطاء زمني للمتغيرات، وتعالج هذه المنهجية مايلي:[1]

1- مشكلة الاعتماد المتداخل بين معظم السلاسل الزمنية والتي قد تؤدي إلى حدوث ارتباط ذاتي *(Serial Correlation)*.

2- صفة عدم سكون السلاسل الزمنية، حيث يتم التخلص منها من خلال استخدام المتغير الأداتي *(Instrument Variable)*،و تطبيق طريقة (*OLS*) على سلاسل زمنية تتصف بالسكون من الناحية الاحصائية.

وتعتبر طريقة (*FMOLS*) أحد أساليب فحص التكامل المشترك بين المتغيرات، بافتراض أن السلاسل الزمنية هي غير ساكنة عند المستوى، وحتى تصبح ساكنة نأخذ الفرق الأول، ويتم تقدير علاقات التكامل المشترك الأحادية بواسطة منهجية المربعات الضغرى المصححة كليا و بناءا عليه يتم تقدير النموذج القياسي حيث كل المتغيرات المكونة للنماذج هي متكاملة من الرتبة الأولى$I(1)$، ويمكن كتابة المعادلة (5) بطريقة المصفوفات على النحو التالي:

$$Y_{1t} = \beta\, y_{2t} + \mu_{1t}$$
$$\Delta Y_{2t} = \mu_{2t} \qquad \ldots\ldots\ldots(19)$$

حيث Y_{2t} هي جميع المتغيرات المستقلة من الرتبة الأولى، Y_{1t} يمثل المتغير التابع "الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الفردي" وهوأيضا من الرتبة الأولى، ونفترض أن كل متغير من y_{2t} له جذر واحد فقط، ولا يوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات y_{2t} كما نفترض أن μ_t تتصف بالسكون بوسط حسابي يساوي الصفر، وتكون مصفوفة التباين المشترك *(Covariance)* تساوي:[2]

$$\sum = \begin{bmatrix} \sigma_{1t} & \sigma'_{2t} \\ \sigma_{2t} & \sum_{22} \end{bmatrix}$$

[1] زيرار سمية ،أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010) ،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان،2013-2014،ص185.

[2] Baboo,M, NAWBUTSING, The impact of Openness on Economic Growth :Case of Indian Ocean Rim Countries ,*Journal of Economics and Development Studies*, Vol 02,N°02, June 2014, p 407-427.

حيث $\sum>0$ وتسمى بمصفوفة التباين المشترك في الأجل الطويل، و التي يرمز لها ب Ω ويعبر عنها كمايلي: $\Omega=_t \lim_{\infty T}{}^{1}\sum_{t=1}^{T}\sum_{s=1}^{T}E(\mu_t\mu_s^{'})$

وهو مجموع كل التباينات المتزايدة والمتناقصة ل μ_t و μ_s' و التي يمكن تقسيمها إلى تباين مشترك ومجاميع التباينات التلقائية كمايلي: $\Omega=\sum+\Lambda+\Lambda^{'}$

حيث: $\sum=E(\mu_0\mu_0^{'})$ ، $\Lambda=\sum_{t=1}^{\infty}E(\mu_0\mu_t^{'})$ ، $\Lambda^{'}=\sum_{t=1}^{\infty}E(\mu_t\mu_0^{'})$

ويتم تقدير $\hat{\beta}$ بطريقة المربعات العادية كالآتي: $\hat{\beta}=(Y_2'Y_2)^{-1}Y_2'y_t$ حيث أن y_1 هي متجه المشاهدات ل y_{1t} و Y_2 هي مصفوفة المشاهدات ل y_{2t} ، وتقدير المربعات الصغرى ل $\hat{\beta}$ هو تقدير متسق فوق العادة، ولكن توزيعه تقريبي يعتمد على معاملات مزعجة تنشأ عن الاعتماد المتداخل للسلاسل الزمنية للمتغيرات والارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (*FMOLS*) لمعالجة مشاكل الاعتماد المتداخل والارتباط الذاتي على النحو التالي:[1]

1- تعديل y_{1t} كمايلي: $\hat{y}_{1t}^{+}=y_{1t}-\hat{\omega}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta y_{2t}$ و تعديل الخطأ العشوائي μ_{1t} كذلك من خلال $\hat{\mu}_{1t}^{+}=\mu_{1t}-\hat{\omega}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta y_{2t}$ وبذلك يتم تصحيح الاعتماد المتداخل.

2- تصحيح مسألة الارتباط الذاتي ل $\hat{\delta}^{+}$ والتي تعتبر متغير متسق ل:

$\hat{\mu}_{1t}^{+}=\mu_{1t}-\omega_{12}\Omega_{11}\Delta y_{2t}$ ، حيث $\hat{\delta}^{+}=\sum_{k=0}^{\infty}(\mu_{1k}^{+}\ \mu_{21}')$

إن تقدير المربعات الصغرى المصححة كليا يمزج بين هذين التصحيحين لتقدير المربعات الصغرى العادية، ويتم حسب الصيغة التالية: $\hat{\beta}=(Y_2'Y_2)^{-1}(Y_2'y_1^{+}-T\hat{\delta}^{+})$

وبالاضافة إلى الأساليب السابقة هناك أسلوب آخر للتكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة *Autoregressive Distributed Lag Bounds Test (ARDL)* لكل من (*Pesaran & Shin*,1998) و (*Pesaran & al*,2001).

[1] زيرار سمية ، المرجع السابق، ص 186.

الفرع الخامس : منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع *(ARDL)*

يعود السبب في تفضيل هذا النموذج على غيره من نماذج التكامل المشترك المعروفة مثل طريقة (*Johansen*,1988) أو اختبار الخطوتين الذي وضعه(*Engle and Granger*, 1987) إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية، ودرجة استقرارها، الأمر الذي يصبح معه استخدام طريقة بيساران وبيساران لاختبار الحدود هو الخيار الأفضل، بحيث يتميز هذا النموذج عن غيره من النماذج القياسية بمايلي:[1]

- لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة أي بغض النظرعن خصائص السلاسل الزمنية، هل كانت مستقرة عند مستوياتها I(0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ،
- يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة البيانات من نموذج الاطار العام،

يعتبر هذا النموذج ملائما مع الدراسات التي تحتوي على مشاهدات قليلة، فقد لاحظ (*Kremers & al*,1992) أنه في حالة صغر حجم العينة، فإنه من الصعوبة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة، فعلى سبيل المثال، يرى (*Stock and Watson*,2003) أن عدم استقرار السلاسل الزمنية يقود إلى الحصول على معلمات انحدار خالية من المعنى ومتحيزة نحو الصفر، لذلك يعتبر هذا النموذج اكثر ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا الدراسة والبالغة 34 مشاهدة ممتدة من عام 1980إلى 2013.

كما يمكننا هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغيرالتابع، ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج(*UECM*) يقدم كل من بيساران و بيساران (2001)،منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بطريقة

[1] محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد01، 2011، ص144 و ما بعدها.

-Qasi Muhammad ADNAN HYE,Exports,Imports and Economic Growth in China : An ARDL Analysis, Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Volume 05, N°01,2012,p47.

اختبار الحدود أي (*bounds testing approach*) وتتضمن هذه الطريقة تقدير معادلة(2) لتصحيح الخطأ الشرطي ضمن نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع، وذلك كالآتي:

$$\Delta Gdppc_t = \delta + \beta_1 Gdppc_{t-1} + \beta_2 Op4_{t-1} + \beta_3 Cs_{t-1} + \beta_4 Popde_{t-1}$$
$$+ \beta_5 Inf_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{1i} \Delta Gdppc_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{2i} \Delta Op4_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{3i} \Delta Cs_{t-i}$$
$$+ \sum_{i=1}^{n} \gamma_{4i} \Delta Popde_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{5i} \Delta Inf_{t-i} + \mu_t \ldots\ldots(20)$$

تكون معلمة المتغير التابع " معدل الدخل الحقيقي الفردي" المبطأ لفترة واحدة على يسار المعادلة، تمثل β معلمات العلاقة طويلة الأمد بينما تعبّر معلمات الفروق الأولى γ معلمات الفترة القصيرة، بينما تشير Δ إلى الفروق الأولى للمتغير، في حين تشير δ و μ_t إلى القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار نموذج (*ARDL*) في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (*F-statistics*) من خلال (*Wald test*) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج(20) أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل وذلك كمايلي[1]:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0 \ldots.(21)$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0 \ldots.(22)$$

بعد القيام باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجلبين المتغيرات من عدمها مع القيم الجدولية نقوم بمقارنة إحصائية (*F*-statistics) التي وضعها كل من (*Pesaran et Al*,2001)، حيث نجد

[1]Muhammad AFZAL& Al, Openness, Inflation and Growth Relationships In Pakistan, An application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Volume 51, N°01,2013,p27.

بهذه الجداول(1-2-3) قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويفرق كل من(*Pesaran et Al,2001*) بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى(1)I والمتغيرات الساكنة I(0) أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (*F*-statistics) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة (*F-statistics*) المحسوبة أقل من الحدّ الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة أي غياب علاقة توازنية في الأجل الطويل[1].

[1] مروان عبد المالك دنون و رغد أسامة حار الله، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960-2010). مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد114 ،2013 ،ص 40 و ما بعدها.

المبحث الثالث: نتائج تقدير النماذج القياسية

يتناول هذا المبحث نتائج التقدير الاحصائي للنماذج القياسية السابق شرحها وقد تم استخدام أساليب السلاسل الزمنية، واختبارات السكون، وأسلوب التكامل المشترك ،كما تم تقدير النموذج الأول حسب طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (*FMOLS*)، أما النموذج الثاني فقد تم تقديره وفق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع *(ARDL)*، ومن أجل الحصول على نتائج التقدير تم استخدام كل من برمجية (*Eviews 8*) و (*Microfit4.0*).

المطلب الأول: نتائج تقدير النموذج الأول

الفرع الأول: نتائج اختبارات الجذور الأحادية على متغيرات النموذج

يتم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (*ADF*) واختبار (*PP*) على أساس المستوى (*Level*) وعلى أساس الفرق الأول (*1st Difference*)، ويبين الجدول (5-7) نتائج هذا الاختبار لجميع البيانات والتي تأخذ الصيغة اللوغاريتمية وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول(5-7): نتائج اختبار جذر الوحدة (*Unit Root Test*) لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية

المتغيرات	ADF		PP		النتيجة
	(المستوى)	(الفرق الأول)	(المستوى)	(الفرق الأول)	
Log Gdppc	-0.48801 (0.8806)	-2.956378* (0.0504)	-0.301001 (0.9140)	-3.022669* (0.0437)	**I(1)**
Log Op_1	-1.42737 (0.5566)	-5.281709 (0.0001)	-1.483741 (0.5288)	-5.282356 (0.0001)	**I(1)**
Log Op_2	-2.830337 (0.0653)	-5.761745 (0.0000)	-2.949476 (0.0608)	-5.160608 (0.0002)	**I(1)**
Log Op_3	-1.8569 (0.3477)	-5.256316 (0.0002)	-1.8139 (0.3672)	-5.2632 (0.0002)	**I(1)**
Log Cs	-1.016276 (0.7349)	-3.2230* (0.0281)	-0.780117 (0.8112)	-3.3866** (0.0193)	**I(1)**
Log Lf	0.5984 (0.9875)	-5.8693 (0.0000)	1.6132 (0.9992)	-6.3452 (0.0000)	**I(1)**
Log Arl	-1.5983 (0.4718)	-5.5343 (0.0001)	-1.5840 (0.4789)	-5.3529 (0.0001)	**I(1)**

*،**، تشير إلى مستوى معنوية 5%،1% **على التوالي** حسب قيم **(adj. t-statistic)** الجدولية ل**(Mackinnon(1996)** ،الأرقام بين الأقواس هي عبارة عن احتمالات، تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج Eviews8

القيم الحرجة لاختبار *ADF* حسب Mackinnon في كمايلي:

- **للمستوى:** 3.661661- عند مستوى معنوية 1%، 2.960411- عند مستوى معنوية 5%، 2.619160- عند مستوى معنوية 10%.
- **للفرق الأول:** 3.661661- عند مستوى معنوية 1%،2.960411- عند مستوى معنوية 5%، 2.619160- عند مستوى معنوية 10%.

القيم الحرجة لاختبار *Phillips Perron* حسب Mackinnon في كمايلي:

- **للمستوى:** 3.653730 – عند مستوى معنوية 1%، 2.957110- عند مستوى معنوية 5%، 2.617434- عند مستوى معنوية 10%.
- **للفرق الأول:** 3.661661- عند مستوى معنوية 1%،2.960411- عند مستوى معنوية 5%، 2.619160- عند مستوى معنوية 10%.

يتضح لنا من الجدول (5-7) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى أي أن معاملاتها لها جذر الوحدة، حيث أنه لايمكن رفض الفرضية العدمية القائلة على أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدوي، مما يعني أنها غير ساكنة، ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

-عند اختبار ADF وفق النموذج الأول(يحتوي على القاطع) وعند فترة إبطاء واحدة، فإن كل السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 5%، في حين أن جميع السلاسل الزمنية وصلت لمرحلة السكون والاستقرار بعد أخذ الفرق الأول لها، عند مستوى معنوية 5 %، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

- أما حسب إختبار PP فقد حصلنا على نفس النتائج، فبعد أخذ الفرق الأول أصبحت جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند مستوى معنوية5%.

الفرع الثاني: إختبار سكون البواقي

بما أن السلاسل الزمنية هي مستقرة عند الفرق الأول، فإنه من أجل تقدير الدوال باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا فإنه لابد من دراسة استقرارية البواقي عند المستوى بواسطة اختبار (*ADF*) للدوال (5-1) ، (5-2) و(5-3) بعد تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (*OLS*) جاءت النتائج كالتالي:

الجدول(5-8): نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	ε_{t3}	ε_{t2}	ε_{t1}
المستوى(level)	-3.819981*** (0.0066)	-3.761870*** (0.0076)	-3.702155*** (0.0089)

*،**،*** تشير إلى مستوى معنوية10%،5%،1%على التوالي

ε_{t1}،ε_{t2}،ε_{t3} تشير إلى بواقي الدوال (5-1) ،(5-2)،(5-3) ،على التوالي

الأرقام بين الأقواس هي عبارة عن احتمالات، تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج Eviews8

القيم الحرجة لاختبار *ADF* حسب Mackinnon هي كمايلي:

- **للمستوى:** 3.653730- عند مستوى معنوية 1% ،2.957110- عند مستوى معنوية 5%، 2.617434- عند مستوى معنوية 10%.

حسب النتائج المحصل عليها فإن السلاسل الزمنية لبواقي الدوال الثلاث هي ساكنة عند مستوى معنوية5% وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن هناك علاقة طويلة الأجل، وبالتالي يمكن تقدير الدوال باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا *FMOLS*،لأنها تفترض وجود التكامل المشترك لتطبيقها، وللمزيد من الدقة سيتم استخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

- **اختيار فترة الإبطاء المثلى**

سنقوم أولا بتحديد عدد فترات الإبطاء الزمني وسيتم الاعتماد على المعايير التالية: *Akaike information criterion (AIC)*، *Schwarz information criterion (SIC)*، *Hannan-Quinn criterion (HQ)*، *Final prediction error (FPE)* و *sequential modified LR test statistic(LR)* بحيث يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، وقد أشارت نتائج الاختبار إلى اختيار فترة تباطؤ زمنية كما هو موضح في الجدول (5-9) أدناه.

الجدول(5-9): نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-	8.89e+12	44.00476	44.23829	44.07947
1	315.7767*	93363096	32.51407	33.91526*	32.96232*
2	34.98314	91251404*	32.33952	34.90838	33.16132
3	23.98713	1.35e+08	32.29282*	36.02934	33.48816

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج *Eviews8*، (*) تدل على عدد فترات التباطؤ التي اختارها المعيار، 0، 1، 2، 3 هي عبارة عن فترات الابطاء الزمني.

بعد فحص عدد فترات الابطاء حيث تشير النتائج إلى أن عدد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الفرق الأول هي فترة زمنية واحدة حسب المعايير المستخدمة في الخطوة الموالية سنقوم باختبار التكامل المشترك لجوهانسون.

الفرع الثالث: طريقة جوهانسون للتكامل المشترك *Johansen Cointegration Test*

بناء على اختبارات (*ADF*) كما هو موضح في السابق أثبتت أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة و تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل كما دلت الاختبارات على وجود سكون بين متغيرات النماذج القياسية وبالتالي إمكانية وجود علاقات تكامل متزامن سنقوم في هذه المرحلة بإيجاد عدد العلاقات الموجودة بين المتغيرات وذلك بحساب رتبة المصفوفة حسب اختبار *Johansen*، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك.

الجدول(5-10): نتائج اختبار التكامل المشترك *Johansen*

رتبة المصفوفة	λ_{TRACE}	القيمة الحرجة عند مستوى5%
r = 0	212.1744	125.6154
r = 1	139.4626	95.75366
r = 2	83.71572	69.81889
r = 3	47.55359	47.85613

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج *Eviews8*

يتضح لنا من الجدول (5-10) مايلي :

- عند اختبار $r=0$ نجد أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وذلك إلى غاية الرتبة الثانية $r=2$ وبالتالي نرفض الفرضية العدمية بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات النماذج المراد تقديرها.
- أما عند اختبار $r=3$ نجد أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية،أي وجود ثلاثة علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة.
- مما سبق تدل النتائج أن متغير الأداء الاقتصادي (الناتج الفردي الحقيقي) متكامل تكاملا متزامنا مع باقي المتغيرات محل الدراسة، أي وجود توليفة خطية بين النمو الاقتصادي ومحدداته مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أنها لا تبتعد عن بعضها البعض على المدى الطويل وتظهر سلوكا متشابها.
- وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يمكن تقدير الدوال (5-1)، (5-2) و(5-3) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (*FMOLS*) .

الجدول(5-11): نتائج تقدير الدوال (المتغير التابع Log Gdppc)

	الدالة -1-		الدالة -2-		الدالة -3-	
	المعلمات	أدنى مستوى معنوية	المعلمات	أدنى مستوى معنوية	المعلمات	أدنى مستوى معنوية
Log Op_1	-1.868290	0.0555	-		-	
Log Op_2	-		0.897345	0.8486	-	
Log Op_3	-		-		-2.905590	0.0002
Log Cs	-0.88180	0.0000	-1.016125	0.0000	-0.90364	0.0000
Log Lf	0.312344	0.0000	0.283975	0.0000	0.321856	0.0000
Log Arl	-2.343744	0.0000	-2.275923	0.0000	-2.374649	0.0000
C	10553.04	0.0000	10792.37	0.0000	10685.45	0.0000
$R^2= 0.91$; $Ajd\ R^2= 0.90$						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج *Eviews8*

يتضح لنا من الجدول (5-11) مايلي :

– تشير قيمة معامل التحديد R^2 =91% إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الدراسة، كما يظهر من النتائج أن معلمات النماذج المقدرة تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما يتبين لنا أن كلا من مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر درجة الانفتاح التجاري هو مرن بالنسبة إلى معدل الدخل الحقيقي الفردي، وهي ذات دلالة إحصائية عند5%، وإشارتها سالبة تتوافق مع توقعات الدراسة، تدل أنه كلما ارتفعت قيمة مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي وقيمة مؤشر درجة الانفتاح التجاري ب1% أدى إلى تراجع معدل الدخل الحقيقي الفردي ب 1.8683%، 2.9055% على التوالي غير أن نتيجة مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي هي ذو إشارة موجبة ولكنها غير مرنة (0.8973%) وغير معنوية وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية ودراسة كل من *Romer*,1990 و(*Esfahani*,1991) اللتان توصلتا إلى وجود علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي ويمكن تعليل ذلك بأن معظم الصادرات الوطنية هي من المحروقات والمواد الأولية، فهي تلعب دورا مهما في تحديد مستويات الناتج والدخل الوطني كما أن الواقع الحالي للتصدير في الجزائر من مختلف السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات متواضع للغاية، ومرد ذلك، أن القطاع الإنتاجي ظل خلال فترة طويلة يجابي التوجه نحو السوق المحلي أكثر منه التوجه نحو السوق الخارجي وذلك بانتهاج سياسة إحلال الواردات هدفها الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية، ولكن ذلك لم يأت بأية نتيجة حيث أن تطبيق هذه السياسة أدت إلى استيراد في الأغلب مستوردات من السلع الاستهلاكية الأساسية والسلع الوسيطة،لإنتاج السلع اللازمة للإشباع الداخلي وتقوية عناصر التبعية الاقتصادية عوض التحرر منها مما أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات مما جعل الجزائر تعتمد المزيد من الاستنزاف الكمي للثروات الطاقوية من أجل الحفاظ على إيرادات الصادرات عند المستويات التي تؤمن سداد الديون وتغطية الواردات الأساسية، وبالتالي فإن معظم الدخل الآتي من الصادرات يستخدم في تلبية الحاجات الداخلية الاستهلاكية، عوض استخدامه في استيراد السلع التكنولوجية الحديثة وكذا استخدامه في العمليات الانتاجية والتنموية، التي تهدف إلى دفع عجلة الانتاج الوطني ودخول الأسواق العالمية ومنه رفع وتيرة النمو الاقتصادي.

– كما أن نتائج الدراسة تبين أن مخزون رأس المال المادي هو مرن بالنسبة إلى معدل الدخل الفردي (من خلال الدالة 2) وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%، كما أن معلمته هي ذو

إشارة سالبة هذا يدل أنه كلما ارتفع مخزون رأس المال ب 1% أدى إلى انخفاض الناتج الفردي الحقيقي بمالا يقل عن 0.882% والسبب في ذلك أن تعثر الخطط الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي عند مرحلة التنفيذ، ويعود ذلك إلى انعدام أو ضعف التنسيق بين السياسات المالية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية، الذي أدى إلى نمو كبير في الانفاق الاستهلاكي الحكومي دون أن يرا فق ذلك تحسن كبير في الخدمات الحكومية، علما أن تمويل هذا الانفاق يعتمد بصورة متزايدة على ايرادات النفط مما يشكل مزاحمة للانفاق الاستثماري الذي سيقود حتما إلى انخفاض معدل النمو العام للاقتصاد.

- أما بالنسبة لتراكم رأس المال البشري الممثل بقوة اليد العاملة فقد جاءت معلمتها موجبة وذات دلالة إحصائية عند 5%، وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية فتدل على العلاقة الطردية بين قوة اليد العاملة ومعدل الدخل الحقيقي الفردي، حيث أن الزيادة في تراكم رأس المال البشري ب 1% سيؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمالا يقل عن 0.283%، ولعل ذلك يعود للبرامج التي قامت بها السلطات العمومية من أجل محاولة لوضع حدّ لتفاقم مشكلة البطالة، ومواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل، فقد أنشأت السلطات الجزائرية أجهزة جديدة ومتنوعة لمواجهة الشباب مهنيا، وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية أو لأسباب أخرى، ومن أجل دعم هذه الفئة أنشئت برامج ووكالات لدعم تشغيل الشباب، من بينها جهاز الإدماج المهني للشباب، برامج الأشغال ذات المنفعة العامة، عقود ما قبل التشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق المؤسسة المصغرة، القرض المصغّر وما إلى ذلك، والتي حتما ستؤدي إلى ارتفاع معدل النمو العام على المدى البعيد.

- غيرأن نسبة الأراضي القابلة للزراعة قد جاءت معلمتها سالبة ومرنة وذات دلالة إحصائية عند 5%، فهي تدل على العلاقة العكسية بين هاته النسبة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر مقارنا إياه بما تشهده دول الجوار والدول العربية، حيث أن الفلاحة تعاني اختلالا واضحا سواء فيما تعلق بحساسية وهشاشة التوازن البيئي ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية أو القابلة للسقي، فبينما تسعى عدة دول إلى شراء أراض خارج بلدانها واستغلالها لضمان أمنها الغذائي، فإن الوضع في الجزائر يسير نحو تناقص العقار الفلاحي الذي لا يمثل سوى 0.24 هكتار لكل نسمة بسبب تزايد المشاريع العمرانية، فلا تزيد تغطية الحاجيات الوطنية

من الإنتاج الفلاحي عن 30% ناهيك عن التبعية الغذائية للخارج ويعود ذلك إلى غياب رؤية واضحة لكيفية تنمية وتطوير الفلاحة الجزائرية رغم الموارد التي تتوفر عليها البلاد.

وللمزيد من الدقة في النتائج يمكننا مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (5-10): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للدوال قيد الدراسة

شكل الدالة (5-1)

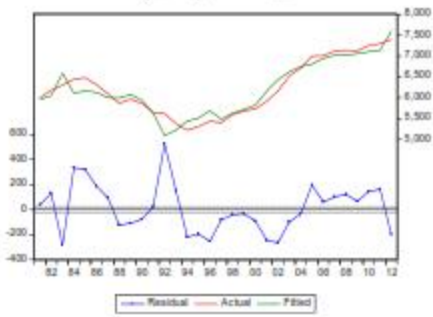

شكل الدالة (5-2)

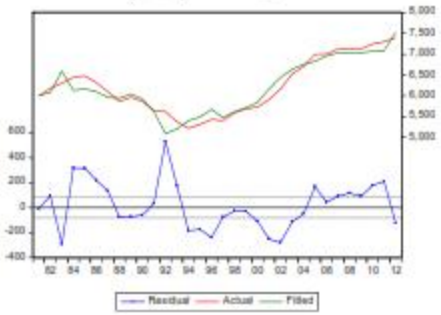

شكل الدالة (5-3)

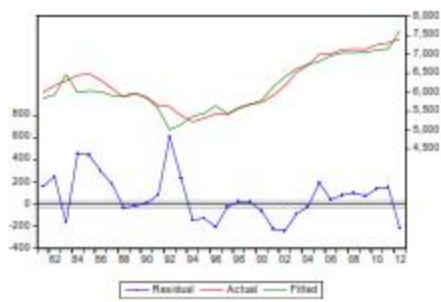

المصدر: تم الحصول على الأشكال بالاعتماد على برنامج *Eviews8*

يلاحظ من الأشكال الثلاثة تقارب القيم المقدّرة مع القيم الحقيقية ممّا يشير إلى جودة النموذج المقدّر ويمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

المطلب الثاني: نتائج تقدير النموذج الثاني

الفرع الأول: نتائج اختبارات الجذور الأحادية على متغيرات النموذج

كما ذكرنا سابقا يتم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار(*ADF*) واختبار(*PP*) على أساس المستوى (*Level*) وعلى أساس الفرق الأول (*1st Difference*)، ويبين الجدول (5-12) نتائج هذا الاختبار لجميع البيانات والتي تأخذ الصيغة اللوغاريتمية وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول(5-12): نتائج اختبار جذر الوحدة (*Unit Root Test*) لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية

المتغيرات	ADF		PP		النتيجة
	(المستوى)	(الفرق الأول)	(المستوى)	(الفرق الأول)	
Log Gdppc	-0.389527 (0.8994)	-2.993432* (0.0462)	-0.198992 (0.9290)	-3.061208* (0.0399)	**I(1)**
Log Op_4	-0.934722 (0.7643)	-6.449502** (0.0000)	-0.917822 (0.76398)	-6.401943** (0.0000)	**I(1)**
Log Cs	-0.230111 (0.9245)	-3.029344* (0.0428)	-0.334673 (0.9090)	-3.164878* (0.0317)	**I(1)**
Log Popde	1.873762 (0.9997)	-6.297725** (0.0000)	1.799651 (0.9991)	-5.494302** (0.0000)	**I(1)**
Log Inf	-1.710010 (0.4171)	-5.145675** (0.0002)	-1.816230 (0.3664)	-5.162225** (0.0002)	**I(1)**

*،**، تشير إلى مستوى معنوية5% ،1% على التوالي حسب قيم **(adj. t-statistic)** الجدولية ل**(Mackinnon(1996)** ،الأرقام بين الأقواس هي عبارة عن احتمالات، تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج Eviews8 .

القيم الحرجة لاختبار *ADF* حسب Mackinnon هي كمايلي:

- **للمستوى:** 3.646342- عند مستوى معنوية 1%، 2.954021- عند مستوى معنوية 5%، 2.615817- عند مستوى معنوية 10%.
- **للفرق الأول:** 3.653730- عند مستوى معنوية 1%، 2.957110- عند مستوى معنوية 5%، 2.617434- عند مستوى معنوية 10%.

القيم الحرجة لاختبار *Phillips Perron* حسب Mackinnon هي كمايلي:

- **للمستوى:** 3.646342 - عند مستوى معنوية 1%، 2.954021- عند مستوى معنوية 5%، 2.615817- عند مستوى معنوية 10%.
- **للفرق الأول:** 3.653730- عند مستوى معنوية 1%، 2.957110- عند مستوى معنوية 5%، 2.617434- عند مستوى معنوية 10%.

يتضح لنا من جدول (5-12) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوى، أي أن معاملاتها لها جذر الوحدة، كما أنه لايمكن رفض الفرضية العدمية القائلة على أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدوي، مما يعني أنها غير ساكنة، ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

- عند اختبار ADF وفق النموذج الأول(يحتوي على القاطع) وعند فترة إبطاء واحدة، فإن كل السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 5%، في حين أن جميع السلاسل

الزمنية وصلت لمرحلة السكون والاستقرار بعد أخذ الفرق الأول لها، عند مستوى معنوية 5%، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

- أما حسب إختبار PP فقد توصلنا إلى نفس النتائج، فبعد أخذ الفرق الأول أصبحت جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند مستوى معنوية5%، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (*The bounds test approach*) ويعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 34 مشاهدة فقط والممتدة من عام 1980 إلى2013.

الفرع الثاني : منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك

باستخدام منهج الحدود كما وضحنا سابقا نقوم بالكشف عن وجود تكامل مشترك، حيث نقوم أولا بتحديد عدد فترات الإبطاء الزمني سيتم الاعتماد على المعايير التالية: *Akaike information criterion (AIC)* ، *Schwarz information criterion (SIC)* ، *Hannan- Quinn criterion (HQ)*، *Final prediction error (FPE)* و *sequential modified LR test statistic(LR)*، بحيث يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، وبافتراض أن معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائيا، باستخدام توزيع(χ^2) انطلاقا من أكبر عدد فترات إبطاء زمني ويتوقف عند الفترة التي تكون معاملاتها مفسرة، وقد أشارت نتائج الاختبار إلى اختيار أربعة فترات تباطؤ زمنية كما هو موضح في الجدول (5-13) أدناه.

الجدول(5-13): نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-	2.84e+10	38.25875	38.49228	38.33345
1	440.7807	1631.886	21.55955	22.96075	22.00781
2	80.07941	148.5803	19.01151	21.58037	19.83331
3	57.33634*	20.24540	16.58273	20.31925	17.77807
4	30.91850	9.950507*	14.81400*	19.71819*	16.38290*

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج *Eviews8*.0،1،1،2،3،4 هي عبارة عن فترات التباطؤ الزمني.

بعد فحص عدد فترات الابطاء، تشير النتائج إلى أن عدد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الفرق الأول هي أربعة حسب المعايير المستخدمة، باستخدام منهج الحدود كما وضحنا سابقا سنقوم باختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة في إطار نموذج (*UECM*) و ذلك من خلال المعادلة (20):

$$\Delta Gdppc_t = \delta + \beta_1 Gdppc_{t-1} + \beta_2 Op4_{t-1} + \beta_3 Cs_{t-1} + \beta_4 Popde_{t-1} + \beta_5 Inf_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{1i} \Delta Gdppc_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{2i} \Delta Op4_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{3i} \Delta Cs_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{4i} \Delta Popde_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{5i} \Delta Inf_{t-i} + \mu_t \ldots\ldots(20)$$

وكما رأينا سابقا لأجل التأكد من وجود العلاقة نقوم بحساب إحصائية (*F*-statistics) من خلال *(Wald test)* حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج(20) أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل و ذلك كمايلي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$$

فحسب هذا الاختبار، إذا كانت قيمة إحصائية (*F*-statistics) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة والتي اقترحها بيساران وأخرون (*Pesaran & al*,2001)، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم، ويوضح الجدول رقم (5-14) التالي نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود، ويلاحظ من هذا الجدول أن قيمة (*F*-statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى المناظرة عند مستويات معنوية1%، 5% و10% من ثم، فإن فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم رفضها ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج المستخدم ومن خلال الجدول (5-14) التالي يمكن ملاحظة نتائج هذا الاختبار.

الجدول(5-14): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

النموذج	(*F*-statistics) المحسوبة	الاحتمال	النتيجة
	*8.550569	0.0031	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل
القيم الحرجة عند k=4	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	
عند مستوى معنوية 1%	4.40	5.72	
عند مستوى معنوية 5%	3.47	4.57	
عند مستوى معنوية 10%	3.03	4.06	

ملاحظة: القيم الحرجة مأخوذة من (*Pesaran & al*,2001) الجدول (CI.v) الحالة (V) مع وجود قاطع وإتجاه عام *,**,*** ذات دلالة إحصائية عند 1%، 5% و10%، تشير k إلى عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

الفرع الثالث :علاقة التوازن في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل الدخل الفردي الحقيقي والمتغيرات الاقتصادية المكونة للنموذج، سنقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL باستخدام أهم برنامج مخصص لمثل هذه النماذج وهو برنامج Microfit4.0 وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول (5-15)، وقد اعتمدنا على فترات التباطئ وفق معيار SBC، (*Schwarz Bayesian Criterion*) كما ينصح بذلك (*Pesaran & al*,2001)، إذ ظهرت بعض المعلمات المقدرة وفق الإشارة المتوقعة في حين البعض الأخر جاء عكس ما تشير إليه الدراسات السابقة بعضها كان معنوي والبعض الأخر غير معنوي.

الجدول (5-15) :مقدرات معلمات الأجل الطويل (المتغير التابع Log Gdppc)

المتغيرات	المعلمات	أدنى مستوى معنوية
Log Op$_4$	-0.089513	0.007
Log Cs	-0.40088	0.007
Log Popde	-2.6827	0.000
Log Inf	0.0031641	0.229
C	15.5122	0.000
T	0.06331	0.000

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج *Microfit 4.0* ،تم اختيار القيم المتباطئة التالية ARDL(0,3,4,0,4)

من خلال الجدول (5-15) نلاحظ مايلي:

- وجود آثار سلبي (علاقة عكسية) بين معدل الدخل الفردي وكل من معدل التبادل الدولي، مخزون رأس المال المادي وكذا الكثافة السكانية وهي ذات دلالة إحصائية عند 5%، فمن خلال هذا النموذج حصلنا كذلك على العلاقة العكسية (الإشارة السالبة) بين معدل التبادل الدولي كمؤشرالإنفتاح التجاري وكذا مخزون رأس المال المادي مع معدل الدخل الحقيقي الفردي، وهي نتائج مماثلة مع تلك المحصل عليها في النموذج الأول، أما عن الكثافة السكانية فهي مرنة بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%، هذا يدل أنه كلما ارتفعت الكثافة السكانية ب1% ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الحقيقي الفردي بنسبة2.68%، ففي الجزائر كغيرها من البلدان النامية تتميز بضعف الموارد والإمكانات مقارنة باحتياجات السكان فإن الكثافة السكانية تؤدي ــ مع انخفاض مستوى الإنتاج أو ندرة رؤوس الأموال العينية ــ إلى تحقيق نتائج اقتصادية معاكسة تتمثل في ظهور البطالة وانخفاض إنتاجية العمل، ما ينجم عنه في الأخير تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي وبالتالي يعقد ويزيد من تحديات وصعوبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعبارة أخرى فإنه مادامت الزيادة أو الكثافة السكانية في الجزائر لا تقابلها زيادة مماثلة في الموارد والإمكانيات فلابد في الأخير من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض معدل تكوين رأس المال، ومن ثم تراجع معدلات النمو والتنمية، وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الإمكانات اللازمة لإستغلال الموارد المحدودة في مثل هذه البلدان هي بدورها مقيدة بعدم كفاية رؤوس الأموال وبانخفاض مستوى الفن الإنتاجي، فإن الاستنتاج الأخير هو أن تزايد السكان يمثل عقبة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية.

- كما نلاحظ وجود أثر إيجابي لمعدل التضخم حيث ظهرت معلمته موجبة وغير معنوية، هذا يدل أنه كلما ارتفع معدل التضخم ب1% المقدر بأسعار الاستهلاك سيؤدي إلى ارتفاع معدل الدخل الحقيقي الفردي بنسبة 0.0032%، وقد جاءت هذه النتيجة مؤيدة لبعض الدراسات التي اهتمت بدراسة معدل التضخم الأمثل لحدوث نمو اقتصادي منها دراسة (*Bikai Jacques Landry*,2011)، حول أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي لبعض دول افريقيا الوسطى وفق منهجية (*Hansen* 1996, 1999, 2000)، ومن النتائج التي توصل إليها أن معدل التضخم الأمثل

لهذه الدول هو 6% من أجله يتم تحقيق تأثير ايجابي على معدل النمو الاقتصادي وكلما ارتفع هذا المعدل عن 6% تحولت العلاقة إلى علاقة سلبية، ويرى (*Sarel* ,1996) في دراسة أخرى قام بها على 87 دولة منها المتقدمة والنامية خلال الفترة ما بين 1970- 1990 ومن النتائج التي توصل إليها أن معدل التضخم يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي ما لم يتجاوز8%[1]، فخلال فترة الدراسة كان متوسط معدل التضخم في الجزائر في حدود 6% وهذا ما يعطي تفسيرا للعلاقة الإيجابية.

الفرع الرابع :نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

لغرض قياس العلاقة قصيرة الأمد، فقد تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ إن هذا النموذج له ميزتان :الأولى هي قياس العلاقة قصيرة الامد، والثانية هي أنها تقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ:

الجدول (5-16) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (المتغير التابع ΔLog Gdppc)

المتغيرات	المعلمات	أدنى مستوى معنوية
$\Delta Log\ Op_4$	-0.018845	0. 137
Δ Log Cs	-0.27627	0.001
ΔLog Popde	0.970166	0.000
ΔLog Inf	0.031641	0.226
ΔC	15.5122	0.000
ΔT	0.063331	0.000
ECM_{t-1}	-0.9988	0.000
R^2=0.97 ;SE=0.006 ; DW= 2.97		

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج *Microfit 4.0* ،تم اختيار القيم المتباطئة التالية ARDL(0,3,4,0,4)

على ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الجدول (5-16) نجد أن حدّ معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5% مع الإشارة السالبة المتوقعة وتعتبر هته النتيجة كدعم على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى وضع التوازن طويل الأجل حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.99-) إلى أن معدل الدخل الفردي الحقيقي كمتغير تابع يتعدّل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة *(t-1)*، أي أنه عندما

[1] Jacques Landry BIKAI, Effets De Seuils De L'inflation sur L'activité Economique en CEMAC : analyse par un modèle de panel à seuil non dynamique, Journées Internationales du Risque 26-27 mai 2011 – Niort,p16.

ينحرف معدل الدخل الحقيقي الفردي خلال الفترة القصيرة(*t-1*) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 99.8% من هذا الانحراف في الفترة (*t*)، ونلاحظ أيضا أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق والفترة الطويلة المدى، كما يوجد أثر موجب ومعنوي للكثافة السكانية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير فزيادة الكثافة السكانية بنسبة قدرها 1% سيؤدي إلى زيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي بحوالي 0.9701% خلال المدى القصير.

الفرع الخامس: اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (*CUSUM*)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(*CUSUM of Squares*)، ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية (*ARDL*).

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من *CUSUM* و*CUSUM of Squares* داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين (±2SE) فإننا نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.[1]

[1] Isabelle CADORET & Al, Econométrie Appliquée, Edition de Boeck Université, Bruxelle,2004,p 60 et s.

الشكل (5-11) :اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة ومجموع التراكمي لمربعات البواقي

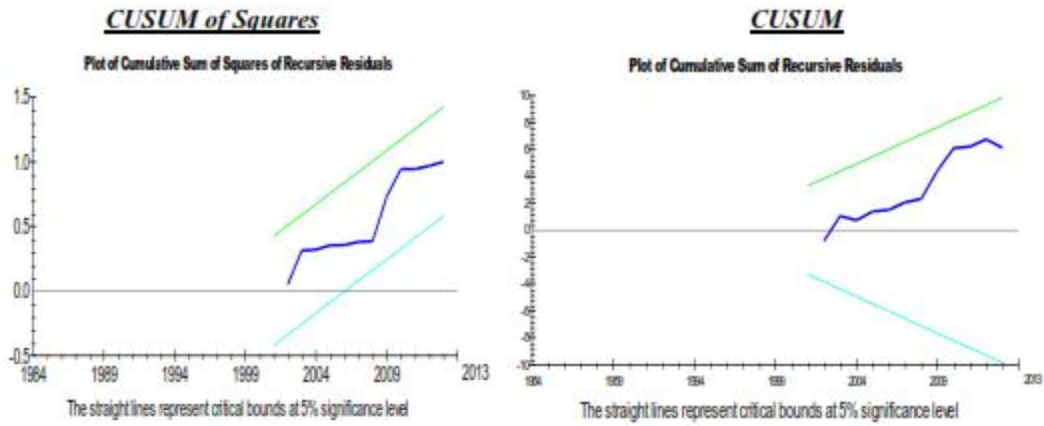

المصدر: تم الحصول على الرسومات البيانية بالاعتماد على برنامج *Microfit 4.0*

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة *CUSUM* بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كما أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة *CUSUM of Squares* فهو أيضا عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

فمن النتائج التي تم التوصل إليها أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظرا لضعف البنية التصديرية وكذا ضعف الجهاز الانتاجي، وتدل هذه النتائج كذلك على ضرورة تكوين استثمارات جديدة التي يعتبر عامل مهم جدا في تحديد معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة لتجاوز معدلات نمو السكان لأجل رفع المستوى المعيشي للأفراد، من هنا يتبين أهمية الاستثمار المحلي بإعتباره الشرط الأول لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي والتي تعتبر شرطا ضروريا لرفع معدل دخل الفرد وإن لم تكن الشرط الكافي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة .

النتائج والخلاصة:

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة كلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى، فكل الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من تصدير المحروقات وما تفرزه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية ، زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي ،وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري لهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات.

فمن خلال هذا الفصل تم قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج الاجمالي الحقيقي الفردي من خلال صياغة نموذجين،حيث تم تقدير النموذج الأول باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (*Fully-Modified OLS*) التي تتميز بقدرتها على حل مشكلة الاعتماد الذاتي وتحيز المعلمات، ومن النتائج التي تم التوصل إليها :

التأثير السلبي لمؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا مؤشر درجة الانفتاح التجاري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، فعن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي فتميزت بالمرونة بالنسبة معدل الدخل الحقيقي الفردي، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى5%، تدل أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر ب1% أدى إلى تراجع معدل الدخل الفردي ب1.8683% وهذا ما توصلنا إليه كذلك عند تطبيق مؤشر درجة الانفتاح التجاري حيث يدل أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر ب1% أدى إلى تراجع معدل الدخل الفردي ب 2.9055%.

غير أن نتيجة مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي هي ذو إشارة موجبة غير مرنة (0.8973%) وغير معنوية وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية ودراسة كل من *Romer* (1990) و *Esfahani* (1991) اللتان توصلتا إلى وجود علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي ويمكن تعليل ذلك، بأن معظم الصادرات الوطنية هي من المحروقات والمواد الأولية، وأن الواردات الوطنية هي من السلع الاستهلاكية الأساسية كالمواد الغذائية والسلع الوسيطة وبالتالي فإن معظم الدخل الأتي من الصادرات هو لتلبية الحاجيات الداخلية والاستهلاكية أكثر مما يستخدم في العمليات الانتاجية والتنموية.

كما أن نتائج الدراسة تبين أن مخزون رأس المال المادي هو مرن بالنسبة لمعدل الدخل الفردي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%، كما أن معلمته هي ذو إشارة سالبة هذا يدل أنه كلما ارتفع مخزون رأس المال ب1% أدى إلى انخفاض معدل الدخل الفردي بمالا يقل عن

0.8818% والسبب في ذلك أن تعثر الخطط الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي، يعود ذلك إلى انعدام أو ضعف التنسيق بين السياسات المالية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية، الذي أدى إلى نمو كبير في الانفاق الاستهلاكي الحكومي دون أن يرا فق ذلك تحسن كبير في الخدمات الحكومية.

أما بالنسبة لقوة اليد العاملة فقد جاءت معلمتها موجبة وذات دلالة إحصائية عند 5% وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية فتدل على العلاقة الطردية بين قوة اليد العاملة والناتج المحلي الإجمالي الفردي، حيث أن الزيادة في تراكم رأس المال البشري ب1% سيؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمالا يقل عن0.283%، ولعل ذلك يعود للبرامج التي قامت بها السلطات العمومية من أجل محاولة لوضع حدّ لتفاقم مشكلة البطالة، ومواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل،غيرأن نسبة الأراضي القابلة للزراعة قد جاءت معلمتها سالبة ومرنة وذات دلالة إحصائية عند 5% فهي تدل على العلاقة العكسية بين هاته النسبة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، يرجع ذلك إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث أن الوضع في الجزائر يسير نحو تناقص العقار الفلاحي الذي لا يمثل سوى 0.24 هكتار لكل نسمة بسبب تزايد المشاريع العمرانية.

كما تم تقدير النموذج الثاني باستعمال منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (*ARDL*) تميز هذا النموذج عن غيره من النماذج القياسية أنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة أي بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، هل كانت مستقرة عند مستوياتها I(0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، ومن النتائج المتوصل إليها وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج.

وجود آثار سلبي بين معدل الدخل الفردي الحقيقي وكل من معدل التبادل الدولي، مخزون رأس المال المادي وهي نتائج مماثلة مع تلك المحصل عليها في النموذج الأول وهي ذات دلالة إحصائية عند5%، أما عن الكثافة السكانية فهي مرنة بالنسبة الناتج الإجمالي الفردي وقد جاءت معلمتها سالبة وذو دلالة إحصائية عند مستوى5%، هذا يدل أنه كلما ارتفعت الكثافة السكانية ب1% ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الحقيقي الفردي بنسبة 2.68%، ففي الجزائر كغيرها من البلدان النامية تتميز بضعف الموارد والإمكانات مقارنة باحتياجات السكان، فإن الكثافة السكانية تؤدي ــ مع انخفاض مستوى الإنتاج أو ندرة رؤوس الأموال العينية ــ إلى تحقيق

نتائج اقتصادية معاكسة تتمثل في ظهور البطالة وانخفاض إنتاجية العمل، ما ينجم عنه في الأخير تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، غير أنها يمكن أن تؤثر إيجابيا على المدى القصير من خلال النتائج المحصل عليها، كما لاحظنا وجود أثر إيجابي لمعدل التضخم حيث ظهرت معلمته موجبة وغير معنوية، هذا يدل أنه كلما ارتفع معدل التضخم ب1% المقدر بأسعار الاستهلاك سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي الفردي بنسبة 0.0032%، وقد جاءت هذه النتيجة مؤيدة لبعض الدراسات التي اهتمت بدراسة معدل التضخم الأمثل لحدوث نمو اقتصادي منها دراسة (*Bikai Jacques Landry*,2011) ، حول أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي لبعض الدول افريقيا الوسطى وفق منهجية (*Hansen* 1996, 1999, 2000)، ومن النتائج التي توصل إليها أن يتم تحقيق تأثير ايجابي لمعدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي ما لم يزد معدل التضخم عن 8% .

تؤدي التجارة الدولية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي من جهة وتوفير الموارد الضرورية لعملية التنمية من جهة أخرى، حيث تتجلى بعض منافع التجارة الدولية من خلال استيراد السلع الاستثمارية الأدنى ثمنا من تلك المتوفرة محليا، والتي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية بالاعتماد كذلك على التقانة الحديثة، والتي تساهم بدورها في توفير الموارد المالية الهامة التي يمكن استعمالها في عملية التنمية الاقتصادية، أو من خلال العمل على نمو الصادرات بالاعتماد على زيادة الاستثمار الأجنبي والمحلي والذي يمكن الدول من زيادة تنافسية الاقتصاد وتحقيق معدلات النمو اقتصادي عالية وعلى الرغم من الخلاف النظري حول العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي؛ نجد أن الكثير من النتائج أكدت الترابط بين التجارة والنمو، حيث أكد العديد من الاقتصاديين أن التجارة هي أحد المتغيرات التي تدخل في عملية النمو الاقتصادي، وهذا من خلال الدراسات التجريبية تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

من خلال الفصول الأولى لهذا البحث تبين لنا من نظريات التجارة الدولية، أن هذه الأخيرة تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، وهذا من خلال التقسيم الدولي للعمل وبالتالي التخفيض في سعر منتوجات المستهلك والتنويع في السلع وعليه تعمل على زيادة رفاهية المستهلك ومنه رفاهية البلدان التي تدخل في التبادل، ولكن ما يمكن استنتاجه كذلك هو إعادة توزيع الدخل في البلدان التي تدخل في هذا التبادل، وهذا يؤدي إلى ازدهار جزء من المواطنين وإفقار الباقي، ومن جهة أخرى يمكن الحصول على ما يسمى بالنمو المفقر في حالة ازدهار عامل إنتاجي أكثر من آخر، بالإضافة إلى ذلك إمكانية التأثير السلبي للتجارة الدولية على البلدان إذا كانت السياسة التجارية المستعملة غير ملائمة، كما تمكنا من إعطاء مختلف العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي عن طريق الفكر الاقتصادي، حيث أن للنمو الاقتصادي عدة عوامل تؤثر فيه، متمثلة في كل من تراكم رأس المال، زيادة الإنتاجية وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح من إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثير البحث والتطوير الذي ينجم عنه تنويع وتحسين في المنتجات التي تسمح من رفع النمو الاقتصادي.

إن الروابط الأساسية بين التجارة الدولية والنمو تتوقف على تأثير التجارة الدولية على التكنولوجيا، حيث أن هناك اتجاه يقول أن الدول التي تتبع سياسة تحريرية يمكن أن تستفيد من

اتساع السوق، الذي يشجع بدوره التقدم التكنولوجي، وكذلك من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في قطاع البحث والتطوير، والرابط الأخر بين التجارة الدولية والنمو، يتمثل في الاستثمار حيث أن الانفتاح التجاري يشجع على زيادة الاستثمار وذلك من خلال القطاع التجاري الأكثر استخدامًا لرأس المال من القطاعات الأخرى.

إن الغرض من هذه الدراسة تحليل العلاقة بين اعتماد سياسات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، فإن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث ولإثبات صحة الفرضيات من عدمها، يمكننا عرضها على مستويين وذلك كما يلي:

❋ على مستوى عرض وتحليل التجارة الخارجية والأداء الاقتصادي الجزائري

1- من خلال القراءة في أرقام التجارة الخارجية الجزائرية يتضح اعتمادها على المحروقات بنسبة 97%، أي أن صادرات الجزائر معتمدة تمام الاعتماد على الغاز الطبيعي والبترول، وهما موردان طبيعيان، مما يعني أن نسبة كبيرة من إنتاج الجزائر يتحدد بعوامل خارجة عن سيطرتها، هذا ما ينعكس على قوة الدولة في السيطرة على النشاطات الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والتشغيل.....، كما أن حجم الأضرار التي تخلفها هذه التقلبات الواسعة في حصيلة الصادرات من النفط ستكون كبيرة على الوضع الاقتصادي الداخلي وعلى انتظام دولاب التنمية الاقتصادية بالجزائر.

2- إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد صغير ومنفتح يعتمد أساسا على السوق الأوروبية، ومن المحتمل أن يواجه منافسة شديدة نتيجة توسع أطماع الاتحاد الأوروبي نحو توسيع أسواقه، زد على ذلك، فالجزائر التي تعتمد على أسواق الدول غير الصناعية فإن الصدمات الخارجية وتقلبات حدود التبادل ستزيد من الصدمات العكسية التي تؤثر سلبا على اقتصادها، فأغلب صادرات الجزائر مُكونة من النفط والغاز ومُشتقاتها وكذلك صادرات المواد الأولية الأخرى كما سبق وأسلفنا، فهذه الصادرات ستواجه حدود نمو ضيقة وصدمات عنيفة في الأسعار والطلب الخارجي، كما أن مرونة الطلب العالمي على هذه المواد ستنخفض مما قد يؤدي إلى تهميش تجارة هذه السلع في المستقبل، وبالرغم من بعض التحوّلات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي إلا أن قطاع المحروقات ما زال يلعب الدور الرائد في تحديد مستويات الناتج والدخل في الجزائر برغم من أنه عرف معدلات نمو سالبة منذ 2006(-8% سنة 2009)، أضف إلى ذلك أن هذا القطاع

يعود بالكامل للقطاع الحكومي الذي لا يزال يسيطر على الجانب الأكبر من مجريات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري فهذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات على معدل النمو الإجمالي، يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر(بنسبة تفوق 30%).

3- إن سياسة الانفتاح التجاري عموما لم تمكن الجزائر من احتلال أحسن المواقع على الصعيد الدولي، حيث توصلنا إلى أن هناك تذبذبا واضحا في معدل نمُو الصادرات غير النفطية، مما يعني انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، إضافة إلى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام، ويؤدي هذا كله إلى إضعاف القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في الجزائر، مما يؤدي إلى عدم قدرة الجزائرعلى منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية.

4- يتوقف تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على أداء الصادرات عامة، وعلى طبيعة السلع المصدرة خاصة، وتوصلنا أن مستويات النمو المحققة في الجزائر سببها ارتفاع الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز والعائدات الكبيرة من هذه المنتجات، هذا ما يجعلها عرضة للتقلبات السلبية في أسعار هذا المورد الطبيعي، حيث بمجرد أن تتراجع أسعار البترول تنخفض معها العائدات فتنخفض النفقات الرأسمالية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي .

❋ على مستوى الدراسة القياسية

لقد جاءت النتائج الجانب التطبيقي لهذه الدراسة مقبولة من الناحية الإحصائية والنظرية، وقد ساهمت النتائج المتوصل إليها في توضيح، مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ولقد جاءت النتائج على النحو التالي:

1- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الانفتاح التجاري وكذا المتغيرات التفسيرية الأخرى ومعدل النمو الاقتصادي الممثل في معدل الدخل الحقيقي الفردي.

2- مرونة مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي تفوق الواحد صحيح وذو إشارة سالبة تتوافق مع توقعات الدراسة وهي ذات دلالة معنوية عند5%، تدل أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر ب1% أدى إلى تراجع معدل الدخل الفردي ب 1.8683%.

3- مرونة مؤشر درجة الانفتاح التجاري وهي تفوق الواحد صحيح وذو إشارة سالبة تتوافق مع توقعات الدراسة وهي ذات دلالة معنوية عند5%، تدل أنه كلما ارتفعت قيمة مؤشر التجارة الخارجية ب1% أدى إلى تراجع الناتج المحلي الحقيقي الفردي ب2.9055%.

4- نتيجة مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي هي ذو إشارة موجبة غير مرنة (0.8973%) وغير معنوية وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية، هذا يدل أن الواردات لا تلعب دورا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

5- عن معدل التبادل الدولي جاءت قيمته سالبة وغير مرنة وذو دلالة احصائية عند5%، تدل أنه كلما ارتفعت قيمة معدل التبادل الدولي ب1% أدى إلى تراجع معدل الدخل الحقيقي الفردي ب0.09%.

6- مرونة مخزون رأس المال وهي تفوق الواحد صحيح (الدالة2) وذو إشارة سالبة وهي ذات دلالة إحصائية عند5%، تدل أنه كلما ارتفع مخزون رأس المال ب1% أدى إلى تراجع الناتج المحلي الحقيقي الفردي بما لا يقل عن 0.882%، ويعود السبب في ذلك إلى انعدام أو ضعف التنسيق بين السياسات المالية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية الذي أدى إلى نمو كبير في الانفاق الاستهلاكي الحكومي دون أن يرافق ذلك تحسن كبير في الخدمات الحكومية، حيث يعتبر رأس المال المادي أحد الركائز الأساسية في عملية التنمية، وأن حالة النمو تتجسد في عملية شاملة من تكوين رأس المال وإقامة ميكانيكية اقتصادية واجتماعية لإدامة وزيادة مخزون رأس المال لتمويل الاستثمارات اللازمة.

7- عن تراكم رأس المال البشري الممثل بقوة اليد العاملة فقد جاءت معلمتها موجبة وذات دلالة إحصائية عند5% وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية فتدل على العلاقة الطردية بين قوة اليد العاملة ومعدل الدخل الحقيقي الفردي، حيث أن الزيادة في تراكم رأس المال البشري ب1% سيؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بما لا يقل عن 0.283%.

8- عن الكثافة السكانية في الأجل القصير فقد جاءت معلمتها موجبة وذات دلالة إحصائية عند5% وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية، فتدل على العلاقة الطردية بين الكثافة السكانية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي، فزيادة الكثافة السكانية بنسبة قدرها 1% سيؤدي إلى

زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي 0.9701% في الأجل القصير، غير أنه في الأجل الطويل تحولت العلاقة إلى علاقة عكسية فقد جاءت معلمتها سالبة وتفوق الواحد صحيح وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%، هذا يدل أنه كلما ارتفعت الكثافة السكانية ب1% ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الحقيقي الفردي بنسبة 2.68% في المدى الطويل.

9- مرونة نسبة الأراضي القابلة للزراعة وهي تفوق الواحد صحيح وذو إشارة سالبة وذات دلالة إحصائية عند5% فهي تدل على العلاقة العكسية بين هاته النسبة ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي، تدل أنه كلما ارتفعت نسبة الأراضي القابلة للزراعة ب1% أدى إلى تراجع الناتج المحلي الفردي بما لا يقل عن2.275% وهذا نتيجة ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام.

10- وجود أثر إيجابي لمعدل التضخم حيث ظهرت معلمته موجبة وغير معنوية، هذا يدل أنه كلما ارتفع معدل التضخم ب1% المقدر بأسعار الاستهلاك سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي الفردي بنسبة 0.0032%، وقد جاءت نتيجته مؤيدة لبعض الدراسات التي اهتمت بدراسة معدل التضخم الأمثل لحدوث نمو اقتصادي.

11- وانطلاقا من نتائج مؤشرات الانفتاح المستخدمة في هذه الدراسة يمكن أن نستنتج أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل نظرا لضعف البنية التصديرية و كذا ضعف الجهاز الانتاجي، حيث أن التخصص في تصدير المواد البترولية يحقق فائضا في الميزان التجاري خلال المراحل الأولى، إلا أنه عدم قدرة الدولة على تنويع الصادرات وزيادة الإنتاج الموجه للسوق المحلي، يضعف حصيلة الصادرات ويعيق نمو إجمالي الناتج المحلي.

وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، نقترح بعض التوصيات التي نراها مناسبة لمساعدة الاقتصاد الجزائري على الاستفادة بطريقة فعالة من عائدات موارده النفطية، ونجمل أهم هذه التوصيات فيما يلي :

1- ينبغي على الجزائر تنويع اقتصادها خارج المحروقات، خاصة في قطاع الصناعة، خاصة وأن الامكانات المادية والبشرية في الجزائر متوفرة لأجل ذلك إذا ما أحسن استغلالها وتنميتها، فالجزائر منذ سنوات السبعينات تمتلك بعض المؤسسات الصناعية والتي رغم تراجعها إلا أنها تبقى قابلة لإعادتها من جديد، و توجد هذه المؤسسات في مجال صناعة الحديد، عتاد البناء، الإلكترونيك، الصيدلة، الصناعة الغذائية، الكيمياء والبتروكيمياء، وتمتلك هذه المؤسسات تجربة صناعية يمكن استغلالها من خلال إعادة هيكلة ذكية ترتكز على توجه جديد لإدماجها في اقتصاد السوق، وهذا عبر الشراكة مع المؤسسات العالمية المعروفة في هذا المجال كي يتسنى للمؤسسات الجزائرية الحصول على التكنولوجيا والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تطوير الصناعات الجديدة مثل صناعة السيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، إعادة تأهيل المؤسسات العامة والخاصة، بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاع الفلاحي، حتى تتمكن الجزائر من مواجه النفاذ المحتمل للبترول الجزائري في العقود القليلة القادمة.

2- تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة وتهيئة البيئة التشريعية المشجعة على الاستثمار، وإقامة مؤسسات تضمن احترام المنافسة وتعمل على تحسين أنظمة الحكم ومحاربة الفساد، فالاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترتب عليه تحويل للتكنولوجيا والمعارف الجديدة والتي تعتبر ضرورية لخلق وتطوير استثمار خاص محلي قوي، تمكنه من القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

3- ضرورة تكوين استثمارات جديدة التي يعتبر عامل مهم جدا في تحديد معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة لتجاوز معدلات نمو السكان لأجل رفع المستوى المعيشي للأفراد من هنا يتبين أهمية الاستثمار المحلي باعتباره الشرط الأول لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي والتي تعتبر شرطا ضروريا لرفع معدل دخل الفرد وإن لم تكن الشرط الكافي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

4- العمل على تطوير القطاع الخاص باعتباره من بين عوامل تحقيق النمو الاقتصادي، وتعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال إقامة مشروعات مشتركة، وخلق بيئة تنظيمية تشجع القطاع الخاص على التوسع في استثماراته.

5- من أجل زيادة النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، يجب أن يولي السياسيون والاقتصاديون في الدولة وذلك اهتماما كبيرا، بالتركيز على العنصر البشري والاستفادة من هذا العنصر الحيوي المهم، حيث أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين القوى العاملة ومعدل النمو الاقتصادي، وبناءً عليه، تعد زيادة المصروفات والنفقات التي يتم إنفاقها على تدريب القوى العاملة استثمارا تكون نتائجه إيجابية في المدى الطويل يصب في سبل تحقيق التنمية الاقتصادية.

6- العمل على تطوير القطاع المالي، فالنظام المصرفي الجزائري لا يزال بحاجة للمزيد من الإصلاحات بغية إعادة تأهيله وتطويره حتى يكون له دور أساسي في استغلال الموارد الادخارية لخدمة التنمية الاقتصادية وتشجيع الإنتاج من خلال التعامل بمرونة أكبر مع المستثمرين، وزيادة مساهمته في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد عوامل نمو القطاع الحقيقي، كما ينبغي على السلطات الإسراع في تطبيق الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بفتح رأس مال البنوك العامة أمام بنوك عالمية معروفة، وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية من أجل تشجيع المنافسة داخل القطاع المالي الجزائري، مع تقوية الرقابة والإشراف على كل البنوك والمؤسسات المالية سواء كانت عامة أو خاصة.

7- الاهتمام كذلك بتطوير قطاع السياحة التي بدورها وإن كانت صناعة خدمية إلا أنها تعتبر قاطرة لصناعات أخرى كثيرة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله العظيم التوفيق في انجاز هذا البحث راجين من المولى أن يفيد الباحثين والمهتمين في المستقبل.

تمت بحمد الله و بعونه

- **باللغـــــة العربيـــــة:**

❖ **الكتـــب:**

1- السيد أحمد عبد الخالق / أحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الكتاب الأول، الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2003/2002.

2- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة ، الطبعة الثالثة،2003.

3- إبراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

4- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2002.

5- أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.

6- أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، توزيع منشأة المعارف، إسكندرية، 1994.

7- أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.

8- أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

9- أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر،1999.

10- أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الكتاب الأول، الدار الجامعية، القاهرة،2003.

11- أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة الخارجية، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، 2006.

12- أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، مصر، 2002.

13- أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1996.

14- إسماعيل العربي، التعاون الاقتصادي في نطاق المنظمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1979.

15- أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

16- إكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002.

17- إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، 2007.

18- بول- أ- ساموسلن، علم الاقتصاد (العلاقات التجارية والمالية الدولية)، الجزء 6 ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.

19- توفيق ابراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، الاقتصاد، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين، مصر،2001.

20- ج. م. كينـــز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة، نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991.

21- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2000 .

22- جهينة سلطان عيسى وآخرون، علم اجتماع التنمية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 1999.

23- جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة القاهرة، مصر 1977.

24- جون أدلمان سبيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، مركز الكتاب الأردني، الأردن، 1992.

25- جون إدلمان سبيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: خالد قاسم، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1987.

26- حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف، مصر، 1968.

27- حازم البلباوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة،1998.

28- حسين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999.

29- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000.

30- حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988.

31- حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية ، الطبعة الثالثة،2003.

32- حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

33- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة عالم الغد للدعاية، الطبعة الثالثة، القاهرة ،2000.

34- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2006.

35- خالد واصف الوزني، أحمد الحسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

36- دومينيك سالفادور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

37- رشاد العصار /حسام داوود/عليان شريف/مصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الأولى، 2000.

38- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر،2007.

39- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، دار الرضا للنشر، الجزء الأول، 2000.

40- رمزي زكي، الاعتماد على الذات، دار الشباب، الكويت، 1986.

41- رمزي زكي، أزمة الفروض الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة،1987.

42- رمضان صديق، محاضرات في مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة 1999.

43- زكريا أحمد نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، القاهرة،1966.

44- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

45- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004.

46- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية 1996.

47- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمل،2008.

48- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، 2000.

49- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994.

50- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1995.

51- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول،القاهرة،2005.

52- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993.

53- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق، طبع جامعة حلوان، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2003.

54- سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973.

55- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، مصر،1997.

56- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة الإشعاع ،الطبعة الثالثة،الإسكندرية، 2001.

57- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات و تطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2012.

58- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1983.

59- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،القاهرة،1999.

60- صلاح الدين نامق، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1978.

61- طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، الأردن، 1995.

62- طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، اقتصاديات التنمية، دار المراجع للنشر، الرياض،2005.

63- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية،1990.

64- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدى محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، بدون ناشر، الإسكندرية،1998.

65- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر، إسكندرية، 2000.

66- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة،1977.

67- عادل المهدي عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، 2003.

68- عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة سنة 2000.

69- عبد الرحمان زكي إبراهيم، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1981.

70- عبد الرحمان يسري، إيمان محب زكي وآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

71- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

72- عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية،2007.

73- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للطباعة والنشر،الطبعة الأولى، 2004.

74- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

75- عبد الفتاح مراد، شرح النصوص العربية اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1997.

76- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

77- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2000.

78- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

79- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية ،2005.

80- عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1999.

81- العشري حسين درويش، التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1976.

82- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان، 2007.

83- عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة ،1993.

84- فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود، 1985.

85- فلاح سعيد جبر، انعكاسات العولمة على الصناعة العربية، طبعة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2001.

86- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

87- كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

88- مايه بير ، النمو الاقتصادي ، المنشورات الجامعية العالمية، باريس،1972.

89- مجدي محمود شهاب ،عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت،2003.

90- مجدي محمود شهاب ،عادل أحمد حشيش، الاقتصاد الدولي، دار الجامعية ، 1990.

91- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2007.

92- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر،1996.

93- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة ،1999.

94- محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، القاهرة، 2004.

95- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، القاهرة 1977.

96- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية،2000.

97- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الشهاب الجامعة، الإسكندرية، 1996.

98- محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية،2000.

99- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

100- محمد عثمان مصطفى، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المختار للنشر،1984 .

101- محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ،1961.

102- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

103- محمود الطنطاوي الباز، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984.

104- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

105- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن،2007.

106- مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية، الدار الجامعية الجديدة، إسكندرية، 2003.

107- مصطفى رشدي شيحه، علم الاقتصاد، من خلال تحليل جزئي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

108- مصطفى سلامة، قواعد الجات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت ،1998.

109- مصطفى عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1988.

110- نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية ,أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2001.

111- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، 2008.

112- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.

❖ **المذكـــــرات:**

1- الصادق بوشـــنافـــة، الآثار المحتملة للانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية –حالة مجمع صيدال- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2006-2007.

2- حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة وهران الجزائر،2009-2010.

3- رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006-2007.

4- رشيد يوسفي، سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي- حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2005-2006.

5- سمية زيرار ،أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010) ،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2013-2014.

6- صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2005-2006.

7- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003.

8- عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول- دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2010-2011.

❖ **المقالات والبحوث العلمية:**

1- بلقاسم زايري، تحرير الإستيراد وانعكاساته على الأداء الإقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، دفاترMECAS جامعة تلمسان، العدد 1، أبريل 2005.

2- صالح صالحي ،الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،العدد1،2002.

3- صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، الدار الخلدونية، الجزائر،1999.

4- عابد بن عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية :دراسة تحليلية ،قياسية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد 28، 2005.

5- عاطف عبيد، الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، القاهرة، 1999.

6- عبد القادر العلالي، استقلالية المؤسسات العمومية عبر الإصلاحات الاقتصادية، مجلة جامعة الجزائر، مارس 1994.

7- علا الصيداني، أثر الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، ورقة بحثية تقدم إلى اجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الأمانة العامة، نوفمبر 2009.

8- فريد النجار، إنتاج وتسويق السلع الصناعية العربية في ظل منظمة التجارة العالمية، الصناعة العربية تواجه منافسة الجات، بحث مقدم لاجتماع خبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة، 1994/07/04.

9- مجلة جسر التنمية، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، عدد 73،ماي 2008.

10- مجلة جسر التنمية، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، عدد 102،أفريل 2011.

11- محسن هلال، اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة العربية الحرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 254، أفريل 2000.

12- محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد01، 2011.

13- محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ،العدد1،2002.

14- محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

15- مروان عبد المالك ذنون ورغد أسامة جار الله، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960–2010)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد114 ،2013.

16- مفرج بن سعد الحقباني، العلاقة السببية بين إتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي :دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك، دورية الإدارة العامة، الأردن، المجلد 42 ، عدد 04،2002 .

17- منير الحمش، القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي، في مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق – تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والدبلوماسية والوثائق المتصلة بذلك – العدد 26 السنة الثامنة 2006، على الموقع:
http://www.awu-dam.org/politic/26/fkr26

18- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، عدد01، 2002.

❖ **التقارير:**

1- الأرقام عن التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر على الموقع: http://www.ahram.org.eg/acpss .

2- الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية، التقرير الاقتصادي لمركز البحوث والدراسات لعام 2011، العدد (19)، يناير 2012.

3- تقرير الأمم المتحدة رقم 25 مقدم من طرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفريق آسيا خاص بالحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات والمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، نيويورك، 1999.

4- تقرير الصندوق الدولي، مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي(التطورات الاقتصادية والاجتماعية)، جانفي 2011، على الموقع:http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fmu/2011/02/0611a.pdf .

5- تقرير الصندوق الدولي، مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي(النمو العالمي يشهد تحسنا في 2013)، جانفي 2013، على الموقع:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2013/update/01/pdf/0113a.pdf

6- تقرير المركز الوطني للإعلام الالي والاحصائيات التابع للجمارك الجزائرية (CNIS) لسنة 2013.

7- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول أثار تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة على الزراعة العربية، جامعة الدول العربية ،مصر، أكتوبر 1998.

8- سعيد النجار، اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، تقرير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 1995.

9- محمد حامد الحاج، دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، تقرير صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2000.

10- هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد الدولي، يناير 2012.

- **باللغة الأجنبيـــة:**

❖ **Les Ouvrages:**

1- Abdellatif BENACHENHOU: Formation Du Sous-développement En Algérie, O.P.U. ALGER 1976.

2- Adam SMITH, Recherche Sur La Nature et Les Causes De La Richesse Des Nations, nouvelle traduction par Philippe JAUDEL et Jean-Michel Servet, Ed Economica, livre5, Paris 2005.

3- Alain BEIHONE/Christiane DOLLE/Emmanuel BUISON& Emmanuel Le MASSON, Aide-mémoire-Economie, Edition Dalloz 2001.

4- Alain SAMUELSON, Economie International Contemporaine (Aspects réels et monétaires), Dalloz, Paris, 1993.

5- Ali BENCHENEB, Mécanismes Juridiques des Relations Commerciales Internationales de l'Algérie, O.P.U ALGER 1984.

6- Antoine BOUET, Le Protectionnisme, Analyse Economique, Paris, Librairie Vuibert, 1998.

7- BENOUDA HAMEL, Système Productif Algérien Et Indépendance Nationale, OPU Alger, Tome 1, 1983.

8- BERNARD & COLLI, Vocabulaire Economique et Financier, Anglais, Allemand et Espagnol, édition du seuil 7éme édition.

9- Bernard BRET, Le Tiers Monde, Croissance, Développement, Inégalité, Collection Histege, Paris, 2002.

10- Bernard GUERRIEN, Dictionnaire d'Analyse Economique, Edition La Découverte,3 édition, Paris, 1996.

11- Bernard GUILLOCHON, Economie international, 2éme édition, Dunod, Paris, 1998.

12- Bernard GUILLOCHON,Théories de l'Echange International, Edt P U F, France 1976 .

13- C, KINDELBERGER, P.LINDERT, Economie Internationale, Edt Economica, PARIS , 1981.

14- Christian AUBIN& Philippe NOREL, Economie Internationale, Faits, Théories et Politiques, édition du seuil, Paris, 2000.

15- Christine BRANDT, Economic Growth and Openness An Econometric Analysis for Regions, Preliminary Version, University Ulm, November 2004.

16- David ROMER, Macroéconomie Approfondie, Traduit par Fabrice Mazerolle, Edi Science International, Paris,1997 .

17- Debraj RAY , Developement Economics, Princeton University Press, New Jersey ,1998.

18- Dominick SALVATORE, Economie Internationale Cours et Problèmes, Series Schaum, Mc Graw-Hill, Paris,1982.

19- Emmanuel COMBE, L'organisation Mondiale Du Commerce, édition Nathan, Paris, 1999.

20- Eric BOSSERELLE, Croissance et Fluctuations, Editions Dalloz, Paris, 1994.

21- George SOULE, Qu'est-ce que l'Economie Politique ? Éd nouveaux horizons, philippines 1985.

22- Gilbert Abraham FROIS, Eléments De Dynamique Economique (Fluctuation et Croissance), Edition Dalloz, Paris, 1986.

23- Gilbert Abraham FROIS, Dynamique Economique, Edition Dalloz, 7 édition, Paris, 1991.

24- Guy RAIMBAULT, Mille Termes pour Comprendre l'union Européenne après L'introduction de L'euro, édition Harmattan, Paris 2003.

25- H, LINDERT, C-KINDELBERGER, Economie Internationale, 7ème édition, ed-Economica, Paris 1982.

26- H. JOHNSON. Money Trade and Economy Growth ، (London، oxford University Presse)، 1964.

27- Isabelle CADORET & Al, Econométrie Appliquée, Edition de Boeck Université, Bruxelle, 2004.

28- J. LONGATTE et P.VANHOVE, l'Economie Générale, Dunod Paris, 2001.

29- J.CEDRAS& N .PORQUET, Théorie de L'échange International, Edition Dalloz, Paris, 1975.

30- J.PHARTIN, Histoire et Analyse Economique De La Révolution Industrielle Au Système De l'Economique Monde, Édition Ellipse, Paris, 1992.

31- Jacques BRASSEUL, Introduction à l'Economie Du Développement, Armond Colin Edition, Paris, 1993.

32- Jacques CEDRAS& Nicole PORQUET, Théorie De L'Echange International, Dalloz Paris, 1975.

33- Jacques LECAILLON, La Croissance Economique, Edition Cujas, Paris, 1972.

34- Jean ARROUS, Les Théories De La Croissance, Editions du Seuil, Paris, 1999.

35- Jean Jacques REY - Julie DURTY, Institutions Economiques Internationales, 3ème édition, Bryant, Bruxelles 2001.

36- Jean Louis MUCCHIEILLI, Principes d'Economie Internationale, 2é édition, Dalloz, Paris, 1997.

37- Jean RIVOIRE, L'Economie de Marché, Ed Dahleb, Alger,1994.

38- Jean-Louis MUCCHIELLI, Multinationales et Mondialisation, France, Edition du Seuil,1998.

39- Jean-Louis MUCCHIELLI, Principes d'Economie International, Ed Economica, Volume 1, Paris, 1987.

40- Jean-Paul RODRIGUE, L'Espace Economique Mondial, Québec, Presses de l'Université du Québec, 2000.

41- Jean-Paul RODRIGUE, L'espace Economique Mondiale, Québec, Presses de l'Université du Québec, 2000.

42- John RAPLEY, Understanding Development, Theory and Practice in the Third World, Boulder, Lyenne Rienner Publishers, 2002.

43- Josette PEYRARD, Gestion Financière Internationale, 4éme édition, Ed- Vuibert, Paris 1999.

44- Louis LEGNANCE, La Croissance Economique, Presses Universitaires de France, 1980.

45- M. E. BENISSAD, L'Ajustement Structurel, l'expérience du Maghreb, O.P.U, Alger 1999.

46- M.BELLATAF, Economie du Développement , OPU, Alger, 2010.

47- M.BYE & G.S De BERNIS, Relations Economiques Internationales, édition Dalloz, Paris, 1977.

48- M.E BENISSAD, l'Ajustement Structurel- Objectifs et expériences-, O.P.U, Alger.

49- Maurice DUROUSSET, La Mondialisation de l'Economie, Edition Marketing Ellipses, 1994.

50- M-BYE, Relations Economiques Internationales, 2éme édition Dalloz, Paris ,1965.

51- Michel RAINELLI, La Nouvelle Théorie Du Commerce International, Alger, Casbah Edition, 1999.

52- Michel RAINELLI, La Nouvelle Théorie Du Commerce International, ed, La Découverte, Paris 1997.

53- P. LIAU, F.RENVERSEZ, Stratégies De Financement Des Soldes Budgétaires, Economica, Paris 1988.

54- Patrick MESSERLIN, Commerce International, Presses Universitaires de France, Paris, 1998.

55- Paul R.KRUGMAN, La Mondialisation n'est pas Coupable, Alger, Casbah édition, 1999.

56- Paul. A. KRUGMAN et Maurice OBSEFELD : Economique Internationale- traduit par : Achille HANNEQUART et fabienne LELOUP, 2éme édition, éd, Deboeck, France, 1996.

57- Peter H.LUBERT &Thomas A.PUGEL, Economie International, ED Economica, 10é Edition, Paris, 1997.

58- Philippe HUGON, Economie Politique Internationale et Mondialisation, Ed Economica, Paris, 1997.

59- R.I.D. HARRIS ,Using Cointegration Analysis in Econometric Modelling, 1st published Prentice Hall ,England ,1995.

60- Rachid TLEMCANI, Etat Bazaret et Globalisation : l'Aventure de L'Infitah en Algérie" les éditions el hikma, Alger, 1999.

61- Régis BENICHI& Marc NOUSCHI, La Croissance aux XIXème et XXème siècles, Edition Marketing ,2ème Edition, Paris, 1990.

62- REGIS BOURBONNAIS, économétrie manuelle et exercices corrigées , 4ème édition, Dunod, Paris , 2002.

63- René SANDRETTO, Le Commerce International, Ed Armond collin, Paris,1995.

64- Robert J.BARRO& Xavier Sala-I-MARTIN, La Croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazerolle, Edi Science International, Paris, 1996.

65- Roger DEHEM, Précis D'économie Internationale, Les Presses de l'Université LAVAL, Dunod, Paris, 1982.

66- Sid Ahmed ABDELKADER, Croissance et Développement, Office des Publications Universitaires, Tome 2, Alger, 1981.

❖ **Les Thèses:**

1- Gilbert NIYONGABO, Politiques D'ouverture Commerciale Et Développement Economique, Thèse présentée pour l'obtention du Doctorat en Sciences Economiques, Université D'auvergne, Clermont-Ferrand I, 2003

❖ **Les Articles et Les Recherches Scientifiques:**

1- A. LEVIN& L. K. RAUT, Complementarities Between Exports and Human Capital in Economic Growth: Evidence from the Semi-Industrialized Countries, University of California, San Diego Department of Economics Working Paper: 92-14, April,1992, p33.

2- A.O. KRUEGER, Trade and Employment in Developing Countries: Synthesis and Conclusions, University of Chicago Press, 1983.

3- A.O. KRUEGER, Trade Policy as An Input to Development, American Economic Review, 7, 1980.

4- A. P. THIRWALL, Trade and Development: Growth and Development with Special Reference to Developing Economies, 4th ed., English Language Book Society, Macmillan, 1989.

5- A.H. MANNELL, Infrastructure Investment and Economic Growth, Journal of Economic Perspective, Vol.6, N.04, 1992.

6- Baboo,M, NAWBUTSING, The impact of Openness on Economic Growth :Case of Indian Ocean Rim Countries ,Journal of Economics and Development Studies, Vol 02,N°02, June 2014.

7- C. T. TERRA, Openness and inflation: A new Assessment: The Quarterly Journal of Economics, Volume 113, No. 2,1998, pp. 641-648.

8- C.GRANGER, Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods ,Econometrica ,Econometric Society, vol. 37(3), July ,1969.

9- C.Strom THACKER, Does Democracy Promote Economic Openness? Boston University, November 12, 2004.

10- CHENERY & BRUNO, Development Alternatives in an open Economy: The Case of Israel , Economy Journal, March 1962.

11- CHENERY& STROUT, Foreign Assistance and Economic Development, American Economic Review, September 1966.

12- Christopher BOWDLER & Adeel MALIK ,Openness and inflation volatility. CSAE Working Papers 2005-08. Center for the Study of African Economies, Oxford University,2005

13- Christopher BOWDLER &Luca NUNZIATA, Trade openness and inflation episodes in the OECD. Journal of Money, Credit and Banking, Volume 38, No.2,2006, pp. 553-563, http://www.jstor.org/stable/3839134

14- D.KEESING, Income Distribution from Outward-Looking Policies, The Pakistan Development Review, 3, 1974.

15- D.KWIATHOWSKI & AL ,Testing the Null Hypothesis of Trend Stationnarity against The Alternative of a Unit Root , Journal of econometrics 54 North Holland ,1992.

16- D.RODRIK, the New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work, Overseas Development Council, N24, 1999.

17- D.A. ASCHAUER, Fiscal Policy and Aggregate Demand, American Economic Review, Vol.75, N.01, 1985.

18- D.DICKEY, W.A.FULLER, Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Journal of American statistical association, 1979.

19- D.GREENAWAY Wyn MORGAN, Peter WRIGHT, Trade Reform, adjustment and Growth: What does the Evidence Tell Us, The Economic Journal, vol. 108, 1998, 1547-1561.

20- D.R.AVILA, R.STRAUCH, Public Finance and Long Term Growth in Europe Evidence from Panel Data Analysis, Working Paper , European Central Bank, Frankfurt, N.246, 2003.

21- D.SEERS, The Role Of Industry In Development: Some Fallacies, The Journal of Modern African Studiers N° 4, 1963.

22- D.T.COE, E.HELPMAN& A. W. HOFFMAISTER, North-South Research and Development Spillovers, National Bureau of Economic Research, Working Paper, 1995, p5048.

23- David, ROMER, Openness and inflation: Theory and evidence The Quarterly Journal of Economics, Volume 108, No 4,1993. pp. 869-903. http://dx.doi.org/10.2307/2118453

24- E.D. HOLTZ, Private Output Government Capital and The Infrastructure Crisis, Working Paper , Colombia Department of Economic , N.394,1988.

25- E.EDWARD &LEAMER, Cross Section Estimation of the Effects of Trade Barriers, UCLA Economics Working Papers 417, UCLA Department of Economics1986.

26- E.EDWARD &LEAMER, Measures of Openness, NBER Chapters, in: Trade Policy Issues and Empirical Analysis, National Bureau of Economic Research, Inc 1988.

27- Etienne FARVAQUE, and Ali Shah SYED SARFARAZ, Is Asia different? New evidence on the globalization-inflation nexus. FIPA News,2009

28- G.M. GROSSMAN& E.HELPMAN, Innovation and Growth in the global Economy, 1991, Cambridge MIT Press BOSTON p 359.

29- G.FEDER, On Exports and Economic Growth, Journal of Development Economics, Volume 12, Issue 1-2, February-April 1983.

30- H. B CHENERY & M. SYRQUIN, Patterns of development, 1950-1970, LONDRE, Oxford University Press., 1975.

31- H.MYINT, the Classical Theory of International Trade and Underdevelopment Countries, Economic Journal. June 1958.

32- H.W.SINGER, Success Stories of the 1970s: Some Correlations", World Development, 12, 1984.

33- H.WOLF, Trade Orientation: Measurement and Consequences, Estudios de Economica 20, 1993.

34- H.PESARAN, Y.SHIN&R.SMITH, An Autoregressive Distributed-Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis" in Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium, Steinar Strom (ed), Cambridge University Press, New York, 1998, pp 371-413.

35- H.PESARAN, Y.SHIN&R.SMITH, Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, N16, 2001, p.p 289–326.

36- H.S.ESFAHANI, Exports, imports, and economic growth in semi-industrialized countries," Journal of development Economics, 35,1991,pp 93-116.

37- HARRISSON, Openness and Growth, A Times-series, Cross-Country Analysis for Developing Countries, Journal of Development Economics, Vol 48, N°2, 1996, p.p 419 –447.

38- I. KRAVIS, Trade as a Handmaiden of Growth: Similarities between the Nineteenth and Twentieth Century's, Economic Journal, 80, December 1970.

39- I.A.ELBADAWI, The effectiveness of structural adjustment as an export strategy, Working paper ,Country Economic Department The world Bank, Volume01,N 4 December 1994.

40- J.C. JIN, Openness, growth and inflation: Evidence from South Korea before the economic crisis. Journal of Asian Economics, Volume 17(4), 2006, pp.738-757. http://dx.doi.org/10.1016/j.asieco.2006.07.001

41- J.FRANKEL& D.ROMER, Does Trade Cause Growth?, American Economic Review, vol. 89 (3), 1999 .

42- J.HICKS, Essays in World Economics, Oxford, Clarendon Press. 1959.

43- J.LOIZIDES, G. VAMVOUKAS , Government Expenditure and Economic Growth : Evidence from Trivariate Causality Testing, Journal of Applied Economic, Vol.08, N01, 2005.

44- -J.N.BHAGWATI, Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes, Cambridge, Mass NBER/Ballinger, New York,1978.

45- J.N.BHAGWATI, Dependence and Interdependence, ed. by G. Grossman, Oxford: Basil Blackwell, 1985.

46- J.N.BHAGWATI, Export Promoting Strategy: Issues and Evidences, World Bank Research Observer, 1(3), January1988.

47- J.BENHABIB, M.M.SPIEGEL,The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence from Aggregate Cross-Country Data, *Journal of Monetary Economics*, Volume 34, Issue 2, October1994.

48- J.KREMERS, N.ERICSON& J.DOLADO, (1992). The power of cointegration tests. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, N54,1992, p.p325–347.

49- J.S.ANDRADE, M.A.S.DUARTE& C.BERTHOMIEU, Le Rôle de la Consommation Publique dans La Croissance : Le Cas Des Pays De L'union Européenne, Etude De Geme, Université De Coimbra, Portugal, N.05, 2005.

50- J.SHARP, Egypt in Transition, Congressional Research Service, 21 September, 2011.

51- J.STOCK& M.WATSON, Introduction to Econometrics. Addison Wesley, Boston,2003.

52- J.L BIKAI, Effets De Seuils De L'inflation sur L'activité Economique en CEMAC : Analyse par Un Modèle de Panel à Seuil Non Dynamique, Journées Internationales du Risque 26-27 mai 2011 – Niort.

53- JD.SACHS & A.M WARNER, Natural Resource Abundance and Economic Growth, NBER Working Paper No. 5398, National Bureau of Economic Research, Cambridge (1995b).

54- JD.SACHS& A.M.WARNER, Economic Reform and the Process of Global Integration, Brookings Papers on Economic Activities, Vol. 1, (1995a).

55- Jean-Louis COMBES &Patrick GUILLAMOUNT and Sandra PONCET, On the measurement of the openness of the Chinese economy. Center for Study and Research in International Development2003.

56- J.M-S EMILIO, Is The Export-LED Growth Hypothesis valid for Developing Countries ? A Case Study of Costa Rica ,UNCTAD/ITCD/TAB/8 , Genava,2001 ,p06.

57- Jonathan TEMPLE, Openness, inflation, and Phillips Curve: A puzzle. Journal of Money, Credit and Banking, Volume 34, N 2,2002,p 450-468. http://www.jstor.org/stable/3270697

58- K.H.GHALI, Government Size and Economic Growth: Evidence from Multivariate Cointegration Analysis, Applied Economic, Vol.31, 1998.

59- L.ALFARO, Inflation, openness and exchange-rate regimes: The quest for short-term commitment. Journal of Development Economics, Volume 77, Issue1, 2005, pp. 229-249. http://dx.doi.org/10.1016/j.jdeveco.2004.02.006

60- L.PRITCHETT, Measuring Outward Orientation in LDCs: Can It Be Done?, Journal of Development Economics, Volume 49, Issue 2, 1996,p.p 307-335.

61- M.SHAHBAZ, Aamir NAVEED& Muhammad Sabihuddin BUTT, Rural-urban income inequality under financial development and trade openness in Pakistan: The econometric evidence. The Pakistan Development Review, Volume 46, pp. 657-672.2007 http://www.jstor.org/stable/41261188

62- MIDREL CHATELUS, Nouvelles Orientations de La Politique Pétrolière Algérienne, Revue Monde Arabe Maghreb- Machrek N° 166, Octobre- Décembre 1999.

63- MILNER, Trade Strategies and Economic Development: Theory and Evidence, Economic Development and International Trade, London (Greenway D. ed), Macmillan, 1988.

64- Muhammad AFZAL& Al, Openness, Inflation and Growth Relationships In Pakistan, An application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Volume 51, N°01,2013.

65- Muhammad Nadim Hanif& Irem BATOOL, Openness and inflation: A case study of Pakistan. MPRA Paper 10214, University Library of Munich, Germany,2006.

66- NACHIDA BOUZIDI, la Transition vers l'Economie de Marché- le cas commerce extérieur, Revue de I.S.E, N°4, 1992.

67- P.GUILLAUMONT, Politique d'ouverture et Croissance Economique : Les Effets de La Croissance et de L'instabilité Des Exportations, Revue d'économie du développement ,N° 1, 1994.

68- P.M.ROMER, Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, Vol.98,Issue 5, Part 2, 1990, p.p 71-102.

69- Qasi Muhammad ADNAN HYE,Exports,Imports and Economic Growth in China : An ARDL Analysis, Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Volume 05, N°01,2012.

70- R.BALDWIN, Export Technology and Development from Subsistence Level", Economic Journal, 73, 1963.

71- R.BARRO& X.Sala-i-MARTIN, Economic Growth, Mc Graw Hill, New-York, 1995.

72- R.J, BARRO, Are Government Bonds Net Wealth, Journal of Political Economy, Vol.82, N.06, 1974.

73- R.J .BARRO, Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy, Vol.98, N.05,1990.

74- R.VEDDER&L.GALLAWAY, Government Size and Economic Growth, Discussion Paper, Joint Economic Committee, Washington D.C, 1998.

75- Romain WACZIARG, Openness, country size and Government, Journal of Public Economics 69 ,1998, p.p305–321.

76- S.EDWARDS, Openness, Productivity and Growth: What do we Really Know? Economic Journal, Volume 108, Issue 447, March 1998.

77- S.EDWARDS, Openness, Trade Liberalisation and Growth in Developing Countries, Journal of Economic Literature, Volume XXXI.

78- S.EDWARDS, Openness, Trade Liberalization and Growth in Developing Countries, Journal of Economic Literature, Volume XXXI, 1993.

79- S.EDWARDS, Trade Orientation, Distortions and Growth in Developing Countries, Journal of Development Economics, Volume 39, Issue 1, July,1992, p.p 31-57.

80- SAMUELSON & RYBCZYNSKI ,Theorems With Production Externalities, The Canadian Journal of Economics / Revue Canadienne d'Economie ,N°1, Canada, 1994.

81- Sebastian EDWARDS, Openness, Trade liberalization and growth Developing Countries, Journal of Economic Literature, London , 1993.

82- W.S JUNG and P. J. MARSHALL, Export, Growth and Causality in Developing Countries, Journal of Development Economics, 18, 1985.

83- Yi Lin HSIN, Openness and inflation revisited. International Research Journal of Finance and Economics, Issue 37,2010, pp, 40-45.

❖ **Les Rapports:**

1- African Development Fund "AFDB", the Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects, 11 March, 2011.

2- Commerce Extérieur de l'Algérie en 2011, Publication des Services Economiques Régional, Ambassade de France en Algérie, Mars 2012.

3- Commerce Extérieur de l'Algérie en 2013, Publication des Services Economiques Régional, Ambassade de France en Algérie. Mars 2014.

4- Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie pour L'année 2012, Rapport Annuel du Centre National de l'Informatique et des Statistiques.

5- Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie pour L'année 2013, Rapport Annuel du Centre National de l'Informatique et des Statistiques.

6- M .AL MONEEF, The Contribution of Oil Sector to Arab Economic Development, OPEC Fund for International Development, Pamphlet Series 34, Vienna, 2006.

7- Mounir Khaled BERRAH, Les Comptes Economiques en Volume de 2000 à 2013, publication de l'Office National des Statistiques Juillet 2014,

8- OMC : Rapport sur le commerce mondial 2005, à travers le site: http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/world_trade_report05_f.pdf.

9- OMC :Rapport sur le commerce mondial 2010, p21, à travers le site: http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/world_trade_report10_f.pdf.

10- OMC: Rapport sur le commerce mondial 2013, à travers le site: http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/world_trade_report13_f.pdf.

11- Rapport du FMI Janvier 2013.

12- The Pearson Report, Partners in Development, Report of the Commission on International Development, London, Pall Mall Press,1969.

❖ **Les sites d'internet :**

- www. La documentation française. Fr/ dossier international / OMC
- www.afdb.org
- www.databank.worldbank.org
- www.unctadstat.unctad.org
- www.wto.org.

الملحق رقم 01: التجارة العالمية في السلع، حسب المناطق ولبعض الدول، لسنة 2004

	Exportations						Importations					
	Valeur	Variation annuelle en pourcentage					Valeur	Variation annuelle en pourcentage				
	2004	1995-00	2001	2002	2003	2004	2004	1995-00	2001	2002	2003	2004
Monde	8880	5	-4	5	17	21	9215	5	-4	4	16	21
Amérique du Nord	1330	7	-6	-4	5	14	2010	11	-6	2	7	16
Etats - Unis	819	6	-6	-5	4	13	1526	10	-6	2	8	17
Canada	322	8	-6	-3	8	18	276	8	-7	0	8	13
Mexique	189	16	-5	1	3	14	206	19	-4	0	1	16
Amérique du Sud et centrale [a]	272	5	-3	0	13	28	238	3	-1	-13	5	27
Brésil	96	3	6	4	21	32	66	2	0	-15	2	30
Autres pays d'Afrique du sud et centrale [a]	175	6	-7	-1	9	26	172	4	-1	-12	6	25
Europe	4024	2	1	7	19	19	4133	4	-2	5	20	20
Union européenne (25)	3708	2	1	7	19	19	3784	4	-1	5	20	19
Allemagne	915	1	4	8	22	22	717	1	-2	1	23	19
France	415	2	-1	3	18	15	464	3	-3	0	21	16
Royaume - Uni	346	4	-4	3	9	13	462	5	-3	4	13	18
Italie	346	1	2	4	18	16	349	3	-1	5	20	17
Autre pays d'Europe occidentale	204	3	0	4	14	19	165	1	-1	2	15	18
Suisse	118	0	1	7	15	18	111	1	1	1	15	16
Europe du Sud- Est	112	5	10	15	29	32	183	8	-8	20	32	36
CEI	263	5	0	5	27	35	171	-3	16	9	27	31
Fédération de Russie	183	5	-2	4	27	35	95	-6	20	12	23	28
Afrique	228	6	-6	3	23	31	207	0	4	1	22	25
Afrique du Sud	46	1	-2	2	23	26	55	-1	-5	4	40	34
Afrique sans l'Afrique du Sud	183	7	-7	3	23	32	152	1	6	0	16	22
Pays exportateurs du pétrole	113	12	-13	1	27	41	52	0	20	-5	21	32
Pays non exportateurs du pétrole [b]	69	0	2	7	18	19	100	1	1	2	14	18
Moyen - Orient	379	12	-11	5	21	26	243	4	6	4	13	23
Asie	2385	5	-9	8	18	25	2214	3	-7	6	19	27
Japon	565	2	-16	3	13	20	455	2	-8	-3	14	19
Chine	593	11	7	22	35	35	561	11	8	21	40	36
Quatre nations commerçantes d'Asie de l'Este	637	5	-14	5	15	26	586	2	-16	3	13	28
Inde	73	7	2	14	16	27	95	8	-2	12	26	34
Pour mémoire:												
MERCOSUR (4)	135	4	4	1	19	28	94	2	-6	-26	10	37
ANASE (10)	550	6	-10	5	12	20	491	1	-8	4	10	26
Echange extra UE (25)	1203	-	1	6	17	20	1279	-	-4	1	19	20
UE (15)	3447	2	0	6	19	18	3485	3	-2	4	20	18
UE (10 nouveaux membres)	260	8	11	14	29	32	299	9	6	11	26	28
Economie en développement	2780	8	-7	7	18	26	2523	5	-4	4	16	27
Economie en développement d'Asie	1712	7	-7	10	20	27	1629	4	-7	9	21	30

[a] Y compris les Caraïbes.
[b] Algérie, Angola, Gabon, Guinée Equatoriale, Libye, Nigeria, Soudan.
[c] Corée, Rep de: Hong Kong, Chine, Singapour, Taipei Chinois.

Source: OMC. Rapport sur le commerce mondial, 2005 : sur le site :
http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/world_trade_report05_f.pdf

الملحق رقم 02: التجارة العالمية في السلع، ونمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المناطق ولبعض الدول، 2007- 2009

	PIB			Exportations			Importations		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009
Monde	3,8	1,6	-2,3	6,4	2,1	-12,2	6,1	2,2	-12,9
Amérique du Nord	2,2	0,5	-2,7	4,8	2,1	-14,4	2,0	-2,4	-16,3
États-Unis	2,1	0,4	-2,4	6,7	5,8	-13,9	1,1	-3,7	-16,5
Amérique du Sud et Amérique centrale [a]	6,4	5,0	-0,8	3,3	0,8	-5,7	17,5	13,3	-16,3
Europe	2,9	0,8	-4,0	4,2	0,0	-14,4	4,4	-0,6	-14,5
Union européenne (27)	2,8	0,7	-4,2	4,0	-0,1	-14,8	4,1	-0,8	-14,5
Communauté d'États indépendants									
(CEI)	8,3	5,3	-7,1	7,5	2,2	-9,5	19,9	16,3	-20,2
Afrique	5,8	4,7	1,8	4,8	0,7	-5,6	13,8	14,1	-5,6
Moyen-Orient	5,5	5,4	1,0	4,5	2,3	-4,9	14,6	14,6	-10,6
Asie	6,0	2,7	0,1	11,7	5,5	-11,1	9,2	4,7	-7,9
Chine	13,0	9,0	8,5	19,8	8,6	-10,5	13,8	3,8	2,8
Japon	2,3	-1,2	-5,0	9,4	2,3	-24,9	1,3	-1,3	-12,8
Inde	9,4	7,3	5,4	14,4	14,4	-6,2	18,7	17,3	-4,4
Pays nouvellement									
industrialisés (4) [b]	5,6	1,6	-0,8	9,0	4,9	-5,9	5,3	3,5	-11,4

[a] Y compris les Caraïbes.
[b] Hong Kong, Chine; République de Corée; Singapour; et Taipei chinois.

Source: OMC. Rapport sur le commerce mondial, 2009, sur le site: http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/world_trade_report09_f.pdf

الملحق رقم 03: التجارة العالمية في السلع، ونمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المناطق ولبعض الدول، 2010- 2012

	PIB			Exportations			Importations		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012
Monde	3,8	2,4	2,1	14,1	5,2	2,1	13,6	5,1	1,9
Amérique du Nord	2,6	2,0	2,3	15,0	6,6	4,5	15,7	4,4	3,1
États-Unis	2,4	1,8	2,2	15,4	7,1	4,1	14,8	3,8	2,8
Amérique du Sud et centrale[a]	6,2	4,3	2,6	5,2	6,1	1,4	22,7	12,0	1,8
Europe	2,3	1,7	-0,1	11,0	5,5	0,6	9,4	2,8	-1,9
Union européenne (27)	2,1	1,5	-0,3	11,7	5,7	0,3	9,1	2,4	-2,0
Communauté d'États indépendants (CEI)	4,7	4,8	3,7	6,1	1,8	1,6	18,8	17,1	6,8
Afrique[b]	4,5	0,7	9,3	5,4	-8,5	6,1	8,1	4,5	11,3
Moyen-Orient	4,9	5,2	3,3	7,5	5,5	1,2	8,2	5,1	7,9
Asie	6,7	3,3	3,8	22,7	6,4	2,8	18,2	6,7	3,7
Chine	10,4	9,2	7,8	28,1	8,8	6,2	22,0	8,8	3,6
Japon	4,5	-0,6	1,9	27,5	-0,6	-1,0	10,1	4,3	3,7
Inde	10,1	7,9	5,2	25,7	15,0	-0,5	22,7	9,7	7,2
Nouvelles économies industrialisées (4)[c]	8,2	4,0	1,8	20,9	7,8	1,6	17,9	2,7	1,5
Pour mémoire : économies développées	2,7	1,5	1,2	13,1	5,1	1,0	10,7	3,1	-0,1
Pour mémoire : économies en développement et CEI	7,3	5,3	4,7	15,3	5,4	3,3	18,2	8,0	4,6

[a] Y compris les Caraïbes.

[b] Y compris l'Afrique du Nord. En 2012, la croissance du PIB de l'Afrique subsaharienne a été inférieure à celle de l'Afrique dans son ensemble, qui était de 4,0 %, contre 4,4 % en 2011. Cette différence est due pour l'essentiel aux fluctuations de la production libyenne.

[c] Hong Kong, Chine ; République de Corée ; Singapour ; et Taipei chinois.

Source: OMC. Rapport sur le commerce mondial, 2013, sur le site: http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/world_trade_report13_f.pdf

الملحق رقم 04: جدول المعطيات للمتغيرات المدروسة بالصيغة اللوغاريتمية الخاصة بالنموذج الأول

	LGDPPC	LOP1	LOP2	LOP3	LCS	LLF	LARL
1980	8.701396310	3.536266051	3.412416269	4.447733272	2.982850935	8.422837016	2.886545
1981	8.699181692	3.543485138	3.430035627	4.506796043	3.010402750	8.464580500	2.890744
1982	8.728788234	3.431560271	3.367229447	4.474967435	2.999618485	8.499934513	2.889064
1983	8.748847622	3.330123993	3.250464070	4.483974177	3.000263951	8.534920529	2.767723
1984	8.771353898	3.246880650	3.312962255	4.467019847	2.995890137	8.569206346	2.90334
1985	8.776706164	3.160565669	3.286242383	4.472305089	3.009665452	8.606064687	2.90124
1986	8.750862274	2.553713964	3.142942634	4.336429043	3.031303135	8.656668310	2.925172
1987	8.715096552	2.658332838	2.913008585	4.224359639	3.046409040	8.707240494	2.967998
1988	8.677396261	2.741347500	3.118114467	4.251195513	3.068891320	8.757648898	2.981434
1989	8.693844033	2.925270288	3.350397171	4.316480556	3.045612769	8.807182949	2.99319
1990	8.676215926	3.154601165	3.216353791	4.287090636	3.055162938	8.704916631	2.973037
1991	8.639526569	3.371350432	3.161236734	4.222177933	3.071744559	8.751188370	3.048192
1992	8.633793839	3.231578573	3.172601072	4.243380141	3.054671844	8.796074450	3.17499
1993	8.590217605	3.081170108	3.141516755	4.228953507	3.070896406	8.840081583	3.162814
1994	8.560259385	3.114879944	3.260160274	4.234373206	3.077836877	8.884125626	3.139302
1995	8.578173514	3.265560000	3.367165794	4.243835203	3.039843776	8.928582317	3.156936
1996	8.600446064	3.393180274	3.175746986	4.205370815	2.991250203	8.970917656	3.157775
1997	8.594763121	3.430960414	3.060470780	4.245682300	2.971178314	8.999311762	3.211937
1998	8.628974430	3.116991660	3.114230455	4.229990473	2.920340052	9.027892887	3.216556
1999	8.645790606	3.288732955	3.164796033	4.242183730	2.888499870	9.055911803	3.221594
2000	8.653482502	3.717839849	3.061250254	4.260553338	2.870085676	9.082762990	3.216976
2001	8.685087000	3.602485284	3.091808444	4.206951486	2.832028548	9.111462575	3.183807
2002	8.726510884	3.569660416	3.243749222	4.242909553	2.755776385	9.137157018	3.168692
2003	8.782908143	3.644112937	3.172871389	4.230282051	2.736167334	9.160943698	3.150512
2004	8.811230228	3.690209215	3.244473362	4.254636510	2.714853731	9.184712669	3.146019
2005	8.853736282	3.854503899	3.181107687	4.267726603	2.683544209	9.208909548	3.153577
2006	8.854634957	3.887949299	3.087368731	4.226486100	2.695954623	9.230311612	3.136362
2007	8.871121185	3.851596824	3.213660775	4.212467329	2.698473696	9.253026228	3.135943
2008	8.873179358	3.870645547	3.357286470	4.226373324	2.723153254	9.275982970	3.14434
2009	8.871787933	3.565910674	3.582203562	4.249758666	2.754948131	9.297489156	3.146019
2010	8.888650673	3.649216882	3.447511918	4.231217965	2.770313355	9.324287615	3.149798
2011	8.895603873	3.656764718	3.358265994	4.210131556	2.792831732	9.347798793	3.153157
2012	8.909216900	3.616380110	3.320620872	4.177247281	2.808413820	9.369660239	3.077024

Source : World Bank data, UNCTADstat , BASEIND (Basic Social and Economic Indicators)

الملحق رقم 05: جدول المعطيات للمتغيرات المدروسة بالصيغة اللوغاريتمية الخاصة بالنموذج الثاني

OBS	LGDPPC	LOP$_4$	LCS	LINF	LPOPDE
1980	8.701396310	5.126071281	2.982850935	2.253166251	2.101310782
1981	8.699181692	5.270146261	3.010402750	2.684770656	2.133084080
1982	8.728788234	5.110265221	2.999618485	1.878320883	2.165513039
1983	8.748847622	5.125474742	3.000263951	1.786271772	2.198046128
1984	8.771353898	4.939683362	2.995890137	2.093886459	2.230027948
1985	8.776706164	4.913471464	3.009665452	2.349687166	2.261007604
1986	8.750862274	4.205370747	3.031303135	2.593133802	2.290843529
1987	8.715096552	4.144828529	3.046409040	2.007040323	2.319584776
1988	8.677396261	4.050173389	3.068891320	1.776907218	2.347234314
1989	8.693844033	4.079077105	3.045612769	2.230483214	2.373846589
1990	8.676215926	4.303383509	3.055162938	2.812562156	2.399442257
1991	8.639526569	4.396768931	3.071744559	3.253717347	2.424059086
1992	8.633793839	4.256863558	3.054671844	3.455359124	2.447632174
1993	8.590217605	4.070027279	3.070896406	3.022390270	2.469984195
1994	8.560259385	4.050173389	3.077836877	3.368937929	2.490901975
1995	8.578173514	4.058626534	3.039843776	3.393824602	2.510283581
1996	8.600446064	4.212777164	2.991250203	2.927404181	2.528192805
1997	8.594763121	4.259219248	2.971178314	1.746330175	2.544815721
1998	8.628974430	3.930372224	2.920340052	1.599420303	2.560346472
1999	8.645790606	4.084865780	2.888499870	0.972864241	2.575029154
2000	8.653482502	4.605170185	2.870085676	-1.08127446	2.589098482
2001	8.685087000	4.590951274	2.832028548	1.441253079	2.602587457
2002	8.726510884	4.452273169	2.755776385	0.349460381	2.615651977
2003	8.782908143	4.614753122	2.736167334	1.451368832	2.628780416
2004	8.811230228	4.743543338	2.714853731	1.376698467	2.642559760
2005	8.853736282	5.080790512	2.683544209	0.323855117	2.657378467
2006	8.854634957	5.234276321	2.695954623	0.839204050	2.673337285
2007	8.871121185	5.188156458	2.698473696	1.301233898	2.690285336
2008	8.873179358	5.450254884	2.723153254	1.581653680	2.708030200
2009	8.871787933	5.058235544	2.754948131	1.746471440	2.726278387
2010	8.888650673	5.177460173	2.770313355	1.364315332	2.744783207
2011	8.895603873	5.327951894	2.792831732	1.508902404	2.763497522
2012	8.909216900	5.381248974	2.808413820	2.185442664	2.782351535
2013	8.924085147	5.374053583	2.690521226	1.179787892	2.801054390

Source : World Bank data, UNCTADstat , Datastream, BASEIND (Basic Social and Economic Indicators)

الملحق رقم 06: نتائج تقدير الدالة (5-1) بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

Dependent Variable: LGDPPC
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Included observations: 32 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Prewhitening with lags = 3, Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP1	-1.868290	0.933577	-2.001217	0.0555
LCS	- 0.881806	5.166284	-0.170684	0.0000
LLF	0.312344	0.005622	55.56197	0.0000
LARL	-2.343744	2.762202	-0.848505	0.0000
C	10553.04	135.1282	78.09656	0.0000

R-squared	0.915311
Adjusted R-squared	0.902765

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج *Eviews8*.

الملحق رقم 07: نتائج تقدير الدالة (5-2) بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

Dependent Variable: LGDPPC
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Included observations: 32 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Prewhitening with lags = 3, Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP2	0.897345	4.654582	0.192787	0.8486
LLF	0.283975	0.018619	15.25212	0.0000
LARL	-2.275923	9.592388	-0.237263	0.0000
LCS	-1.016125	11.99620	-0.084703	0.0000
C	10792.37	331.9555	32.51151	0.0000

R-squared	0.917003
Adjusted R-squared	0.904707

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج *Eviews8*.

الملحق رقم 08: نتائج تقدير الدالة (5-3) بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

Dependent Variable: LGDPPC
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Included observations: 32 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Prewhitening with lags = 3, Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP3	-2.905590	0.681709	-4.262215	0.0002
LARL	-2.374649	2.986728	-0.795067	0.0000
LLF	0.321856	0.006066	53.06055	0.0000
LCS	-0.903639	5.087561	-0.177617	0.0000
C	10685.45	138.8874	76.93603	0.0000
R-squared				0.914511
Adjusted R-squared				0.901846

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج *Eviews8*.

الملحق رقم 09: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل الخاصة بالنموذج الثاني

Estimated Long Run Coefficients using the ARDL Approach

ARDL(0,3,4,0,4) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

****

Dependent variable is LGDPPC

****

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
LOP	-.089513	.027775	-3.2228[.007]
LCS	-.40088	.12402	-3.2325[.007]
LINF	.0031641	.0025073	1.2619[.229]
LPOPDE	-2.6827	.39433	-6.8033[.000]
C	15.5122	.80383	19.2978[.000]
TREND	.063331	.0084320	7.5108[.000]

****

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج *Microfit 4.0*.

الملحق رقم 10: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Error Correction Representation for the Selected ARDL Model

ARDL(0,3,4,0,4) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

****

Dependent variable is dLGDPPC

****

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
dLOP	-.018845	.011983	-1.5727[.137]
dLCS	-.27627	.065718	-4.2038[.001]
dLINF	.0031641	.0025081	1.2616[.226]
dLPOPDE	0.97016	20.4570	0.04742[.000]
dC	15.5122	.80407	19.2921[.000]
dTREND	.063331	.0084345	7.5086[.000]
ecm(-1)	-0.9988	0.00101	-988.91[.000]

****

R-Squared	.97527	R-Bar-Squared	.94484
S.E. of Regression	.0060934	F-stat. F(14, 15)	36.6247[.000]
Mean of Dependent Variable	.0058413	S.D. of Dependent Variable	.025945
Residual Sum of Squares	.4827E-3	Equation Log-likelihood	122.9922
Akaike Info. Criterion	105.9922	Schwarz Bayesian Criterion	94.0821
DW-statistic	2.9696		

****

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج *Microfit 4.0*.

الملخص:

من بين أهم المواضيع التي شغلت حيزا مهما في مجال الاقتصاد الدولي، التأثير الذي يمارسه الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، حيث يعتبر العديد من الاقتصاديين أن التجارة الخارجية هي أحد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على النمو، ويستدل رواد هذا الاتجاه بالنجاح الذي تحقق في العديد من دول جنوب وشرق آسيا و بعض دول أمريكا اللاتينية (J.Emilio, 2001).

تهدف هذه الأطروحة إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، ومن أجل ذلك تم استخدام أربعة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التبادل الدولي، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك تمت صياغة نموذجين، حيث تم تقدير النموذج الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (*Fully-Modified OLS*)، وهي إحدى الطرق التكامل المشترك، أما عن النموذج الثاني فقد تم تقديره باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (*ARDL*)، ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الواردات ، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، نماذج قياسية.

Résumé

L'impact de l'ouverture commerciale sur la croissance économique, est l'un des phénomènes les plus répandus ces dernières années. De nombreux économistes pensent que le commerce extérieur est l'un des facteurs clés qui influent sur la croissance économique d'un pays. En développant leur commerce extérieur, plusieurs pays du sud et du sud-est asiatiques et quelques pays d'Amérique latine sont dans le bain des gagnants (J. Emilio, 2001).

L'objectif de cette recherche est d'essayer de mesurer l'impact de l'ouverture commerciale sur la croissance économique en Algérie durant la période (1980-2013); Pour ce faire, nous avons pris en considération quatre indicateurs représentatifs à l'ouverture commerciale : le ratio des exportations au PIB ; le ratio des importations au PIB; le ratio de l'ensemble des exportations et des importations au PIB ainsi que le terme d'échange international vu que le PIB par habitant en termes réels est utilisé comme un indicateur de la croissance économique; Pour cela, nous proposons deux modèles économétriques. Le premier modèle s'inspire de la méthode des moindres carrés entièrement modifiés dit *(Fully-Modified OLS)*, alors que le second est élaboré par l'approche dit autorégressif à retard échelonné *(ARDL)*; Les résultats montrent que l'ouverture commerciale a un impact significativement négatif sur la croissance économique en Algérie.

Mots clés : Exportations, Importations, Ouverture Commerciale, Croissance Economique, Modèles Econométriques.

Abstract:

The impact of the trade openness on the economic growth is one of the most spread phenomena these last years, Numerous economists think that the foreign trade is one of the key factors which influence the economic growth of a country; by developing their foreign trade, several countries of the South and of Southeast Asia and some Latin American countries are in the bath of the winners (J .Emilio, on 2001).

The aim of this research work is to try to measure the impact of the trade openness on the economic growth in Algeria during period (1980-2013); In this intent, we considered four openness measures: the ratio of exports to GDP; the ratio of imports to GDP; the ratio of all the exports and the imports to GDP as well as the term of international exchange since that the GDP per capita in real terms is used as an indicator of the economic growth. For that purpose, we propose two econometric models. The first model is inspired by the Fully Modified Ordinary Least Squares method said *(FMOLS)*, while the second is developed by the Autoregressive Distributed Lag approach *(ARDL)*; The results show that the trade openness has a significantly negative impact on the economic growth in Algeria.

Keywords: Exports, Imports, Trade Openness, Economic Growth, Econometric Models.